



جَامِعَةُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ السَّنُوسِيِّ الْإِسْلَامِيَّةِ
Mohammad Bin Ali Assanosi University



مجلة الرؤية للعلوم

الاقتصادية والسياسية



المجلد الثاني عشر - العدد الأول - يونيو (2026م)
مجلة علمية محكمة صادرة عن كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية

المجلد الثاني عشر - العدد الأول - يونيو (2026م)

مجلة علمية محكمة صادرة عن كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية – البيضاء - ليبيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية**مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية****مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد الإسلامي والإدارة****المجلد الثاني عشر العدد الأول****أعضاء هيئة التحرير بالمجلة**

رئيس هيئة التحرير	دكتور عبد الباسط بوبكر محمد	1.
سكرتير التحرير بالمجلة	استاذ محمد عاشور السنوسي الشوبكي	2.
عضو هيئة التحرير بالمجلة	دكتور عبد السلام فرج علي الخزعلي	3.
عضو هيئة التحرير بالمجلة	استاذ سالم سلطان الحجازي	4.
عضو هيئة التحرير بالمجلة	أستاذ أحمد سالم حامد محمد	5.

اللجنة الاستشارية للمجلد الثاني عشر العدد الأول :

الاسم	ر	الاسم	ر
دكتور عبد المطلب عبد المولى إدريس	6	أستاذ دكتور وفاء كاظم الشمري	1
دكتور عادل عبد الله الكيلاني	7	أستاذ دكتور حسني حسن مهران	2
دكتور سليمان سالم جمعة العبيدي	8	أستاذ دكتور علي محمود فارس	3
دكتور خالد مصباح الصابر	9	دكتور أحمد عبد الله المنصوري	4
دكتور عماد عبد السلام بوخارمة	10	دكتور الصادق سعيد عمران	5

منسق المجلة :**د. سعيد رشوان**

الرقم الدولي-- ISSN:2789-0155
رقم الإيداع (202 / 2020 دار الكتاب الوطنية)

التواصل مع المجلة

الموقع الإلكتروني للجامعة: www.ius.edu.ly

البريد الإلكتروني للمجلة: fiemj@ius.edu.ly

هاتف رئيس هيئة التحرير:

0927265977

كلمة رئيس هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين

وبعد

يصدرُ العدد الجديد من "مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية" وهو يحمل مجموعة لا بأس به من المقالات العلمية التي تتنوع مجالاتها بين المحاسبة والإدارة والاقتصاد والتمويل كتبها نخبة من الأكاديميين ، وحكمها أيضاً نخبة من الأكاديميين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة في البحث العلمي.

عدد جديد يؤكد استمرار المجلة في مواصلة نهجها الدائم على مواكبة الجديد ، منفتحةً على البحث العلمي وأدواتها وبُحاثه ، متواصلة مع أعضاء هيئة التدريس والبُحاث والمهتمين.

بهذا العدد تؤكد "مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية" إنها دائماً في الموعد من خلال أسرة تحريرها ولجنتها الاستشارية اللذين كانوا في الموعد من خلال تعاون كامل في تقييم البحوث المقدمة للنشر ، بالإضافة إلى السادة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات والمعاهد العليا الأخرى اللذين كان لوقوفهم الدور الأبرز في ظهور العدد الحالي إلى حيز الوجود.

عدد جديد بين يدي القراء .. يعدكم بالجديد والمميز دائماً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبدالباسط أبوبكر محمد

رئيس هيئة التحرير

محتويات العدد		
31 - 9	1.	التقييم الفني والشرعي لمنشور مصرف ليبيا المركزي بشأن الوديعة المقيدة بالدينار الليبي للحصول على النقد الأجنبي. إعداد: د. أمجد أحمد خليفة : الجامعة السنوسية * د. مبروكة بكار محمد: الجامعة السنوسية .
55 - 32	2.	الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب مراقبة الخدمات التعليمية - دراسة ميدانية على مكتب مراقبة التعليم بمدينة شحات. إعداد: د. أنيس عطية حماد ، أ. ناصر عبد السلام الهين ، أ. نيسيه محمود محمد : الجامعة السنوسية .
88 - 56	3.	دور الإيرادات النفطية وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي لضمان استدامة التنمية الاقتصادية في ليبيا، إعداد: د. إيناس بدر عبدالله : الهيئة العامة للبحث العلمي - فرع بنغازي
117 - 89	4.	أثر الرضا الوظيفي في رفع الأداء الوظيفي - دراسة تطبيقية على العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي فرع الجبل الأخضر إعداد: د. رياض عبدالله الحاسية * المعهد العالي للعلوم والتقنيات الطبية - البيضاء
147 - 118	5.	مدى قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة - دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الليبيين إعداد: د. طارق عبدالحفيظ عبد الدائم الشريف * الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي
174 - 148	6.	التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية - دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية بمدينة بنغازي ، إعداد: د. طارق علي ميلاد الطيرة - الجامعة السنوسية * أ. سعاد عبد الله عبدون - جامعة بنغازي فرع المرج
207 - 175	7.	تأثير استخدام الخوارزميات المحاسبية الذكية على جودة المعلومات المحاسبية - دراسة استكشافية لآراء هيئة تدريس المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا ، إعداد : د. عبدالباسط أبوبكر محمد ، د. علي عمر علي الكاسح : الجامعة السنوسية
235 - 208	8.	متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية ومعوقاتها بالمؤسسات التعليمية الليبية : دراسه ميدانيه على عينة من موظفي مراقبة تعليم البيضاء ، إعداد : نجاح عبدالقادر حدوث : د. محمد مجيد محمود أستاذ مشارك : الأكاديمية الليبية - الجبل الاخضر
270 - 236	9.	أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ، إعداد: د. مفتاح إبراهيم مفتاح حمد ، أ. زكريا يحيى فرج عبد المالك : جامعة بنغازي
296 - 271	10.	المخاطر الائتمانية وعلاقتها بمؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية الليبية. إعداد : أ.د. إبراهيم مسعود الفرجاني: جامعة بنغازي * أ. أحمد محمد لاطيوش: باحث في مجال التمويل والمصارف
223 - 297	11.	أثر التمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية ، إعداد : د. أمال عبدالسلام القماطي : جامعة بنغازي * أ. أميرة سعد الطويل : باحثة في الصيرفة الإسلامية
254 - 224	12.	أثر مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، إعداد : أ. شعبان محمد الجهاني : جامعة بنغازي

بحث بعنوان :

**التقييم الفني والشرعي لمنشور مصرف ليبيا المركزي بشأن الوديعة المقيدة
بالدينار الليبي للحصول على النقد الأجنبي**

*

Technical and legal evaluation of the Central Bank of Libya's publication
regarding the Libyan dinar restricted deposit for obtaining foreign currency

إعداد :

د. أمجد احمد خليفة

Dr. Amjad Ahmed Khalifa

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد الإسلامي بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ليبيا

Amjadahmadalgndole@gmail.com

د. مبروكة بكار محمد

Dr. Mabrouka Bakkar Muhammad

محاضر ، كلية الاقتصاد الإسلامي بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية،

JeedarMabroukah@gmail.com

المدقق اللغوي : د. عوض عقيلة عوض

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداة النقدية التي طرحها مصرف ليبيا المركزي والمتمثلة في الودائع المقيدة بالدينار الليبي المرتبطة بالحصول اللاحق على النقد الأجنبي، باعتبارها أداة غير تقليدية لمعالجة اختلالات السيولة وسوق الصرف. وتبحث الدراسة في مدى قدرة هذه الأداة على امتصاص الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، وتخفيف الضغط على سوق النقد الأجنبي، وتعزيز الاستقرار النقدي، مع تحليلها من منظور الاقتصاد الإسلامي والفقه المالي، خاصة ما يتعلق بأحكام الصرف، والقرض الذي جر منفعة، والتكييف الشرعي للعقود المصاحبة لها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى بناء سيناريوهات كمية لقياس الأثر المحتمل للأداة. وتوصلت الدراسة إلى أن الأداة قد تحقق نتائج إيجابية قصيرة الأجل، لكنها تحتاج إلى إعادة هيكلة مؤسسية وشرعية لضمان الاستدامة والكفاءة.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، مصرف ليبيا المركزي، السيولة النقدية، سعر الصرف، الاقتصاد الإسلامي، السياسة النقدية.

Abstract

This study aims to evaluate the monetary instrument introduced by the Central Bank of Libya, namely restricted deposits in Libyan dinars linked to subsequent access to foreign currency, as an unconventional mechanism for addressing liquidity imbalances and distortions in the foreign exchange market. The study examines the extent to which this instrument can absorb cash circulating outside the banking sector, reduce pressure on the foreign exchange market, and enhance monetary stability. It also analyzes the instrument from the perspective of Islamic economics and Islamic financial jurisprudence, particularly regarding the rules governing currency exchange (sarf), the prohibition of loans that generate benefits, and the Shari'ah characterization of the associated contractual arrangements.

The study adopts a descriptive-analytical approach and a case study methodology, in addition to constructing quantitative scenarios to estimate the potential impact of the instrument. The findings indicate that the instrument may achieve positive short-term outcomes; however, it requires institutional and Shari'ah restructuring to ensure sustainability and efficiency.

Keywords: Libya, Central Bank of Libya, liquidity, exchange rate, Islamic economics, monetary policy.

1. المقدمة

تواجه الاقتصادات الريعية المعتمدة على مورد واحد تحديات متكررة في إدارة السياسة النقدية، خصوصًا عندما تتعرض لتذبذب الإيرادات الخارجية واختلال العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية. وتُعد ليبيا من أبرز النماذج التي شهدت خلال العقد الأخير اضطرابات نقدية واضحة تمثلت في اتساع السوق الموازية للنقد الأجنبي، وضعف الثقة في الجهاز المصرفي، وتفاقم ظاهرة الاكتناز النقدي، وارتفاع الطلب غير الحقيقي على العملات الأجنبية.

وفي ظل هذه الأوضاع، لجأ مصرف ليبيا المركزي إلى تبني أدوات غير تقليدية لإدارة السيولة وتنظيم الطلب على النقد الأجنبي، من بينها منتج الودائع المقيدة بالدينار الليبي، والذي يمنح المودعين أولوية مستقبلية للحصول على النقد الأجنبي وفق نسب محددة.

وتشير هذه الأداة عدة تساؤلات تتعلق بمدى فعاليتها من الناحية الاقتصادية، ومدى انسجامها مع قواعد الصيرفة الإسلامية، ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي المستدام.

2. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تمثل الودائع المقيدة بالدينار الليبي أداة نقدية فعالة ومشروعة لمعالجة أزمة السيولة واختلال سوق الصرف في ليبيا؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1. ما أثر هذه الأداة على حجم السيولة النقدية؟

2. هل تسهم في خفض الطلب على النقد الأجنبي؟

3. ما انعكاسها على سعر الصرف الموازي؟

4. ما الحكم الشرعي لهذه الأداة؟

3. أهداف الدراسة:

1. تحليل البناء الفني للأداة النقدية محل الدراسة.
2. قياس أثرها المتوقع على السيولة المحلية.
3. دراسة أثرها على سوق الصرف.
4. بيان التكيف الشرعي للأداة.
5. اقتراح بدائل متوافقة مع الاقتصاد الإسلامي.

4. أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية :

نظراً لقلة الدراسات التي تربط بين السياسة النقدية والفقہ الإسلامي في ليبيا ، تعتبر هذه الدراسة إضافة للمكتبة الليبية فيما يتعلق بهذا الموضوع .
كذلك تعتبر الدراسة أداة نقدية حديثة وغير تقليدية تساهم في سد العجز في مثل هذه الدراسات بالذات.

• الأهمية التطبيقية:

تتلخص أهمية الدراسة التطبيقية من أنها تعتبر دراسة تساعد صناع القرار في مصرف ليبيا المركزي على اتخاذ قرار مناسب من كافة المستويات (الاقتصادية والشرعية) ، بالإضافة إلى أنها تساعد على تطوير منتجات مصرفية أكثر كفاءة وشرعية.

5. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

1. المنهج الاستقرائي الاستنباطي لتحليل المنشور وآلية التطبيق.
2. منهج دراسة الحالة على الاقتصاد الليبي.

3. التحليل المقارن مع أدوات مشابهة.

4. المحاكاة الكمية لتقدير الأثر المتوقع.

المبحث الأول: التقييم الفني المصرفي للمنشور

بشكل عام ، يصوغ منشور مصرف ليبيا المركزي الآلية الواردة في المنشور كآلاتي:

أن يتم إيداع مبالغ بالدينار الليبي في حسابات مصرفية لمدة 12 شهراً.

أو شراء شهادات إيداع مضاربة مطلقة من إصدارات المركزي.

بعد انقضاء هذه المدة، يمكن لصاحب الحساب أو الشهادة التقدم للحصول على نقد أجنبي.

وبحسب المنشور فإن النسبة المقررة للحصول على النقد الأجنبي تعادل 50% من قيمة المبلغ المودع أو قيمة الشهادة.

ولغرض التشجيع على هذا المنتج أعلن المصرف المركزي عن:

60% لمن يدخل خلال مايو 2026.

55% لمن يدخل خلال يونيو 2026.

المطلب الأول: التحليل الفني المصرفي الرقمي

السيناريو الأساسي: دخول 20 مليار دينار سنفترض ثلاث حالات:

1. الحالة المتحفظة: الاستحقاق عند 50%

2. الحالة التحفيزية الأولى: 55%

3. الحالة التحفيزية الثانية: 60%

(1) أثره على السيولة المحلية

إذا دخل 20 مليار دينار إلى الحسابات المقيدة أو الشهادات، فهذا يعني نظرياً عدة نقاط مهمة منها:

سحب أو تجميد 20 مليار دينار من التداول شبه الفوري.

انخفاض الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

تحسن نسبي في قدرة المصارف على إدارة السيولة.

هذا يعطي مؤشر على أن المشكلة في الاقتصاد الليبي ليست فقط في حجم النقود، بل في ضعف انتقالها عبر القنوات المصرفية، لذلك فإن جذب 20 مليار دينار إلى الجهاز المصرفي يعني:

خفض الضغط على السحب النقدي.

تخفيف السوق الموازية للنقد المحلي، وذلك بإدخال هذه الودائع إلى الجهاز المصرفي بدل تداولها خارجه.

زيادة قاعدة الودائع، والتي يمكن توظيفها في استثمارات داخلية أو خارجية وتحقيق عائد من هذه الودائع.

تحسين قدرة المصارف على التسويات والتحويلات.

(2) الالتزام المستقبلي بالنقد الأجنبي

عند نسبة 50%

قيمة الاستحقاق بالنقد الأجنبي =

20 مليار $\times$ 50% = 10 مليارات دينار مكافئ طلب على العملة الأجنبية

عند نسبة 55%

20 مليار $\times$ 55% = 10 مليار دينار مكافئ.

عند نسبة 60%

20 مليار $\times$ 60% = 12 مليار دينار مكافئ

لكن هذه ليست قيمة الدولار نفسها، بل قيمة بالدينار تخصص للحصول على النقد الأجنبي. لذلك نحتاج تحويلها إلى دولار وفق سعر البيع عند التنفيذ.

(3) تقدير الطلب الدولي الناتج

سنفترض ثلاثة أسعار صرف محتملة عند الاستحقاق:

6.00 د.ل/ دولار

6.50 د.ل/ دولار

7.00 د.ل/ دولار

(أ) إذا كانت النسبة 50%

عند سعر صرف 6.00 دينار مقابل كل واحد دولار

$$10 \text{ مليار} \div 6.00 = 1.67 \text{ مليار دولار}$$

عند سعر صرف 6.50 دينار مقابل كل واحد دولار

$$10 \text{ مليار} \div 6.50 = 1.54 \text{ مليار دولار}$$

عند سعر صرف 7.00 دينار مقابل كل واحد دولار

$$10 \text{ مليار} \div 7.00 = 1.43 \text{ مليار دولار}$$

(ب) إذا كانت النسبة 55%

عند سعر صرف 6.00 دينار مقابل كل واحد دولار

$$11 \text{ مليار} \div 6.00 = 1.83 \text{ مليار دولار}$$

عند سعر صرف 6.50 دينار مقابل كل واحد دولار

$$11 \text{ مليار} \div 6.50 = 1.69 \text{ مليار دولار}$$

عند سعر صرف 7.00 دينار مقابل كل واحد دولار

11 مليار ÷ 7.00 = 1.57 مليار دولار

(ج) إذا كانت النسبة 60%

عند سعر صرف 6.00 دينار مقابل كل واحد دولار

12 مليار ÷ 6.00 = 2.00 مليار دولار

عند سعر صرف 6.50 دينار مقابل كل واحد دولار

12 مليار ÷ 6.50 = 1.85 مليار دولار

عند سعر صرف 7.00 دينار مقابل كل واحد دولار

12 مليار ÷ 7.00 = 1.71 مليار دولار

المطلب الثاني: ماذا تعني هذه الأرقام عملياً؟

1. المكسب النقدي الفوري

المركزي يكسب في السنة الأولى:

امتصاص 20 مليار دينار من السوق، تخفيف الضغط الفوري على شراء الدولار، أيضاً تأجيل جزء من الطلب لمدة سنة كاملة، وهذا مفيد جداً إذا كانت المشكلة الحالية هي:

اكتناز دينار.

مضاربة على الدولار.

نقص الثقة في المصارف.

ارتفاع التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي.

2. لكن يظهر التزام مؤجل كبير:

بعد سنة، سيواجه المركزي طلباً قد يتراوح تقريباً بين:

1.43 مليار دولار و 2.00 مليار دولار بحسب نسبة التحفيز وسعر الصرف وقت التنفيذ.

وهذا يعني أن الأداة لا تلغي الطلب على الدولار، بل تعيد جدولته زمنياً.

3. الأثر المتوقع على سعر الصرف:

(1) على المدى القصير

من المرجح أن يكون للقرار أثر إيجابي نسبي على السوق الموازية، للأسباب الآتية:

تجميد جزء من السيولة المحلية.

تقليل المضاربة الفورية على النقد الأجنبي.

امتصاص جزء من الكتلة النقدية المكتنزة خارج القطاع المصرفي.

إشعار السوق أن هناك قناة رسمية مستقبلية للحصول على الدولار.

النتيجة المتوقعة

قد ينخفض الضغط على الدولار الموازي مؤقتاً، أو يتباطأ ارتفاعه.

(2) على المدى المتوسط:

إذا لم تترافق الأداة مع:

ضبط الإنفاق العام.

ترشيد الاستيراد.

توحيد نافذة النقد الأجنبي.

تقليص الفجوة بين الرسمي والموازي.

فإن السوق قد تعود للضغط من جديد؛ لأن الطلب الحقيقي على الدولار لم يُحل، بل أُجل.

(3) على المدى الطويل:

لو تراكمت استحقاقات مماثلة في السنوات المقبلة دون وجود تدفقات حقيقية من العملات الأجنبية،

فقد يتحول المنتج إلى عبء مستقبلي على الاحتياطيات.

المطلب الثالث: الأثر على التضخم

الأثر الانكماشى المؤقت عندما يتم سحب 20 مليار دينار من التداول:

ينخفض الطلب النقدي على السلع والخدمات نسبياً.

يتراجع جزء من السيولة المضاربة.

قد يساهم ذلك في تهدئة التضخم النقدي على المدى القصير.

لكن التضخم قد يعود إذا:

أعيد ضخ الدينار بشكل غير منضبط .

تم تمويل الاستحقاقات لاحقاً بطباعة نقدية أو توسع إنفاقي.

استمر ضعف الإنتاج المحلي.

يتضح من خلال قراءة المشهد في الاقتصاد الليبي أن هذه الأداة تخفف التضخم مرحلياً، لكنها ليست علاجاً هيكلياً.

تقييم الجدوى المصرفية المؤسسية:

أولاً: المزايا:

يقدم هذا المنتج عدد من المزايا منها:

1. تقوية الودائع المصرفية.

2. تحسين الشمول المالي.

3. إعادة الأموال المكتتزة إلى القنوات الرسمية.

4. توسيع قاعدة البيانات المصرفية للعملاء.

5. منح المركزي مساحة زمنية لإدارة الاحتياطات.

ثانياً: المخاطر:

يصاحب هذا المنتج عدد من المخاطر المتوقعة والتي منها:

1. دخول أموال بدافع المضاربة فقط.
2. فتح حسابات صورية.
3. تجزئة الأموال على أسماء متعددة.
4. التحايل للحصول على أعلى نسبة.
5. خلق كتلة طلب مؤجل يصعب تلبيتها لاحقاً.

ثالثاً: إدارة المخاطر:

لكي نتجنب هذه المخاطر يجب توفير الشروط الأساسية للنجاح هذا المنتج لابد من وجود:

1. نظام تتبع إلكتروني موحد.
2. ربط بالرقم الوطني أو السجل التجاري.
3. ضوابط اعرف عميلك ومصدر الأموال.
4. سقف واضحة.
5. آلية عادلة وشفافة للصرف عند الاستحقاق.

المبحث الثاني: التقييم الشرعي الإسلامي التفصيلي

1) التكيف الفقهي

أكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي (قرار 86(3/9)) على أن الودائع المصرفية تحت الطلب (الحسابات الجارية) هي قروض بالمنظور الفقهي، سواء في المصارف الإسلامية أو التقليدية، وتعتبر مضمونة بالرد عند الطلب. أما الودائع الاستثمارية فتكيف على أساس عقود المضاربة، حيث يشترك العميل في الربح ويتحمل الخسارة.

هذا المنتج قد يكيف شرعاً بأحد ثلاثة تكييفات:

التكييف الأول: قرض للمصرف مع منفعة

إذا اعتبرنا الأموال المودعة في الحسابات المقيدة قرضاً للمصرف، ثم منح المودع في المقابل ميزة مضمونة هي أولوية أو نسبة خاصة للحصول على النقد الأجنبي، فهذا يظهر إشكال:

لأن القرض إذا ترتبت عليه منفعة مشروطة للمقرض فقد يدخل في شبهة الربا.

التكييف الثاني: وعد تنظيمي غير ملزم بعقد صرف مستقل لاحق

إذا كان الإيداع مجرد حفظ أو استثمار مشروع، وكانت أولوية الحصول على النقد الأجنبي مجرد سياسة تنظيمية غير مدمجة في عقد معاوضة ملزم، ثم يتم الصرف بعد سنة في عقد جديد مستقل وفوري، فالإشكال يخف كثيراً، فهذا جائز شرعاً.

هذا التكييف يمكن دعمه فقهيًا إذا فُصلت العقود فعلاً ولم يتحول الأمر إلى صرف مؤجل مستتر أو قرض جر منفعة مشروطة.

والأساس الشرعي هنا يقوم على عدة قواعد ونصوص ومعايير معاصرة، أهمها:

أولاً: أصل جواز الوعد غير الملزم أو المنفصل عن العقد

1. قاعدة التفريق بين “الوعد” و “العقد”

الفقهاء يفرقون بين: العقد الملزم: الذي تترتب عليه آثار البيع والصرف فوراً.

الوعد: وهو التزام أخلاقي أو تنظيمي سابق للعقد.

فإذا كان الحصول على النقد الأجنبي مجرد: “أولوية مستقبلية للدخول في عملية صرف لاحقة”

وليس بيع دولار مؤجل منذ البداية، فهذا لا إشكال فيه.

ثانيًا: النصوص الشرعية المتعلقة بالصرف

1. حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة ... فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» رواه مسلم (1587)

وجه الاستدلال للحديث يشترط:

التقابض الفوري عند عقد الصرف نفسه.

لكن إذا لم يوجد عقد صرف أصلاً وقت الإيداع، وإنما: إيداع مستقل اليوم، ثم عقد صرف جديد بعد سنة مع تقابض فوري، فإن شرط “يُداً بيد” يتحقق عند العقد الثاني.

ثالثًا: قرار مجمع الفقه الإسلامي حول الوعد قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 40-41

جاء فيه: “الوعد من المراجعة ونحوها يكون ملزمًا ديانة، ويجوز أن يكون ملزمًا قضاءً إذا ترتب على الإخلاف ضرر.” مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس.

وجه الاستدلال يدل القرار على أن: الوعد ليس بيعًا بذاته، ولا يأخذ حكم العقد النهائي، ويمكن استخدامه تنظيميًا قبل التعاقد. وهذا مهم جدًا في التكيف.

رابعًا: معايير AAOIFI

معيار رقم (1) بشأن المتاجرة في العملات تنص المعايير على: “لا يجوز بيع العملات بيعًا آجلًا، ويشترط التقابض في مجلس العقد.”

لكنها لا تمنع: الوعد المنفصل، أو الترتيب الإداري السابق، إذا لم يتحول إلى عقد صرف مؤجل.

خامسًا: قاعدة “العبرة في العقود للمقاصد والمعاني”

القاعدة الفقهية “العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.”

ابن القيم إلام الموقعين ، السيوطي الأشباه والنظائر .

إذا كانت الحقيقة الاقتصادية: “دينار الآن مقابل دولار لاحق مضمون” فسيُعتبر صرفًا مؤجلًا ولو تغيرت الأسماء.

6 أما إذا كانت: وديعة أو استثمار مستقل، ثم عقد صرف جديد لاحق، دون التزام سابق ملزم، فالتكييف يختلف.

سادسًا: جواز ترتيب الأولويات الإدارية

الأصل أن الإدارة والتنظيم وتحديد أولوية الخدمة مباح، ما لم يتحول إلى بيع منفعة مالية محرمة، ولهذا تجيز المؤسسات الإسلامية:

أولوية بعض العملاء بالخدمات، أو أولوية التنفيذ، إذا لم تكن عوضًا ربويًا صريحًا.

سابعًا: تخريج فقهي مشابه

بعض الباحثين المعاصرين خرّجوا: خطابات الوعد، قوائم الانتظار، أولوية التمويل، حجز العملات، على أنها: “ترتيبات تنظيمية لا عقود صرف”.

بشرط:

1. عدم تثبيت السعر مسبقًا.

2. عدم إلزام الطرفين بعقد الصرف مستقبلاً.

3. تنفيذ الصرف الفعلي يدًا بيد عند التعاقد.

يمكن القول بعد هذه الاستعراضات إذا كان الإيداع يمثل علاقة مستقلة عن عملية الصرف، وكانت أولوية الحصول على النقد الأجنبي مجرد وعد أو تنظيم إداري غير ملزم بعقد صرف مؤجل، ثم تم تنفيذ الصرف لاحقًا بعقد جديد مستوفٍ لشرط التقابض الفوري، فإن شبهة الصرف الآجل تضعف، ويصبح التكييف أقرب إلى الجواز، بشرط انتفاء التحايل وارتباط المنفعة بالقرض على وجه المعاوضة.

التكييف الثالث: شهادة مضاربة

بالنسبة إلى شهادات إيداع المضاربة المطلقة، فإن الأصل فيها الجواز ولكن بشروط:

1. أن تكون المضاربة حقيقية لا صورية.
 2. أن يكون الربح غير مضمون.
 3. أن يتحقق الاستثمار في أنشطة مشروعة.
 4. ألا تتحول الشهادة إلى مجرد وسيلة للوصول إلى الدولار.
- وبحسب دار الإفتاء الأردنية في الفتوى رقم 855 لعام 2010 أنه يجوز للمدين وفاء دينه بعملة غير العملة التي اقترض بها، ولكن بشروط ثلاثة:

- 1- أن يعتمد سعر صرف العملة يوم الوفاء، وليس يوم القرض.
- 2- أن لا يكون قد سبق الاتفاق على هذا الأمر، بل عرض للمدين أو للدائن عند الوفاء، فإن الاتفاق على الوفاء بعملة أخرى من غير تنفيذ ذلك عاجلاً يوقع في ربا النسيئة.
- 3- أن يتم وفاء مبلغ الدين كاملاً بعد الاتفاق على تغيير العملة، وليس أقساطاً، كي لا يقع المتعاقدان في ربا النسيئة أيضاً بسبب تأخير قبض العملة المصروف إليها.

ودليل الجواز حديث ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: (كُنْتُ أبيعُ الإِبِلَ بِالبَقِيعِ، فَأبيعُ بالدَّنَانِيرِ وَأأخذُ الدَّرَاهِمَ، وَأبيعُ بالدَّرَاهِمِ وَأأخذُ الدَّنَانِيرَ، أَخذُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ، وَأُعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذِهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رُوَيْدَكَ أَسْأَلُكَ، إِنِّي أبيعُ الإِبِلَ بِالبَقِيعِ، فَأبيعُ بالدَّنَانِيرِ وَأأخذُ الدَّرَاهِمَ، وَأبيعُ بالدَّرَاهِمِ وَأأخذُ الدَّنَانِيرَ، أَخذُ هَذِهِ مِنْ هَذِهِ وَأُعْطِي هَذِهِ مِنْ هَذِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ) رواه أصحاب السنن، وأكثر الرواة وقفوه على ابن عمر.

وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: 75 (8/6) ما نصه: "يجوز أن يتفق الدائن والمدين يوم السداد - لا قبله - على أداء الدين بعملة مغايرة لعملة الدين، إذا كان ذلك بسعر صرفها يوم

السداد، وكذلك يجوز في الدين على أقساط بعملة معينة الاتفاق يوم سداد أي قسط على أدائه كاملاً بعملة مغايرة بسعر صرفها في ذلك اليوم، ويشترط في جميع الأحوال أن لا يبقى في ذمة المدين شيء مما تمت عليه المصارفة في الذمة".

(2) الإشكال الأهم: هل يوجد صرف مؤجل؟

بشكل عام ، من منظور الفقه الإسلامي، بيع الدينار بالدولار هو عقد صرف، والصرف يشترط فيه الآتي : التقابض في المجلس، وعدم التأجيل في البديلين أو أحدهما.

فإذا كان منشور مصرف ليبيا يعني عملياً:

ادفع اليوم ديناراً، وبعد سنة تستحق مقابله دولاراً بنسبة معلومة" فهذا يوجد إشكال قوي؛ لأنه قريب من الصرف المؤجل.

أما إذا كان المقصود:

جمّد مالك اليوم، وبعد سنة تحصل فقط على حق أولوية للدخول في عملية شراء نقد أجنبي بعقد جديد فوري وفق سعر يوم التنفيذ فهذا أقرب إلى الجواز.

(3) الإشكال الثاني: المنفعة المشروطة على القرض

إذا كانت الوديعة المقيّدة مضمونة الأصل، ولا تخضع لمخاطر الاستثمار، فهي فقهيّاً أقرب إلى القرض لا المضاربة.

فإن قيل للمودع أودع عندنا مبلغاً سنة وفي المقابل نعطيك ميزة خاصة للحصول على الدولار فقد يقال إن هذا قرض جر منفعة.

لكن لو كانت المنفعة ليست مالية مباشرة، بل ترتيباً إدارياً عاماً غير معقود عليه كجزء من المقابل، فقد يخف الإشكال، ويبقى الحكم معلقاً على الصياغة الدقيقة للعقد.

المطلب الثاني: التقييم الشرعي النهائي للمنتج:

يكون المنتج أقرب إلى الجواز إذا توفرت هذه الشروط:

1. ألا يكون هناك عقد صرف منجز من الآن على دولار يسلم بعد سنة.
 2. أن يتم شراء النقد الأجنبي لاحقاً بعقد مستقل عند الاستحقاق.
 3. ألا تكون الزيادة أو الميزة في صورة عائد ربوي مضمون.
 4. أن تكون شهادات المضاربة مستوفية لشروط المضاربة الشرعية.
 5. أن تكون الأولوية مجرد سياسة تنظيمية لا عوضاً تعاقدياً على القرض.
- ويكون محل إشكال أو منع إذا:

1. كان المنتج في حقيقته دفع دينار الآن مقابل دولار مؤجل لاحقاً.
2. إذا كانت الوديعة قرضاً مضموناً ترتب عليه نفع مشروط.
3. إذا كانت شهادة المضاربة شكلية فقط دون استثمار حقيقي.
4. إذا كانت النسبة الممنوحة حقاً مالياً تعاقدياً لا مجرد أولوية تنظيمية.

المطلب الثالث: التقييم العام من منظور الاقتصاد الإسلامي

من منظور الاقتصاد الإسلامي، الفكرة فيها جانب إيجابي لأنها:

تشجع على الادخار بدل المضاربة.

تسحب السيولة من التداول غير المنتج.

تحاول تنظيم الطلب على النقد الأجنبي.

تعيد الأموال إلى الجهاز المصرفي.

لكنها تظل أضعف من بديل إسلامي أكثر أصالة، مثل:

صكوك أو شهادات استثمار شرعية حقيقية.

مضاربة مقيدة في مشاريع إنتاجية.

أوعية ادخارية مرتبطة بالاستثمار الحقيقي.

ثم منح أولوية تنظيمية لحملة هذه الأدوات في الوصول إلى خدمات النقد الأجنبي

بمعنى آخر: أن المنتج في صورته الحالية أداة نقدية ذكية، لكنه ليس بعدُ أفضل صياغة إسلامية ممكنة ، إذن الأداة في جوهرها ليست بيعًا فوريًا للعملة، وإنما ربط بين الادخار/التجميد المؤقت بالدينار وبين أولوية مستقبلية للحصول على النقد الأجنبي.

الحكم المهني المختصر

فنيًا مصرفيًا : المنشور جيد إلى جيد جدًا كأداة مؤقتة لامتناس السيولة وتأجيل الضغط على الدولار.

نقدياً: المنشور مفيد مرحليًا لكنه لا يعالج أصل الاختلال بين الطلب على العملة الأجنبية وضعف الإنتاج المحلي.

تشغيليًا: يتوقف نجاح المنشور على الرقابة الرقمية، وضبط التحايل، وعدالة التنفيذ.

شرعيًا: يجوز بشروط وصياغة دقيقة، لكنه قد ينقلب إلى إشكال شرعي قوي إذا كان في حقيقته صرفًا مؤجلًا أو قرضًا جر منفعة.

المبحث الثالث: الاختبارات الكمية لهذا المنتج:

بعد التحليل الفني والشرعي للأداة، تأتي أهمية الاختبار الكمي لتقدير مدى قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، مثل:

سعر الصرف الموازي

حجم السيولة النقدية

الطلب على النقد الأجنبي

التضخم

الاحتياطيات الأجنبية

ولأن البيانات المستقبلية غير متاحة، تعتمد الدراسة على المحاكاة الاقتصادية (Simulation Analysis) مع بناء سيناريوهات كمية قريبة من الواقع الليبي.

المطلب الأول: النموذج القياسي المقترح

الجدول رقم (1) المتغيرات المقترحة

المتغيرات	الرمز
المتغير التابع	
سعر الصرف الموازي للدولار في ليبيا	EX
المتغيرات المستقلة	
حجم الودائع المقيدة	RD
عرض النقود	M2
الاحتياطيات الأجنبية	RES
معدل التضخم	INF
الإنفاق الحكومي	GOV

معادلة النموذج المقترحة

$$EX_t = \beta_0 + \beta_1 RD_t + \beta_2 M2_t + \beta_3 RES_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 GOV_t + \epsilon_t$$

التفسير الاقتصادي المتوقع للمعاملات

جدول رقم (2) التفسير الاقتصادي المتوقع للمعاملات

المعامل	الإشارة المتوقعة	التفسير
$\beta 1$	سالبة	زيادة الودائع المقيدة تخفض الضغط على الدولار
$\beta 2$	موجبة	زيادة عرض النقود ترفع سعر الدولار
$\beta 3$	سالبة	ارتفاع الاحتياطيات يدعم الدينار
$\beta 4$	موجبة	التضخم يضعف العملة
$\beta 5$	موجبة	التوسع الحكومي يرفع الطلب

الحصيلة الرقمية النهائية لسيناريو 20 مليار دينار

جدول رقم (3) بيان بسيناريو 20 مليار دينار

البند	عند 50%	عند 55%	عند 60%
الأموال المجمدة/المجتذبة	20 مليار د.ل	20 مليار د.ل	20 مليار د.ل
قيمة الاستحقاق بالدينار	10 مليار د.ل	11 مليار د.ل	12 مليار د.ل
ما يعادلها بالدولار عند 6.0	1.67 مليار \$	1.83 مليار \$	2.00 مليار \$
ما يعادلها بالدولار عند 6.5	1.54 مليار \$	1.69 مليار \$	1.85 مليار \$
ما يعادلها بالدولار عند 7.0	1.43 مليار \$	1.57 مليار \$	1.71 مليار \$

المحاكاة الرقمية وأثرها على الأداة على سعر الدولار الموازي

جدول رقم (4) بيان بمحاكاة رقمية وأثرها على سعر الدولار

حجم الودائع	السعر قبل الأداة	السعر المتوقع بعد 6 أشهر
10 مليار	7.20	6.95
20 مليار	7.20	6.60
30 مليار	7.20	6.35

نتائج الدراسة:

1. هذا المنشور قوي من الناحية الفنية المصرفية لأنه يمتص السيولة، ويرفع الودائع، ويخفف الضغط الآني على الدولار، ويمنح المصرف المركزي وقتاً لكنه ليس حلاً نهائياً، بل أداة مرحلية.
2. أما من الناحية الشرعية، فالحكم يتوقف على التكيف الدقيق للعقد، إن كان وعداً تنظيمياً مستقلاً مع عقد صرف لاحق فوري فهذا جائز شرعاً، وإن كان صرفاً مؤجلاً مستتراً أو قرضاً بمنفعة مشروطة: ففيه إشكال معتبر وهو غير جائز شرعاً.
3. الودائع المقيدة تمثل أداة نقدية غير تقليدية فعالة مرحلياً.
4. تسهم في تقليل الضغط الفوري على سوق الصرف.
5. تخفض جزءاً من السيولة المتداولة خارج المصارف.
6. لا تمثل علاجاً جذرياً دون إصلاحات اقتصادية موازية.
7. تواجه تحديات شرعية إذا لم تضبط صياغتها.
8. الأفضل تحويلها إلى منتج استثماري إسلامي حقيقي.

التوصيات

يمكن عرض التوصيات الدراسة بالشكل التالي بناءً على الطرح السابق والنتائج في عدة توصيات تتعلق بكل جانب

• توصيات تتعلق بالجانب النقدي

1. ضرورة تطبيق الأداة ضمن سقف مالي محدد.
2. أن يتم توزيع الاستحقاقات على دفعات.
3. عدم تراكم الالتزامات الدولارية.
4. يجب دمجها مع إصلاح سعر الصرف

• توصيات تتعلق بالقطاع المصرفي

1. أن تتم رقمنة التسجيل بالكامل.
2. أن يتم ربطها بالرقم الوطني.
3. منع الحسابات الوهمية.
4. يجب تفعيل الامتثال ومكافحة غسل الأموال.

• توصيات تتعلق بالضوابط الشرعية

1. تحويلها إلى شهادات مضاربة حقيقية.
2. يجب منع أي صرف مؤجل.
3. اعتماد هيئة رقابة شرعية مستقلة.

المراجع :

- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1991). إعلام الموقعين. دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين. (1998). الأشباه والنظائر. دار الكتب العلمية.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (1988). قرارات وتوصيات المجمع.
- AAOIFI. (2022). Shari'ah Standards. Bahrain.
- Obaidullah, M. (2005). Islamic Financial Services.
- Usmani, M. T. (2002). An Introduction to Islamic Finance
- AAOIFI. (2022). Shari'ah Standards. Bahrain.
- Central Bank of Libya. (2026). Circular regarding restricted dinar deposits. Tripoli.
- Chapra, M. U. (2000). The future of economics: An Islamic perspective.
- International Monetary Fund. (2024). Libya Article IV Consultation. Washington, DC.
- Obaidullah, M. (2005). Islamic financial services.

بحث بعنوان :

الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب مراقبة الخدمات التعليمية دراسة ميدانية على مكتب مراقبة التعليم بمدينة شحات.

Administrative communication and its role in improving employee
performance in educational services monitoring offices
A field study on the education monitoring office in Shahat city

إعداد :

د. أنيس عطية حماد

Anes Ateeya Hammad
anes198315@gmail.com

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد الإسلامي جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

أ. ناصر عبد السلام الهين

NASIR ABDULSALAM ALHEEN MOUSAY
nasser.musa@ius.edu.ly

مساعد محاضر بكلية الاقتصاد الإسلامي - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

أ. نيسيه محمود محمد

مساعد محاضر بكلية الاقتصاد الاسلامي - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

NEESYAH MAHMOUD MOHAMMAD SAED
Nisiah.m.mohamed@ius.edu.ly

المدقق اللغوي : د. محمد الناجي عبدالعالي الجامعة السنوسية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاتصال الإداري في تطوير أداء الموظفين بمكاتب مراقبة التعليم : دراسة ميدانية على مكتب مراقبة التعليم بمدينة شحات ، واستغنت بالمنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الشامل، واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من كل الموظفين بمكتب التعليم ، والبالغ عددهم (109) موظف وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات جاء بدرجة متوسطة ، وكذلك أظهرت أن مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات جاء عالياً ، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات وفقاً لمتغير النوع ولصالح الذكور. وأكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاتصال الإداري وتطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.

الكلمات المفتاحية: الاتصال الإداري، مكاتب مراقبة الخدمات التعليمية، الموظفين.

Abstract

This study aimed to identify the role of administrative communication in developing employee performance in education monitoring offices – a field study conducted at the Education Monitoring Office in Shahat. The descriptive-analytical approach was employed, utilizing a comprehensive survey methodology. A questionnaire was used as the data collection instrument. The study population consisted of all employees of the Education Monitoring Office, totaling 109 employees. The study concluded that the level of administrative communication in the education services offices in Shahat was moderate. It also showed that the level of employee performance development in these offices was high. Furthermore, the results indicated statistically significant differences ($p < 0.05$) in the level of employee performance development based on gender, favoring males. Finally, the study confirmed a statistically significant positive correlation between the level of administrative communication and employee performance development in the education services offices in Shahat.

Keywords: Administrative communication, education monitoring offices, employees.

المقدمة

يعد الاتصال الإداري العمود الفقري لأي مؤسسة، حيث لا يمكنها أن تحقق أهدافها دون وجود شبكه اتصالات إدارية خاصة بها. حيث تميزت أهمية الاتصالات كعملية محورية حيوية إلى جانب كونها عملية مستمرة لا تقف على وقت أو مرحلة، إنما مستمر طوال حياة المؤسسة ويستمر بنجاح المؤسسة بالاتصال.

لذلك أصبح من الضروري استثمار هذه التقنيات الخدمية في النظم التربوية لما لهذه التقنيات من فوائد تساعد في العملية التعليمية، وبالتالي الارتقاء بالعملية التربوية والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية التي تعكس الاتجاهات الحديثة في الإدارة.

وإذا ما استثمر المدير الاتصالات الالكترونية فإنه يوفر الوقت والجهد وبالتالي تساعده في حل المشكلات والحصول على المعلومات بأسرع وقت مما يعود بالنفع على العملية التعليمية. بأكملها وبالتالي يصل إلى إدارة أكثر كفاءة وفعالية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن الدور الذي يلعبه الاتصال الإداري في تطوير أداء الموظفين ومساعدتهم في أداء أعمالهم ومعرفة استفادتهم من ثورة الاتصالات والتكنولوجيا المنتشرة في هذا العصر وتمثلت مشكله الدراسة بالإجابة على السؤال التالي:

- ما دور الاتصال الإداري في تطوير أداء الموظفين بمكاتب مراقبة الخدمات التعليمية - دراسة ميدانية على مكتب مراقبة الخدمات التعليمية بمدينة شحات؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات؟
- 2 - ما مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات؟

- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات تعزى لمتغير (النوع)؟
- 4- ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاتصال الإداري وتطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات؟

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.
- 2 - التعرف على مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.
- 3- البحث عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات تعزى لمتغير (النوع).
- 4-البحث في طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاتصال الإداري وتطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

أولاً: الأهمية النظرية:

تأتي أهمية الدراسة في المساهمة في إثراء حقل التخصص والأدب النظري حول الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين، ويؤمل من هذه الدراسة تقديم إضافة علمية في تطوير أداء الموظفين من خلال عمليات الاتصال الإداري. وذلك لما للاتصال الإداري من دور إيجابي في نجاح العملية الإدارية التعليمية.

ثانيا الأهمية العملية:

من المأمول أن تنعكس نتائج هذه الدراسة على راسمى السياسات، ومتخذي القرارات فى وزارة التربية والتعليم، للمساعدة على وضع أسس وأطر وقواعد من شأنها أن تسهم فى تطوير أداء الموظفين فى مكاتب مراقبة الخدمات التعليمية من خلال تطوير عملية الاتصال الإدارى، كما يمكن أن تقدم نتائج هذه الدراسة أفكاراً جديدة للباحثين للقيام بأبحاث جديدة من شأنها الإسهام فى حل بعض المشكلات الإدارية بالبيئة التعليمية

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الاتصال الإدارى

الحدود المكانية: مكتب مراقبة الخدمات التعليمية فى مدينة شحات

الحدود البشرية: الموظفين بمكتب مراقبة خدمات مدينة شحات

الحدود الزمنية: الربع الأول من عام 2026

مصطلحات الدراسة:

الاتصال الإدارى:

هو عملية إدارية واجتماعية وسلوكية تعمل على إيصال المعلومات والبيانات والقرارات إلى أفراد المنظمة للوصول إلى الهدف المشترك، يتفاعل من خلال الاتصال مجموعة من الأفراد المرسلون والمستقبلون اجتماعياً. وتخلق الروابط والصلات والتشابكات فيؤثرون ويتأثرون فى بعضهم البعض (بالعيد، 2013: 14).

التعريف الاجرائي:

هو عملية اجتماعية تسودها حالة من الترابط والنشاط باستخدام كافة القدرات المادية والبشرية المتوفرة للاتصال بهدف إنجاز المهمات الإدارية وتحقيق أهدافها.

الأداء الوظيفي:

هو سلوك هادف يقوم به الفرد لانجاز العمل المكلف به، ويتمثل هذا السلوك في إنجاز الفرد للمهام التي تكلفه بها المؤسسة أو الجهة التي ترتبطه وطبقته بها. (يزة، وكلايغية، 2023: 5).

التعريف الاجرائي:

قدرة الموظفين على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية وكذلك المسؤوليات الموكلة إليهم والمحددة في سياقات العمل من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

الدراسات السابقة

دراسة الحداد (2023): بعنوان دور الاتصال في العملية التعليمية في المدرسة ، وهدفت الدراسة للتعرف على أهداف الاتصال التربوي وبيان أهميته داخل المدرسة ومعرفة الطرق المناسبة لعملية الاتصال داخل البيئة المدرسية ، وقد استخدم الباحثان أسلوب المنهج الوثائقي ، وأهم ما توصل إليه هذا البحث إن عملية الاتصال وتبادل المعلومات في الإدارة التربوية تستخدم لتحقيق عدة أمور منها نقل المعلومات وجوانب المعرفة من شخص إلى آخر، وتوجيه نشاط الأفراد العاملين في الإدارة نحو إنجاز برامج العمل المحققة للأهداف وتنمية شبكة متطورة من العلاقات الانسانية في المؤسسة التعليمية .

دراسة أبو كريم، وطنش (2008): بعنوان قابلية الاتصال الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة فاعلية الاتصال الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والتعرف أيضاً إذا كان هناك اختلاف في درجة فاعلية الاتصال الإداري تبعا لمتغيرات (الجنس، والكلية، والمستوى الإداري، والجامعة)

ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة طبقت كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من (306). فرد) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود درجة متوسطة في فاعلية الاتصال الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية في مجالات: التوقيت المناسب للاتصال وتوصيل المعلومات والاهتمام والمشاركة، وكذلك وجود درجة عالية في فاعلية الاتصال وذلك في مجالات: انفتاح ووضوح نظام الاتصال، ومصداقيه وحجم البيانات، واختيار وسيلة الاتصال.

دراسة (Gabril، 2015): بعنوان الاتصال التنظيمي - سد الفجوة بين المديرين والموظفين - بجامعة جوائزانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم الممارسات الاتصال الظاهرة ، و تحديات الاتصال من الإدارة والموظفين في قسم كاوشي وايد ، و استخدم الباحث الاستبانة كأداة دراسة ، وتكون مجتمع الدراسة (32) من الموظفين ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن معظم استجابات الموظفين بشكل عام عن رضاهم عن عملية الاتصال بأنها إيجابية ، إلا أنهم عبر عن استيائهم عن بعض التفاصيل الصغيرة المهمة التي يجب مراعاتها من بينها: الرسائل المختلفة إلى يتم من خلالها نشر المعلومات المهمة كضعف التواصل المباشر (وجه لوجه) والتواران بين الاتصال اللفظي والاتصال عن طريق الكمبيوتر، الوضوح واستمراره التواصل بين المديرين والموظفين ، فعلى المديرين كسب ثقة الموظفين، وبذل قصارى جهدهم لتوفير بيئة عمل يشعر الموظفون فيه بوضوح التواصل والعمل على خلق علاقات انسانية سليمة. وان يكوّنوا المديرين قادرين على التواصل الفعال مع موظفيهم

الإطار النظري

أولاً : مفهوم الاتصال الإداري

تعددت وجهات النظر حول مفهوم الاتصال الإداري، إلا أن جلهم أجمعوا على أنه حالة من الربط والتشابه بين أفراد المنظمة، تجعل منهم يتقاسمون المعارف والخبرات والمعلومات فيما بينهم ويتناقلون الأفكار ووجهات النظر التنظيمية والإدارية.

معنى كلمة الاتصال يعود إلى أنها عملية نقل فكرة معينة أو معنى محدد في ذهن فرد الي ذهن فرد آخر أو أفراد آخرين وهي عملية يتم عن طريقها أحداث التفاعل بين الأفراد بصورة متبادلة بين الجانين (عياصرة، الفاضل، 2006: 34).

والاتصال نشاط هادف النقل المعلومات من شخص الى آخر، بغرض إيجاد نوع من التفاهم وتبادل الأفكار والمعلومات من أجل إيجاد نوع من التفاهم المتبادل بينهم، وتبادل الأفكار والمعلومات من أجل إيجاد فهم مشترك وثقه بين العناصر الإنسانية (حريم، 2004).

وتعرف بأنها عملية نقل وتبادل المعلومات الخاصة داخل المؤسسة وهو وسيلة لتبادل الأفكار والاتجاهات والرغبات والآراء بين العاملين وذلك يساعد على الارتباط والتماسك، ومن خلال يحقق المسؤول التأثير المطلوب في تحريك الجماعة الحو الهدف المطلوب (أبوسمرة، 2008).

وقد ذكر الطويل (2001: 127) من وجهه النظر الإدارية يمكن الاتصال أن يكون:

- (1) منظماً أو ضابطاً ينصل بتوجهات مهمة وبالتغذية الراجعة.
- (2) متفقاً يتصل بتوفير معرفه وتعليمات للعاملين
- (3) إبداعياً ابتكارياً يتصل بوسائل التغير وغاياته
- (4) دامجاً يتصل بالقيم والاتجاهات على دعم التوجه لإيجاد إجماع وصيغة قبول.

ثانياً: خصائص الاتصال الإداري:

يتميز الاتصال الإداري بكثير من الخصائص الرئيسية و يمكن تحديدها على النحو الآتي:

1. إن الاتصال الإداري عملية تفاعل بين طرفين. سواء كان شخصين، أم شخص ومجموعة من الأفراد والهدف من التفاعل تحقيق مشاركة المستقبل والمرسل في فهم الفكرة وتقبلها والتحمس لتنفيذها، وهذا يجعل عملية الاتصالات الإدارية عملية تفاعل لها فعل وردة فعل.

2. إن الاتصال الإداري عملية اجتماعية نفسية. يمكن القادة استخدامه في تحريك الجماعة نحو تحقيق الأهداف المرغوبة، كما أنها تمكن القادة من فهم اتجاهات العاملين وتنسيق الروابط بينهم وبين أجزاء التنظيم وتنمية وتوجيه العلاقات الإنسانية داخل المنظمة.
3. إن الاتصال الإداري عملية مستمرة: معنى أنها لا تقتصر على مرحلة زمنية معينة من نشأة المنظمة وإنما تصاحب المنظمة من تأسيسها لتهيئته جو العمل، وتحافظ على مستنداته وتزود الباحثين والمسؤولين وغيرهم من المعلومات بالمعلومات والأنشطة التي تمارسها المنظمة عبر مراحل تطورها المختلفة (طيش، 2008: 19).

كما يتميز الاتصال بمجموعة من الخصائص وهي:

1. الاتصال عملية ديناميكية: حيث يعتبر عملية اتصال عملية تفاعل اجتماعي تمكننا من التأثير في الناس والتأثر بهم، مما يمكننا من تغيير أنفسنا وسلوكنا بالتكيف مع الأوضاع الاجتماعية المختلفة.
2. الاتصال عملية دائرية: ويعني ذلك أن الاتصال لا يسير في خط مستقيم من شخص لآخر فقط بل أنه عادة ما سير بشكل دائري حيث يشترك الناس جميعاً في الاتصال في نسق دائري فيه إرسال واستقبال وأخذ وعطاء وتأثير وتأثر.
3. لا يمكن إلغاء الاتصال: ونقصد هنا من الصعب إلغاء التأثير الذي حصل من الرسالة الاتصالية حتى وإن كان على مقصود فقد تأسف للمستقبل ولكن من الصعب أن تسحب الرسالة الاتصالية إذا ما تم توزيعها.
4. الاتصال عملية معقدة: بالإضافة إلى إن الاتصال عملية تفاعل اجتماعي تحدث في أوقات وأماكن ومستويات مختلفة حتى معقدة أيضاً لما تحويه من أشكال وعناصر وأنواع وشروط يجب اختيارها بدقه عبر الاتصال (العنزي، 2015).

ثالثاً أهمية الاتصال الإداري:

إن للاتصال الإداري أهمية بالغة تجعله المحفز الأساسي لضمان سير عمل الإدارة، فبدونه لا يمكن للعملية الإدارية أن تكتمل، فأى قصور فى عملية الاتصال تؤثر سلباً على مستوى الأداء، فأهمية الاتصال الإداري تتمثل فى الآتي:

1. تخطيط العمل: حينما يسعى المديرون إلى وضع برامج عملهم وخططهم وقراراتهم، فلا يمكن وضعها فى الواقع ما لم يتم تحديدها من خلال اجتماعات ومقابلات مكتوبة، أى يتم تحديدها بواسطة أنظمة اتصالات.
2. البعد من التخمين والتقدير الشخصي: فعند اتباع الأسلوب المناسب للاتصال، لا بد وجود نظام الاتصال يجبر المدير على الأسلوب المباشر على اتصال مع العاملين المحددين باستخدام التمازج والأشكال الملائمة.
3. التنفيذ والكف للعمل: فى تسير أمور العمل وتنفيذها يحتاج الأفراد ومديريهم قدراً عالياً من الحديث والاستماع والمناقشة وكتابه التقارير، وعليه يعتمد التعيين على قدراتهم.
4. الرقابة فى العمل: من خلال أساليب الاتصال المختلفة يمكن جمع المعلومات المناسبة التي تدل على مدى التزام العاملين والمدير بالخطط الموضوعة وتوافر المعلومات يحدد مقدار الانحراف بين التنفيذ والمخطط وعليه تكشف الاتصالات الإدارية هذه الانحرافات بقصد تصحيحها.
5. توفير المعلومات معلومات متكاملة: تسعى أنظمة الاتصالات الإدارية إلى جمع وتبويب وتطبيق وتحليل وعرض المعلومات فى شكل مرتب للعاملين يعرض التصرف الملائم واتخاذ القرار التسليم.
6. تحقيق السرعة فى تبادل المعلومات: وجود الاتصال الإداري يتحقق من خلال إجراءات محددة ومسؤوليات واضحة على أطراف الاتصال، ذلك لأنها تتحدد من ميدان الاتصال وبأى أسلوب وفى ظل أى ظروف ومن الأطراف المشاركة فيه (العطايا، 2019: 10).

رابعاً: عناصر الاتصال الإداري:

تتكون عناصر الاتصال من:

1. المصدر: يقصد به المجتمع الذي يعيش فيه المرسل، هذا المجتمع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية، ومستواه الفكري الذي اكسب عن طريق التفاعل والخبرات.
2. المرسل: هو كل مصدر لإرسال إشارات
3. الرسالة: هي مجموعة من الإشارات التي يمكن إدراتها و تثير المستقبل وتوفر له المعلومات والخبرات والمهارات، فهي عبارة عن جسر يربط المرسل بذهن المستقبل؛ أي ينقل خيراتهم للمستقبل وأفكاراً تدفعه للتفكير.
4. القناة: إن الرسالة بعد ترميزها من طرف المرسل تتجه إلى حواس المستقبل بواسطة قناة، ومن خواص القناة تحدد حدود نقل الرسالة.
5. المستقبل: يتلقى المستقبل مجموعة من الإشارات الى تكون الرسالة، ثم يقوم بك الترميز بواسطة إشارات أخرى تكون في حوزة ذاكرته (بواسطة عملية الإدراك)، ثم تتحقق عملية فك الترميز شريطة أن يدرك المستقبل الـ'شارات ويفك تركيبها، وفي هذه الحالة يكون الاتصال ممكن (لبهدهي، 2012: 20).

وفي مجال الإدارة يمكن لعناصر الاتصال أن تكون متسلسلة على النحو الآتي:

1. الهدف: وهي الغاية المراد الوصول إليها من عملية الاتصال.
2. المرسل: قد يكون فرداً، أو جماعة، وتتوقف فعالية عمالية الاتصال على كفاءته وقدرته على نقل مضمون الرسالة.
3. المستقبل: ويكون فرداً أو جماعة، وهو الذي يتلقى مضمون الرسالة.
4. وسيلة الاتصال: الأداة المستعملة لنقل الرسالة وقد تكون (شفهية، كتابية، سمعية مرئية)، ويتوقف اختيارها على مضمون الرسالة.
5. نتيجة الاتصال: التغيير الحادث عن المستقبل يعد تلقى الرسالة.

6. التغذية العكسية: ويتمثل في تأكيد المرسل أن الرسالة قد وصلت وتم استيعابها وأنها أحدثت ردة الفعل المطلوبة (خواجه، 2005).

خامساً: معوقات الاتصال الإداري:

يمكن تصنيف معوقات الاتصال على النحو التالي:

1. المعوقات شخصية: ويقصد بها مجموعة من المؤثرات التي ترجع إلى المرسل والشغل في عملية الاتصالات وتحدث فيها أثر عكسي، وتعود هذه المعوقات بصفه عامة إلى الفروق الفردية التي تجعل الأراد يختلفون في حكمهم وعواطفهم وفي مدي فهمهم للاتصال والاستجابة له.

2. معوقات تنظيمية: ترجع أساساً إلى عدم وجود هيكل تنظيمي يحدد بوضوح مراكز الاتصال وخطوط السلطة الرسمية في المنظمة، مما يجعل القيادات. الإداريه تعتمد على الاتصال غير الرسمي الذي لا يحقق في كثير من الأحيان في أهدافه مع الأهداف التنظيمية.

3. معوقات بيئية: وتقصد بها المشكلات التي تحد من فاعليه الاتصال والتي ترجع إلى مجموعة من العوامل التي توجد في المجمع الذي يعيش فيه الفرد سواء داخل المنظمة أو خارجها، ومن بين هذه العوامل اللغة التي يستخدمها، واستخراجه لمعاني الكلمات في ضوء قيمة وعاداته وتقاليده بالإضافة إلى عدم كفاية وكفاءات أدوات الاتصال وعدم وجود نشاط اجتماعي على نطاق كبير في كثير من المنظمات (جودة، 2009: 137).

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة وإجراءاتها:

1. منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها وهو يختص بالكشف عن العلاقات بين المتغيرات أو باستخدام العلاقات في التنبؤ بسلوك مستقبلي أو أحداث متوقعة.

1- مجتمع الدراسة وعينتها:

اشتمل مجتمع الدراسة على الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية -دراسة ميدانية على مكتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات والبالغ عددهم (109) موظف وموظفة، خلال عام 2026م، وباعتماد على أسلوب الحصر الشامل تم مسح جميع أفراد المجتمع نظراً لقلّة العدد، وتم استعادة استبيان الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات من مفردات المجتمع بالكامل دون حدوث أي فاقد فيها.

خصائص مجتمع الدراسة:

في ضوء جمع البيانات وتفرغها لتحليلها احصائيا تم تحديد مواصفات مجتمع الدراسة على النحو المبين بالجدول التالية:

جدول (1) التوزيع التكراري لمجتمع الدراسة وفقا لمتغير النوع.

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	61	56.0
أنثى	48	44.0
المجموع	109	100.0

يتبين من الجدول (1) أن نسبة (56 %) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة من (الذكور)، ونسبة (44.0%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة من (الإناث).

جدول (2) التوزيع التكراري لمجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	2	1.8
من 35 إلى أقل من 45 سنة	10	9.2
45 سنة فأكثر	97	89.0
المجموع	109	100.0

يتبين من الجدول (2) إن نسبة (89.0%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة أعمارهم (45 سنة فأكثر)، ونسبة (9.2%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة أعمارهم (من 35 إلى أقل من 45 سنة)، ونسبة (1.8%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة أعمارهم (أقل من 35 سنة).

جدول (3) التوزيع التكراري لمجتمع الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	8	7.3
دبلوم	41	37.6
ليسانس	59	54.1
ماجستير	1	1.0
المجموع	109	100.0

يتبين من الجدول (3) إن نسبة (54.1%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي (ليسانس)، تليها نسبة (37.6%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي (دبلوم)، ونسبة (7.3%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)، ونسبة (1.0%) من مجموع أفراد مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي (ماجستير).
أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم إعداد استبيان الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.
طريقة تصحيح الاستبيان:

لتصحيح الاستبيان المتعلق بالاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات تم توزيع الدرجات من (1 - 5) على النحو الآتي:

- الإجابة (موافق بشدة) تأخذ الدرجة (5).
- الإجابة (موافق) تأخذ الدرجة (4).
- الإجابة (محايد) تأخذ الدرجة (3).
- الإجابة (غير موافق) تأخذ الدرجة (2).
- الإجابة (غير موافق بشدة) تأخذ الدرجة (1).

الدراسة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة استطلاعية بواقع (30) موظف وموظفة بهدف التحقق من الخصائص السيكومترية للاستبيان، وكذلك اختبارات الصدق، والثبات وذلك قبل التطبيق الفعلي له على أفراد مجتمع الدراسة.

- الخصائص السيكومترية للاستبيان:

أولاً: الصدق:

تم حساب صدق الاستبيان على النحو التالي:

أ. صدق المحكمين:

للتأكد من صلاحية الاستبيان للاستخدام، تم التحقق من صدق محتواه وذلك بعرضه على مجموعة من المحكمين ممن لديهم خبرة ودراسة واسعة في مجال العلم، وقد حظي باتفاق جميع المحكمين حول صدق مضمونه ومناسبته للتطبيق على أفراد مجتمع الدراسة بعد التقيد بالملاحظات والتعديلات التي أبدوها كل منهم.

ب. صدق الاتساق الداخلي:

تم القيام بحساب صدق الاتساق الداخلي باستخدام مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون جدول (4) يبين ارتباطات درجات كل فقرة من فقرات الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات مع الدرجة الكلية للمقياس

ر.م	المقياس	معامل الارتباط
1-	الاتصال الإداري بمكتب الخدمات التعليمية	0.801**
2-	تطوير أداء الموظفين	0.823**

ثانياً: الثبات:

تم حساب معامل ثبات من خلال اختبار الثبات بطريقة ألفا كرونباخ: جدول (5) معامل ثبات الاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات باستخدام طريقة ألفا كرونباخ للفقرات والدرجة الكلية

ر.م	المقياس	عدد الفقرات	معامل الثبات
1-	الاتصال الإداري بمكتب الخدمات التعليمية	8	0.831
2-	تطوير أداء الموظفين	6	0.853
	المقياس ككل	14	0.862

يتضح من الجدول (5) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاتصال الإداري ودوره في تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات (0.862)، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية المقياس للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

إجابات تساؤلات البحث

إجابة التساؤل الأول: ما مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات؟

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب أهميتها في مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	تتسم قنوات الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات بالوضوح والسهولة في نقل المعلومات بين الموظفين والإدارة.	2.8257	0.72807	6	متوسطة
2-	تحرص الإدارة على إيصال التعليمات والقرارات الإدارية إلى الموظفين في الوقت المناسب.	3.2844	0.60997	4	متوسطة
3-	يسهم الاتصال الإداري الفعال في تحسين التعاون والتنسيق بين العاملين داخل مكاتب الخدمات التعليمية	3.3761	0.63522	3	متوسطة
4-	تستخدم مكاتب الخدمات التعليمية وسائل اتصال حديثة تساعد على سرعة تبادل المعلومات بين الموظفين.	3.3761	0.63522	3	متوسطة
5-	يتيح الاتصال الإداري للموظفين فرصة إبداء آرائهم ومقترحاتهم المتعلقة بسير العمل	3.0826	0.79499	5	متوسطة

6-	توجد درجة عالية من التفاهم والتواصل بين الإدارة والموظفين داخل مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.	3.5596	0.64451	1	عالية
7-	يسهم الاتصال الإداري في الحد من المشكلات وسوء الفهم بين العاملين أثناء أداء العمل.	3.2844	0.60997	4	متوسطة
8-	يساعد الاتصال الإداري المستمر على رفع مستوى الأداء وتحقيق أهداف مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.	3.4679	0.64648	2	عالية
	المقياس ككل	3.2826	0.63996		متوسطة

يتضح من الجدول (6) إن الفقرة (6) والتي تنص على (توجد درجة عالية من التفاهم والتواصل بين الإدارة والموظفين داخل مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.5596) وانحراف معياري (0.64451)، يليها من حيث الأهمية الفقرة (8) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.4679) وانحراف معياري (0.64648) وهي تنص على (يساعد الاتصال الإداري المستمر على رفع مستوى الأداء وتحقيق أهداف مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات)، جاءت بدرجة عالية، بينما احتلت الفقرتين (3، 4) المرتبة الثالثة بنفس المتوسط الحسابي (3.3761) وانحراف معياري (0.63522) وهي تنص على (يسهم الاتصال الإداري الفعال في تحسين التعاون والتنسيق بين العاملين داخل مكاتب الخدمات التعليمية، تستخدم مكاتب الخدمات التعليمية وسائل اتصال حديثة تساعد على سرعة تبادل المعلومات بين الموظفين) جاءت بدرجة متوسطة. تتفق النتيجة التي أظهرت ارتفاع مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات مع دراسة (الحداد، 2023) التي أكدت أن عملية الاتصال داخل المؤسسات التعليمية تسهم في نقل المعلومات وتوجيه العاملين نحو تحقيق الأهداف وتنمية العلاقات الإنسانية داخل بيئة العمل مما يعزز من كفاءة الأداء الإداري والتنظيمي. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو كريم وطنش، 2008) التي توصلت إلى وجود درجة عالية في فاعلية الاتصال الإداري في مجالات وضوح نظام الاتصال ومصادقية المعلومات واختيار وسائل الاتصال المناسبة وهو ما يعكس أهمية الاتصال الإداري في تحسين سير العمل داخل المؤسسات التعليمية. وتتوافق أيضًا مع دراسة (Gabril 2015) التي أشارت إلى أن وضوح واستمرارية التواصل بين المديرين والموظفين يساهم في تعزيز رضا العاملين وتحسين العلاقات الإنسانية داخل بيئة العمل إضافة إلى أهمية التواصل الفعال في رفع مستوى الأداء وتحقيق الانسجام التنظيمي بين العاملين.

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول إن الفقرة رقم (1) جاءت بدرجة متوسطة والتي تنص على (تتسم قنوات الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات بالوضوح والسهولة في نقل المعلومات بين الموظفين والإدارة) ولكنها حظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها فقد احتلت المرتبة السادسة من حيث أهميتها ضمن فقرات مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات بمتوسط حسابي (2.8257) وانحراف المعياري (0.72807).

تعكس هذه النتيجة حرص الإدارة على إيصال التعليمات والقرارات للموظفين بوضوح وفي الوقت المناسب مما يساعد على تقليل الأخطاء وتحقيق التنسيق بين العاملين وتدل كذلك على توفر درجة جيدة من التعاون والتفاهم بين الإدارة والموظفين داخل بيئة العمل و يشير ارتفاع مستوى الاتصال الإداري إلى استخدام وسائل وأساليب اتصال تسهم في سرعة تبادل المعلومات وإنجاز المهام بكفاءة وقد ساعد ذلك في تعزيز مشاركة الموظفين وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم المتعلقة بالعمل ويسهم الاتصال الإداري الفعال بصورة عامة في رفع مستوى الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات بكفاءة أكبر.

- إجابة التساؤل الثاني: ما مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات؟

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب أهميتها في مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	أشارك في البرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير أدائي الوظيفي بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات	3.5596	0.64451	3	عالية
2-	توفر الإدارة فرصاً مناسبة تساعد الموظفين على تنمية مهاراتهم المهنية وتحسين مستوى أدائهم	3.6514	0.62917	1	عالية
3-	تسهم الدورات وورش العمل في زيادة قدرتي على إنجاز المهام الوظيفية بكفاءة عالي	3.4679	0.64648	4	عالية
4-	تساعد الإمكانيات والتقنيات المتوفرة داخل مكاتب الخدمات التعليمية على تطوير الأداء الوظيفي للموظفين	3.6055	0.55069	2	عالية
5-	يتم تقييم أداء الموظفين بصورة مستمرة بهدف تحسين جودة العمل وتطويره	3.3761	0.63522	5	متوسطة
6-	يسهم التحفيز والتشجيع الإداري في رفع دافعتي نحو تطوير أدائي الوظيفي	3.6514	0.55069	1	عالية
	المقياس ككل	3.5519	0.59650		عالية

يتضح من الجدول (7) إن الفقرتين (2 ، 6) والتي تنص على (توفر الإدارة فرصاً مناسبة تساعد الموظفين على تنمية مهاراتهم المهنية وتحسين مستوى أدائهم ، يسهم التحفيز والتشجيع الإداري في

رفع دافعتي نحو تطوير أدائي الوظيفي) احتلتا المرتبة الأولى بنفس المتوسط حسابي (3.6514) وانحراف معياري (0.55069) وجاءت بدرجة عالية ، ويليهما من حيث الأهمية الفقرة (4) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.6055) وانحراف معياري (0.55069) وهي تنص على (تساعد الإمكانيات والتقنيات المتوفرة داخل مكاتب الخدمات التعليمية على تطوير الأداء الوظيفي للموظفين) ، بينما احتلت الفقرة (1) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.5596) وانحراف معياري (0.64451) وهي تنص على (أشارك في البرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير أدائي الوظيفي بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات) وجاءت بدرجات عالية. تتفق النتيجة التي أظهرت ارتفاع مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات مع دراسة (الحداد، 2023) التي أكدت أن الاتصال داخل المؤسسات التعليمية يسهم في توجيه العاملين نحو إنجاز برامج العمل وتحقيق الأهداف، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي ورفع كفاءة العاملين داخل المؤسسة التعليمية.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو كريم وطنش، 2008) التي أشارت إلى إن فاعلية الاتصال الإداري ووضوح نظام الاتصال ومصادقية المعلومات تسهم في تحسين الأداء الإداري ورفع مستوى الكفاءة المهنية لدى العاملين في المؤسسات التعليمية.

وتتوافق أيضًا مع دراسة (Gabril 2015) التي توصلت إلى أن التواصل الفعال بين المديرين والموظفين ووضوح الرسائل الإدارية يساعدان في خلق بيئة عمل إيجابية تدعم تطوير أداء الموظفين وتعزز رضاهم الوظيفي، مما ينعكس بصورة مباشرة على تحسين مستوى الأداء داخل المؤسسة.

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول إن الفقرة رقم (5) جاءت بدرجة متوسطة والتي تنص على (يتم تقييم أداء الموظفين بصورة مستمرة بهدف تحسين جودة العمل وتطويره)، ولكنها حظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها فقد احتلت المرتبة الخامسة من حيث أهميتها ضمن فقرات مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات بمتوسط حسابي (3.3761) وانحراف المعيري (0.63522).

يعكس هذا المستوى العالي فاعلية البرامج التدريبية وورش العمل التي تسهم في رفع مهارات الموظفين وتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة أكبر. كما يدل على توفر بيئة عمل داعمة تشجع على

التعلم والتطوير المستمر واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة في إنجاز الأعمال وتشير النتيجة كذلك إلى وجود متابعة وتقييم مستمر للأداء الوظيفي بما يساعد على تحديد نقاط القوة وتعزيزها ومعالجة أوجه القصور وقد يكون للتحفيز الإداري والتشجيع المعنوي دور مهم في زيادة دافعية الموظفين نحو تحسين أدائهم وتطوير خبراتهم المهنية و تعكس هذه النتيجة قدرة الموظفين على التكيف مع التغيرات التنظيمية والتقنية داخل بيئة العمل ويسهم ذلك بصورة عامة في تحسين جودة الخدمات التعليمية ورفع مستوى الأداء المؤسسي بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.

اختبار الفرضيات

- نتائج الفرضية الأولى: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات وفقاً لمتغير النوع؟

جدول (8) يبين اختبار (ت) في مستوى تطوير أداء الموظفين وفقاً لمتغير النوع.

المقياس	النوع	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى دلالة
مستوى تطوير أداء الموظفين	ذكر	61	23.9672	.25607	16.029	0.000
	أنثى	48	17.9375			

يتبين من الجدول (8) إن أفراد عينة الدراسة (الذكور) سجلوا متوسطاً حسابياً أعلى من المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة (الإناث) وذلك على مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات، حيث كان متوسطهم الحسابي لعينة الدراسة (الذكور) (23.9672)، بينما كان المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة (الإناث) (17.9375) وكانت قيمة اختبار (ت) للفرق بين المتوسطين (16.029) وهي قيمة معنوية دالة إحصائياً لأن مستوى دلالتها (0.000) أقل من مستوى (0.05).

وعليه يمكن القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات وفقاً لمتغير النوع ولصالح الذكور. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو كريم وطنش، 2008) التي هدفت إلى التعرف على فاعلية الاتصال الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية حيث بينت نتائج الدراسة وجود اختلافات في مستوى فاعلية الاتصال الإداري تبعاً لبعض المتغيرات الديموغرافية ومنها متغير الجنس، وهو ما يتوافق مع الدراسة الحالية.

وقد يُعزى ذلك إلى زيادة فرص مشاركة الذكور في الدورات التدريبية والأنشطة المهنية المرتبطة بتطوير الأداء الوظيفي كما أن الذكور يتحملون مهام إدارية وميدانية تتيح لهم اكتساب خبرات عملية بصورة أكبر داخل بيئة العمل وقد يكون لاختلاف المسؤوليات الوظيفية أو فرص المشاركة في اتخاذ القرار دور في تعزيز مستوى التطور المهني لديهم وتعكس هذه النتيجة أهمية توفير فرص متكافئة للتطوير المهني بين جميع الموظفين بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الوظيفي بصورة متوازنة.

اختبار الفرضية الثانية: ما طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاتصال الإداري وتطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.

جدول (9) يبين طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاتصال الإداري وتطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.

تطوير أداء الموظفين	مستوى الاتصال الإداري
0.824**	

** دالة عند 0.01

من بيانات الجدول (9) تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى الاتصال الإداري وتطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحداد، 2023) التي أكدت إن الاتصال داخل المؤسسة التعليمية يسهم في توجيه العاملين وتحقيق الأهداف وتنمية العلاقات الإنسانية مما يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي ورفع كفاءة العاملين. كما تتوافق مع دراسة (أبو كريم وطنش، 2008) التي أشارت إلى إن فاعلية الاتصال الإداري ووضوح نظام الاتصال ومصادقية المعلومات تؤثر بصورة إيجابية في كفاءة الأداء الإداري داخل المؤسسات التعليمية. كذلك تتفق مع دراسة (Gabril 2015) التي أوضحت إن التواصل الفعال والمستمر بين المديرين والموظفين يساعد على تحسين بيئة العمل وزيادة رضا العاملين الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تطوير الأداء الوظيفي.

تشير هذه النتيجة إلى أنه كلما ارتفع مستوى الاتصال الإداري داخل مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات ارتفع معه مستوى تطوير أداء الموظفين، مما يدل على

وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين ويعكس ذلك أهمية الاتصال الإداري الفعال في تسهيل تبادل المعلومات والتعليمات بين الإدارة والموظفين بصورة واضحة ومنظمة و يسهم الاتصال الجيد في تعزيز التعاون والتنسيق بين العاملين وتحسين بيئة العمل، الأمر الذي يساعد على رفع كفاءة الأداء الوظيفي وتوضح النتيجة أن التواصل المستمر بين الإدارة والموظفين يسهم في معالجة المشكلات بسرعة وتطوير المهارات المهنية للعاملين ولذلك يُعد الاتصال الإداري من العوامل الأساسية التي تدعم تطوير الأداء وتحقيق أهداف المؤسسات التعليمية بكفاءة.

ملخص النتائج:

1. أشارت نتائج الدراسة أن مستوى الاتصال الإداري بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات جاء بدرجة متوسطة ، حيث احتلت الفقرة (6) والتي تنص على (توجد درجة عالية من التفاهم والتواصل بين الإدارة والموظفين داخل مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.5596) وانحراف معياري (0.64451) ، ويليهما من حيث الأهمية الفقرة (8) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.4679) وانحراف معياري (0.64648) وهي تنص على (يساعد الاتصال الإداري المستمر على رفع مستوى الأداء وتحقيق أهداف مكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات) ، جاءت بدرجة عالية ، بينما احتلت الفقرتين (3 ، 4) المرتبة الثالثة بنفس المتوسط الحسابي (3.3761) وانحراف معياري (0.63522) وهي تنص على (يسهم الاتصال الإداري الفعال في تحسين التعاون والتنسيق بين العاملين داخل مكاتب الخدمات التعليمية ، تستخدم مكاتب الخدمات التعليمية وسائل اتصال حديثة تساعد على سرعة تبادل المعلومات بين الموظفين) جاءت بدرجة متوسطة .
2. أظهرت نتائج الدراسة إن مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات جاءت عالية ، حيث احتلت الفقرتين (2 ، 6) والتي تنص على (توفر الإدارة فرصاً مناسبة تساعد الموظفين على تنمية مهاراتهم المهنية وتحسين مستوى أدائهم ، يسهم التحفيز والتشجيع الإداري في رفع دافعتي نحو تطوير أدائي الوظيفي) المرتبة الأولى بنفس المتوسط حسابي (3.6514) وانحراف معياري (0.55069) وجاءت بدرجة عالية ، ويليهما من حيث الأهمية الفقرة (4) فقد احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.6055) وانحراف معياري

- (0.55069) وهي تنص على (تساعد الإمكانيات والتقنيات المتوفرة داخل مكاتب الخدمات التعليمية على تطوير الأداء الوظيفي للموظفين) ، بينما احتلت الفقرة (1) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.5596) وانحراف معياري (0.64451) وهي تنص على (أشارك في البرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير أدائي الوظيفي بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات) وجاءت بدرجات عالية.
3. بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في مستوى تطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات وفقا لمتغير النوع ولصالح الذكور.
4. أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاتصال الإداري وتطوير أداء الموظفين بمكاتب الخدمات التعليمية بمدينة شحات.

التوصيات:

1. العمل على تعزيز قنوات الاتصال الإداري داخل مكاتب الخدمات التعليمية بما يضمن سرعة ودقة تبادل المعلومات بين الإدارة والموظفين.
2. تنظيم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة لتنمية مهارات الاتصال الإداري وتطوير الأداء الوظيفي لدى العاملين.
3. توفير بيئة عمل تشجع على التعاون والتواصل الفعال بين الموظفين والإدارة بما يساهم في تحسين جودة العمل الإداري.
4. استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال الإلكترونية لتسهيل التواصل الإداري وتسريع إنجاز المهام داخل مكاتب الخدمات التعليمية.
5. الاهتمام بعمليات المتابعة والتقييم المستمر لأداء الموظفين بهدف تحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تطويرها.
6. تشجيع الموظفين على المشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء آرائهم ومقترحاتهم المتعلقة بتطوير العمل الإداري والخدمات التعليمية.
7. تعزيز نظام الحوافز المادية والمعنوية لتحفيز الموظفين على تحسين أدائهم الوظيفي والالتزام بمتطلبات العمل.
8. تحقيق العدالة في توزيع فرص التدريب والتطوير المهني بين جميع الموظفين بما يساهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي بصورة متوازنة.

قائمة المراجع

- أبوسمرة، محمد (2008). *الاتصال الإداري والإعلامي*. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أبوكریم، أحمد، وسلامة، طنش (2008). *فاعلية الاتصال الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية*. مجلة دراسات العلوم التربوية، 35، 114-142.
- بالعيد، آمال (2013). *دور الاتصالات الإدارية في اتخاذ القرار - دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز - بالوادي (رسالة ماجستير غير منشورة)*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- البهدهي، غدير مقداد (2012). *درجة تطبيق مهارات الاتصال لدى مديري المدارس الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والباحثين الاجتماعيين في دولة الكويت (رسالة ماجستير غير منشورة)*. قسم الإدارة والمناهج التربوية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- جودة، محفوظ أحمد (2009). *العلاقات العامة: مفاهيم وممارسات*. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الحداد، عطية مسالم محمد (2023). *دور الاتصال التربوي في العملية التعليمية في المدرسة*. مجلة كلية التربية، جامعة سرت، 2(3)، 139-153.
- حريم، حسن (2004). *السلوك التنظيمي (ط. 2)*. دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.
- خواجة، عبد العزيز (2005). *مدخل إلى علم النفس الاجتماعي*. دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر.
- طيش، محمد إسماعيل (2008). *دور نظم وتقنيات الاتصال الإداري في خدمة اتخاذ القرارات - حالة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم (رسالة ماجستير غير منشورة)*. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الطويل، هاني (2001). *الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي (ط. 3)*. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

- العطايا، إمام حبيب الله النور (2019). الاتصال الإداري ودوره في عملية اتخاذ القرار التربوي لدى مديري المدارس بمرحلة التعليم الأساسي بمدينة الخرطوم من وجهة نظر المعلمين (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- العنزي، محمد عبد (2015). أثر الاتصالات في تحقيق فاعلية القرارات الإدارية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عياصرة، علي، ومحمد، الفاضل (2006). الاتصال الإداري وأساليب القيادة الإدارية في المؤسسات التربوية. دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- يزة، فريال، وكلايكية، فاطمة الزهراء (2023). دور الاتصال الإداري في تحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة - دراسة ميدانية مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1944 - قالمة، الجزائر.

Gabriola Ramona (2015). organizational Communication Brid giving -The gap between. managers and employees. A theiss presented. to the fu and Leadership. in Communication Studies School off professional studies.ust Gonzga University

بحث بعنوان :
دور الإيرادات النفطية وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي لضمان استدامة
التنمية الاقتصادية في ليبيا

*

The role of oil revenues and the activation of Islamic finance tools to ensure the sustainability of economic development in Libya

إعداد

د. إيناس بدر عبد الله

Enas Bader Abdullah Hamed

الهيئة الليبية للبحث العلمي / فرع بنغازي

enasbhamed@gmail.com

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن إطار استثماري وطني لإعادة توجيه العوائد الربعية، وبخاصة الإيرادات النفطية، بما يساهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية في ليبيا. ويأتي ذلك في ظل الطابع الربعي للاقتصاد الليبي وارتكازه بشكل كبير على قطاع النفط، وما يرتبط به من تحديات تتمثل في ضعف التنويع الاقتصادي والتعرض للتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية أساسية تتمثل في غياب آليات فعّالة لتحويل العوائد النفطية إلى استثمارات إنتاجية من شأنها تعزيز القاعدة الاقتصادية ودعم تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تقديم آليات التمويل الإسلامي كمدخل تمويلي استثماري يقوم على ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما يساهم في توجيه الموارد نحو مشروعات تنموية ذات جدوى اقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف وتحليل واقع العوائد الربعية، إلى جانب استخدام التحليل القياسي الكمي من خلال نماذج السلاسل الزمنية، بما في ذلك اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وذلك بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والصادرات الكلية والنتائج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات الكلية، الإيرادات النفطية.

Abstract:

This study aims to examine the feasibility of employing Islamic finance mechanisms within a national investment framework to redirect rent-based revenues, particularly oil revenues, in a way that supports the path of economic development in Libya. This is set against the backdrop of the Libyan economy's rentier nature and its heavy reliance on the oil sector, along with associated challenges such as weak economic diversification and exposure to political and global economic fluctuations.

The study is based on a central problem represented by the absence of effective mechanisms for transforming oil revenues into productive investments that strengthen the economic base and support sustainable development. In this context, Islamic finance emerges as a financial and investment approach grounded in linking finance to real economic activity, thereby enabling the channeling of resources toward development-oriented projects with added value.

The study adopts a descriptive-analytical approach to examine and analyze the reality of rent-based revenues, in addition to employing quantitative econometric analysis using time series models, including unit root tests, cointegration analysis, and the Vector Error Correction Model (VECM). This is conducted in order to analyze the nature of the relationship between oil revenues, total exports, and gross domestic product.

Keywords: Gross Domestic Product (GDP), Total Exports (TEX), Oil Revenues (OTR)

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1. المقدمة:

تواجه الاقتصادات الريفية، ومن بينها الاقتصاد الليبي، تحدياً جوهرياً يتمثل في كيفية تحويل العوائد الريفية، وبخاصة الإيرادات النفطية، إلى آلية داعمة لمسار التنمية الاقتصادية المستدامة. فعلى الرغم من أهمية هذه الموارد في تمويل الموازنة العامة ودعم النشاط الاقتصادي، إلا أن نمط توظيفها ظل محدوداً في تحقيق التنويع الاقتصادي وبناء قاعدة إنتاجية مستدامة. وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى تبني آليات تمويل واستثمار أكثر كفاءة وفاعلية، تضمن توجيه العوائد الريفية نحو قطاعات إنتاجية حقيقية، بدلاً من حصرها في أوجه الإنفاق الاستهلاكي. ويُعد التمويل الإسلامي أحد هذه البدائل المهمة، لما يوفره من أدوات تمويلية قائمة على المشاركة وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما الذي يتيح إمكانية استثمار العوائد الريفية في مشاريع تنموية تسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية.

ويعزز هذا التوجه ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات في السياسات الاقتصادية وتقلبات في أسواق الطاقة، وهو ما يؤكد ضرورة تبني سياسات تنويع اقتصادي تقلل من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، وتدعم بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة قادر على التكيف مع المتغيرات الدولية. وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لبحث الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن إطار استثماري وطني لإعادة توجيه العوائد الريفية في ليبيا، بما يسهم في تعزيز كفاءة استخدامها، ودعم تنويع مصادر الدخل، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2. مشكلة الدراسة:

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه العوائد الريفية (النفط والغاز) في الاقتصاد الليبي، إلا أن توظيف هذه الموارد ظل محدود الأثر في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة أو تنويع حقيقي في مصادر الدخل، نتيجة استمرار الاعتماد على نمط اقتصادي ريعي أحادي الدخل، وضعف توجيه العوائد نحو القطاعات الإنتاجية. ومن هنا، تبرز إشكالية الدراسة في قصور آليات تحويل هذه العوائد إلى استثمارات حقيقية تدعم تنمية الموارد الاقتصادية وتعزز القاعدة الإنتاجية.

لذا، تسعى الدراسة إلى بحث إمكانية توظيف هذه العوائد عن طريق آليات التمويل الإسلامي كإطار مالي يربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ويسهم في توجيه العوائد الريفية نحو مشاريع تنموية

ذات جدوى اقتصادية. تتحدد مشكلة الدراسة في البحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن مشروع استثماري وطني يستهدف استثمار العوائد الريعية في ليبيا، بما يدعم تنمية الموارد الاقتصادية، ويعزز تنويع مصادر الدخل، ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تدعم الاقتصاد الوطني ، وبناءً على ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في صياغة السؤال التالي: كيف يمكن تحسين كفاءة توظيف العوائد الريعية في ليبيا بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ظل التحديات المرتبطة بضعف التخطيط وسوء استخدام الإيرادات النفطية؟ وما الدور الذي يمكن أن تؤديه آليات التمويل الإسلامي في دعم التوجه الاقتصاد التنموي المستدام؟

1. أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي تمثله العوائد الريعية، وبخاصة الإيرادات النفطية، في دعم الاقتصاد الليبي وتمويل مسارات التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من وفرة الموارد المالية الناتجة عن الصادرات النفطية، إلا أن الإشكالية الجوهرية تتمثل في كيفية توظيف هذه الموارد وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية حقيقية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع القاعدة الاقتصادية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية إضافية في ظل طبيعة الاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاد ريعي أحادي المصدر، الأمر الذي يجعله عرضة للتقلبات المرتبطة بأسعار النفط وسياسات الطاقة العالمية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على القرارات والسياسات الاقتصادية الوطنية. كما أن محدودية التنوع الاقتصادي وتعرض السياسات الاقتصادية لتأثيرات خارجية يعزز من الحاجة إلى تبني توجهات استراتيجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد الأحادية وبناء قطاعات إنتاجية بديلة أكثر استدامة. لذا يرى الباحث، تكمن أهمية الدراسة كذلك في تسليطه الضوء على آليات التمويل الإسلامي كمدخل تمويلي واستثماري بديل، يمكن من خلاله إعادة توجيه العوائد الريعية نحو قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتعزيز مسار التنويع الاقتصادي، والحد من الاعتماد الكلي على القطاع النفطي. كما تتبع أهمية الدراسة من الحاجة إلى البحث عن متغيرات اقتصادية وتنموية بديلة تدعم النمو الاقتصادي، وفي مقدمتها تطوير الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل، بما يتماشى مع التوجهات الحديثة الهادفة إلى بناء اقتصاد تنموي مستدام.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تحسين كفاءة توظيف العوائد الريعية في ليبيا، وبخاصة الإيرادات النفطية، بما يسهم في دعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال توظيف آليات التمويل الإسلامي ضمن إطار مشروع استثماري وطني. كما تسعى الدراسة إلى تحليل درجة اعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية في تمويل النشاط الاقتصادي، وبيان انعكاسات ذلك على بنية الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي. وتهدف كذلك إلى تقييم كفاءة توظيف العوائد الريعية في دعم وتنمية القطاعات الإنتاجية، ومدى مساهمتها في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. إضافة إلى ذلك، يسعى الباحث إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه آليات التمويل الإسلامي في إعادة توجيه واستثمار العوائد الريعية نحو مشاريع تنموية منتجة، بما يسهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد المتاحة. كما يهدف أيضا إلى اقتراح مجموعة من السياسات والآليات التمويلية المستندة إلى أدوات التمويل الإسلامي، بما يحقق الربط بين استثمار العوائد الريعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ويسهم في بناء اقتصاد وطني أكثر تنوعاً واستدامة

5. فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، تم الاعتماد على مراجعة الأدبيات العلمية المنشورة ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى الرجوع إلى المصادر الرسمية والتقارير والدراسات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة. كما تم الاستفادة من البيانات والمؤشرات المتاحة المتعلقة بموضوع الدراسة. وبناءً على ذلك، تم تطوير وصياغة مجموعة من الفرضيات التي توجه مسار الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- لا تحظى قضايا التنمية الاقتصادية بالاهتمام الكافي ضمن الخطط الاستراتيجية في ليبيا .
- تعاني عملية التخطيط التنموي في ليبيا من ضعف في كل من الصياغات وآليات التنفيذ .
- يؤدي سوء توظيف الإيرادات النفطية إلى إعاقة مسار التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

6. الطريقة والإجراءات: منهجية جمع البيانات وحدود الدراسة:

6.1: أسلوب جمع البيانات ومصادرها: اعتمدت الدراسة في استقاء بياناتها ومعلوماتها على مسارين متكاملين لضمان الدقة والموضوعية:

- **المصادر الأولية** :وتتمثل في البيانات الإحصائية والتقارير الرقمية الصادرة عن الجهات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة، وذلك لضمان الحصول على بيانات دقيقة للجانب التطبيقي.
- **المصادر الثانوية** :وتشمل المراجع العلمية، الكتب، الدوريات، والنشرات البحثية والدراسات السابقة.

6.2 حدود الدراسة: تتحدد نطاقات الدراسة الحالية وفقاً للمحاور التالية:

- **الحدود الموضوعية** :تركز الدراسة على تحليل وتقييم الدور الاستراتيجي للقطاع النفطي (إيرادات وصادرات) في دعم وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية. المستدامة
- **الحدود المكانية** :يقصر النطاق الجغرافي للدراسة على دولة ليبيا، كحالة دراسية للاقتصادات الريعية.
- **الحدود الزمنية** :تغطي الدراسة سلسلة زمنية ممتدة لـ 26 عاماً، تبدأ من عام 1990 وتنتهي بعام 2015، وهي فترة كافية لرصد التحولات الاقتصادية

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1. **العائدات النفطية**: تُعرف العائدات النفطية اقتصادياً بأنها التدفقات والمزايا المالية المباشرة التي تؤوّل إلى الخزانة العامة للدولة المنتجة نتيجة استغلال ثرواتها الهيدروكربونية، والتي يمكن تقدير قيمتها التعاقدية بدقة عند إبرام عقود الامتياز أو المشاركة. وفي ظل الهياكل الاقتصادية الرهانة، تمثل هذه العائدات المورد السيادي الأهم والمكون الرئيس للناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول النامية المصدرة للنفط، فضلاً عن كونها المصدر الوحيد تقريباً لتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل ميزان المدفوعات وضمان الاستدامة المالية. وعلى الرغم من ضخامة هذه العائدات، إلا أن التعامل مع "رؤوس الأموال الفائضة" بات يشكل تحدياً اقتصادياً معقداً؛ حيث تسعى هذه الدول جاهدة لنقادي اضطرابات النظام النقدي العالمي حمايةً لأصولها الرأسمالية من التآكل (مهنى: 2013). ومع ذلك، تشير القراءة الواقعية للمسارات التنموية في الدول النامية—ولا سيما العربية منها—إلى إخفاق ملموس في توظيف هذه الفوائض المالية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. ويمكن حصر معوقات الاستفادة من هذه العائدات في النقاط التالية:

- فجوة التنفيذ: تحول الإيرادات الضخمة إلى مجرد "اعتمادات ورقية" في خطط تنمية طموحة، تصطدم بواقع ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد أو البيروقراطية، مما يؤدي إلى تعثر التنفيذ أو إنجاز نسب ضئيلة لا ترقى لمستوى الطموح.
- الآثار الجانبية للوفرة، بدلاً من أن تكون العائدات محركاً للنمو، تحولت في كثير من الأحيان إلى عبء هيكلي أدى إلى إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى (كالزراعة والصناعة)، مما جعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية.
- التبعية والتدخلات الدولية: أدت الضخامة المالية لهذه العائدات، وما صاحبها من حاجة لتصرف الإنتاج في الأسواق العالمية، إلى تزايد حدة التبعية الاقتصادية وتعاضم تدخل القوى الدولية في الشؤون السيادية والداخلية للدول المنتجة، مما أثر سلباً على استقلالية القرار التنموي.

2. **التنمية الاقتصادية:** تتجاوز التنمية الاقتصادية في مفهومها الحديث مجرد النمو الكمي في المؤشرات، لتصبح غاية إنسانية وحضارية تهدف إلى صياغة عالم يخلو من المعاناة ويستأصل جذور الفقر، فهي عملية تغيير بنيوي شامل يطال كافة أركان المجتمع، بما يضمن التوزيع العادل للموارد، توفير شبكات الأمان الاجتماعي، الرعاية الصحية الشاملة. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية (مكتبة التنمية الزراعية في ليبيا) أن الجوهر الحقيقي للتنمية يكمن في إحداث نقلة نوعية في هيكل المجتمع، نقضي على مسببات التخلف التاريخية، وهو ما يعد القاسم المشترك في كافة التجارب التنموية الناجحة عالمياً.

3. **القيم الجوهرية للتنمية (المكونات الثلاثة):** يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى ثلاث قيم محورية (مجلة شؤون عربية) وهي:

- استدامة مقومات الحياة: وهي القدرة على توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية (الغذاء، السكن، الصحة، والتعليم)، وتحرير الفرد من الفقر والتخلف.
- تعزيز الكرامة الإنسانية: عبر تمكين الفرد من الاعتماد على الذات وامتلاك القدرة على تلبية متطلبات حياته بكرامة.

■ الحرية والعدالة الاجتماعية: فلا يمكن تصور تنمية حقيقية في غياب المساواة والعدالة؛ حيث يتطلب الأمر بيئة تضمن للمواطنين حرية التعبير، والمشاركة في اتخاذ القرار، وحقوق الاختيار في ظل سيادة القانون.

4. أهداف التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الهيكلية: تستهدف التنمية (شمس الدين:

2005) رفع مستويات الدخل القومي والارتقاء بجودة الحياة، مع العمل على تقليص الفوارق الطبقيّة وإعادة هيكلة الاقتصاد لصالح القطاعات الإنتاجية (الصناعة والتجارة). وتأتي هذه الأهداف كضرورة حتمية لعلاج المشكلات البنيوية في الدول النامية، والتي تتسم بـ:

■ التبعية للمواد الأولية: الاعتماد المفرط على موارد ناضبة (كالنفط) وتعرض الاقتصاد لتقلبات الأسواق الدولية.

■ الفجوة الاستثمارية: ضعف الاستثمارات في البنية التحتية رغم وفرة الموارد الطبيعية، وعجز التراكم الرأسمالي نتيجة انخفاض معدلات الادخار المحلي.

■ الضغوط الديموغرافية: ارتفاع معدلات النمو السكاني بما يفوق قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل منتجة.

■ تدهور شروط التبادل التجاري: مما يجعل هذه الدول عرضة للأزمات والدورات الاقتصادية العالمية.

■ الاختلال المؤسسي والفساد: ويتمثل ذلك في سوء توزيع القوى العاملة، انخفاض الإنتاجية، غياب الشفافية، والفساد الإداري. كما تبرز معضلة الدول الغنية بالموارد وضعف الإدارة، حيث يجهض الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج فرص النهوض الاقتصادي.

5. آليات تمويل التنمية: إن تمويل التنمية ليس ترفاً سياسياً بل هو ضرورة وجودية

ومسؤولية جماعية عاجلة، ومن المنظور الاقتصادي، تركز استراتيجيات التمويل على تنويع المصادر التالية:

■ المدخرات الوطنية: كمحرك داخلي للنمو.

■ الاستثمارات الأجنبية: بنوعها المباشر (FDI) وغير المباشر (FPI).

■ عوائد الصادرات: لضمان تدفق النقد الأجنبي.

- التمويل عبر الاقتراض: سواء كان ديناً داخلياً أو خارجياً، مع ضرورة إدارته ضمن مستويات آمنة لا ترهق كاهل الأجيال القادمة.

6. علاقة المورد النفطي بالتنمية الاقتصادية: تُعد طبيعة العلاقة بين الوفرة النفطية

والتنمية الاقتصادية من أكثر القضايا جدلاً في الفكر الاقتصادي الحديث؛ إذ لم يعد حجم العوائد هو المقياس الوحيد للنجاح، بل كفاءة تخصيص الموارد والوجهات الاستثمارية التي تُوجّه إليها تلك العوائد، ففي معظم الدول النامية (ومنهما ليبيا)، أخفقت التجارب التنموية في تحويل "الثروة الناضبة" إلى "تنمية مستدامة"، حيث فشلت في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تحقق استقلالاً اقتصادياً عن الخارج، مما حول النفط من "نعمة" تنموية إلى "نقمة" هيكلية. نظرياً، يمثل النفط عنصراً ضمن دالة الإنتاج الكلي $Y = f(L, K, T, R)$ ؛ حيث R تمثل الموارد الطبيعية، وباعتباره مصدراً للنقد الأجنبي ومادة أولية ومصدراً للطاقة، فإنه يمتلك نظرياً القدرة على تحفيز قطاعات الصناعة والزراعة عبر المكنة وتوطين التكنولوجيا، ومع ذلك، فإن الأثر الواقعي انقسم إلى مسارين.

أولاً: الآثار الإيجابية:

- توسيع القاعدة الإنتاجية: يمثل النفط جسر عبور تقني، إذ تتيح عوائده استيراد السلع الرأسمالية المتطورة واكتساب المعرفة الإدارية وتأهيل رأس المال البشري.
- خلق المزايا النسبية: يشجع وجود النفط على قيام صناعات الأمامية (Forward Linkages) مثل البتروكيماويات وتكرير النفط، مما يضيف قيمة مضافة للمادة الخام.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي: يمنح النفط الدولة وزناً في العلاقات الدولية، ويفتح آفاقاً للتعاون مع القوى الاقتصادية الكبرى لحماية المصالح المشتركة.
- الحراك الاجتماعي والتعليمي: أدى الاحتكاك بالشركات الدولية وخطوط الإنتاج العالمية إلى نشر التعليم التقني، وزيادة وتيرة التشييد، وتعزيز التفاعل الاجتماعي والحضاري.

ثانياً: الآثار السلبية: تجسدت "نقمة الموارد" في الدول النامية من خلال عدة اختلالات (مهنى: 2013)

- استنزاف المورد لصالح المستهلك الدولي: تم إنتاج كميات تفوق القدرة الاستيعابية للاقتصادات المحلية، مما سمح للدول المتقدمة ببناء احتياطات استراتيجية أضعفت سلاح النفط لاحقاً.
 - التجزئة والتبعية السياسية: ساهم النفط في نشوء كيانات صغيرة تفتقر لمقومات السيادة الاقتصادية الذاتية، مما جعلها عرضة للتدخلات الخارجية والتبعية للدول الصناعية بدلاً من التكامل الإقليمي.
 - ضعف القدرة الاستيعابية والنزعة الاستهلاكية: أدى غياب القطاعات الإنتاجية القادرة على امتصاص السيولة النفطية إلى توجيه العوائد نحو "الاستهلاك الجاري" والإنفاق الترفي، بدلاً من التراكم الرأسمالي.
 - تضخم قطاع الخدمات المرض الهولندي: أدت الطفرات النفطية إلى تضخم قطاع الخدمات والمضاربات العقارية على حساب الزراعة والصناعة، مما أدى إلى اختلال التوازن الكلي وتآكل الإنتاجية المحلية.
 - الأنانية القومية وغياب التكامل: أدى احتكار العوائد داخل الحدود الوطنية إلى حرمان المحيط الإقليمي من منافع التنمية المشتركة، مما أضعف الموقف التفاوضي الجماعي أمام التكتلات الدولية.
7. الخصائص الهيكلية والتحول التنموية للاقتصاد الليبي: يتسم الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاداً ريعي، صغير الحجم، ومنفتحاً بشكل مفرط على العالم الخارجي، فقد مرت المسيرة التنموية في ليبيا بثلاث محطات رئيسية عكست تضارباً في الفلسفات الاقتصادية المتبعة، وهي:
- نهج الهيمنة الحكومية: السياسة الاشتراكية تجلّى هذا النمط بوضوح في خطط التنمية الخماسية (1976-1985)، حيث تحول الثقل الاقتصادي بالكامل نحو القطاع العام الذي استحوذ على أكثر من 85% من المخصصات المالية. شهدت هذه المرحلة تأمياً واسعاً للمصارف، والتجارة الخارجية، والأنشطة الصناعية، مما أدى إلى تحييد قوى السوق وتعاضم دور الدولة الإداري.

■ التوجه نحو التعددية الاقتصادية: برزت هذه السياسة كاستجابة للتوصيات العلمية (جامعة بنغازي ومركز البحوث الاقتصادية) في نهاية الثمانينيات، حيث دعت إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص كشريك أصيل ومكمل للقطاع العام. وجاء هذا التحول كاعتراف بـ "أزمة التحول الاشتراكي" التي أدت إلى شلل المبادرات الفردية وتدهور الكفاءة الإنتاجية (بسيكري: 2006)

■ سياسة التجنيب والاستثمار الرشيد: وهي محاولة لضبط الإنفاق العام وربطه بمدى استدامة المورد، وتقوم فلسفتها على كبح استخدام العوائد النفطية في مشروعات استهلاكية أو استثمارات "استنزافية" لا تعوض نفاذ المورد النفطي بأصول إنتاجية بديلة، وذلك لضمان عدم تآكل الثروة الوطنية دون مقابل اقتصادي ملموس (الذاعر: 2006).

8. المؤشرات الهيكلية الكلية: وشملت على الآتي:

- الاعتمادية المفرطة: يركز الاقتصاد على مورد وحيد ناضب، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 96% من إجمالي الصادرات السلعية.
- الانكشاف الاقتصادي العالي: تعتمد ليبيا بشكل كثيف على الواردات لتلبية الطلب المحلي، حيث تتراوح نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (25-30%)، (شامية: 2007)، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات السعرية العالمية.
- ضعف التشابكات القطاعية: يفقر الاقتصاد الليبي إلى "الروابط الأمامية والخلفية" القوية بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة)، مما أدى إلى وجود جزر اقتصادية منعزلة وفشل في تحقيق التكامل الهيكلي المنشود.

ثالثاً: هيكل الإيرادات العامة والدور المحوري للعائدات النفطية:

تُعد الإيرادات العامة الأداة المالية الرئيسية التي توفر التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وفي الحالة الليبية، تتحدد أهمية هذه المصادر وفقاً للنظام الريعي السائد.

حيث عرف مفهوم العائدات النفطية بأنها المردودات النقدية والفوائض المالية التي تؤوّل إلى الدولة نتيجة تصدير النفط الخام إلى الأسواق الدولية، وذلك بعد استيفاء احتياجات الاستهلاك المحلي. وتمثل هذه العائدات في الاقتصاد الليبي "الدخل الحدي" الذي يحدد قدرة الدولة على تنفيذ برامجها

التنمية والخدمات، مما يجعل الميزانية العامة رهينة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية وللمتغيرات الجيوسياسية المؤثرة على حجم الإنتاج.

العلاقة التكاملية بين الإيرادات النفطية وأدوات التمويل الإسلامي في تحقيق استدامة التنمية (قحف: 2001). تتطلب استدامة التنمية في الاقتصادات الريفية (مثل ليبيا) التحول من "الإنفاق الاستهلاكي" للعوائد النفطية إلى "الاستثمار التنموي" المنتج. وهنا تبرز أهمية تفعيل أدوات التمويل الإسلامي كآلية لسد الفجوة التمويلية وتنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال المرتكزات التالية:

- دور الإيرادات النفطية كرافعة مالية: تُعد الإيرادات النفطية في ليبيا خلال الفترة (1994-2020) المحرك الأساسي للسيولة. نظرياً، لا ينبغي التعامل مع هذه الإيرادات كدخل جاري، بل ك رأس مال سيادي يمكن استخدامه لتأسيس صناديق استثمارية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، مما يضمن تحويل الثروة الناضبة إلى أصول عينية مستدامة.
- تفعيل أدوات التمويل الإسلامي كبديل تنموي: تتميز أدوات التمويل الإسلامي (مثل الصكوك، المشاركة، والاستصناع) بكونها تمويلاً مرتبطاً بأصول حقيقية.
- الصكوك السيادية: يمكن للدولة الليبية إصدار صكوك لمشاريع البنية التحتية بضمان العوائد النفطية، مما يقلل الضغط على الميزانية العامة ويجذب المدخرات المحلية والشركاء الدوليين.
- المشاركة والمضاربة: تساهم في توجيه الفوائض النفطية نحو المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- ضمان استدامة التنمية: كما هو معلوم، تعني الاستدامة الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الثروة. وفي هذا السياق، يسهم تفعيل الصيرفة الإسلامية في الحدّ من تبديد الإيرادات النفطية، إذ يقوم التمويل الإسلامي على تجنب التوسع في الديون غير المنتجة، مع تشجيع الاستثمار في الأصول الحقيقية المدرة لعوائد مستدامة، الأمر الذي يعزز بناء اقتصاد متوازن أقل عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. المنظور المتكامل للتمويل الإسلامي كأداة لتحويل الربح النفطي إلى تنمية مستدامة (الجارحي: 2007) يرى الفكر الاقتصادي الحديث أن معضلة الدول النفطية لا تكمن في "وفرة الموارد"، بل في "آلية تسهيل هذه الموارد". وهنا تبرز العلاقة التكاملية بين الإيرادات النفطية وأدوات التمويل الإسلامي من خلال ثلاثة محاور استراتيجية:
- تحويل "العوائد الناضبة" إلى "أصول عينية منتجة"، فمن منظور الاقتصاد الإسلامي، لا يعتبر المال غاية في حد ذاته بل وسيلة للإنتاج، فبينما تعتمد الميزانية التقليدية في ليبيا على الإنفاق

الاستهلاكي للإيرادات النفطية، توفر أدوات التمويل الإسلامي (مثل: عقود الاستصناع والإجارة) إطاراً قانونياً ومالياً لتحويل هذه التدفقات النقدية إلى مشاريع بنية تحتية ومصانع.

■ **التكامل:** بدلاً من صرف الإيرادات النفطية كمرتبات، تُستخدم كـ "رأس مال مشاركة" في صناديق استثمارية إسلامية تمول قطاعات الصناعة والزراعة، مما يضمن بقاء قيمة الثروة حتى بعد نضوب النفط.

■ **تفعيل الصكوك السيادية كأداة لمعالجة تقلبات أسعار النفط:** تعاني ليبيا من تذبذب الإيرادات نتيجة تقلب الأسعار العالمية (الصدمات الخارجية). كما تعمل الصكوك الإسلامية كأداة توازن؛ فعند انخفاض أسعار النفط، يمكن للدولة إصدار صكوك استثمارية (بصيغة السلم أو الإجارة) لتمويل المشاريع التنموية، مما يقلل من حاجة الدولة للاقتراض الربوي الخارجي الذي يرهق الميزانية بالفوائد.

■ **التكامل:** الإيرادات النفطية في سنوات "الطفرة" تُستخدم كضمانات أو أصول تدعم إصدار هذه الصكوك، مما يعزز الثقة في المركز المالي للدولة ويجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية (مثل معالجة المرض الهولندي عبر التمويل بالمشاركة) و لكن إحدى أكبر أزمات الاقتصاد الليبي هي هيمنة القطاع العام وتهميش القطاع الخاص، توفر الصيغ الإسلامية (مثل المشاركة والمضاربة) حلاً جذرياً لهذا النوع من الأزمات و المخاطر المالية التي يمكن تواجها الاقتصادية المعاصرة، حيث يمكن للدولة من خلال عوائد النفط تأسيس "مصارف تنموية إسلامية" لا تكتفي بمنح القروض، بل تدخل كشريك في المخاطر مع المستثمرين الشباب والشركات الصغرى.

■ **التكامل:** هذا التوجه يقلل من "الانكشاف الاقتصادي"، لأنه يخلق قطاعاً خاصاً قوياً ومنتجاً ينمو بموازاة القطاع النفطي، مما يوزع الثروة بشكل عادل ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.

■ **تحقيق الاستدامة العابرة للأجيال:** تتفق مقاصد الشريعة الإسلامية مع مفهوم "التنمية المستدامة" في الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. إن استخدام الإيرادات النفطية في تمويل الأوقاف التنموية الاستثمارية أو الصناديق السيادية المتوافقة مع الشريعة يضمن أن الثروة النفطية المستخرجة اليوم ستولد تدفقات مالية دائمة للأجيال القادمة، بعيداً عن تقلبات سوق النفط.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية توجيه العوائد الريعية نحو استثمارات إنتاجية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ويبرز التمويل الإسلامي كأحد الأدوات المالية التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة، نظراً لاعتماده على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي، بما يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد ودعم التنمية الاقتصادية. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى **توجيه وتوظيف جزء من العوائد الريعية في الاقتصاد الليبي من خلال آليات التمويل الإسلامي**، بما يسهم في دعم الاستدامة الاقتصادية وتعزيز القاعدة الإنتاجية.

هدفت دراسة (ياسر: 2013) على توضيح بعض النظريات والتعريفات الاقتصادية، حيث يعرف الاقتصاد الريعي هو اعتماد دولة بشكل أساسي على استخراج مورد طبيعي من باطن الأرض مثل النفط. ويقوم هذا النمط الاقتصادي على عائدات التصدير والمبادلات التجارية الخارجية، مما يجعل الاقتصاد في الغالب ذا طابع استهلاكي، تسود فيه الواردات بشكل كبير. كما يلاحظ أن هذا النوع من الاقتصادات لا يولي اهتماماً كافياً للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية والزراعة، مما يحدّ من تنويع القاعدة الاقتصادي. و هذا ما تواجه اقتصاديات الدول النامية في وقتنا الحاضر.

أشارت دراسة (إيكسوا، 2020) إلى أن الاقتصاد الريعي في ليبيا يعتمد بصورة كبيرة على قطاع النفط والغاز، الأمر الذي يجعل الأداء الاقتصادي الكلي عرضة للتقلبات والصدمات المرتبطة بأسعار وإنتاج النفط، ويؤثر ذلك سلباً على استقرار عملية الإدارة الاقتصادية. وفي عام 2010، شكّل قطاع النفط نحو 94% من الإيرادات من النقد الأجنبي، و60% من الإيرادات الحكومية، و30% من الناتج المحلي الإجمالي. كما كانت ليبيا تنتج ما يقارب 1.65 مليون برميل يومياً، مع احتياطي نفطي يقدر بنحو 41.5 مليار برميل، وقد كانت هناك خطط لزيادة الإنتاج إلى حوالي 3 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2011. وبلغ متوسط دخل الفرد في تلك الفترة حوالي 4400 دينار ليبي، وهو من أعلى المعدلات في القارة الإفريقية. وفي المقابل، يُلاحظ ضعف نمو القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي، حيث لم تتجاوز مساهمته 32% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2018، بينما ظل القطاع النفطي المساهم الرئيس، إذ شكّل نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي، و90% من الإيرادات العامة، وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات في عام 2018.

كما وثقت دراسة (UNDP: 2021) مفاده أن الاقتصاد الليبي شهد حالة من عدم استقرار في النمو الاقتصادي على مدى سنوات طويلة، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على مصدر وحيد للدخل يتمثل في الربيع الخارجي، إضافة إلى اعتماد الإنفاق الحكومي بشكل أساسي على هذه العائدات. وقد أدى هذا النمط من الاعتماد إلى تعرض الوضع المالي العام في ليبيا لضغوط شديدة خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 2020. وفي هذا السياق، أشير إلى معدل البطالة في ليبيا يتسم بالتذبذب كونه متغيراً تابعاً مرتبطاً بالناتج المحلي الإجمالي، كما تشير البيانات إلى أن معدل البطالة في ليبيا ظل في حدود 18.5% تقريباً، مع قدر من الاستقرار النسبي خلال الفترة 2006-2019، مع استمرار تأثيره بتقلبات الأداء الاقتصادي العام.

وفي دراسة أخرى سجلت (ايسكو: 2020) عن حالة للتضخم الذي يواجهها الاقتصادي الليبي، حيث رصدت أن في تزايد بسرعة في السنوات الماضية. فقد قفز من 9.8% في عام 2015 إلى 25.9% عام 2016 وصل لمستوى غير مسبوق في عام 2017 ليقدّر بنحو 28%، هذا نتيجة أسباب عدة منها، تراجع في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم ويعزى هذا التضخم إلى عد المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره. وفيما يخص السلع المستهلكة خاصة المواد الغذائية.

أما دراسة (عبدالله: 2020) فقد أضافت مجموعة من المعوقات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن، والتي تُعزى إلى تبني بعض السياسات النقدية غير المدروسة. ومن بين هذه السياسات قرار توحيد العملة في عام 2020، والذي جاء في سياق تقارب أسعار الصرف في السوق الموازية مع السعر الرسمي المعتمد لدى مصرف ليبيا المركزي.. وقد تبين من خلال دراسات اجراها البنك الدولي بعد فرض الرسوم على المبيعات الأجنبية، كذلك ومع تواصل حالة الركود في إنتاج القطاعات الغير نفطية انخفاض معدل النمو في الدخل القومي وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من ذلك الناتج وقفز معدل التضخم إلى 24% الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 31%.

سجلت دراسة (بوسنية: 2020) إن الاقتصاد الليبي خلال عام 2020، واجه تحديات كبيرة تمثلت في توقف إنتاج النفط وتراجع حجم الصادرات، وتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة وانعكس سلباً على مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما ساهم توقف

منظومة الاستيراد خلال النصف الأول من عام 2020 في انخفاض معدل نمو القطاع غير النفطي وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي العام ودفع الاقتصاد نحو حالة من الركود التضخمي. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العديد من الإجراءات الاقتصادية التي تم اتخاذها خلال عامي 2018 و2019 قد فقدت فعاليتها، ولم يعد الرسم المفروض على بيع النقد الأجنبي يحقق الأهداف المرجوة منه، بل ساهم في زيادة تعقيد الوضع الاقتصادي، مما يستدعي تبني برنامج إصلاح اقتصادي شامل.

أما دراسة (مها: 2025) قدمت تصور للواقع العالم الاقتصادي المعاصر، حيث نشير في دراستها إلى أن العالم يشهد جملة من التحديات الاقتصادية المتزايدة، في ظل ارتفاع معدلات البطالة، واتساع عجز الموازنات العامة، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن تفاقم معدلات الفقر. تواجه بعض الدول النامية المعتمدة اعتماداً كلياً على قطاع النفط لمجموعة من المخاطر في البنية الهيكلية لأنظمتها الاقتصادية، من أبرزها الاعتماد الكبير على صادرات النفط باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل التنمية، وما يترتب على ذلك من تهميش نسبي لقطاعي الزراعة والصناعة، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال في التوازن الهيكلي للاقتصاد الكلي وضعف في تنويع القاعدة الإنتاجية. كما تشير التجارب إلى أن لم تتمكن من تحقيق معيار اقتصادي مستدام يوازن بين معدلات استنزاف الموارد النفطية ومعدلات استخدامها في تلبية احتياجات التنمية، بما يضمن استدامة الموارد على المدى الطويل. إلى جانب ذلك، فإن الطبيعة الاستراتيجية للموارد النفطية تجعل الدول النامية عرضة لتأثيرات خارجية قد تنعكس في صور مختلفة من التدخل في السياسات الاقتصادية أو الشؤون الداخلية، كما هو الحال في بعض التجارب الدولية مثل العراق وليبيا وفنزويلا مؤخراً.

أوضحت دراسة (Clarke: 2025) إنه قد تتعرض بعض هذه الدول إلى فرض عقوبات اقتصادية دولية، كما حدث في حالة إيران، وهو ما ينعكس سلباً على أدائها الاقتصادي من خلال تقييد حركة التجارة الخارجية وتقليص تدفقات الاستثمار الأجنبي. ويعكس ذلك في مجمله ارتباط الاقتصاد الريعي بجملة من العوامل الخارجية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك التوجهات الدولية والعقوبات الاقتصادية، والتي قد تُستخدم كأدوات ضغط اقتصادي لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية للدول المستهدفة وفق شروط محددة. ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى المخاطر الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك مخاطر تقلب السياسات الدولية ومخاطر التأثير بالعقوبات والتغيرات في بيئة الاقتصاد العالمي،

وهو ما ينعكس سلباً على استقرار السياسات الاقتصادية ويؤثر على فعالية التخطيط التنموي، ومن ثم، تبرز أهمية تبني سياسات تنموية تستهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم مسار التنمية المستدامة على المدى الطويل، لذا تستهدف الدراسة تنمية الاقتصاد الوطني بنظام متوازن عادل كان من المفترض أن يتم ربط عملية انتاجه باحتياجات الاستثمار في مشروعات التنمية الشاملة المختلفة. غير أن ذلك لم يحدث لأن هذه الدول تفتقر إلى قطاعات وأنشطة إنتاجية قادرة على استيعاب ما يتيح النفط من إمكانيات، مما أدى إلى إنفاق العائدات النفطية على تلبية الحاجات الآنية والاستهلاك الجاري.

كما أشارت دراسة (الذاعر: 2006) إلى إن الاقتصاد الليبي يعد اقتصاداً صغيراً نسبياً ومنفتحاً على الخارج، كما يُصنّف ضمن الاقتصادات الريعية وفيرة رأس المال، لاعتماده بشكل أساسي على مورد ريعي أحادي يتمثل في النفط. فمنذ اكتشافه وتصديره بكميات تجارية في أوائل ستينيات القرن الماضي، أصبح النفط المصدر الرئيس للدخل القومي ولتوفير النقد الأجنبي. وتشير البيانات إلى أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من 96% من إجمالي الصادرات الليبية، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الاعتماد على هذا المورد، ويبرز في الوقت ذاته أهمية توجيه عوائده نحو تمويل التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية بما يتماشى مع أهداف النمو المستدام.

كما تناولت دراسة (مهنى: 2013) الموضوع ذاته وهو أن الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي محاولة لمقاربة نظرية وتطبيقية سبق طرحها. وفي هذا السياق، أشار إلى أن الإيرادات النفطية في الاقتصاد الليبي نعتبر مصدراً محورياً لتمويل التنمية، حيث تُستخدم لتغطية النفقات العامة وتمويل البرامج التنموية، إلا أن هيمنتها على هيكل الإيرادات يعكس الطابع الريعي للاقتصاد. ومن ثم، فإن تحقيق الاستفادة التنموية الفعلية منها يتطلب إعادة توجيه جزء من هذه العوائد نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدلاً من الاقتصار على الاستهلاك العام

كما أوضحت دراسة (عبدالله: 2025) واقع الاقتصاد الليبي الراهن، مشيرةً إلى اعتماده الكبير على النفط كمصدر أساسي للدخل. وانطلاقاً من أن تمويل التنمية يعتمد على مجموعة من المصادر، في مقدمتها المدخرات الوطنية وحصائل الصادرات، إضافة إلى الاستثمارات والاقتراض، فإن العوائد

النفطية تُعد في الحالة الليبية المكوّن الأهم ضمن مصادر التمويل الوطني، باعتبارها المصدر الرئيس لحصيلة الصادرات والإيرادات العامة. غير أن التحدي لا يكمن في حجم هذه العوائد بقدر ما يكمن في كيفية توجيهها واستثمارها بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

كذلك استعرضت دراسة (Abida: 2014) العلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود النظام المالي المحلي في ثلاث دول في شمال إفريقيا، لذا ارتأت الدراسة في يجب أن تتوجه الاستراتيجيات الاقتصادية في ليبيا إلى حاجة لوجود نظام مالي متطور شرطاً أساسياً لتعظيم الاستفادة من العوائد المتأتية من التجارة الخارجية، خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على تصدير مورد رئيسي مثل النفط. ومن ثم، فإن توجيه العوائد النفطية نحو تطوير القطاع المالي وتعزيز أدوات التمويل، بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامي، من شأنه أن يدعم التكامل بين التنمية المالية والتجارة الخارجية، ويسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية

وعليه، فإن استثمار جزء من العوائد النفطية عبر آليات تمويل تنموي فعّالة، بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامي أصبح لزاماً مثل عقود المراجعة والسلم والإجارة والمشاركة.. الخ، حيث يمكن ومن وجهة نظر الدراسة وأهدافها أن تُسهم في تحويل هذه الموارد من مجرد تدفقات مالية استهلاكية إلى أدوات استثمارية منتجة تدعم تنويع الاقتصاد الوطني وتعزز قدرته على النمو المستدام. وبذلك يتحقق التكامل بين مصادر تمويل التنمية من جهة، وآليات توظيف العوائد النفطية من جهة أخرى، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد المتاحة ويوجهها نحو تحقيق التنمية الشاملة

لذا ترى الدراسة أن التمويل الإسلامي بمرتكزاته الأخلاقية، وما يستند إليه من أحكام وضوابط شرعية تقوم على الارتباط بالاقتصاد الحقيقي وتجنب الفوائد الربوية، يمثل إطاراً مالياً يمكن أن يسهم في الحد من بعض الاختلالات الهيكلية التي تشهدها الأنظمة الاقتصادية المعاصرة.

هذا وقد سجلت الدراسة تحليلات عالمية (Bud: 2010، Angelo: 2011) حول تزايد الاهتمام بالنظام المالي الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي كشفت عن آثار التوسع الائتماني المفرط، وتنامي التعاملات المالية غير المرتبطة بأصول حقيقية. وفي هذا السياق، يبرز التمويل الإسلامي من خلال اعتماده على صيغ قائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر، وارتباط

التمويل بالنشاط الإنتاجي، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويدعم الاستقرار المالي خاصة إذا ما تم توظيفه ضمن أطر اقتصادية واستثمارية متكاملة تسهم في توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل في دعم الاقتصاد الوطني المستدام. لذا، ارتأينا في هذه الدراسة توضيح الدور الذي تلعبه التمويلات الإسلامية الإسلامية في مجال العمل المصرفي بكونها تقوم على استبدال العلاقة التقليدية القائمة على الإقراض بالفائدة بعلاقات تمويلية قائمة على مبدأ المشاركة وتقاسم العوائد، وهو ما يعكس تحولاً جوهرياً في طبيعة الأدوات المالية وأنماط التعامل المصرفي، وتُعد هذه الآلية من أبرز السمات التي تميز النظام المصرفي الإسلامي عن نظيره التقليدي.

كما يستند الباحث أيضاً على دراسة (دوابة: 2021) والتي تبين طبيعياً النظام المالي الإسلامي الذي يعمل بمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين المؤسسات المصرفية والمودعين، وفق ضوابط شرعية وتنظيمية محددة، حيث لا يتم ضمان عائد ثابت مسبقاً على الودائع، بل يرتبط العائد بالأداء الفعلي للاستثمارات. وعلى هذا الأساس، يُعامل المودع بوصفه شريكاً في النشاط الاستثماري، بما يتيح له الحصول على نصيب من الأرباح المتحققة وفقاً لنتائج التشغيل، وذلك من خلال العقود المالية الإسلامية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نسلط الضوء على أهمية التمويل الإسلامي بوصفه نظاماً مالياً قائماً على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يوفر صيغاً تمويلية تتسم بالعدالة والمرونة، بما يعزز من قدرته على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أشار الباحث الأمريكي (Malloch: 2008) إلى وجود توجه عالمي متنامٍ نحو الاستثمار المسؤول أخلاقياً واجتماعياً، مبيناً أن التمويل الإسلامي يُعد جزءاً من هذا التوجه، لما يتسم به من انسجام مع مبادئ الاستدامة والأهداف التنموية الحديثة.

أكدت دراسة في السياق ذاته (خليقة: 2020) قد سبق أن أُشير إليها في دراساته، إلى إمكانية توظيف آليات التمويل الإسلامي كأدوات فعّالة لإعادة توجيه العوائد الربعية نحو الاستثمار الإنتاجي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

أوضح (عبدالله: 2020) لأهمية الصرفة الإسلامية، والتي تتمثل في صيغ التمويل الإسلامي كإطار عمليّ يمكن من خلاله إعادة توجيه العوائد الربعية نحو الاستثمار المنتج، بما يدعم الاستقرار

الاقتصادي ويعزز مسار التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه الصيغ التي تعمل بها مؤسساتنا المالية في ليبيا عن طريق نوافذ ومصارف إسلامية، (عقود البيوع والمنافع والمشاركات المتمثلة في صيغ المربحة والسلم والاستصناع والاجارة والمشاركة كذلك المضاربة). كما هدفت الدراسة أيضاً الى توضيح ورصد طبيعية العقود الإسلامية التي سبق وأن أشرنا إليها، والذي يأتي في مقدمتها عقد لمربحة التمويل، حيث يُعد من أكثر الصيغ استخداماً في المصارف الإسلامية، في ليبيا.

قدمت دراسات (الزرقاء: 2006- طایل: 2012) توضيح آلية أساليب التمويل الإسلامي التي تقوم على التمويل عن طريق البيوع أو الائتمان التجاري، والتي تعتمد على العائد الثابت، حيث تشمل صيغ التمويل القائمة على البيوع عقد المربحة، البيع الآجل، عقد السلم، عقد لإستصناع. إن آلية عقد المربحة البسيطة والمربحة المصرفية (للأمر بالشراء) عقود تقوم على تمويل شراء السلع مقابل هامش ربح معلوم. ويمكن توظيفها في توجيه جزء من العوائد الربعية نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية والتجارية، بما يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، رغم محدودية دورها في خلق استثمارات طويلة الأجل.

أيضا عقد السلم والسلم الموازي من عقود البيوع الآجلة القائمة على الدفع المسبق مقابل تسليم سلع مستقبلية، هذا مما يجعلها مناسبة لدعم القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصناعة. لذا رأت الدراسة إن هذا يتوافق مع اهداف البحث وغاياته، ويمكن توجيهه واستخدامه في استثمار العوائد الربعية عبر تمويل المنتجين مسبقاً، بما يعزز الإنتاج المحلي في ليبيا ويقلل الاعتماد على تصدير النفط. وفي عقود الاستصناع والاستصناع الموازي عقود يشتري به في الحال شيئاً مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه، مصنوعاً بمواد من عنده، بأوصاف واضحة، وبثمن محدد، بين المشتري والبائع، يعتبر عقد الإستصناع كأحد العقود التي تتناسب مع المشاريع الكبرى مثل مشاريع المقاولات.

فيما وضحت دراسة (أبوسليمان: 2000) عقد الإجارة التشغيلية عبارة عن عقد يتم بين طرفين على تملك منفعة، ويقوم فيها البنك الإسلامي بدراسة احتياجات السوق من السلع الثابتة. يمكن ان تُستخدم عقد الاجارة التشغيلية(التمويلية) في تمويل الأصول الإنتاجية مثل المعدات والآلات والبنية التحتية، حيث يقوم المصرف بامتلاك الأصل وتأجيريه. وتُعد من الصيغ المناسبة لسوق العمل في ليبيا لتوجيه العوائد الربعية نحو مشاريع تنموية طويلة الأجل، مع إمكانية نقل الملكية لاحقاً، بما يدعم تكوين رأس المال الإنتاجي. يقوم هذا على تمويل الأصول الإنتاجية من خلال تأجيرها مقابل

أقساط دورية تنتهي بنقل الملكية للمستفيد، وهو ما يجعلها أداة فعالة لتوظيف العوائد الربعية في تمويل مشروعات البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تكوين رأس مال ثابت. أما ما يتعلق بعقد المشاركة قدمت دراسة (العززي: 2012) مفاده أنه عقد تعتمد على الشراكة بين رأس المال والعمل، حيث يقدم طرف التمويل بينما يتولى الطرف الآخر الإدارة، ويتم تقاسم الأرباح وفق اتفاق مسبق. وتتيح هذه الصيغة إمكانية توظيف العوائد الربعية في تمويل الأنشطة الاستثمارية، مع الاستفادة من الكفاءة الإدارية، سواء في صورتها المطلقة أو المقيدة، تُعد من أكثر الصيغ مرونة، حيث تقوم على اشتراك طرفين أو أكثر في تمويل مشروع معين وتقاسم نتائجه. ويمكن توظيفها في دعم المشاريع الإنتاجية من خلال مشاريع المشاركة الدائمة في المشروعات الاستراتيجية، أو المشاركة المؤقتة في الاستثمارات محددة الأجل، والمشاركة المنتهية بالتمليك التي تسمح بنقل الملكية تدريجياً حسب طبيعة المشروع.

(دراسة الأمين: 2000) عرفت المضاربة أو القراض هي اتفاق بين طرفين يتضمن في عقد مالي أو صيغة مالية يتم بموجبها تشارك بين عنصرين من عناصر الإنتاج وهما: رأس المال والعمل، والتنظيم في عملية استثمارية تضمن تحقيق مصلحة متوازنة لأصحاب رأس المال وللعمال المضاربين، تنقسم المضاربة بالنظر إلى مجال عمل المضارب إلى **المضاربة المطلقة**، وهي أن يطلق رب المال يد المضارب للعمل في المال بما يراه محققاً للمصلحة ، أما **المضاربة المقيدة**، هي أن يضع رب المال للمضارب شروطاً يعمل في إطارها، فهو ملزم باحترامها، ولكن دونما تضيق على المضارب يمنعه من تحريك رأس المال واستثماره فهي من الصيغ الشرعية، والتمويل بواسطتها خال من سعر الفائدة

ثالثاً: تحليل البيانات ومناقشتها: تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

تستعرض البيانات الواردة في الجدول رقم (1) التطور التاريخي لقيمة الإيرادات النفطية ودورها النسبي في هيكل الإيرادات الكلية (مقاسة بالمليون دينار) خلال فترة الدراسة. وتكشف القراءة التحليلية لهذه البيانات عن تذبذب ملحوظ في معدلات المساهمة؛ حيث سجلت الإيرادات النفطية **أدنى مستوى** لها في عام 2009 بقيمة بلغت نحو (18.7515) مليون دينار. وفي المقابل، شهد عام 2012 قفزة نوعية لتبلغ الإيرادات ذروتها **القصى** بنحو (95.438) مليون دينار. وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن المتوسط السنوي لقيمة هذه الإيرادات قد استقر عند حوالي (70.471) مليون دينار

طوال فترة الدراسة، مما يعكس الاعتماد المحوري للاقتصاد الليبي على العوائد النفطية كمصدر رئيسي للتمويل.

جدول رقم (1) ديناميكية الإيرادات ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2015)

السنة	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية %
1990	2382.9	1386	58.164
1991	2736.0	1993	72.843
1992	3415.0	2230	65.300
1993	2553.0	1267	49.627
1994	1691.0	1304	77.114
1995	3981.4	2940	73.853
1996	4980.3	3494	70.156
1997	5381.4	3455	64.202
1998	4366.0	2551	58.428
1999	4857.0	3444	70.916
2000	4662.2	2203	47.252
2001	5998.8	3603	60.062
2002	8574.1	6551	76.404
2003	8040.2	3929	48.866
2004	23087	19956	86.4382
2005	37106.0	34378	92.648
2006	47088.0	43566	92.520
2007	53366.3	48638	91.139
2008	72741.2	64417	88.556
2009	92116.1	17273	18.7515
2010	61503.1	17979	29.232
2011	16813.3	15830	94.152
2012	70131.4	66932	95.438
2013	54763.6	51776	94.544
2014	21543.3	19977	92.727
2015	16843.4	10598	62.919
المتوسط	24258.54	17371.92	70.471

المصدر: - 1 - أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1996، 1997

2- مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

نسبة المساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية = (الإيرادات النفطية ÷ الإيرادات الكلية) * 100

تُعد الصادرات النفطية المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، ومتغيراً محورياً في رفد الخزنة العامة بالعملات الأجنبية اللازمة لتمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، يتضح جلياً هيمنة القطاع النفطي على هيكل الصادرات الكلية،

مما يضع الاقتصاد الوطني تحت تأثير مباشر للتقلبات السعرية والكمية في السوق العالمية للنفط، وهي عوامل خارجية تخضع لمعطيات دولية يصعب السيطرة عليها محلياً، وتشير القراءة الإحصائية لتطور نسبة مساهمة الصادرات النفطية (مقاسة بالمليون دينار) إلى تفاوت حاد خلال فترة الدراسة؛ حيث سجلت مساهمتها أدنى مستوى لها في عام 2012 بقيمة بلغت نحو (0.40) مليون دينار، وهو تراجع استثنائي يعكس الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد. في حين بلغت هذه الصادرات ذروتها في عام 2008 لتصل إلى نحو (97.68) مليون دينار. وبحساب الأداء العام، نجد أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات النفطية قد بلغ (83.545) مليون دينار، مما يؤكد الانكشاف الاقتصادي الكبير للدولة الليبية على قطاع النفط كمصدر وحيد تقريباً للنقد الأجنبي.

الجدول (2) نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية بالمليون دينار خلال فترة الدراسة

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

السنة	قيمة الصادرات الكلية	قيمة صادرات النفط	نسبة مساهمة الصادرات النفطية من قيمة الصادرات الكلية	الناتج المحلي الإجمالي
1990	3215	3034.5	94.38	4286.3
1991	3011	2794.2	92.79	4073.2
1992	2890	2634.8	91.16	3734.6
1993	2619	2327.9	88.88	3080.8
1994	2682	2289.0	85.34	2547.6
1995	3104	2681.3	86.38	2249.2
1996	3479	3278.6	94.23	2164.6
1997	3778	3479.7	92.10	2019.4
1998	2449	2275.7	92.92	2144.7
1999	3347	3128.8	93.48	2107.1
2000	6160	5930.0	96.26	2719.2
2001	6720	6464.0	96.19	3059.1
2002	13290	12937	97.34	4861.9
2003	19567	18814	96.15	7157.2
2004	27982	26832	95.89	9432.4
2005	42836	41655	97.24	12779.0
2006	56126	54679	97.42	46583.6
2007	61726	60253	97.61	48898.0
2008	77027	75243	97.68	50228.7
2009	46319	44626	96.34	49854.3
2010	61658	59850	97.07	52009.9
2011	23254	703.50	3.02	20146.3

39922.7	0.40	310.40	76893	2012
39922.7	1.70	1001.20	58671	2013
20388.2	96.58	56445.3	58442.6	2014
7312.2	93.63	22951.4	24511	2015
17064.73	83.545	19869.97	26606	المتوسط

هذا وقد أوضحت الدراسة مجموعة من المؤشرات الإحصائية المستخلصة من بيانات الجدول السابقة، حيث رصد الجدول رقم (3) هذه الإحصاءات بهدف توضيح الخصائص العامة لمتغيرات الدراسة على مستوى العينة، وتشمل المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري والمدى لقيم الدراسة، بما يتيح بيان المؤشرات الإحصائية للمتغيرات ودرجة تباينها خلال فترة الدراسة.

جدول (3): المؤشرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	الإيرادات النفطية Oil revenues (OTR)	الصادرات الكلية total exports (TEX)	الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product (GDP)
Mean	17371.92	26606.02	17064.73
Median	5240.000	16428.50	6009.55
Maximum	66932.00	77027.00	52009.90
Minimum	1267.000	2449.000	2019.40
Std.Dev.	20816.02	26610.58	19180.65

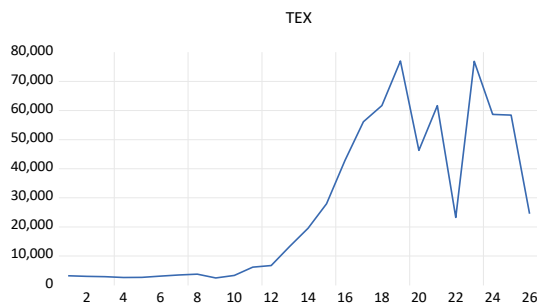
المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

وحفاظاً على ديناميكية المسار الذي تم اتخاذه من قبل السياسات النقدية بليبيا والاستراتيجيات المتبناة وبتكيف مع وضع الاقتصاد الوطني الحالي، الذي بدوره يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات تصدير النفط الخام، حيث تمثل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس الطابع الريعي للاقتصاد. وفي هذا السياق، يُفترض وجود علاقة ارتباط بين النمو الاقتصادي، ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وبين كل من الصادرات الكلية والإيرادات النفطية، نظراً لاعتماد عمليات التنمية على هذه الموارد.

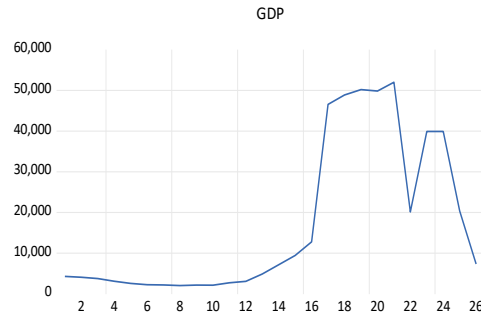
ولفحص هذه العلاقة، تمر الدراسة بعدة مراحل تحليلية، تبدأ بمرحلة تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من مدى استقرار المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وعلى وجه

الخصوص اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) ، الذي يُعد من أكثر الأساليب القياسية استخداماً في هذا المجال لما يوفره من دقة في تحديد خصائص السلاسل الزمنية. وتتبع هذه المرحلة خطوة تحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال منهجية التكامل المشترك، بهدف الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بينها. ثم تأتي المرحلة النهائية المتمثلة في استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للتحقق من ديناميكية التكيف نحو التوازن في المدى الطويل. وفي المرحلة التمهيديّة، تم فحص سلوك المتغيرات من خلال رسم السلاسل الزمنية الأصلية، حيث أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تتضمن اتجاهاً زمنياً عاماً مع ميل نسبي نحو الاستقرار، كما يتضح من الأشكال التالية المتمثلة في الأرقام من (1) إلى (3) التي توضح تطور هذه المتغيرات عبر الزمن. ولوحظ أن المتغيرات الثلاثة تتحرك في نفس الاتجاه العام Trend صعوداً، خاصة بعد عام 2004، مما يوحي بوجود علاقة طردية قوية، ولكنه يشير أيضاً إلى أن السلاسل قد تكون غير مستقرة.

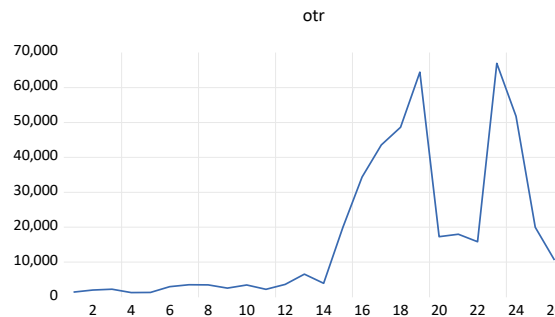
نتائج برنامج EViews



الشكل رقم (2)



الشكل رقم (1)



الشكل رقم (3)

بهدف تحديد خصائص السلاسل الزمنية والتحقق من درجة استقرارها، تم تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لكشف عن جذر الوحدة، وذلك لتحديد درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة كما هو الجدول (4).

جدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة

القرار	الفرق الأول (1 st difference)			المستوى (Level)			
	None	Trend and Intercept	Intercept	None	Trend and Intercept	Intercept	
اختبار القيم الحرجة للمستوى 5%	-1.95568	-3.612199	-2.99187	-1.95502	-3.603202	-2.986225	Test critical values 5% level
ساكن عند I(1)	-5.04188	-4.919602	4.92739-	-1.07476	-1.437382	-1.51014	GDP
ساكن عند I(1)	-8.44333	-8.207795	-8.37278	-1.090459	-2.833828	-1.829405	TEX
ساكن عند I(1)	-5.10545	-4.931790	-4.99465	-1.559900	-2.682965	-2.225602	OTR

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

توضح نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) والمطبقة ضمن ثلاث حالات (بوجود الثابت، بوجود الثابت والاتجاه، وبدون الثابت والاتجاه)، أن جميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستواها الأصلي. ويستدل على ذلك من كون القيم المطلقة للإحصائية المحسوبة أقل من القيم الجدولية الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ مما يترتب عليه قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة (Unit Root).

وبناءً على هذه النتيجة، تم الانتقال إلى اختبار المتغيرات في صورتها بعد أخذ الفرق الأول حيث أظهرت النتائج استقرار جميع السلاسل الزمنية بشكل كامل في هذه المرحلة، إذ تجاوزت القيم المحسوبة نظيرتها الجدولية المطورة بواسطة (Dickey-Fuller) وبذلك، تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد سكون السلاسل واستقرارها، مما يعني أن كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) | عقب التأكد من تماثل درجة تكامل السلاسل الزمنية عند الدرجة الأولى | \$ (1)، تم الانتقال إلى اختبار (Johansen & Juselius) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة. وتهدف هذه الخطوة إلى معرفة ما إذا كانت

هذه المتغيرات تتحرك معاً في مسار مستقر زمنياً في الأجل الطويل رغم التقلبات العارضة. وتلخص الجداول (5، 6، 7) التالية نتائج هذا الاختبار وفقاً لمعيارى الأثر والقيمة الكامنة العظمى.

جدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك

Hypothesis (H_1)	$r > 0$	$r > 1$	$r > 2$
Hypothesis (H_0)	$r = 0$	$r = 1$	$r = 2$
Trace Statistic	37.4666	6.028227	0.083082
Critical Value 0.05	(29.79)	(15.49)	(3.84)
max Statistic	31.43837	451455.9	0.083082
Critical Value 0.05	(21.13)	(14.26)	(3.84)

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS وتشير الى عدد متجهات التكامل المشترك

جدول (6) نتائج اختبار الأثر (Trace test λ)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.730162	37.4666	29.79707	0.0054
At most 1	0.219417	6.028227	15.49471	0.6922
At most 2	0.003456	0.083082	3.841465	0.7732

جدول (7) نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى (λ max test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	max test Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.730162	31.43837	21.13162	0.0013
At most 1	0.219417	5.945145	14.2646	0.6203
At most 2	0.003456	0.083082	3.841465	0.7732

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

أظهرت نتائج اختبار (Johansen & Juselius) للتكامل المشترك، والمستندة إلى معيارى أثر الأثر Trace Test والقيمة الكامنة العظمى (Max-Eigenvalue)، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرين المستقلين (الصادرات الكلية، والإيرادات النفطية).

فعلى مستوى المعنوية 0.05، كشفت إحصائية الأثر عن قيمة بلغت (37.4666)، وهي تتجاوز قيمتها الحرجة البالغة (29.79707)، مما يستوجب رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك. وقد تعززت هذه النتيجة باختبار القيمة الكامنة العظمى، حيث اتفقت الاختبارات على وجود متجه تكامل مشترك واحد ($r = 1$) عند اختبار الفرضية ($r = 0$) مقابل الفرضية البديلة ($r > 0$).

وتؤكد هذه النتائج، الموضحة في الجدولين (6) و(7) أن المتغيرات تتحرك معاً في مسار توازني مستقر على المدى الطويل رغم التقلبات القصيرة الأجل. وعلى ضوء ثبوت علاقة التكامل المشترك، انتقلت الدراسة إلى تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لضمان دقة النتائج وتحليل ديناميكية العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل. ويهدف هذا النموذج، الموضحة نتائجه في الجدول رقم (8) إلى تحديد اتجاهات العلاقة السببية ورصد سرعة تعديل الاختلالات للعودة إلى الوضع التوازني، مما يوفر فهم أعمق لآلية تأثير الصادرات والإيرادات النفطية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (8) اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

	C	TEX	OTR
GDP	738.3548 [0.32330]	-0.358543 [-1.22225]	0.346253 [1.15379]

المصدر: تم اعداه اعتماداً على نتائج EVIEWS

$$\Delta \text{GDP} = 738.3548 - 0.358543 \Delta \text{TEX} + 0.346253 \Delta \text{OTR} + \text{UT}$$

$$[0.32330] \quad [-1.22225] \quad [1.15379]$$

$$R^2 = 0.26$$

$$R^2 = 0.11$$

$$F\text{-statistic} = 1.735371$$

نظراً لاستخدام الفروق الأولى للمتغيرات ووجود فترات إبطاء زمنية، بدأت الفترة الفعلية الداخلة في عملية التقدير من عام 1993، وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج، باعتبارها توفر تقديرات تتسم بالكفاءة وعدم التحيز.

وعند اختبار العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرين المستقلين؛ الإيرادات النفطية (OTR) والصادرات الكلية (TEX)، أظهرت النتائج أن إشارات المعلمات جاءت سالبة، وهو ما يخالف التوقعات والفرضيات المنطقية للنظرية الاقتصادية.

أما فيما يخص جودة التقدير وقوته التفسيرية، فقد بلغت قيمة معامل التحديد المتعدد حوالي 0.26، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.11. وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المختارة

تفسر فقط 11% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تعود النسبة المتبقية (89%) إلى عوامل أخرى (كمية أو نوعية) لم يشملها النموذج وتندرج ضمن المتغير العشوائي.

وفي سياق اختبار الصلاحية الإجمالية، ثبتت عدم معنوية النموذج إحصائياً؛ حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 1.735371، وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة 4.35 عند مستوى معنوية 0.05، مما يؤكد ضعف القدرة التفسيرية للنموذج المقترح في دراسة هذه المتغيرات.

4 - تشخيص جودة النموذج: (Diagnostic Checking) : تتضمن هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على بواقي التقدير (Residuals) ؛ وذلك للتحقق من سلامة الفروض الأساسية لنموذج الانحدار، وضمان دقة وصلاحية النتائج المتحصل عليها ، ومن أهم هذه الاختبارات:

أ- اختبار الارتباط الذاتي: (Autocorrelation Test) بناءً على نتائج الاختبار الإحصائي المطبق، تبين أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية؛ حيث جاءت القيم الاحتمالية (P-Value) لنتائج الاختبار أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية القائلة بخلو النموذج من هذه المشكلة، ويستوجب الحذر عند تفسير المعلمات المقدرة في صيغتها الحالية.

جدول (9) اختبار الارتباط الذاتي - VEC Residual Serial Correlation LM Test

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	20.78047	9	0.0137	2.793973	(9, 34.2)	0.0143
2	39.87886	9	0.0000	7.141800	(9, 34.2)	0.0000
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	20.78047	9	0.0137	2.793973	(9, 34.2)	0.0143
2	78.37101	18	0.0000	10.94819	(18, 31.6)	0.0000
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

ب- اختبار عدم تجانس التباين: (Heteroscedasticity Test) كشفت نتائج الاختبار الإحصائي عن عدم تحقق شرط تجانس تباين البواقي في النموذج المقدر، مما يعني أن النموذج يعاني من مشكلة "عدم تجانس التباين"، ويستدل على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية (P-value) التي بلغت (0.0097)، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، الأمر الذي يترتب عليه رفض الفرضية العدمية القائلة بتجانس التباين، ويؤكد وجود تباين غير منتظم في الأخطاء العشوائية عبر مشاهدات الدراسة.

جدول (10) اختبار عدم تجانس التباين - VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Included observations: 24					
Joint test					
Chi-sq	df	Prob.			
73.82782	48	0.0097			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(8,15)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.314051	0.858438	0.5697	7.537214	0.4799
res2*res2	0.682410	4.028840	0.0097	16.37784	0.0373
res3*res3	0.670617	3.817455	0.0123	16.09480	0.0410
res2*res1	0.573765	2.523977	0.0582	13.77035	0.0880
res3*res1	0.485839	1.771715	0.1617	11.66013	0.1670
res3*res2	0.713535	4.670302	0.0050	17.12484	0.0288

المصدر: تم اعداده اعتماداً على نتائج EViews

بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية المتقدمة، يُستنتج أن النموذج المقدر يفتقر إلى الكفاءة الإحصائية؛ نظراً لمعاناته من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم تجانس التباين. وبناءً عليه، فإن النموذج بصيغته الحالية يعد غير صالح للتحليل أو التنبؤ، وهو ما تعزز بخلو النتائج من أي علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

وعلى الرغم من إشارة اختبار (جوهانسن) إلى وجود تكامل مشترك، إلا أن النتائج اللاحقة أظهرت أنه تكامل زائف أو غير منطقي اقتصادياً في سياق هذا النموذج، لاسيما مع ضعف القدرة التفسيرية للمتغيرين المستقلين (الصادرات الكلية والإيرادات النفطية)، حيث عجزت هذه المتغيرات عن تفسير

89% من التقلبات الحاصلة في النمو الاقتصادي، وهي نسبة مرتفعة تُعزى إلى عوامل خارجية (كمية ونوعية) لم يدرجها النموذج. ويمكن إرجاع هذه النتائج المتواضعة من الناحية الاقتصادية إلى عدم كفاءة توظيف الإيرادات النفطية في مسارات التنمية المكانية والمستدامة في ليبيا، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي أعقبت أحداث فبراير 2011، وما ترتب عليها من تذبذب حاد في إنتاج وعوائد النفط، مما جعل المتغيرات النفطية عرضة لصدمات خارجية أعاققت قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي بشكل مستقر.

رابعاً: التوصيات:

1. توصي الدراسة بإنشاء إطار مؤسسي وطني يتولى توجيه جزء من العوائد النفطية نحو استثمارات إنتاجية طويلة الأجل، بما يسهم في تحويل هذه الموارد من مصدر تمويلي استهلاكي إلى رافعة تنمية حقيقية.
2. تعزيز دور آليات التمويل الإسلامي في إدارة واستثمار العوائد الريعية من خلال توظيف أدوات مثل المشاركة، المضاربة، الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع تنمية، بما يحقق الربط بين التمويل والنشاط الاقتصادي الحقيقي ويحد من الطابع الريعي للاقتصاد.
3. إعادة النظر في هيكل السياسة المالية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وذلك عبر تنويع مصادر الإيرادات العامة، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.
4. تطوير استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي تركز على دعم القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، بما يعزز من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويحد من تقلبات الاقتصاد.
5. تحسين كفاءة التخطيط التنموي وآليات التنفيذ من خلال اعتماد أساليب حديثة في إعداد الخطط الاستراتيجية، وربطها بأهداف قابلة للقياس، مع تعزيز نظم المتابعة والتقييم لضمان فعالية التنفيذ.
6. تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة العوائد النفطية بما يسهم في الحد من سوء استخدام الموارد، ويضمن توجيهها نحو الأغراض التنموية، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية.

7. إنشاء صندوق استثماري تنموي وفق مبادئ التمويل الإسلامي يهدف إلى استثمار الفوائض النفطية في مشاريع إنتاجية داخلية وخارجية، بما يحقق الاستقرار المالي ويدعم التنمية المستدامة .
8. تحفيز البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات من خلال تحسين الإطار التشريعي، وتبسيط الإجراءات، وتوفير ضمانات للمستثمرين، خاصة في القطاعات غير النفطية .
9. مراعاة تأثير التقلبات العالمية والأزمات الاقتصادية عبر تبني سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع تغيرات أسعار النفط والأسواق العالمية، وتقليل من المخاطر المالية.
10. تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والتمويلية بما يضمن انسجام السياسات المالية والنقدية مع أهداف التنمية الاقتصادية، وتفعيل دور التمويل الإسلامي كأداة داعمة لهذا التوجه.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم (2000) ، عقد الإجارة: مصدر من مصادر التمويل الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثانية .
- الأمين، حسن (2000) ، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الثالثة .
- الجارحي، معبد علي (2007) (النظام المالي الإسلامي")، الذي يشرح كيف يمكن للمشاركة والمضاربة معالجة مشاكل "المرض الهولندي" وتحفيز القطاع الخاص.
- الزرقا، مصطفى أحمد (2006) ، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى .
- العززي، شهاب أحمد سعيد (2001) ، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى .
- بيسكري، السنوسي (2006)، خصخصة القطاع العام في ليبيا، أقلام أون لاين، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، نوفمبر 2006، <https://www.mafhoum.com>.
- خليفة، سامي حسن (2020)، "دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة جامعة الأزهر، كلية التجارة، قسم الاقتصاد .
- دوابة، محمد أشرف (2021) ، الاقتصاد الإسلامي والتحديات المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة .
- شامية، عبد الله محمد (2007) السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة لليبيا اليوم، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ، 16/06/2007.
- طایل، مصطفى كمال السيد (2012) ، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى .

- عبد الله، حامد (2025) ، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول، مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي .
- عبد الحق، خميس (2017)، "التمويل الإسلامي ودوره في التنمية المستدامة"، جريدة الخبر، 29 أكتوبر، متاح على: <http://www.elkhabar.com/press/article/128091>
- عدنان، أحمد يوسف (2018)، التمويل الإسلامي وأهدافه التنموية"، جريدة الحياة، متاح على: <http://www.alhayat.com>
- قحف، منذر (2001) التمويل الإسلامي: دراسة تحليلية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- **ثانياً: مصادر ومراجع الانترنت:**
- أبو سنيّة، محمد، (2020) دعوة لإنقاذ الاقتصاد الليبي، متاح عبر: الموقع: <http://www.sada.iy>
- إسكوا (2020) (ESCWA) ، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، متاح عبر: org.un@escwa-publications
- مكتبة التنمية الزراعية في ليبيا، التنمية الزراعية، متاح على: kenanaonline.com/agri-libya
- عبد العظيم، مها (2025)، "التمويل الإسلامي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي المحكمة، العدد الثامن، مصر، متاح عبر: <https://islamic-economics.ne>

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

- Abida, N.Z. & Zouheir, Z. (2014) 'Financial development, trade openness and economic growth in North African countries', *Romanian Economic Journal*, 17(53), pp. 91–120.
- Clarke, K. (2025) *The new rentierism in the Middle East*. Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University.
- Conrad, B. (2010) *Profiting from the world's economic crisis: Finding investment opportunities by tracking global market trends*. New Jersey: John Wiley & Sons.
- Damilola, W. (2015) 'Islamic banking and finance evolution: Panacea for sustainable development in Nigeria', *International Journal of Accounting Research*, 2(5).
- Hamed, A.B. (2009) *E-commerce and economic development in Libya*. UWIC Cardiff School of Management.
- International Crisis Group (2018) *Libya's economic reforms fall short*. Available at: <https://www.crisisgroup.org>.
- Malloch, T.R. (2008) *Spiritual enterprise: Doing virtuous business*. Templeton Press.
- Venardos, A.M. (2010) *Current issues in Islamic banking and finance: Resilience and stability in the present system*. Singapore: World Scientific Publishing.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2021). *Human Development Report / Libya Country Context Report*. UNDP.
- Wahid Damilola, Islamic banking and finance evolution: panacea for sustainable development in Nigeria, *International journal of accounting research* vol2, no 5, 2015

بحث بعنوان :
أثر الرضا الوظيفي في رفع الأداء الوظيفي
دراسة تطبيقية على العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي فرع الجبل الأخضر

*

The impact of job satisfaction on improving job performance
An applied study on employees of the Social Security Fund, Al Jabal Al
Akhdar branch

إعداد :

د.رياض عبد الله الحاسية

RIAD A M MAHMOUD

hassariad@gmail.com

محاضر / المعهد العالي للعلوم والتقنيات الطبية - البيضاء

hassariad@gmail.com

المدقق اللغوي : نورة إبراهيم سليمان ، مراقبة تعليم الجبل الأخضر

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على درجة الرضا الوظيفي في صندوق الضمان الاجتماعي بالجبل الاخضر، وكذلك معرفة ماهو الدور الذي يقدمه الرضا الوظيفي في رفع كفاءة الأداء ، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبانة على 60 موظف وكان الصالح منها للتحليل 48 استبانة ، وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS 26.

وقد خلصت النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط ايجابية بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي بصندوق الضمان، كما ان الدراسة اظهرت هناك وجود أثر ذات دلالة احصائية بين أبعاد الرضا الوظيفي (الترقية والتطور، نمط الاشراف، علاقات العمل، طبيعة العمل) والأداء الوظيفي ، في حين أظهرت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الأجور والمكافآت وبين الأداء الوظيفي .

الكلمات الافتتاحية: الرضا الوظيفي – الأداء الوظيفي – صندوق الضمان الاجتماعي.

Abstract

This research aimed to identify the level of employee satisfaction at the Social Security Fund in Al Jabal Al Akhdar and to determine the impact of job satisfaction on job performance. The study followed a descriptive-analytical approach.

A questionnaire was distributed to 60 employees, of which 48 were valid for analysis. The data were analyzed using SPSS version 26.

The results concluded that there is a positive correlation between job satisfaction and job performance at the Social Security Fund. The study also showed a statistically significant effect between the dimensions of job satisfaction (promotion and development, supervisory style, work relationships, and nature of work) and job performance. However, it showed no statistically significant effect between wages and bonuses and job performance.

Keywords: Job Satisfaction – Job Performance – Social Security Fund

مقدمة:

يُعدّ العاملون في أي منظمة من أهم رؤوس الأموال وأدوات تنافسية لأي لتقديم خدمات أفضل للعملاء، لذلك فإن تقدير رضاهم الوظيفي هو أمرٌ بالغ الأهمية. ويعد الرضا الوظيفي في الوقت الحالي من أهم القضايا في الدراسات والبحوث التنظيمية، وقد حظي الرضا الوظيفي باهتمام خاص منذ عشرينيات القرن الماضي، في سياق صندوق الضمان الاجتماعي، قد برزت أهمية اكتشاف العوامل المؤثرة في رضا العاملين وتأثير ذلك على أدائهم، لما لهذا من انعكاسات ايجابية على تحقيق أهداف الصندوق واستدامة خدماته. وبما أن الرضا الوظيفي يتسم بالتعقيد وتعدد أبعاده، وتداخله مع عدة مجالات علمية، وبنيت المرتبطة ، فضلاً عن وجود عدة مفاهيم معقدة أحياناً (Eidipour & Zarei, 2016).

يعد الرضا الوظيفي من أهم العوامل المؤثرة في أداء العاملين ونجاح المنظمات ، خاصة في القطاعات الخدمية الأساسية مثل صناديق الضمان الاجتماعي ، وتشير الأدبيات إلى أن الرضا الوظيفي هو حالة من العواطف الممتعة والإيجابية الناتجة عن تقييم الفرد للوظيفة والتجارب العملية (look1976).

وبشكلٍ عام ، كلما كان الموظف أكثر سعادة كلما زاد مستوى الرضا الوظيفي ، من المفترض أن الموقف الإيجابي يزيد من الرضا الوظيفي كذلك الالتزام التنظيمي مما يعزز أداء العاملين والأفراد (linz2002).

يعد الرضا الوظيفي أكثر المتغيرات دراسة في الأدبيات نظراً لأهميته في السلوك التنظيمي وكثيراً من النظريات حول الرضا التنظيمي مثل : نظرية الميول والتأثير ونظرية العاملين ووفقاً لـ Nelson(2006) فإن الرضا الوظيفي لا يقدر بثمن ، فالموظفون المحببون يؤثرون سلباً على رغبتهم في أداء أعمالهم ، كما أن العاملين الغير راضين يكونوا اقل التزاماً بالمؤسسة مما يؤدي على التأثير على أدائهم وبالتالي على المنظمة.

ولقد أصبح رفع مستوى الأداء الوظيفي لأي منظمة هدفاً أساسياً الذي من خلاله تحقيق أهداف التنمية لهذه المنظمة ، وأن المنظمات تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق استخدام العديد من الطرق و الوسائل لزيادة مستوى الأداء للعاملين لديها .أن شعور الأفراد بالرضا في المنظمة يؤدي إلى زيادة

الانتاجية، وهذا الرضا ينعكس إيجابيا على أداء الموظف في عمله، وكلما ارتفع مستوى الرضا لدى الأفراد كلما زاد مستوى الأداء لدى الأفراد (منصور، 2010).

والوصول إلى الأداء المميز لدى الأفراد مرتبط بتوفير مستوى عالي من الرضا في العمل وذلك في البعد المادي والمعنوي جاب (2010). أن توفير الظروف المادية والمعنوية للعاملين من خلال تقديم نظام اجر عادل ورفع من المستوى المعنوي للأفراد وتوفير بيئة عمل ملائمة والتقدير معنوي كلها عوامل تساهم في دفع الفرد للعمل وزيادة الانتاج المطلوب (منصور، 2010).

وفي ظل هذا السرد وتلك الاهتمامات البحثية المختلفة لأهمية الرضا الوظيفي في المؤسسات تأتي هذه الدراسة لاستكشاف مدي الرضا الوظيفي لقطاع صندوق الضمان الاجتماعي الجبل الأخضر وأثره في تحسين أداء العاملين داخل الصندوق.

ولقد قام العديد من الباحثين دراسات حول علاقة الرضا الوظيفي وتأثيره علي الأداء الوظيفي في العديد من الدول ، ولقد أجريت كذلك العديد من الدراسات في الدول العربية والليبية ، فقد تبين أن أغلب الدراسات في البيئة الليبية تناولت بيئة القطاع النفطي والتعليمي ، وفي هذا البحث قام الباحث بأختيار قطاع مهم في الدولة الليبية وهو صندوق الضمان الاجتماعي ، لذلك ستقدم هذه الدراسة معلومات مهمة حول الرضا الوظيفي ودوره في رفع الأداء لدى العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي في الجبل الأخضر.

مشكلة البحث

إن غاية أي منظمة هو أن تحقق أهدافها وأن فاعلية المنظمة مرتبط بأدائها الفعلي ولا يتسنى لها ذلك إلا باهتمامها بالموظف ومدي رضاه وهذا هو المقياس الفعلي لقياس مستوى الأداء ، ويمثل الرضا الوظيفي أحد الدعائم التي تستخدمها المؤسسة كبديل للأداء، والاهتمام بالأفراد العاملين وتنمية العلاقة بينهم وبين المؤسسة لضمان بقاء القوي العاملة، كما أن المؤسسة تسعى إلى تنمية سلوك ومهارات الموظفين لديها واستكشاف الدوافع التي تجعلهم يقومون بالعمل بالصورة الصحيحة لكي يقدموا أداء عالٍ.

أن توفير الظروف الملائمة للموظفين في صندوق الضمان الاجتماعي يعتبر حاجة أساسية وملحة لأنهم هم الجزء الأساسي لنهضة الصندوق وزيادة انتاجيته وبالتالي ينعكس على أداء الصندوق

لذلك جاء هذا البحث لكي يكشف عن مدي رضا الموظفين بصندوق الضمان الاجتماعي ومدى انعكاسها على الأداء الوظيفي.

بالاستناد إلى ما ذكر فيما سبق ، أن هناك مؤشرات منطقية تدل أن هناك مشكلة ،ومنها يمكن صياغتها في شكل تساؤل اساسي كالآتي :

هل يوجد تأثير للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي للعاملين بصندوق الضمان الاجتماعي الجبل الأخضر؟

ويتفرع السؤال إلى تساؤلات فرعية وهي :

- 1) ما مستوي الرضا الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي؟
- 2) ما درجة الأداء الوظيفي لدي الموظفين بصندوق الضمان الاجتماعي ؟
- 3) ما طبيعة العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي الجبل الأخضر ؟
- 4) ما هي درجة تأثير الرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي للعاملين بصندوق الضمان الاجتماعي.

فرضيات الدراسة

الفرضية الصفرية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .

وبناء على ابعاد الرضا الوظيفي يمكن صياغة فرضيات فرعية :

1. الفرضية الفرعية الاولى : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأجور والمكافآت على الأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .
2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لطبيعة العمل على الأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .
3. الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لفرص الترقية والتطور على الأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .

4. الفرضية الفرعية الرابعة : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لعلاقات العمل على الأداء

الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .

5. الفرضية الفرعية الخامسة : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنمط الاشراف على الأداء

الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .

أهداف الدراسة

- التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .
- التعرف على مستوى الأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .
- قياس أثر الرضا الوظيفي للموظفين على مستوى الأداء لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .
- التوصل إلى نتائج من خلالها يمكن صياغة توصيات وتقديمها إلى إدارة الصندوق لكي يمكنها تحسين الأداء .

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها من اهمية موضوعاتها حيث ان الموظف في أي مؤسسة يعد الركن الاساسي ، وقياس مستوى رضاه ينعكس بدرجة من الدرجات على الأداء الوظيفي العام. كما أن الدراسة يمكن من خلالها والبناء عليها لتطوير في مستوى القطاع المؤسسي وزيادة مستوى الأداء لدي الموظف وكذلك معرفة الواقع الفعلي لدرجة الرضا الوظيفي في القطاع من خلال ما توصلت إلى هذه الدراسة ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات إلى إدارة صندوق الضمان الاجتماعي لكي تأخذها بعين الاعتبار ومن الناحية النظرية تقدم هذه الدراسة إطار مفاهيمي تمكن الإدارة لوضع استراتيجيات مستقبلية وتطلع على مدي الرضا الموظفين لديها وانعكاسه على الأداء الوظيفي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: صندوق الضمان الاجتماعي الجبل الاخضر

الحدود البشرية : تمثل في عينة من العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي

الحدود الزمنية : تم إجراء الدراسة خلال عام 2025 ، والربع الأول من عام 2026.

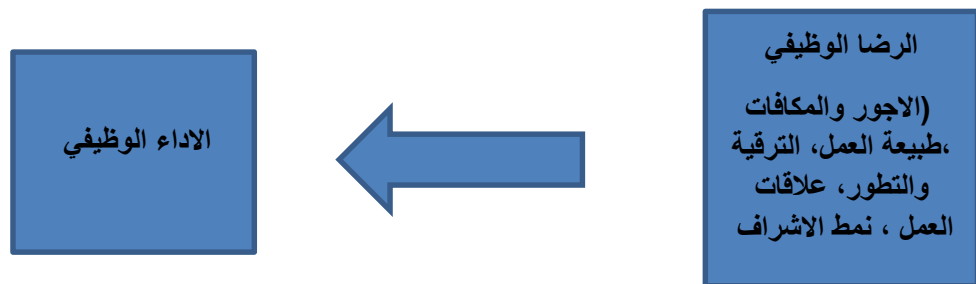
منهج الدراسة :

للإجابة على المشكلة المطروحة والأسئلة الموضوعية ، ولمحاولة اثبات صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تصميم استبانة خاصة بالدراسة.

نموذج البحث :

المتغير التابع

المتغير المستقل



الدراسات السابقة :

1- دراسة (سالم عواد الشمري، 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات الرضا الوظيفي عند العاملين بالقطاع الصناعي بعمليات الخفجي بالمملكة السعودية، وتأتي أهمية هذه الدراسة في مدي تأثير الرضا الوظيفي على الأداء وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة للنتائج هذه الدراسة بان هناك عدم رضا بين العاملين بسبب نظام الأجور لان المكافآت لم تكن مجزية خاصة عند الفنيين بالشركة ، ومن توصيات الدراسة أن تراجع الشركة سياساتها في توزيع المهام على أفراد الشركة بما يتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية وأن ترفع من مستواهم من خلال البرامج التدريبية.

2- دراسة (فاروق أبو جديع، 2010)

ناقشت الدراسة دور الرضا الوظيفي في تطوير وتنمية الأداء للعاملين، وتأتي أهمية هذه الدراسة باعتبارها اضافة جديدة في الرضا الوظيفي وتأثيره على الأداء واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الرضا الوظيفي وبين الحوافز ومن أهم توصيات الدراسة يجب الاهتمام بالرضا الوظيفي بشكل عام.

3- دراسة (بوقال نسيم، 2012)

ركزت الدراسة على استكشاف أثر البيئة الداخلية للعمل بالمؤسسة على الرضا الوظيفي ، وتأتي أهمية هذه الدراسة في فهم انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لدى الأفراد في المؤسسات الجزائرية وأهمية الرضا على الموظفين ،وتوصل البحث بأنه يوجد ارتباط بين بيئة العمل للمؤسسة والرضا الوظيفي ومن توصيات الدراسة هو الاهتمام بالبيئة الداخلية للمؤسسة.

4- دراسة (عبدالله المعايطة، 2017)

تم تطبيق هذه الدراسة على شركة الفوسفات الاردنية ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الرضا الوظيفي على أداء الموظفين في الشركة ،من جانب الحوافز والرواتب والمكافآت ودراسة علاقة الموظفين بالرئيس المباشر وزملاء العمل وخلصت الدراسة إلى أن الرضا الوظيفي عند الموظفين بالشركة متوسطة وهناك ارتباط ايجابي بين الرضا والأداء في الشركة.

5- دراسة (اتاسي، 2020)

قد اجريت هذه الدراسة في مشروع الرعاية الاجتماعية بسوريا وقد هدفت هذه الدراسة لقياس الرضا الوظيفي للعاملين من خلال تحليل متغيرات الرضا الوظيفي وهي نظام الأجور نمط الإشراف ومحتوي العمل ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك تأثير هذه المتغيرات على أداء العاملين ، وأن هناك علاقة متوسطة لبعدي العمل ونمط الاشراف ، وأن هناك ارتباط سلبي منخفض بالنسبة لبعد نظام الأجور .

6- دراسة (Sanjaya et al .2023)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الأساسية المحددة للرضا الوظيفي ، ومن بين هذه العوامل هي أسلوب الثقافة التنظيمية وتنمية الموارد البشرية وأنماط القيادة وتمت إجراء هذه الدراسة في مصنع جاوة بإندونيسيا ، وقد تم تحديد متغيرات الدراسة وهي الإنجاز في العمل، تحديد المسؤولية، الإشراف في العمل ، الاجور، التفاعل بين الموظفين ، ظروف العمل . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بنسبة بين العوامل المحددة للرضا الوظيفي وتمثلت في الموارد البشرية وأسلوب الثقافة ونمط القيادة .

7- دراسة (Tabassum Khan Sherani Khan 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الارتباط بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي بين العاملين في البنوك الباكستانية ، من خلال تحديد المتغيرات (الأجور ، المكافآت ، الإشراف ، زملاء العمل ، اجراءات التشغيل ، التواصل ، مزايا العمال) ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك ارتباط قوي بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي .

8- دراسة (Toker 2012)

هدفت الدراسة لمعرفة الرضا الوظيفي للجامعات الباكستانية لدى أعضاء هيئة التدريس ، تم توزيع الاستبانة على 300 عضو هيئة التدريس وتم استخدام العينة العشوائية في الدراسة ، وتمت دراسة جميع الجوانب التي تؤثر على الرضا الوظيفي لدى أعضاء التدريس ، وتوصلت الدراسة أن هناك عوامل متعددة لها اثر على الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس .

التعليق علي الدراسات السابقة :

هذه الدراسة تتقارب مع الدراسات السابقة في كثير من الجوانب ، فجميع الدراسات تبحث في دور الرضا الوظيفي وتأثيره علي تحسين الأداء في المؤسسات المختلفة ، وجميعها اتفقت أن بما فيها هذه الدراسة أن الرضا الوظيفي له تأثير إيجابي علي الأداء بصورة عامة ، وقد اتفقت هذه الدراسة مع أغلب الدراسات في اتباع المنهج الوصفي ، وكذلك اتفقت مع دراسة (سالم الشمري ، 2009) ، ودراسة (اتاسي ، 2020) ، في أن الأجور والحوافز ليس لها تأثير في رفع مستوى الأداء لدي الموظفين ، كما أختلفت الدراسة مع دراسة (فاروق ابو جديع ، 2010) ، ودراسة (عبدالله المعايطة ، 2017) من ناحية تأثير الأجور والحوافز علي الأداء .

الجزء النظري :

المبحث الاول : صندوق الضمان الاجتماعي

مفهوم وتعريف صندوق الضمان الاجتماعي

مما لا شك فيه أن غاية الانسان هو الشعور بالطمأنينة والامان في حياته ،حيث أن الإنسان من القدم يحاول الابتعاد عن مصادر التهديد ، وبالتالي يصبح عنده الشعور بالطمأنينة ، ووصوله إلى ما يطلق عليه الأمن الاجتماعي، وهو شعور الأفراد بالحماية الاجتماعية، التي سوف يوفرها

صندوق الضمان الاجتماعي، ومن هنا برز مفهوم الضمان الاجتماعي، الذي يحقق للإنسان حماية بعد وصوله لسن التقاعد او نتيجة لعجز ما او نتيجة لمرض .

نشأة وتطور صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا :

في إطار التوجه العام في ليبيا نحو تعزيز العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي تم إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي بهدف ربط العلاقة بين الدولة والمواطن لأجل الحماية الاجتماعية ، واستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد مر الصندوق بعدة مراحل تطويرية التي شهدها المجتمع الليبي ، مما جعله أحد الركائز المهمة للسياسة الاجتماعية في ليبيا .

الاسس النظرية للضمان الاجتماعي :

هناك العديد من النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي يركز عليها نظام الضمان الاجتماعي:

1. نظرية العدالة الاجتماعية

ترتكز هذه النظرية على مبدأ العدالة ، وهي حق جميع أفراد المجتمع في الحصول على مستوى معيشي جيد ، بما يتناسب مع البيئة المحيطة ، وتقليل الفروقات المادية بين أفراد المجتمع

2. نظرية التكافل الاجتماعي

وتقوم هذه النظرية على أساس التعاون والتضامن بين جميع الأفراد .

أهداف صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا

يسعي الصندوق إلى تحقيق مجموعة من الاهداف وهي :

1. وجود دخل ثابت في حال التقاعد والوفاة .
2. يحمي الأفراد من الفقر والتهديدات الاجتماعية .
3. يسعى الصندوق إلى الاستقرار الاجتماعي .
4. يهدف الصندوق إلى دعم الفئات الضعيفة وتحقيق العدالة المجتمعية .

مجالات التغطية التي يقدمها الصندوق :

نظام صندوق الضمان الاجتماعي يشمل عدة مجالات :

- معاشات المتقاعدين.
- العجز الكلي او الجزئي.
- الاعانات الاجتماعية .

المبحث الثاني: الرضا الوظيفي

يعتبر الرضا الوظيفي من الركائز الأساسية لأي إدارة موارد بشرية لأنه يتناول مشاعر الفرد وانفعالاته اتجاه الوظيفة نتيجة لتقييمه لعدة عوامل مرتبطة بوظيفته مثل طبيعة العمل أو المرتب أو علاقته بزملائه وهذه المشاعر لها الآثار الإيجابية أو سلبية على مدى التزامه بالعمل والأداء الوظيفي وقد نال موضوع الرضا الوظيفي في الفترة الأخيرة اهتمام الباحثين لأنه مرتبط بمعدل أداء الفرد .

• وقد عرفه عددا من الباحثين *لوك (Locke, 1976)* بأن الرضا الوظيفي هو "حالة انفعالية إيجابية ناتجة عن تقييم الفرد لعمله أو لخبراته الوظيفية".

• أما *هوبك وكوبر (Hopek & Cooper, 1990)* فعرفه بأنه "درجة القبول أو الرفض التي يبديها الموظف تجاه عمله وظروفه".

• وعرفه *الصباغ (2018)* بأن الرضا الوظيفي هو "درجة الإشباع التي يتحصل على ها العامل نتيجة توافق توقعاته مع ما يتحصل عليه فعليا من عمله".

وكما عرفه *نيسستين (Nestern:1994:319)* ، على أنه " هو محصلة شعور الفرد التي يشعر بها الفرد خلال عمله بالمنظمة، والتي تتكون من اتجاهات يكونها العامل عن طبيعة العمل الذي يشغله والاجر الذي يتقاضاه والترقية وعلاقته مع مجموعة العمل الذي ينتمي إليه وعن الخدمات التي تقدمها.

ومن خلال التعريفات السابقة أن الرضا الوظيفي يتأثر بعوامل عدة وأن الفرد ويجب الاهتمام وتحسين الجوانب النفسية للفرد حيث تؤثر البيئة المحيطة بالفرد على أدائه في العمل وكذلك الجوانب المادية ،ويجب تحسين الظروف للعامل من جميع النواحي .

نظريات الرضا الوظيفي :

- نظرية العاملين لفريدريك هيرزبيرغ

ركزت نظرية العاملين لهيرزبرغ على مفهوم أساسي بأن الرضا الوظيفي للعاملين وتحفيزهم للعمل يعتمد أساسا على طبيعة العمل الذي يؤثر على تجاربهم الوظيفية وقد قسم العوامل إلى عاملين رئيسيين عوامل دافعة وعوامل محبطة .

العوامل الدافعة : هي العوامل التي تؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي لدى العامل والتي تجعله يشعر بالتقدير والاحترام ومنها : عامل الانجاز، الاعتراف ، طبيعة العمل ، المسؤولية، التقدم ، التقدم والنمو.

العوامل المحبطة : وهي العوامل المرتبطة بالجانب المادي والتنظيمي ، يشعر العامل بعدم الرضا في حالة عدم توفرها وهي : سياسة الشركة ، الاشراف ، الأمن الوظيفي ، ظروف العمل ، الراتب والمكافآت.

- نظرية العدالة لجون ستايسي آدامز (Adams' Equity Theory)

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي فسرت الدافعية والرضا الوظيفي داخل بيئة العمل ، حيث تفترض أن شعور العامل بالعدالة أو الشعور بعدم العدالة يؤثر بشكل مباشر على سلوكه وإنتاجيته ورضاه عن العمل

الفكرة الأساسية للنظرية : تركز الفكرة الأساسية على ان الموظفين يقيمون مدخلاتهم ومخرجاتهم ويقارنون بينهم وبين زملائهم في العمل .

المخرجات	المدخلات
الراتب	الخبرة
الترقّيات	التعليم
التقدير	المهارات
بيئة العمل	الالتزام
الأمن الوظيفي	الابداع
مكانة وظيفية	الجهد البدني والذهني

المقارنة (Comparison)

يقوم العامل بمقارنة نسبة مدخلاته إلى مخرجاته مع موظف آخر ، وقد يكون:

- زميل في نفس الوظيفة.
- زميل من مؤسسة أخرى.
- معياراً داخلياً سابقاً.

المبحث الثالث : الأداء الوظيفي :

عرف الأداء الوظيفي بأنه الإطار الكامل من سلوكيات ونتائج يقدمها العاملين لتسهم في تحقيق لهدف المنظمة ، ويشمل كل ما يقوم به العامل سواء نشاطاً أو سلوكاً مباشراً داعماً للمنظمة ويعتبر الأداء التنظيمي جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتاجية ، وهو جزء من الجانب الانساني ويتم تحديد الانتاجية وفقاً لعدة أسباب (اسماعيل، 2005) :

1. العمل الذي يجب أن يؤديه الموظف ومدي استيعابه لدوره واختصاصه ، وحرصه على اتباع التعليمات التي تصل إليه.
2. الإنجاز الذي يحققه الموظف ومدي توافقه مع مستويات الجودة والمعايير المتبعة .
3. سلوك الموظف في العمل ومدي اهتمامه بالأدوات والعمل .
4. سلوك الموظف مع زملائه في العمل ومدي تعاونه مع رؤوسيه .
5. الحالة النفسية للموظف في العمل.
6. مدي تطوير العامل من نفسه من اجل الترقية في العمل .

المبحث الرابع : علاقة الرضا بالأداء الوظيفي

بشكل عام ، بين أبو جديع (2010) أن العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء تكون في الاتجاهات الآتية:

الاتجاه الأول : إن رضا العمال يؤدي إلى زيادة انتاجيتهم ، وهذه النتيجة ظهرت في تجارب هورثون حيث تم التركيز على العلاقات الانسانية والاهتمام بالعاملين واشباع حاجاتهم وتحفيزهم للمشاركة في الإدارة، حيث قدمت هذه التجارب أساليب متعددة للعلاقات الانسانية بهدف الرفع من الرضا الوظيفي لدي العاملين.

الاتجاه الثاني : في هذا الاتجاه لا توجد علاقة مباشرة بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي وهذه العلاقة بينتها بعض البحوث في الخمسينات من القرن الماضي حيث انها بينت بعض المواقف التي يكون فيها العمال على درجة عالية من الروح المعنوية ولكن تكون محصلة الانتاج منخفض ، وكما اظهرت بعض من المواقف أن العاملون ذوي المعنوية المنخفضة تكون حصيلة الانتاج عالية ، وهذا

يمكن تفسيره بأنه يمكن زيادة الانتاج حين تتبع الإدارة أسلوب الضغط على العاملين أو استخدام الأسلوب الدكتاتوري في الإدارة .

الاتجاه الثالث : في هذا الاتجاه يتحقق الرضا الوظيفي نتيجة العوائد أو الحوافز للعاملين الذي يتبعه أداء عالي من العاملين

الجزء الثاني : الدراسة العملية :

مجتمع وعينة الدراسة :

قد قام الباحث بأخذ عينة عشوائية قصدية تمثل (60) مفردة وهي تمثل مانسبته (50%) من مجتمع الدراسة الكلي والبالغ (120) . وقد استجاب للاستبيان من العاملين بالصندوق (48) مفردة ، وبذلك يكون مستوى الإستجابة الفعلي (50%) ووفقاً لـ (Babbie, 2016) ، وهو معدل مقبول من الجانب العلمي ، مما يؤكد أن العينة تمثل مجتمع الدراسة ويدعم نتائج وصلاحيّة التحليل الإحصائي .

أداة الدراسة :

اعتمد الباحث أسلوب جمع البيانات عن طريق أسلوب الاستبيان كمصدر رئيسي في جمع البيانات اللازمة من خلال الاجابة على الاسئلة ، وقد تم اعداد الاستبيان بالرجوع إلى الادبيات والدراسات السابقة، وقد تم عرض هذا الاستبيان على عدد من المختصين في هذا المجال والخبراء وتم تعديل بعض الاسئلة وابداء ملاحظاتهم على ها لتصبح اكثر مصداقية ودقة ، وفي هذا البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة اقسام كالآتي .

القسم الاول : وهي المعلومات الشخصية وتشمل الاتي (النوع ، السن ، المسمى الوظيفي ، المؤهل العلمي ، وسنوات الخبرة) .

القسم الثاني : الرضا الوظيفي ويشمل كل من الابعاد الاتية (الاجور والمكافآت ، طبيعة العمل ، الترقية والتطور ، علاقات العمل ، نمط الاشراف) .

القسم الثالث : وهو أداء الموظفين .

وتم تصميم الاستبيان ليتم من خلالها فهم متغيرات الدراسة وباستخدام مقياس ليكرت الخماسي كالآتي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5
1.80 – 1	2.60 – 1.81	3.40 – 2.61	4.20 – 3.41	5 – 4.21

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

من بين الأساليب الإحصائية التي تم استخدام برنامج Spss برنامج التحليل الإحصائي وكانت هذه الاختبارات المستخدمة ، كالتالي :

- 1) الجداول التكرارية والنسب المئوية والانحراف المعياري لكي يتم وصف العينة بدقة .
- 2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الدراسة
- 3) الانحدار لمعرفة مدي تأثير الرضا الوظيفي على الأداء .
- 4) الارتباط لمعرفة علاقة الرضا الوظيفي بأداء الموظفين في العمل .

صدق وثبات الاستبانة :

للتأكد من صدق الاستبيان الظاهري من ناحية النظام من نوع مفردات وصياغة المفردات ووضوحها ، وكذلك دقتها فقد تم عرضها على خبراء واساتذة وتم تعديل بعض الفقرات.

وتم استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات الاستبيان ، وقد اظهرت النتائج عن طريق التحليل الإحصائي في برنامج (spss26) في الجدول التالي اثبتت ان المتغيرات قد تجاوزت 60% وهي النسبة المطلوبة لاعتماد النتائج .

وبينما يقاس صدق الاستبيان من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات (مقياس الفا كرونباخ) وقد اظهر معامل الصدق نسباً عالية ومقبولة احصائياً.

جدول رقم (1) معامل ثبات المتغيرات

معامل الصدق	معامل الفا كرنباخ (الثبات)	عدد العبارات	متغيرات الدراسة
0.902	0.736	5	الاجور والمكافآت
0.937	0.825	5	طبيعة العمل
0.939	0.828	5	الترقية والتطور
0.957	0.929	5	علاقات العمل
0.937	0.825	5	نمط الاشراف
0.948	0.852	11	الأداء الوظيفي
0.970	0.915	36	مجموع الفقرات

المصدر : اعداد الباحث استنادا إلى البيانات الاحصائية

عرض ومناقشة النتائج:

يرتكز هذا القسم على تحليل البيانات التي تم استخلاصها من خلال أداة الدراسة التي جري توزيعها على العينة .

أولا : الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

1. النوع :

جدول رقم (2) حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	33	68.75%
أنثى	15	31.25%
		100%

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

يبين الجدول كما هو موضح أن نسبة الذكور في العينة بلغت 68.75% بينما بلغت نسبة الاناث في العينة 31.25 % .

2. العمر :

جدول رقم (3) حسب توزيع العمر

النسبة	التكرار	السن
%14.6	7	اقل من 30 سنة
%35.4	17	من 30-40
%29.2	14	من 40-50
%20.8	10	اكثر من 50 سنة
%100	48	المجموع

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات

يوضح الجدول السابق توزيع الاعمار في العينة وقد بلغت الاعمار حسب الفئة العمرية من 30-40 نسبة 35.4% بينما الفئة العمرية من 40-50 نسبة 29.25% والامار التي تليهم اكثر من 50 سنة والتي تليهم اقل من 30 سنة .

3.المسمى الوظيفي :

جدول رقم (4) العينة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
%2.1	1	مدير
%0	0	مدير إدارة
%14.6	7	رئيس قسم
%83.3	40	موظف
%100	48	المجموع

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات

حسب ما هو موضح بالجدول ان الغالبية العظمي هم من الموظفين وقد بلغت النسبة المئوية 83.3% من نسبة العينة.

4. المؤهل العلمي :

جدول رقم (5) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
تعليم اساسي	1	2.1%
ثانوي	3	6.3%
مهني	3	6.3%
جامعي	38	79.2%
فوق الجامعي	3	6.3%
المجموع	48	100%

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات

على حسب ما هو مبين من الجدول أن نسبة التعليم الجامعي بلغ (79.2%) وان اقل نسبة هي التعليم الأساسي وهي (2.1%) بينما المهني والثانوي وفوق الجامعي بلغت (6.3%) .

5. سنوات الخبرة :

جدول رقم (6) التوزيع حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	6	12.5%
من 5 إلى 10 سنوات	5	10.4%
اكثر من 10 سنوات	37	77.1%
المجموع	48	100%

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات

حسب الجدول المبين أعلاه بلغت سنوات الخبرة أكثر من عشر سنوات بلغت (77.1%) وان نسبة الأقل من عشر سنوات (12.5%) والسنوات من 5 إلى 10 سنوات بلغت (10.4%) .

النتائج الخاصة بمتغيرات الدراسة :

للإجابة عن السؤال الأول وهو : ما مدى درجة الرضا الوظيفي لدى العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي

قد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمعرفة درجة الموافقة لأفراد العينة على ابعاد الرضا الوظيفي وهي (الاجور والمكافآت ، طبيعة العمل ، الترقية والتطوير ، علاقات العمل ، نمط الاشراف)

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لابعاد الرضا الوظيفي

الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
الاجور والمكافآت	2.87	0.76	ضعيف	5
طبيعة العمل	4.3	0.57	مرتفع	3
الترقية والتطور	3.97	0.76	مرتفع	4
علاقات العمل	4.37	0.68	مرتفع	2
نمط الاشراف	4.43	0.56	مرتفع	1
الابعاد ككل	3.98	0.66	مرتفع	

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

جدول رقم (8) درجة الاهمية لكل فقرة من فقرات بعد الاجور والمكافآت

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
1-	يتناسب راتبي مع طبيعة العمل	3.12	1.123	متوسط	1
2-	يشبع راتبي حاجاتي الاساسية	2.81	1.104	متوسط	3
3-	يتناسب راتبي مع المجهود الذي ابذله	2.81	1.024	متوسط	3
4-	مقدار العلاوة السنوية يتناسب مع تكاليف المعيشة	2.60	1.005	متوسط	4
5-	ألتقى مكافآت نظير قيامي بالعمل	3.02	1.211	متوسط	2
	البعد الأول: الأجور والمكافآت	2.875	.7647	متوسط	

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

جدول رقم (9) درجة الاهمية لكل فقرة من فقرات بعد طبيعة العمل

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
1.	اشعر بأهمية وقيمة العمل الذي أمارسه	4.29	.683	مرتفع	3
2.	استمتع بالإنتماء إلى عملي	4.50	.583	مرتفع	1
3.	اشعر بالاستقرار من خلال عملي	4.29	.798	مرتفع	3
4.	ينسجم عملي مع ميولي واحتياجاتي	3.94	.954	مرتفع	4
5.	انتمائي للمنظمة يشعرنني بالفخر	4.48	.684	مرتفع	2
	البعد الثاني : طبيعة العمل	3.97	.761	مرتفع	

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

جدول رقم (10) درجة الاهمية لكل فقرة من فقرات بعد الترقية والتطور

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
1.	تتوفر للموظفين فرص ترقية مستقبلية	3.88	1.064	مرتفع	4
2.	تعتمد معايير حقيقية عند ترقيتي	3.73	1.047	مرتفع	5
3.	تعد كفاءتي معيار مهم في انتقالي إلى مستوى وظيفي أعلى	4.06	.998	مرتفع	2
4.	يوفر لي العمل فرص مناسبة لتطوير مهاراتي	4.17	.834	مرتفع	1
5.	يعد النجاح الحقيقي حصولي على ترقية	4.04	.988	مرتفع	3
	البعد الثالث: الترقية والتطور	3.97	.761	مرتفع	

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

جدول رقم (11) درجة الاهمية لكل فقرة من فقرات بعد علاقات العمل

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
1.	تربطني علاقة جيدة مع المجموعة التي أعمل معها	4.54	.651	مرتفع جدا	1
2.	انسجامي مع جماعة العمل يجعلني اعمل بجدية كاملة	4.40	.818	مرتفع	2
3.	تتميز العلاقات والتفاعلات بين الزملاء في العمل بالإيجابية	4.37	.789	مرتفع	3
4.	غالباً ما تزود بالمعلومات والمعرفة من زملائي بالعمل	4.21	.874	مرتفع	5
5.	أنا على وفاق تام مع الزملاء الآخرين في تأدية الأعمال المناطة بنا	4.35	.729	مرتفع	4
	البعد الرابع : علاقات العمل	4.37	.684	مرتفع	

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

جدول رقم (12) درجة الاهمية لكل فقرة من فقرات بعد نمط الاشراف

السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
1.	توجد قناة اتصال مفتوح بيني وبين مسؤولي المباشر	4.46	.617	مرتفع	2
2.	يستمتع مسؤولي المباشر إلى ملاحظاتي حول العمل	4.48	.684	مرتفع	1
3.	يظهر مسؤولي المباشر اهتماماً بمشاعر العاملين	4.29	.798	مرتفع	4
4.	يراعي مسؤولي المباشر النواحي الإنسانية في العمل	4.35	.699	مرتفع	3
5.	يعمل مسؤولي المباشر على خفض الإجراءات الروتينية	4.19	.867	مرتفع	5
	البعد الخامس: نمط الاشراف	4.35	.566	مرتفع	

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

وبين الجداول السابقة أن اتجاهات العاملين في عينة الدراسة كانت في الأغلب إيجابية لأبعاد الرضا الوظيفي ، حيث المتوسطات الحسابية للأبعاد ككل بلغت (3.98) وبانحراف معياري بلغ (0.66) هذا يدل أن أغلب فقرات المحاور الخمسة للرضا الوظيفي كانت ايجابية حيث بلغت المتوسطات حسب الأهمية النسبية للأبعاد كالآتي :

1. بعد نمط الاشراف حيث بلغ المتوسط (4.43) وإنحراف معياري (0.56) في المرتبة الأولى
2. بعد علاقات العمل بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وإنحراف معياري 0.68 يأتي في المرتبة الثانية.
3. بعد طبيعة العمل في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (0.57).
4. بعد الترقية والتطور في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.97) والانحراف المعياري (0.76)
5. بعد الاجور والمكافآت بمتوسط حسابي (2.87) وإنحراف معياري بلغ (0.76) في المرتبة الخامسة.

للإجابة عن السؤال الثاني : ما هي درجة الأداء الوظيفي لدى العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي؟

للإجابة على هذا السؤال قد تم استخراج المتوسطات الحسابية للبعد الاخير وهو الأداء الوظيفي والانحراف المعياري من خلال الجدول رقم (13) .

جدول رقم (13) حساب متوسطات والانحراف المعياري للأداء الوظيفي

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الأداء الوظيفي	4.44	0.407	عالي

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

من خلال جدول أعلاه يتضح أن الأداء الوظيفي له قيمة عالية بمتوسط (4.44) وانحراف معياري 0.407

السؤال الثالث : ما هي علاقة بين درجة الرضا الوظيفي ودرجة الأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي ؟

للإجابة عن هذا السؤال لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية وكذلك الانحراف المعياري للأبعاد الكلية للرضا الوظيفي وفقرات الأداء والوظيفي ، وتم حساب الارتباط بينها

جدول رقم (14) المتوسطات والانحراف المعياري للعلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
عالي	0.407	4.44	الأداء الوظيفي
عالي	0.546	3.91	الرضا الوظيفي

المصدر : اعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات

ومن المعطيات أعلاه جاءت على النحو الاتي : حيث بلغ متوسط ابعاد الرضا (3.91) وبانحراف معياري بلغ (0.546) ويأتي بدرجة عالية ،وقد بلغ المتوسط الحسابي للأداء الوظيفي (4.44) وبانحراف معياري بلغ (0.407) وكذلك بدرجة عالية ، وقد تم حساب الارتباط بين الرضا العاملين والأداء الوظيفي ، كما مبين بالجدول الاتي :

جدول رقم (15) حساب معامل الارتباط بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي

المحاور	الأداء الوظيفي	مستوى الدلالة
الرضا الوظيفي	0.518**	0.000

المصدر : اعداد الباحث استنادا إلى البيانات الإحصائية

من خلال جدول الارتباط اتضح انه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي وحيث بلغت قيمة الارتباط 0.518 .

اختبار الفرضيات:

أولا : اختبار الفرضية الصفرية الرئيسية : لا يوجد إثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (0.05 α) للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي لدي العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي).

جدول رقم (16) تأثير الرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي

المتغير المستقل	قيمة الثابت	(B)	(R)	F	مستوى الدلالة
الرضا الوظيفي	0.336	*0.426	0.203	11.734	0.001

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات / المتغير التابع : الأداء الوظيفي / * مستوى الدلالة 0.05
يبين الجدول رقم (16) ان مستوى الدلالة يساوي (0.001) ، وهي قيمة اصغر من (0.05)
وهذا يدل على انه يوجد تأثير أبعاد للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي للعاملين بصندوق الضمان
الاجتماعي ، بما أن قيمة معامل بيتا (B) كانت (0.426) فهذا يدل على وجود أثر ايجابي للرضا
الوظيفي على الأداء الوظيفي.

وعليه فأننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للرضا على الأداء
الوظيفي نقبل الفرضية البديلة القائلة : بوجود تأثير للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي.

ثانيا اختبار الفرضيات الفرعية :

في هذا الجزء من البحث نجيب على باقي أسئلة الدراسة المتعلقة بفرضيات الدراسة ، وتمثل الأبعاد
الخاصة بالرضا الوظيفي وهي (الأجور والمكافآت ، طبيعة العمل ، الترقية والتطور ، علاقات
العمل) ، والمتغير التابع الأداء الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05% ، ولدراسة هذا التأثير قد قام
الباحث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ، من خلال الجدول رقم (17)

جدول رقم (17) بيان إثر أبعاد الرضا الوظيفي على أداء العاملين

أبعاد الرضا الوظيفي	B	R ²	F	مستوى الدلالة
الأجور والمكافآت	0.002	0.00	0.00	0.978
طبيعة العمل	**0.272	0.285	16.25	0.000
الترقية والتطور	**0.259	0.235	14.13	0.000
علاقات العمل	*0.245	0.189	10.73	0.021
نمط الإشراف	*0.252	0.123	6.422	0.015

المصدر: اعداد الباحث استنادا إلى الاحصائيات

** مستوى دلالة 0.001 ، * مستوى دلالة 0.005 / المتغير التابع : الأداء الوظيفي

أولاً : الأجور والمكافآت : من خلال الجدول أعلاه ، تبين أن قيمة (F) تساوي صفر ، وأن مستوى الدلالة (0.978) وهي قيمة أكبر من (0.05)

لذلك نقبل الفرضية الصفرية القائلة : لا يوجد تأثير دلالة احصائية للأجور والمكافآت على الأداء الوظيفي لدى العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .

ثانياً: طبيعة العمل : مستوى الدلالة بلغ (0.000) وهي قيمة اصغر من قيمة (0.05) وقيمة معامل التفسير (R) تساوي (0.285) ، بمعنى ان طبيعة العمل يفسر (28.5%) من الأداء الوظيفي ، وقيمة (B) كانت (0.272) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة : يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لطبيعة العمل على الأداء الوظيفي.

ثالثاً :الترقية والتطور : مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05) وأن معامل التفسير (R) يساوي (0.23) وهذا يدل على أن الترقية والتطور يفسر (23%) من أداء الموظفين، وقيمة (B) كانت (0.259) وبهذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة بانه يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للترقية والتطور على أداء العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي.

رابعاً :علاقات العمل ويتضح من الجدول أن مستوى الدلالة بلغ (0.021) وهي قيمة أقل من مستوى (0.05) ، وان قيمة معامل التفسير (0.189) ، وقيمة (B) كانت (0.245) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن علاقات العمل تأثير ذو دلالة احصائية على الأداء الوظيفي لدى العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .

خامساً : بلغ مستوى الدلالة لنمط الإشراف (0.015) وهي قيمة اقل من مستوى (0.05) وان قيمة معامل التفسير (R) بلغ (0.123) فإنها تفسر (12%) من المتغير التابع، وقيمة (B) كانت (0.252) الأمر الذي يظهر وجود تأثير إيجابي لنمط الإشراف على الأداء الوظيفي ومن خلال قيمة مستوى الدلالة المنخفض نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة بأنه يوجد اثر ذات دلالة احصائية لتأثير نمط الاشراف على مستوى الأداء لدى العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي البيضاء.

النتائج : من خلال نتائج التحليل الإحصائي ونتيجة اختبار الفروض ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبعد الأجور والمكافآت الآتي : بلغ المتوسط الحسابي (2.87) وانحراف معياري بلغ (0.76) ، وكان تحليل الإنحدار بمستوى معنوية (0.978) وهو مستوى أكثر من (0.05) وهذا يدل على أن بعد الأجور والمرتبات لا يؤثر تأثيراً ذا دلالة احصائية على الأداء الوظيفي للعاملين بصندوق الضمان الاجتماعي على الرغم من أهمية هذا البعد كعامل تحفيزي.
- 2- البعد الثاني هو بعد طبيعة العمل بمستوى دلالة بلغ (0.00) لذلك يكون هذا البعد له تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية على مستوى الأداء الوظيفي ، وهذا يدل على انه هناك وضوح في المهام ، وتنوعها ، والاستقلالية في أداء العمل تساهم في رفع مستوى الأداء لدى العاملين في الصندوق.
- 3- تبين وجود أثر ايجابي في البعد الثالث بعد الترقية والتطور ذو دلالة احصائية على أداء الموظفين حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) وهو مستوى اقل من (0.05) ، مما يدل على أهمية المسار المهني الواضح ليعزز التحفيز والدافعية لدى العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي .
- 4- اثبتت النتائج ان البعد الرابع وهو بعد علاقات العمل، له تأثير ايجابي ذا دلالة احصائية ايجابية على مستوى الأداء ، بمستوى دلالة (0.021) وهو منخفض أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، وهذا يدل على أهمية المناخ التنظيمي والتعاون الايجابي بين العاملين بالصندوق الضمان الاجتماعي .
- 5- البعد الأخير وهو نمط الاشراف حيث أظهرت النتائج الاحصائية أن هناك إثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة بلغ (0.015) ، حيث ساهم هذا البعد في تحسين الأداء لدى العاملين نتيجة أسلوب القيادة العليا لدى الصندوق.

التوصيات :

- 1- من الضروري التركيز في تحسين مستوى طبيعة العمل على اعادة تصميم الوظائف الإدارية في صندوق الضمان الإجتماعي، وكذلك توفير بيئة عمل جيدة ومريحة ، بحيث تساهم في رفع مستوى الأداء .
- 2- الاهتمام الاساسي بجانب الأجور والمكافآت ، التي وجدت غير فعالة في تحسين الأداء من خلال التحليل الاحصائي ، فيجب على صندوق الضمان الاجتماعي الاهتمام اكثر بهذا الجانب وتحقيق عدالة التوزيع في المزايا والمكافآت التي تصرف للعاملين لزيادة رفع مستوى الأداء لدي العاملين .
- 3- كذلك الاهتمام بوضع نظام أكثر شفافية في قسم الموارد البشرية للترقية والتطور بما يضمن تحقيق الشفافية بين العاملين وتحقيق تكافؤ الفرص ، ورفع من مستوى الأداء من خلال برامج التدريب والتطوير .
- 4- تعزيز علاقات العمل بصندوق الضمان الاجتماعي ، من خلال تنظيم برامج داخل الصندوق ، مثل البرامج الثقافية ، والترفيهية لزيادة العلاقات بين الموظفين لنشر التعاون والاحترام بين العاملين ، وكذلك توفير قنوات اتصال بين العاملين لكي تسمح بسهولة تدفق المعلومات وزيادة الروابط بين العاملين .
- 5- يجب على الصندوق تطوير المهارات القيادية والادارية في اغلب المجالات وخاصة في مجال انماط الاشراف ، من خلال برامج تدريبية في القيادة والاشراف ، وكذلك في المشاركة في اتخاذ القرارات.

المراجع

- أبو جديع، فاروق. (2007). *الرضا الوظيفي* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق]. قاعدة بيانات الجامعات السورية.
- اتاسي، رشا. (2020). *أثر الرضا الوظيفي في أداء الموظفين العاملين في مشروع الرعاية الاجتماعية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية.
- بوقال، نسيم. (2001). *أثر البيئة الداخلية للمنظمة على الرضا الوظيفي للعاملين* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري]. كلية الاقتصاد، قسنطينة.
- جاء الرب، سيد. (2010). *الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال*. دار شتات للنشر والتوزيع.
- ذكي، إسماعيل. (2005). *أصول إدارة الموارد البشرية*. مطابع السودان المحدودة.
- الزغبى، مروان. (2011). *الرضا الوظيفي ومفهومه، طرق قياسه، تفسير درجاته، وأساليب زيادة في العمل*. دار النشر والتوزيع والطباعة.
- الشمري، سالم عواد. (2009). *الرضا الوظيفي على العاملين وآثاره على الأداء الوظيفي* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز]. جدة، السعودية.
- محمد، علاء خليل. (2007). *نظام الحوافز والمكافآت وأثره في تحسين الأداء الوظيفي في الوزارات* [رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة]. غزة، فلسطين.
- المعاينة، عبد الله. (2017). *الرضا الوظيفي وأثره على أداء العاملين: دراسة تطبيقية في شركة الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 1(2)، 58-75.
- منصور، مجيد. (2010). *درجة الرضا الوظيفي أعضاء هيئة التدريس بجامعة النجاح الوطنية في فلسطين*. مجلة جامعة الأزهر بغزة، 1(1)، 795-838.
- نور الدين، حامد، وبورغدة، نور المهدي. (2017). *أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على فعالية الأداء الوظيفي بدائرة الموارد البشرية بمؤسسة تكرير البترول سوناطراك سكيكدة*. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 1(2)، 182-198.
- Zarei, R. (2016). Investigating the relationship between & .Eidipour, T human resource empowerment and job satisfaction among staff at the *Proceedings of General Directorate of Education in Fars province. In the International Conference on Management and Dynamic Economics*, https://www.civilica.com/Paper-MDEHAMAYESH01-MDEHAMAYESH01_196.html.
- (William Job satisfaction among Russian workers .(2002). Linz, S. J Davidson Working Paper No. 468). William Davidson Institute

Locke, E. A. (1976). Nature and causes of job satisfaction. In M. D. *Handbook of industrial and organizational psychology*, Dunnette (Ed.) (pp. 1297-1349). Rand McNally

Nelson, N. (2006). A little appreciation can go a long way toward .10-1 ,(1)33 ,*Employment Relations Today* .employee job satisfaction
<https://doi.org/10.1002/ert.20094>

Elisabeth, D. (2023). The determinant & ,.Sanjaya, F., Suyono, J *IJEED (International Journal of* .factors of employee job satisfaction
Entrepreneurship and Business Development) .77-70 ,(1)6
<https://doi.org/10.29138/ijebed.v6i1.2149>

Khan, I. (2016). The & ,.Tabassum, U., Khan, B., Sherani, A. W
relationship between job satisfaction and job performance among
PM .employees: A case of commercial banks in Punjab City, Pakistan
.17-1 ,(8)5 ,*World Journal*

Toker, B. (2012). Job satisfaction of academic staff: An empirical study
.169-156 ,(2)19 ,*Quality Assurance in Education* .on Turkey

بحث بعنوان :
مدى قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة
”دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الليبيين“

The extent to which external auditors can assess a company's going concern
. A field study on Libyan external accountants

إعداد :

د. طارق عبدالحفيظ عبدالدائم الشريف

أستاذ مشارك - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي

Tarek Abdelhafid A. Elsharif

Dr.tarek.elsharif@lab.edu.ly

<https://orcid.org/0000-0002-2413-819X>

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة وذلك من خلال التطبيق على عينة من المحاسبين القانونيين في مدينة بنغازي، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم استخدام الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وخضعت فرضيات الدراسة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss 27). وتوصلت الدراسة إلى قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات القانونية التنظيمية التي نص عليها معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية وذلك عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرار. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها أن تتبنى الجهات المشرفة على تنظيم المهنة في ليبيا دور أكثر فاعلية فيما يتعلق بوضع خطة تدريبية لرفع وتطوير مستوى المراجعين وإطلاعهم على آخر المستجدات العالمية من إصدارات ونشرات ومعايير مهنية تمكنهم من الاسترشاد بها عند أدائهم لأعمال المراجعة وتنفيذ إجراءاتها.

الكلمات المفتاحية: المراجع الخارجي، المؤشرات المالية، المؤشرات التشغيلية، المؤشرات القانونية التنظيمية، معيار المراجعة الدولي رقم (570)، ليبيا.

Abstract:

This study aimed to know the extent of the ability of the external auditor to evaluate the company's continuity through application to a sample of legal auditors in the city of Benghazi. To achieve the study objectives and test its hypotheses, the questionnaire was used as a basic means of collecting field study data. The study hypotheses were subjected to statistical analysis using the program (Spss 27) Statistical Package for Social Sciences. The study concluded that the external auditor is able to evaluate the company's continuity by relying on financial indicators, operational indicators, and regulatory legal indicators stipulated by International Auditing Standard No. (570) on continuity when evaluating the company's ability to continue. The study concluded with several recommendations, the most important of which is that the bodies supervising the regulation of the profession in Libya adopt a more effective role in developing a training plan to raise and develop the level of auditors and inform them of the latest global developments in publications, bulletins, and professional standards that enable them to be guided by them when performing audit work and implementing its procedures.

Keywords: External auditor, financial indicators, operational indicators, legal and regulatory indicators, International Standard on Auditing No. (570), Libya.

1.1. مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة من العقد الماضي تطورات وتغيرات عالمية كبيرة، وتزايد في حجم المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق المراجع في ظل تزايد حوادث الغش والاحتيال والتلاعب بسبب ضخامة الشركات الحديثة وتعقيدها مما أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في مهنة المراجعة وتطوير طرق وإجراءات لتتناسب مع ضخامة وحجم المسؤولية وتعقيدها (ماهر وهلا، 2015، ص 15).

لقد أدت ظاهرة انهيار المؤسسات إلى زيادة اهتمام الحكومات بشكل عام، والمراجعين بشكل خاص بتقييم مدى قدرة هذه الشركات على الاستمرار، فمنذ عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي حدثت زيادات في إعسار بعض الشركات وارتفاع عدد حالات الإفلاس في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أخرى، كذلك حدثت زيادة في حالات الاندماج بين الشركات أو تملك بعضها للبعض الآخر لتتمكن من الاستمرار في مزاولة نشاطها بدون زيادة حقيقية في الكفاءة التشغيلية أو الأداء لاقتصادي مما تسبب في زيادة حالات التقاضي وكثرة عدد القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة بسبب الإشارة بشأن الاستمرارية في تقارير المراجعين الخارجيين للشركات المتعثرة قبل الإفلاس، ولكن لأن لم يتم الحسم حول مدى مسؤولية المراجعين الخارجيين عن تقييم مقدرة الشركات التي يتم مراجعة حساباتها على الاستمرار في نشاطها في المستقبل المنظور أي أهمية الإفصاح عن عدم التأكد بشأن الاستمرارية في تقرير المراجع الخارجي.

حيث تكرر مشهد الأزمة المالية العالمية عام (2008) وذلك عندما حدث إفلاس مصرف سيلكون فالي (SVB) الأمريكي العريق والتي تمثل أكبر عملية إفلاس في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ومع أن السبب الأساسي للانهيار كان قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى انخفاض قيمة السندات التي يستثمر فيها المصرف (العربي الجديد)، إلا أن ظهور المؤشرات على عدم الاستمرارية لم يكن واضحاً.

فلم يعد الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية كافياً لتقليل المخاطر الناتجة عن الغش والتلاعب التي تنجم عن خلل في نظم الرقابة الداخلية أو المراجعة الاختبارية كافياً، وانطلاقاً من ذلك وحرصاً على إبداء الرأي المحايد بدأ المختصون والممارسون لمهنة المراجعة بالبحث عن وسائل وأساليب أكثر جدوى وفعالية لزيادة سلامة ودقة النتائج التي سيتوصل لها المراجع خلال قيامه بعملية المراجعة.

ولكي تتم عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية، فعلى المراجع إعطاء أهمية لجملة من الأمور منها التأكد من الأحداث المتعلقة بمدى استمرارية الشركة في أداء أعمالها الاعتيادية التي يجب أن تكون (12) شهرا من تاريخ توقيع قائمة المركز المالي، والإفصاح عنها في تقريره، لذا عليه الاستعانة بإجراءات رقابة تدقيقية تمكنهم من التحقق من استمرارية نشاط الشركات، وإن إعداد قوائم وبيانات مالية صحيحة هي من مسؤولية إدارة الشركة ومجلس إدارتها، لكن المستفيدون من تقرير المراجع الخارجي يعتقدون بوجود مسؤولية عن تقييم مدى سلامة فرض الاستمرارية والإفصاح في تقريره في حالة عدم التأكد بشأن مقدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور، وذلك بسبب الضغوط التي تقع على المراجع من المستفيدين من تقاريره حتى يمكن تضيق فجوة التوقعات بين الممارسة الحالية للمهنة وما يتوقعه المستفيدون عموما من مسؤولية أكبر للمراجعين في هذا الشأن.

وعند تقييم مدى سلامة فرض الاستمرارية الذي أعدت على أساسه القوائم المالية وذلك على أساس مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وخصوصا فيما يتعلق بأهداف القوائم المالية كون أن تقرير المراجع يضيف الثقة على هذه القوائم بعد إبداء رأيه عن مدى عدالة العرض، وأن المستفيدون من المعلومات الواردة في القوائم المالية يعتمدون على تقريره المستقل في لفت انتباههم إلى أية ظروف قد تؤثر سلبا على عدالة العرض، فالقرارات الاستثمارية في الشركة سوف تأخذ منحى آخر إذا كانت الشركة تواجه حالة التصفية أو الإفلاس أو إعادة التنظيم، فإذا كانت القوائم المالية قد أعدت على فرض أن الشركة مستمرة و إذا أصبح هذا الفرض غير بديهي أو لا يمكن التسليم به فان تقويم وتبويب الأصول والخصوم في الميزانية يصبح بدون معنى وبالتالي لن تكون هناك أية فائدة للقوائم المالية.

وتعد قدرة الشركة على الاستمرار عنصراً مهماً، وهناك سؤال مهم يتبادر إلى ذهن الجميع وهو هل هذا الشركة قابلة للاستمرار أم لا؟، وهو ما يعني ببساطة قدرة الشركة على الاستمرارية؛ أي قدرة الشركة على الاستمرار في التواجد والعمل والنمو في مواجهة أي مخاطر تتعلق ببيئة العمل، وحيث أن المراجعة مهنة تقوم على أسس علمية فإنه تقع على عاتق ممارسي هذه المهنة مسؤوليات تتعلق بتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار من خلال فحص المؤشرات التي تشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار كما يتوقع أن تواجه المهنة صعوبة في إثبات حدود مسؤولياتها، ويساهم في هذه الصعوبة الدور الكبير الذي يمثله الحكم في الممارسة المهنية، ودوره في مخاطر المراجعة.

2.1. الدراسات السابقة:

كان هناك اهتمام بدراسة موضوع استمرارية الشركة من قبل مجموعة من الباحثين على النحو التالي:

1. دراسة الأمين ويوزباشي (2015):

ركزت هذه الدراسة على إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع في سوريا. وتوصلت إلى أن الخسائر المتكررة وزيادة المطلوبات المتداولة عن الأصول المتداولة هي أهم المؤشرات التي تدفع المراجع للشك في الاستمرارية، مما يتطلب اتباع إجراءات فحص تحليلية مكثفة.

2. دراسة زيود وآخرون (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور مراجع الحسابات في تقييم مقدرة الشركات في سوريا على الاستمرارية في ضوء معيار المراجعة الدولي (570). وذلك بإجراء مسح ميداني على عينة من المراجعين في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وتوصلت إلى أن هناك موافقة حول أن تقييم فرض الاستمرار الذي تعد على أساسه القوائم المالية محل المراجعة، كما أظهرت النتائج بأن المراجع يأخذ تقييم فرض الاستمرار بعين الاعتبار أثناء تخطيطه لعملية المراجعة، وذلك من خلال تركيزه على المؤشرات المالية، في حين أظهرت النتائج عدم وجود تركيز كبير على المؤشرات الأخرى كالمؤشرات التشغيلية، في حين تبين أن زيادة مدة ارتباط المراجع بالعمل لأكثر من سنة يزيد من قدرته على تقييم مقدرة العميل على الاستمرار بالنشاط.

3. دراسة Panos & Mitsis (2016):

تناولت الدراسة قدرة المراجع على تقييم الاستمرارية خلال الأزمات المالية العالمية. وأثبتت النتائج أن قدرة التنبؤ لدى المراجع تنخفض في فترات الركود الاقتصادي العام نتيجة تزايد حالة عدم اليقين، مما يستوجب الاعتماد على سيناريوهات "اختبارات الضغط" المالية المكثفة.

4. دراسة أفكيرين والخدري (2017):

هدفت هذه الدراسة إلى تصنيف مؤشرات تقييم الاستمرارية حسب أهميتها من وجهة نظر المراجعين في ليبيا. وخلصت إلى أن المراجعين يمنحون الأولوية للمؤشرات المالية في عملية التقييم، تليها المؤشرات التشغيلية، مع وجود التزام عام بمتطلبات المعايير الدولية رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.

5. دراسة Gold وآخرون (2018):

بحثت في كيفية معالجة المراجعين لخطط الإدارة المستقبلية عند تقييم الاستمرارية. وخلصت الدراسة إلى أن المراجعين يواجهون صعوبة في التحقق من "جدوى" هذه الخطط، وغالباً ما يحتاجون إلى الاستعانة بخبراء خارجيين لتقييم مدى معقولية توقعات الإدارة وتدفقاتها النقدية المستقبلية.

6. دراسة محمد (2018):

بحثت هذه الدراسة في أثر خصائص مكتب المراجعة على مستوى التخصص المهني للمراجع السوداني وقدرته على الحكم على الاستمرارية. أثبتت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتخصص المكتب في الصناعة على دقة التقييم، وأوصت بتعزيز التخصص المهني لتقليل مخاطر الفشل في اكتشاف عدم الاستمرار.

7. دراسة نمير (2020):

اختبرت هذه الدراسة إمكانية استخدام أنماط التدفقات النقدية لتقييم مدى قدرة شركات عملاء المراجعة على الاستمرارية في البورصة المصرية. وأثبتت النتائج أن تحليل أنماط التدفقات يوفر مؤشرات قوية تساعد المراجع في التمييز بدقة بين الشركات المستمرة والمتعثرة، مما يرفع من جودة التقرير.

8. دراسة Lambe وآخرون (2020):

ركزت الدراسة على أثر جودة حوكمة الشركات على دقة رأي المراجع في الاستمرارية. وتوصلت إلى أن الشركات التي تمتلك لجان مراجعة قوية ومستقلة تساعد المراجع في الحصول على معلومات أكثر شفافية، مما يرفع من جودة تقييمه لفرض الاستمرارية ويقلل من مخاطر المراجعة.

9. دراسة Hardies وآخرون (2021):

بحثت في أثر خصائص المراجع الفردية (مثل الخبرة التخصصية) على إصدار تقارير الاستمرارية. ووجدت الدراسة أن المراجعين الذين يتمتعون بخبرة طويلة في قطاع معين هم الأكثر قدرة على رصد الإشارات التحذيرية المبكرة للفشل المالي والتعامل مع تعقيدات فرض الاستمرارية.

10.دراسة عزوز وبن التركي (2022):

بحثت هذه الدراسة في دور التدقيق في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء المعيار الدولي (570) والمعيار الجزائري المناظر. وأثبتت الدراسة أن التزام المراجع بتطبيق المعيار يساهم بشكل فعال في تشخيص الأزمات المالية مبكراً، مما يوفر حماية لمصالح المستثمرين عبر تقديم تقارير تعكس الواقع الفعلي للاستمرارية.

11.دراسة Jericevic وآخرون (2023):

استهدفت الدراسة اختبار أثر التقنيات الحديثة (التعلم الآلي) في تحسين قدرة المراجع على التنبؤ بالفشل المالي. وأظهرت النتائج أن النماذج القائمة على الذكاء الاصطناعي تتفوق على الأساليب التقليدية في رصد مؤشرات التعثر المبكرة، مما يدعم الحكم المهني للمراجع في ظل بيئة البيانات الضخمة.

12.دراسة Zhang وآخرون (2023):

بحثت في أثر "التحول الرقمي" للشركات على جودة رأي المراجع بشأن الاستمرارية. وأثبتت أن الشركات التي تتبنى أنظمة رقمية متطورة توفر للمراجع بيانات لحظية وأدلة أكثر موثوقية، مما يساعده في بناء تقييم أكثر دقة وموضوعية لقدرة المنشأة على البقاء.

13.دراسة Mayer وآخرون (2023):

تناولت مسؤولية المراجع تجاه تقييم الاستمرارية في ظل المخاطر البيئية والمناخية الحديثة. وخلصت الدراسة إلى أن المعايير الدولية بدأت تتجه نحو إلزام المراجع بتقييم أثر مخاطر الاستدامة (ESG) على قدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل، خاصة في القطاعات الصناعية.

14.دراسة بوميسة ونجود (2023):

سعت هذه الدراسة لتقييم مدى كفاية معيار التدقيق الجزائري رقم (570) في توفير إرشادات للمراجع الخارجي للحكم على الاستمرارية. وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار يوفر إطاراً مقبولاً، لكنه يفتقر إلى تحديد واضح لمسؤولية المراجع في ظل الأزمات الاقتصادية الكبرى، وأوصت بتطوير أدوات تقييم تتناسب مع تقلبات البيئة الحديثة.

15.دراسة بو ميسة و تريش (2023):

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى كفاية معيار التدقيق الجزائري رقم (570) "استمرارية الاستغلال" في توفير إرشادات للمراجع الخارجي فيما يخص الحكم عن استمرارية الاستغلال.

وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار وفق إلى حد ما في توفير إرشادات تخص تقييم والتقرير عن الاستمرارية، لكن هناك بعض النقائص فيما يخص التحديد الواضح لحدود مسؤولية المراجع الخارجي في تقييم الاستمرارية بالإضافة إلى الافتقار إلى إطار شامل وواضح لمؤشرات وأدوات وإجراءات تقييم الاستمرارية والتقرير عنها.

16.دراسة Smith وآخرون (2024):

تعد من أحدث الدراسات التي تناولت أثر "عدم اليقين الجيوسياسي" على أحكام الاستمرارية. وأكدت أن المراجعين في عام 2024 مطالبون بتوسيع نطاق إجراءاتهم لتشمل أثر اضطرابات سلاسل التوريد والنزاعات الدولية على فرض الاستمرارية، مع ضرورة زيادة التحفظ المهني في التقارير الصادرة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها اهتمت بدراسة ظاهرة استمرارية الشركة من عدة جوانب، فمنها من اهتم بدراستها من حيث المؤشرات الدالة على وجودها، ومنها من اهتم بدراسة الأساليب والإجراءات الممكن إتباعها لتقييم الاستمرارية ومنها من ركز على مسؤولية مراجع الحسابات عن تقييم الاستمرارية وذلك في بيئات المراجعة المختلفة العربية والعالمية.

أما الدراسة الحالية فتسعى إلى التعرف على مدى قدرة المراجع الخارجي في مدينة بنغازي على تقييم استمرارية الشركة بالاستناد إلى المؤشرات الواردة في معيار المراجعة الدولي رقم (570) وذلك باختبار قدرة المراجع بناء على ظهور هذه المؤشرات في الشركة لكي يستطيع الحكم على قدرتها على الاستمرار من عدمه.

3.1. مشكلة الدراسة:

قد يصدر المراجع تقريراً نظيفاً دون الإشارة إلى مسألة عدم الاستمرارية عند مراجعته للقوائم والتقارير المالية للشركات نهاية السنة ولكن بعد فترة قصيرة يمكن أن تتعرض الشركة للتعرض المالي بل قد تنهار تماماً ويتم إشهار إفلاسها رسمياً وهنا يطرح السؤال الاتي: " هل يجب أن يكون المراجع مسؤولاً أمام المستفيدين عن التنبيه المبكر في تقريره عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار وبالتالي تزداد

فجوة التوقعات بين ما يتوقعه المستفيدون من مسؤولية أكبر للمراجع في هذا الشأن وبين الممارسة الحالية لمهنة المراجعة؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل نعرض على فرض الاستمرارية، فالوحدة المحاسبية ينظر إليها على أنها مستمرة في أعمالها إلى أجل غير مسمى ما لم يوجد دليل على خلاف ذلك ويعني ذلك إن الوحدة المحاسبية يفترض استمرارها إلى فترة طويلة من الزمن حتى تحقق برامجها وأهدافها ما لم توجد أدلة تشير إلى إمكانية حدوث تصفية إجبارية أو اختيارية أو إلى تقلص شديد في حجم عملياتها في المستقبل المنظور وهي فترة 6 أشهر التالية لتاريخ تقرير المراجع أو سنة من تاريخ الميزانية.

ويعتبر فرض الاستمرارية الأساس المنطقي الذي تركز عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يعتبر من المسلمات المحاسبية التي تعتبر الركيزة الأساسية لبناء النظرية المحاسبية واشتقاق المبادئ المحاسبية، ويساعد على تفسير المبادئ العلمية المطبقة في الحياة العملية، كما ويسهم أيضا في تحسينها وتطويرها، أن فرض الاستمرارية هو الأساس الذي يبنى عليه فرض الدورية والذي يتطلب تقسيم الحياة الاقتصادية للوحدة المحاسبية إلى فترات زمنية يتم فيها إعداد القوائم المالية لقياس الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية، ويرى أيضا عند إتباع أساس الاستحقاق والتفرقة بين المصروفات الإيرادية، والمصروفات الرأسمالية، والمحاسبة، مثل استهلاك الأصول الثابتة وتكوين المخصصات والاحتياطيات ... الخ يعني التسليم بفرض الاستمرارية.

وقد بين معيار المراجعة الدولي رقم (570) الخاص باستمرارية الشركة عدد من المؤشرات التي يجب على المراجع الاهتمام بها والتي تعني عدم قدرة الشركة على الاستمرار وتنقسم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات:

1. مؤشرات مالية.
2. مؤشرات تشغيلية.
3. مؤشرات قانونية تنظيمية.

4.1. أسئلة الدراسة:

- من خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات المالية؟
- هل توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات التشغيلية؟
- هل توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات القانونية والتنظيمية؟

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة وكما تهدف إلى:

- التعرف على قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات المالية
- التعرف على قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات التشغيلية
- التعرف على قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات القانونية والتنظيمية.
- التعرف على مفهوم الاستمرارية، وأهميته.

6.1. فرضيات الدراسة:

بناءً على ما تم استعراضه من أدبيات ودراسات سابقة، تُصاغ فرضيات الدراسة الحالية على النحو التالي:

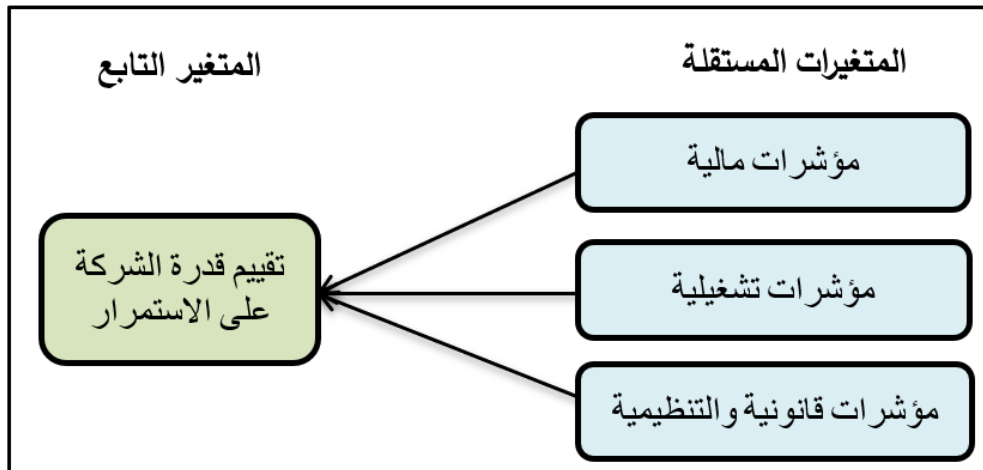
الفرضية الرئيسية: لا توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات المالية.
- لا توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات التشغيلية.
- لا توجد قدرة للمراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركة من خلال المؤشرات القانونية والتنظيمية.

7.1. نموذج الدراسة:

وفي ضوء أسئلة الدراسة وفرضياتها، يمكن تمثيل الإطار المفاهيمي للبحث من خلال النموذج التالي:



الشكل (1): نموذج الدراسة

8.1. أهمية الدراسة:

إن التوجهات الدولية الحديثة لمهنة المراجعة الخارجية تؤكد على ضرورة التعرف على مدى استمرارية الشركات، انطلاقاً من هذا تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول التسهيل على المراجع التعرف على مدى استمرارية نشاط الشركات وذلك من خلال مساعدتها على تفسير التغير في القوائم المالية، وكما تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعتبر من البحوث الأولى في هذا الموضوع على - حد علم الباحث - ولها أهمية علمية كونها إضافة إلى المعرفة، وأهمية عملية تتمثل في استفادة المراجعين من نتائج وتوصيات الدراسة.

9.1. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية في ثلاثة جوانب رئيسية، على النحو الآتي:

أولاً: الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على تقييم قدرة المراجع الخارجي على الحكم على استمرارية الشركة، بالاعتماد على المؤشرات الثلاثة الواردة في معيار المراجعة الدولي رقم (570) وهي: المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية (غير المالية)، والمؤشرات القانونية والتنظيمية. كما تركز الدراسة على مسؤولية المراجع الخارجي في هذا الشأن، ولا تتناول الجوانب المتعلقة بمسؤولية الإدارة أو الحوكمة الداخلية أو نماذج التنبؤ بالفشل المالي، رغم الإشارة إليها في الدراسات السابقة.

ثانياً: الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية في مدينة بنغازي بليبيا، واقتصرت عينتها على المحاسبين القانونيين المقيدين بنقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، والعاملين في مكاتب المراجعة

بمدينة بنغازي. لذلك، لا يمكن تعميم نتائج الدراسة على بقية المناطق الليبية أو على البيئات المهنية في الدول الأخرى، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والتشريعية ومستوى تطبيق المعايير الدولية. **ثالثاً: الحدود الزمانية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية التي تم فيها توزيع وجمع استبيانات الدراسة الميدانية خلال العام (2024 / 2025)، واعتمدت على البيانات المتاحة لدى عينة الدراسة في تلك الفترة. كما يرتبط التقييم باستمرارية الشركة بالأحداث والظروف القائمة وقت إجراء المراجعة، استناداً إلى أفق زمني لا يتجاوز (12) شهراً من تاريخ توقيع القوائم المالية، وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (570).

2. الجانب النظري:

يركز هذا الجانب على مفهوم الاستمرارية وأهميتها، إضافة إلى معيار المراجعة الدولي رقم (570) ومسؤولية المراجع والمؤشرات المرتبطة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرار.

1.2. مفهوم الاستمرارية

يُعد فرض الاستمرارية من المبادئ المحاسبية الأساسية التي تقوم عليها القوائم المالية، ويعني استمرار المنشأة في مزاولة نشاطها في المستقبل المنظور دون نية أو حاجة للتصفية أو التوقف. ويترتب على ذلك تسجيل الأصول والالتزامات وفق قدرتها على تحقيق منافعها وسداد التزاماتها من خلال النشاط العادي (القاضي وآخرون، 2014).

وفي المراجعة، يلتزم المراجع بتقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية، ودراسة ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية قد تؤثر في قدرة الشركة على الاستمرار، استناداً إلى نتائج إجراءات المراجعة (مساها، 2017).

وأكد معيار المراجعة الدولي رقم (570) أن مسؤولية الإدارة تتمثل في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار، بينما تتمثل مسؤولية المراجع في التحقق من ملاءمة هذا التقييم والإفصاح عن أي شكوك جوهرية مرتبطة بالاستمرارية (حلمي، 2011).

2.2. أهمية معيار المراجعة الدولي (570):

يهدف معيار المراجعة الدولي رقم (570) إلى تزويد المراجع بالإرشادات اللازمة لتقييم فرض الاستمرارية وتحديد المؤشرات التي قد تثير الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار (مطر وعبيدات، 2007). كما يركز على أهمية التدفقات النقدية والقدرة على الوفاء بالالتزامات باعتبارها مؤشرات رئيسية لاستمرار المنشأة (عبد المجيد، 1995).

3.2. مسؤولية المراجع عن استمرارية الشركة:

يقع على عاتق المراجع تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية، وفي حال وجود شك جوهري يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية. وتشمل إجراءات المراجع فحص خطط الإدارة المستقبلية، وتحليل التدفقات النقدية، ومراجعة القوائم المالية، ودراسة الأحداث اللاحقة والتأكد من توافر أدلة مراجعة كافية ومناسبة (منير، 2005).

4.2. مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرار

تعتمد عملية تقييم الاستمرارية على مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية والقانونية، والتي تساعد المراجع في التنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرار.

أولاً: المؤشرات المالية

تشمل ضعف السيولة، تكرار الخسائر التشغيلية، زيادة الالتزامات المتداولة، وعدم القدرة على سداد القروض أو الحصول على تمويل جديد، إضافة إلى ظهور نسب مالية سلبية (نواف، 2011).

ثانياً: المؤشرات التشغيلية

تتعلق بفقدان الإدارة الرئيسية أو الأسواق والموردين الرئيسيين، ووجود مشكلات في العمالة أو العمليات التشغيلية، مما قد يؤثر في أداء الشركة واستمراريتها (كريم، 2016).

ثالثاً: المؤشرات القانونية والتنظيمية

تشمل عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية، ووجود دعاوى قضائية، أو تغيرات في القوانين والسياسات الحكومية التي قد تؤثر سلباً على نشاط الشركة وتكاليفها التشغيلية (إبراهيم، 2021).

3. الجانب العملي للدراسة:

يصف هذا الجزء منهج الدراسة والمجتمع والعينة والأداة المستخدمة. ثم يعرض النتائج الإحصائية ويحللها ويناقشها بشكل تفصيلي، وذلك بهدف تحديد الدلالة الإحصائية لقدرة المراجع الخارجي على تقييم مدى استمرارية الشركة.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين المقيدين بنقابة المحاسبين أما عينة الدراسة فقد اختيرت بشكل حكمي (قصدي) إذ اقتصرنا على المحاسبين القانونيين العاملين بمدينة بنغازي.

جدول (1): الاستبيانات الموزعة والمستردة و الصالحة للتحليل ونسبة الردود

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبيانات الموزعة	100	100%
الاستبيانات المستردة الصالحة للتحليل	73	73%

قد تم توزيع (100) استمارة استبيان وسلمت جميعها للمشاركين في الدراسة للحصول على (73) استمارة استبيان بينما كانت الاستمارات الصالحة للتحليل (73) استمارة وبلغت نسبة الردود (73%).

2.3. أداة جمع البيانات:

استخدم الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة واللازمة لتحقيق أهدافها، وقد تم تصميم وبناء هذا الاستبيان في ضوء المراجعة الشاملة للدراسات النظرية والعملية السابقة والتي تناولت موضوع استمرارية الشركة وكذلك بالاستناد إلى إصدارات معايير المراجعة الدولية التي تتضمن المؤشرات الخاصة بالاستمرارية، وأهمها معيار المراجعة رقم (570) وذلك كما يلي:

تتكون أداة الدراسة من قسمين كما يلي:

القسم الأول: يحتوي على (4) فقرات تناولت سمات وخصائص مجتمع الدراسة مثل: العمر - المؤهل العلمي - التخصص - سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يتكون من ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: ويتكون من (15) فقرة تهدف إلى التعرف على قدرة المراجع الخارجي

على التعرف على قدرة الشركة على الاستمرار من خلال مجموعة من المؤشرات المالية.

المحور الثاني: ويتكون من (7) فقرات تهدف إلى التعرف على قدرة المراجع الخارجي على التعرف على قدرة الشركة على الاستمرار من خلال مجموعة من المؤشرات التشغيلية.

المحور الثالث: ويتكون من (4) فقرات تهدف إلى التعرف على قدرة المراجع الخارجي على التعرف على قدرة الشركة على الاستمرار من خلال مجموعة من المؤشرات التنظيمية والقانونية.

وبذلك بلغ عدد فقرات أداة الدراسة (26) فقرة، وقد كانت إجابات كل فقرة من محاور الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي، واستناداً إلى ذلك، فإن المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، تم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

جدول (2): مقياس ليكارت الخماسي

مقياس ليكارت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1 أقل من 1.80	1.80 أقل من 2.60	2.60 أقل من 3.40	3.40 أقل من 4.20	4.20 إلى 5
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

3.3. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم في هذا الجانب تحليل البيانات المجمعة باستخدام استمارة الاستبيان وذلك بعد تفرغها في جداول توضيحية، وتحليلها باستخدام الإحصاء الوصفي وباستخدام النسب المئوية.

القسم الأول: المعلومات العامة:

يحتوي على أربعة تساؤلات حول سمات وخصائص مجتمع الدراسة مثل العمر، المؤهل العلمي التخصص العلمي، وسنوات الخبرة في مجال العمل وذلك على النحو التالي:

جدول (3): المعلومات العامة

البيان	الأسئلة	العدد	النسبة المئوية (%)
العمر	أقل من 25 سنة	5	6.8
	من 25 - 34 سنة	10	13.7
	من 35 - 44 سنة	28	38.4
	من 45 - 55 سنة	23	31.5
	أكثر من 55 سنة	7	9.6
	الإجمالي	73	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	8	11.0
	دبلوم عالي	11	15.0
	بكالوريوس	27	37.0
	ماجستير	13	17.8
	دكتورة	14	19.2
	الإجمالي	73	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	51	69.9
	تمويل ومصارف	19	26.0
	أخرى	3	4.1
	الإجمالي	73	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	13.7
	من 5 - 15 سنة	22	30.1
	من 15 - 25 سنة	25	34.2
	من 25 - 35 سنة	12	16.4
	أكثر من 35 سنة	4	5.5
	الإجمالي	73	100.0

نلاحظ من بيانات الجدول (3) الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في العينة هي الفئة من (35-44 سنة) بنسبة 38.4%، تليها الفئة من (45-55 سنة) بنسبة 31.5%. هذا يشير إلى أن غالبية المبحوثين (حوالي 70%) يقعون في مرحلة النضج المهني، مما يعزز من موثوقية آرائهم حول موضوع تقييم استمرارية الشركات.

كما يتمتع المبحوثين بمستوى تعليمي عالٍ؛ حيث أن 37% منهم حاصلون على درجة البكالوريوس، بينما يشكل حملة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) نسبة كبيرة تصل إلى 37% مجتمعة. تعكس هذه النسب خلفية أكاديمية متينة لدى عينة الدراسة تمكنهم من استيعاب معايير المراجعة الدولية

وتطبيقها. كما يطغى تخصص "المحاسبة" على عينة الدراسة بنسبة بلغت 69.9%، وهو ما يتسق تماماً مع طبيعة الدراسة التي تبحث في مهام المراجع الخارجي، مما يضمن أن الإجابات نابعة من متخصصين في صلب الموضوع. كذلك أظهرت النتائج أن أغلب المبحوثين يتمتعون بخبرة ميدانية طويلة؛ حيث أن نسبة 34.2% لديهم خبرة تتراوح بين (15-25 سنة)، و30.1% لديهم خبرة بين (5-15 سنة). إن وجود أكثر من 56% من العينة بخبرة تزيد عن 15 عاماً يعطي وزناً كبيراً للنتائج الميدانية، نظراً لأن تقييم "الاستمرارية" يتطلب حساً مهنيّاً عالياً وخبرة عملية متراكمة. نستنتج من ذلك أن عينة الدراسة هي عينة متخصصة (غالبيتها من المحاسبين)، ذات مستوى تعليمي مرتفع، وتتمتع بخبرة عملية طويلة، مما يجعلها مؤهلة بشكل كبير لتقديم آراء موضوعية ودقيقة حول قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركات.

4.3. ثبات وصدق أداة الدراسة (Reliability):

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات صحيفة الاستبيان لكل محور من المحاور، وقد بين جدول رقم (4)، مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمته (88.8%)، وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة.

جدول(4): مقياس ثبات وصدق صحيفة الاستبيان

عدد الفقرات	الثبات Cronbach's Alpha	الصدق=الجزء التربيعي لمعامل Cronbach's Alpha
26	0.888	0.942

لقد تم تفرغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج الاختبارات الإحصائية المستخدمة (SPSS) الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
3. اختبار كولومجروف - سميرونوف لمعرفة نوع البيانات ويستخدم هذا الاختبار لتحديد مدى اعتدالية البيانات، (هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟). وإجراء هذا الاختبار ضروري لتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة.

4. اختبار شابيرو- ويلك، (Shapiro-Wilk Test) هو اختبار إحصائي تكون فيه الفرضية الصفرية هي انتماء العينة المدروسة إلى مجتمع موزعة طبيعياً حسب المتغير المدروس. مقارنة بالاختبارات الأخرى التي تهدف إلى التحقق من التوزيع الطبيعي، ويعرف اختبار شابيرو-ويلك بمواءمته للعينات الصغيرة (أقل من 50).
5. اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T Test)، للمؤشرات التي تتبع التوزيع الطبيعي (المعلمية)، (Parametric Tests).
6. اختبار ويلكوكسن (One Sample Wilcoxon Test)، للمؤشرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي (اللامعلمية)، (Nonparametric Tests).
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

جدول (5): المؤشرات المالية الدالة على عدم قدرة المنشأة للاستمرار في العمل.

المؤشرات المالية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
1- خسائر متكررة من العمليات التشغيلية.	4.19	0.811	2	مرتفع
2- قرب استحقاق قروض ذات أجل محدد دون وجود إمكانيات متوقعة للسداد، أو التجديد للقروض.	3.82	0.839	6	مرتفع
3- حدوث عسر مالي مؤقت لعدة مرات خلال فترة زمنية قصيرة.	3.55	0.987	15	مرتفع
4- الاعتماد بشكل كبير على الاقتراض قصير الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.	3.68	0.911	12	مرتفع
5- زيادة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة.	3.78	0.901	10	مرتفع
6- النسب المالية الرئيسية سلبية.	3.74	0.782	11	مرتفع
7- وجود تدفقات نقدية سلبية تشير إليها القوائم المالية التاريخية أو المستقبلية.	3.66	0.853	13	مرتفع
8- عدم القدرة على الالتزام بشروط اتفاقيات القروض.	3.88	0.942	5	مرتفع
9- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في تاريخ الاستحقاق.	3.79	0.881	9	مرتفع
10- مؤشرات على سحب الدعم المالي من قبل الدائنين.	3.90	0.885	4	مرتفع
11- خسارة أصول ذات قيمة جوهرية.	4.03	1.054	3	مرتفع
12- التدهور الكبير في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية.	4.19	0.793	1	مرتفع
13- عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد، أو استثمار آخر ضروري.	3.82	0.991	8	مرتفع

المؤشرات المالية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
14- إصرار الموردين، ودائني البضاعة على التعامل نقداً (السداد عند الاستلام).	3.82	0.962	7	مرتفع
15- تأخر، أو إيقاف توزيع الأرباح عدة مرات مع حلول تاريخ استحقاق هذه الأرباح.	3.59	1.116	14	مرتفع
جميع فقرات المحور	3.8301	0.50443	—	مرتفع

بناءً على هذا الجدول، يمكن القول بأن عينة الدراسة ترى أن المؤشرات المرتبطة باستمرارية التدفقات النقدية وقدرة الأصول على توليد قيمة (مثل الخسائر التشغيلية المتكررة وتدهور الأصول المدرة للسيولة) هي أخطر وأهم المؤشرات المالية. بينما المؤشرات المرتبطة بسياسات توزيع الأرباح أو العسر المالي المؤقت هي أقل أهمية نسبياً.

جدول (6): المؤشرات التشغيلية الدالة على عدم قدرة المنشأة للاستمرار في العمل.

المؤشرات التشغيلية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
1- عزم الإدارة على تصفية المنشأة أو إيقاف العمليات.	3.95	0.926	1	مرتفع
2- فقدان سوق رئيسي أو عميل رئيسي، أو حق امتياز، أو مورد رئيسي.	3.64	0.948	6	مرتفع
3- صعوبات لها علاقة بنقص المخزون والمستلزمات الأساسية للعملية الإنتاجية.	3.71	0.874	4	مرتفع
4- عدم قدرة الشركة على حل المشاكل الطارئة، وقصور في متابعة تنفيذ الخطط والبرامج.	3.67	0.944	5	مرتفع
5- خلو المناصب الإدارية من مدراء مهمين دون إيجاد من يحل محلهم.	3.75	1.038	3	مرتفع
6- صعوبات ومشكلات لها علاقة بالقوى العاملة.	3.58	0.881	7	مرتفع
7- ظهور منافس (منافسين) يحقق نجاح كبير في السوق على حساب حصة الشركة.	3.81	0.995	2	مرتفع
جميع فقرات المحور	3.7299	0.59216	—	مرتفع

الجدول رقم (6) يُظهر أن قرار التصفية وظهور المنافسين وخلو المناصب الإدارية هي أهم ثلاث مؤشرات تشغيلية خطيرة، مع وجود إجماع كبير على خطورة نقص المخزون، ووجود خلاف حول خطورة غياب المدراء دون بديل، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة.

جدول (7): المؤشرات القانونية الدالة على عدم قدرة المنشأة للاستمرار في العمل والتنظيمية.

المؤشرات القانونية والتنظيمية	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
1- وجود قضايا قانونية أو تنظيمية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.	4.12	0.865	1	مرتفع
2- عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (مثل متطلبات الملائمة أو السيولة للمؤسسات المالية).	3.89	0.792	2	مرتفع
3- تغيير في السياسات، والقوانين الحكومية، والتي من المتوقع أن تؤثر سلباً على المنشأة.	3.79	0.816	3	مرتفع
4- حدوث الكوارث غير المؤمن عليها، أو المؤمن عليها بقيمة أقل من قيمة الخسائر.	3.73	0.786	4	مرتفع
جميع فقرات المحور	3.8836	0.59815	—	مرتفع

الجدول (7) يحلل أهمية المؤشرات القانونية والتنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة. هذه المؤشرات تتعلق بالمخاطر الناشئة عن البيئة القانونية (دعاوى قضائية، مخالفات تنظيمية) والبيئية (كوارث) والتشريعية (تغيير القوانين). جميع الفقرات حصلت على أهمية نسبية مرتفعة، ولكن بشكل لافت، فإن المتوسط العام لهذا المحور هو الأعلى مقارنة بالمحورين السابقين (المالي 3.83 والتشغيلي 3.73).

"تشير النتائج إلى أن المؤشرات القانونية والتنظيمية تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية (بمتوسط عام 3.8836) مقارنة بالمؤشرات المالية والتشغيلية. ويعتبر مؤشر 'وجود قضايا قانونية أو تنظيمية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها' هو الأخطر بين جميع المؤشرات التي تم تحليلها (بمتوسط 4.12)، مما يعكس وعياً من أفراد العينة بأن المخاطر القانونية قد تترجم إلى التزامات مالية قاتلة لا تستطيع المنشأة تحملها، وغالباً ما يكون حلها خارج إرادة الإدارة".

5.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

ويتم في هذا الاختبار التعرف على ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، باستخدام عدد من الاختبارات كما هو موضح في الجدول (8).

جدول (8): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المؤشر	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df درجة الحرية	الدالة الإحصائية (Sig)	Statistic	Df درجة الحرية	الدالة الإحصائية (Sig)
المؤشرات المالية	0.065	73	0.200*	0.988	73	0.725
المؤشرات التشغيلية	0.087	73	0.200*	0.977	73	0.203
المؤشرات القانونية والتنظيمية	0.235	73	0.000	0.926	73	0.000

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

والقاعدة العامة لكي يكون المتغير يتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أكبر من (0.05) في اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، ومن خلال الجدول يتبين الآتي:
فيما يتعلق بالمؤشرات المالية قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) = 0.200 (تتبع التوزيع الطبيعي).
فيما يتعلق بالمؤشرات التشغيلية قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) = 0.200 (تتبع التوزيع الطبيعي).
فيما يتعلق بالمؤشرات القانونية والتنظيمية قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) = 0.000 (لا تتبع التوزيع الطبيعي)، وكذلك توصلنا إلى نفس النتائج عند استخدام اختبار (Shapiro-Wilk).

6.3. اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال النتائج المتحصل عليها من اختبار التوزيع الطبيعي، عليه سنستخدم اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T Test)، للمؤشرات التي تتبع التوزيع الطبيعي (المعلمية)، (Parametric Tests). على النحو التالي:

جدول (9): إحصائيات العينة الواحدة One-Sample Statistic

المؤشر	N حجم العينة	Mean المتوسط	الانحراف المعياري Std. Deviation	الخطأ المعياري Std. Error Mean
المؤشرات المالية	73	3.8301	0.50443	0.05904
المؤشرات التشغيلية	73	3.7299	0.59216	0.06931

جدول (10): اختبار One-Sample T-test

المؤشر	Test Value = 3						
	T المحسوبة	Df درجة الحرية n-1	مستوى معنوية	Sig. (2-tailed) قيمة الدلالة الإحصائية	Mean Difference متوسط الفروق	95% Confidence Interval of the Difference	
						Lower	Upper
المؤشرات المالية	14.061	72	0.05	0.000	0.83014	0.7124	0.9478
المؤشرات التشغيلية	10.532	72	0.05	0.000	0.72994	0.5918	0.8681

جدول (11): اختبار ويلكوكسون (اللامعلمية)

الدلالة الإحصائية (Sig)	الاختبار	المؤشر
0.000	اختبار ويلكوكسون (One Sample Wilcoxon Test)	المؤشرات القانونية والتنظيمية

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات المالية.

من خلال قيمة الدلالة الإحصائية ($0.000 = \text{Sig}$) وهي أقل من 0.05 تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

وعليه فإن المراجع الخارجي يستطيع تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات المالية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات التشغيلية.

من خلال قيمة الدلالة الإحصائية ($0.000 = \text{Sig}$) وهي أقل من 0.05 تم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة.

وعليه فإن المراجع الخارجي يستطيع تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات التشغيلية.

فيما يتعلق بالمؤشرات القانونية والتنظيمية، والتي لا تتبع التوزيع الطبيعي سنستخدم اختبار لا معلمي (Nonparametric Tests)، وهو اختبار ويلكوكسون (One Sample Wilcoxon Test)، على النحو التالي:

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات القانونية والتنظيمية.

من خلال قيمة الدلالة الإحصائية ($0.000 = \text{Sig}$) وهي أقل من 0.05 تم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة.

وعليه فإن المراجع الخارجي يستطيع تقييم قدرة المشروع على الاستمرار من خلال المؤشرات القانونية والتنظيمية.

جدول (12): ملخص اختبارالفرضيات

الفرضية	الدلالة الإحصائية Sig	مستوى المعنوية (0.05)	القرار
الفرضية الرئيسية: لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار .	0.000	0.05	رفض
الفرضية الفرعية الأولى: لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات المالية.	0.000	0.05	رفض
الفرضية الفرعية الثانية: لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات التشغيلية.	0.000	0.05	رفض
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من خلال المؤشرات القانونية والتنظيمية.	0.000	0.05	رفض

القرار النهائي:

رفض فرضية الدراسة والتي تنص على:

- لا يستطيع المراجع الخارجي تقييم قدرة الشركة على الاستمرار ، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المراجع الخارجي يستطيع تقييم قدرة الشركة على الاستمرار .

7.3. مناقشة النتائج:

تتفق نتائج الدراسة الحالية بشكل كبير مع ما توصلت إليه دراسة أفكيرين والخدري (2017) في ليبيا، حيث أكدت أن المراجعين الليبيين يمنحون الأولوية للمؤشرات المالية تليها المؤشرات التشغيلية، مع التزام عام بمعايير المراجعة الدولية. وهذا يعزز استقرار الثقافة المهنية للمراجعة في ليبيا رغم الظروف الاقتصادية الصعبة. كما تتفق مع دراسة زيود وآخرون (2015) في سوريا من حيث أن المراجع يأخذ تقييم فرض الاستمرار بعين الاعتبار أثناء التخطيط للمراجعة ويركز على المؤشرات المالية.

على الصعيد العالمي، تتفق النتائج مع دراسة Lambe وآخرون (2020) التي أثبتت أن جودة حوكمة الشركات تساعد المراجع في الحصول على معلومات أكثر شفافية، مما يرفع من دقة تقييمه لفرض الاستمرارية. كما تتفق مع دراسة Hardies وآخرون (2021) التي وجدت أن المراجعين ذوي الخبرة الطويلة (وهي سمة بارزة في عينة الدراسة الحالية، حيث أن أكثر من 56% من العينة لديهم خبرة تفوق 15 عاماً) هم الأكثر قدرة على رصد الإشارات التحذيرية المبكرة للفشل المالي.

وبخصوص المؤشرات التشغيلية، تتفق الدراسة مع ما ذهبت إليه دراسة مطر وعبيدات (2007) وكريم (2016) من أن المعلومات غير المالية (التشغيلية) توفر مؤشرات عن رضا العملاء والتطور التكنولوجي، مما يساعد في التنبؤ بالمستقبل. كما تتفق مع دراسة Mayer وآخرون (2023) فيما يتعلق بأهمية تضمين المؤشرات غير المالية (مثل المخاطر البيئية والمناخية) في تقييم الاستمرارية، وإن كانت دراستنا الحالية لم تتطرق للمخاطر البيئية بشكل مباشر.

على الرغم من الاتفاق العام، إلا أن الدراسة الحالية تظهر اختلافاً ملحوظاً مع دراسة زيود وآخرون (2015) في نقطة جوهرية. فقد أظهرت دراسة زيود أن المراجعين السوريين "لا يوجد تركيز كبير على المؤشرات التشغيلية"، بينما أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن المتوسط العام للمؤشرات التشغيلية بلغ (3.73) وهو ضمن المستوى "المرتفع" وفق مقياس ليكارت المعتمد، مما يشير إلى أن المراجعين الليبيين في بنغازي يولون اهتماماً أكبر بالمؤشرات التشغيلية مقارنة بنظرائهم السوريين في فترة إجراء دراسة زيود. يمكن تفسير ذلك بعدة عوامل:

1. الفارق الزمني (2015 مقابل 2026) حيث تطورت معايير المراجعة وزاد التركيز العالمي على المؤشرات غير المالية.

2. اختلاف البيئة الاقتصادية، فالبيئة الليبية قد تكون أكثر تقلباً، مما يجعل المراجع مضطراً للجوء إلى مؤشرات تشغيلية إلى جانب المالية.

3. مستوى الخبرة، فالعينة في الدراسة الحالية تتمتع بخبرة أطول مقارنة بعينة دراسة زيود، والخبرة الطويلة تزيد من قدرة المراجع على استخدام مؤشرات متنوعة.

كما تختلف الدراسة الحالية بشكل لافت مع دراسة Mitsis & Panos (2016) التي أثبتت أن قدرة التنبؤ لدى المراجع تنخفض في فترات الركود الاقتصادي العام نتيجة تزايد حالة عدم اليقين. في المقابل، أظهرت الدراسة الحالية أن المراجعين الليبيين في مدينة بنغازي (التي تعيش ظروفاً اقتصادية صعبة واستثنائية) ما زالوا يمتلكون قدرة عالية على التقييم، بل إن هذه الظروف الصعبة قد تكون دافعاً لهم لزيادة الحذر المهني وتوسيع نطاق إجراءات المراجعة، وليس العكس. هذا يشير إلى احتمال وجود "منحنى تكيف" لدى المراجعين في البيئات المضطربة، وهي مسألة تستحق البحث مستقبلاً.

تتميز الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة (خاصة العربية منها) بأنها لم تقتصر على اختبار قدرة المراجع من خلال نوع واحد من المؤشرات، بل اختبرت الفرضيات بشكل متكامل عبر المؤشرات المالية والتشغيلية والقانونية التنظيمية. وهذا يتسق مع توصيات دراسة بو ميسة وتريش (2023) التي

انتقدت معيار التدقيق الجزائري (570) لافتقاره إلى إطار شامل وواضح لمؤشرات وأدوات وإجراءات التقييم، كما يتسق مع دراسة محمد (2018) التي أوصت بتعزيز التخصص المهني للمراجع لتقليل مخاطر الفشل في اكتشاف عدم الاستمرار.

كما أن الدراسة الحالية تُعد من الدراسات القليلة في المنطقة العربية التي خضعت المؤشرات القانونية والتنظيمية لاختبار إحصائي صارم، وأثبتت أن المتوسط العام لهذه المؤشرات (3.8836) هو الأعلى مقارنة بالمؤشرات المالية (3.83) والتشغيلية (3.73). وهذا يعني أن المراجعين الليبيين يعتبرون المخاطر القانونية (كالقضايا المرفوعة ضد الشركة والتغيرات في القوانين والسياسات الحكومية) أخطر المؤشرات وأكثرها دلالة على عدم الاستمرارية. وهذا يتسق مع واقع البيئة الليبية التي تشهد تغيرات تشريعية متسارعة.

يمكن القول إن الدراسة الحالية تتفق مع غالبية الدراسات السابقة في إثبات قدرة المراجع على تقييم الاستمرارية، وتختلف مع دراسات محددة في درجة التركيز على المؤشرات التشغيلية (بسبب اختلاف البيئة والفترة الزمنية ومستوى الخبرة)، كما تنفرد بإثبات أن المؤشرات القانونية والتنظيمية تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية في البيئة الليبية، وهو ما يشكل إضافة نوعية للأدبيات المحاسبية في المنطقة العربية.

4. النتائج والتوصيات:

1.4. النتائج:

أولاً: نتائج مرتبطة بالمؤشرات (اختبار الفرضيات):

توصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي لآراء عينة من المحاسبين والمراجعين في مدينة بنغازي إلى النتائج الآتية :

- **المؤشرات المالية:** يتمتع المراجع الخارجي بقدرة عالية على تقييم استمرارية الشركة من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية (مثل نسب السيولة، الربحية، وصعوبة سداد القروض)، حيث تمثل هذه المؤشرات الأساس التقليدي لبناء حكم المراجع المهني .

• **المؤشرات التشغيلية:** أثبتت النتائج قدرة المراجع على استخدام المعلومات غير المالية أو التشغيلية (مثل فقدان مديرين رئيسيين، أو فقدان أسواق هامة) كعوامل مساعدة للتنبؤ بمشاكل الاستمرارية التي قد لا تظهرها الأرقام المالية وحدها .

• **المؤشرات القانونية والتنظيمية:** أكدت الدراسة على أهمية المؤشرات القانونية (مثل وجود قضايا مرفوعة ضد الشركة أو تغييرات جوهرية في القوانين) في تعزيز قدرة المراجع على كشف مظاهر عدم التأكد بشأن الاستمرارية .

ثانياً: نتائج متعلقة بالمسؤولية المهنية والمعايير:

- أكدت الدراسة على فاعلية معيار المراجعة الدولي رقم (570) في توفير إرشادات واضحة تمكن المراجع من تحديد الأحداث والظروف التي تثير الشك حول قدرة المنشأة على البقاء .
- تبين أن تقييم الاستمرارية لا يعتمد على مؤشر واحد فقط، بل يتطلب من المراجع إجراء تحليل شامل للعلاقات بين بنود القوائم المالية والظروف المحيطة بالشركة.
- تتحمل إدارة الشركة المسؤولية الأساسية عن تقييم قدرتها على الاستمرار، بينما تنحصر مسؤولية المراجع في التحقق من صحة هذا التقييم ومن كفاية الإفصاحات المتعلقة به.

ثالثاً: خلاصة التوجه الميداني:

- توصلت الدراسة الميدانية في مدينة بنغازي إلى أن المراجعين القانونيين في البيئة الليبية لديهم الإدراك الكافي والقدرة الفنية على تطبيق إجراءات المراجعة المتعلقة بالاستمرارية وفقاً للمتطلبات الدولية.

2.4. التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة التي أكدت قدرة المراجع الخارجي على تقييم استمرارية الشركات في البيئة الليبية من خلال المؤشرات المالية والتشغيلية والقانونية ، يمكن صياغة التوصيات العلمية والمهنية التالية:

1. ضرورة عمل المراجع على تحديث معارفه الفنية بقواعد ومعايير المراجعة والمحاسبة الدولية، والإحاطة بكافة التطورات التشريعية والتنظيمية لمواكبة التغيرات في بيئة العمل.
2. عدم الاعتماد على مؤشر منفرد للحكم على الاستمرارية، بل يجب تحليل العلاقات المتداخلة بين بنود القوائم المالية والجمع بين المؤشرات المالية (كالسيولة والربحية) والمؤشرات غير المالية (التشغيلية والقانونية) لبناء حكم مهني دقيق.
3. ضرورة اهتمام المراجع بفحص الخطط المستقبلية للإدارة، والموازنات التخطيطية، والتدفقات النقدية المتوقعة، وعدم الاقتصار على البيانات التاريخية فقط.
4. يجب على الجهات المشرفة على مهنة المراجعة في ليبيا وضع خطط تدريبية مكثفة لرفع كفاءة المراجعين وإطلاعهم على أحدث النشرات والمعايير الدولية (خاصة المعيار رقم 570) المتعلقة بالاستمرارية.
5. تشجيع المراجعين على إجراء تنبؤات لأرباح الشركات، وتوفير قاعدة بيانات وطنية تخدم أغراض البحث العلمي وتساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.
6. ضرورة إلزام الشركات بتقديم تقارير دورية شفافة حول مدى قدرتها على الاستمرار في مزاولة النشاط، وذلك كإجراء وقائي لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.
7. التأكيد على أن الإدارة هي المسؤول الأول عن تقييم فرض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية، وأن دور المراجع هو التحقق من معقولية هذا التقييم.
8. إمكانية تطوير قائمة فحص مهنية (Checklist) مستندة إلى معيار المراجعة 570، تساعد المراجع الخارجي في تقييم الاستمرارية بشكل منهجي داخل بيئة المراجعة الليبية.
9. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحليل المؤشرات المالية والتشغيلية والقانونية لغرض تقييم استمرارية الشركات.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الكتب:

القاضي، حسين يوسف، و دحدوح، حسين أحمد، و قريط، عصام نعمة (2014). أصول المراجعة - الجزء الأول. دمشق، سوريا: جامعة دمشق.

الدوريات والمجلات العلمية:

إبراهيم، أحمد كمال (2021). مدى ملائمة معيار المراجعة الدولي (570) المعدل لسنة 2015 لدعم أداء مراقبي الحسابات لمسئولياتهم بشأن الاستمرارية في ظل تداعيات جائحة-COVID (19) دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(3)، كلية التجارة جامعة بورسعيد، مصر.

أفكيرين، عادل السيد علي ، الخدري، مصباح عمار خليفة (2017). تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرار من وجهة نظر مراجعي الحسابات - دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية الليبي. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، 43(4)، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي، ليبيا.

بو ميسة، حنان، وتريش، نجود (2023). تقييم مدى كفاية معيار التدقيق الجزائري رقم 570 "استمرارية الاستغلال" في توفير ارشادات للمدقق الخارجي فيما يخص الحكم على الاستمرارية. مجلة دراسات اقتصادية، 17(1)، 593-604.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/218758>

زيود، لطيف، وسيدى، عمر، و سعيد، عهد (2015). دور مراجع الحسابات في تقييم مقدرة الشركة على الاستمرارية في ضوء معيار المراجعة الدولي 570: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، 37(28).

عبد المجيد، عاطف عبد الرحمن (1995). تطوير المحتوى الإخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي دخل تحسين الإفصاح المحاسبي لشركات القطاع الأعمال المصرية. المجلة العلمية لكلية التجارة، 21(21)، جامعة أسيوط، مصر.

عزوز ميلود، وبن التركي، وليد (2022). دور التدقيق للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "المنشأة المستمرة" والمعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال". مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 16(1)، 557-

<https://asjp.cerist.dz/en/article/190386.573>

كريم، علي عباس (2016). فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة -دراسة تطبيقية في الشركات العامة للإسمنت الجنوبية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، 06(2) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثني، العراق.

ماهر، الأمين، و هلا، بوزياشي (2015). إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع - دراسة حالة على شركة مراجعة وطنية، مجلة البحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37(5)، جامعة تشرين، سوريا.

محمد، عمر السر الحسن (2018). أثر خصائص مكتب المراجعة في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي للحكم على استمرارية المنشأة. المجلة العربية للإدارة، 38(3)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

مطر، محمد عطية، وعبيدات، أحمد نواف (2007). دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 3(4)، الجامعة الأردنية-عمان، الأردن.

الرسائل الجامعية:

مساها، ساسية (2017). دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات. أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Gold, A., Trotman, K. J., & Wood, D. A. (2018). Judgment and decision-making research in auditing: A retrospective and prospective view. *Accounting Horizons*, 32(4), 1–21.
- Hardies, K., Breesch, D., & Branson, J. (2021). Auditor individual characteristics and going concern opinions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 40(3), 101–125.
- Jericevic, M., Knezevic, G., Mizdrakovic, V., & Stanisic, N. (2023). Machine learning in predicting financial distress: Implications for auditors. *Expert Systems with Applications*, 224, Article 120015.
- Lambe, I., Ntoug, L. A., & Masulli, a. (2020). Corporate governance and going concern opinion: Evidence from developed markets. *International Journal of Auditing*, 24(2), 241–261.
- Mayer, N., Müller, S., & Sellhorn, T. (2023). Climate risks and going concern assessments: New challenges for the audit profession. *The British Accounting Review*, 55(6), Article 101225.
- Mitsis, P., & Panos, G. A. (2016). Auditing in the aftermath of the financial crisis. *Journal of Financial Stability*, 24, 103–115.
- Smith, J., Wang, L., & Brown, S. (2024). Geopolitical uncertainty and the going-concern assessment: New audit evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 54, Article 100612.
- Zhang, L., Wang, S., & Chen, H. (2023). Digital transformation and audit quality: Evidence from going concern opinions. *Accounting & Finance*, 63(3), 2915–2943.

بحث بعنوان :

التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية

دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية بمدينة بنغازي

*

Challenges Facing the Implementation of Blockchain Technology in
Libyan Islamic Banks
A Field Study of Islamic Banks in Benghazi

إعداد الباحثين :

د. طارق علي ميلاد الطيرة

أستاذ مساعد - جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

Tariq Ali Alteerah

tariq.a.alteerah@ius.edu.ly

*

أ. سعاد عبد الله عبدون

جامعة بنغازي فرع المرج

SUAD ABDULLAH ABDULHAMID MOHAMMED

soad.abdallah@uob.edu.ly

المدقق : جبريل السنوسي السوسي ، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي من الممكن أن تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد كانت عينة الدراسة متمثلة في المصارف الإسلامية الليبية العاملة في مدينة بنغازي وهي مصرف التمويل الإسلامي ومصرف الضمان الإسلامي ومصرف اليقين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي أن هناك تحديات في البنية التحتية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل بالإضافة إلى تحديات تنظيمية وتشريعية وأيضاً تحديات محاسبية، وأوصت الدراسة بضرورة عمل المصارف الإسلامية على تجهيز البنية التحتية ومطالبة الجهات التشريعية بإصدار تشريعات وقوانين تنظم عمل التقنية، والعمل على تطبيق أنظمة محاسبية ومعايير محاسبية موحدة تسهل تطبيق تقنية سلاسل الكتل، بالإضافة إلى تدريب العاملين والمحاسبية والمراجعين على التعامل مع تقنية سلاسل الكتل، وكذلك البحث في الجوانب الشرعية والفقهية التي تتعلق بتطبيق التقنية.

الكلمات المفتاحية: تقنية سلاسل الكتل - المصارف الإسلامية .

Abstract

This study aimed to identify the challenges that might hinder the implementation of blockchain technology in Libyan Islamic banks. The study employed a descriptive-analytical methodology. The sample consisted of Libyan Islamic banks operating in Benghazi: The Islamic Finance Bank, the Islamic Guarantee Bank, and Al-Yaqeen Bank. The study concluded that there are infrastructure challenges facing the implementation of blockchain technology, in addition to regulatory, legislative, and accounting challenges. The study recommended that Islamic banks work on developing the necessary infrastructure, urge legislative bodies to issue laws and regulations governing the technology's implementation, and work on implementing unified accounting systems and standards that facilitate blockchain technology. It also recommended training employees, accountants, and auditors on using blockchain technology, as well as researching the Sharia and jurisprudential aspects related to the technology's application.

Keywords: Blockchain technology - Islamic banks.

المقدمة

تمثل التقنيات المالية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة في كل القطاعات بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، حيث شهدت التقنيات المالية المصرفية نمواً متسارعاً وتنوعاً رهيباً لما تقدمه من أنظمة وبرامج إلكترونية متطورة، ومن ضمن هذه التقنيات المالية المبتكرة الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، تقنية سلاسل الكتل.

وتُعد تقنية سلاسل الكتل من أهم تطبيقات التكنولوجيا المالية، وتُعد قوة تحويلية للقطاع المصرفي، وهي من التقنيات المبتكرة اللامركزية، والعمود الفقري للعمليات المشفرة التي يُعتمد عليها في حفظ البيانات وحمايتها.

كذلك فإن سلاسل الكتل عبارة عن نظام معلوماتي أو قاعدة بيانات تظهر في شكل سجل إلكتروني موزع يحتوي على معلومات وبيانات العديد من المعاملات بحيث تشغل كل معاملة حيز معين يدعى بالكتلة أو البلوك، تسجل المعاملات بشكل مستقل دون تدخل أي جهة مركزية، وترتبط كل كتلة بسابقتها بشكل ديناميكي وفق ترتيب زمني مشكلة بذلك سلسلة من الكتل، تشفر هذه البيانات بطريقة يصعب تخزينها أو تعديلها، وتوزع بشكل علني على العديد من النقاط حول العالم أو ما يعرف بالعقد، بحيث يمكن لجميع المشتركين في السجل الاطلاع عليها (صبرينة، حسين، 2023، ص68).

ومن المعلوم أن المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية لديها حصة جيدة من العملاء وتعمل على تجمع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق التوزيع، ووضع الأعمال في المسار الإسلامي، وتلتزم في جميع معاملاتها وأنشطتها الاستثمارية وإدارتها بمبادئ الشريعة الإسلامية (فتوح، 2008، ص83) ولأن المصارف الإسلامية مطالبة بمسايرة التطورات التكنولوجية والقدرة التنافسية وتلبية احتياجات عملائها الرقمية وتبني تقنيات حديثة مثل تقنية سلاسل الكتل، وكان لابد من وجود تحديات تواجه المصارف الإسلامية اليبية، كتحديات البنية مثل الأنظمة القديمة، القابلية للتوسع، التكاليف المرتفعة للتقنية، والتحديات التنظيمية والشرعية مثل التوافق مع الشريعة الإسلامية، والبيئة التنظيمية، تطور التقنية بما يتوافق مع نشاط المصارف الإسلامية، التحديات الأمنية مثل الثغرات الأمنية، خصوصية البيانات، التوافقية والتشغيل البيئي، والتحديات المحاسبية مثل عدم وجود معايير محاسبية، وعدم توافق الأنظمة

المحاسبية مع تقنية سلاسل الكتل، ومدى كفاءة المحاسبين، والمراجعين الداخليين، والخارجيين في التعامل مع سلاسل الكتل، ولذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة التعرف على هذه التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية الليبية في ظل الثورة التقنية المالية.

الدراسات السابقة

دراسة قويدري، ودحام (2025) تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر تطبيقات تقنية سلاسل الكتل في القطاع المصرفي، من خلال عرض جملة من المفاهيم المتعلقة بكل من تقنية سلاسل الكتل والقطاع المصرفي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، حيث خلصت الدراسة إلى أن تطبيق تقنية سلاسل الكتل في القطاع المصرفي يساهم في الارتقاء بالبنية التحتية للخدمات المالية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة، خاصة فيما يتعلق بسرعة التعاملات وأمانها ودرجة ثقتها، وأوصت الدراسة بأنه يجب على المصارف والمؤسسات المالية مواكبة التكنولوجيا الحديثة، بغية الرقي بجودة خدماتها، وضرورة توفير المناخ الملائم لتطبيق مثل هذه التكنولوجيات وتسهيل التعامل بها، وتشجيع استخدام منتجات التكنولوجيا المالية في مختلف المؤسسات المصرفية للنهوض بالقطاع في مختلف الدول في مختلف القطاعات وضرورة الانفتاح على العالم الخارجي للتعلم، والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة.

دراسة ميله و أمحمد (2024) وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق تقنية سلاسل الكتل بالمصارف التجارية الليبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبانة على العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة الخمس، وتوصلت الدراسة إلى أن العاملين في المصارف التجارية الليبية لديهم دراية حول تقنية سلاسل الكتل، وتطبيقاتها، وأن المصارف التجارية الليبية ليس لديها خبراء في مجال تقنية سلاسل الكتل، وعدم توفر مقومات التطبيق لديها، وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات للعاملين بالقطاع المصرفي محل الدراسة للتعرف على تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى زيادة البحوث حول تقنية سلاسل الكتل.

دراسة سالم و محمد (2023) هدفت هذه الدراسة إلى فهم انعكاس استخدام تقنية سلسلة الكتل على مهنة المراجعة الخارجية في ليبيا من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة تدريس المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا في المنطقة الشرقية، واعتمدت الدراسة على استبانة صُممت خصيصاً

لاستطلاع آراء المشاركين، وقد خلصت الدراسة إلى وجود انعكاس لاستخدام تقنية سلسلة الكتل على مهنة المراجعة الخارجية في ليبيا من خلال انعكاسها على مكاتب المراجعة، واختبارات المراجعة، وتغيير دور المراجع، ومسؤوليات المراجع، وجاء هذا الانعكاس نتيجة للمفاهيم الجديدة التي فرضها استخدام تقنية سلسلة الكتل، وزيادة استخدامها خاصة فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية.

وأوصت الدراسة بالتركيز على فهم تقنية سلسلة الكتل من خلال تدريب المراجعين بمكاتب المراجعة على هذه التقنية، وفهم التغير، الذي تحدثه في المراجعة الخارجية من قبل الأكاديميين، والمراجعين قبل تطبيقها، مع عدم إهمال دور نقابة المحاسبين، والمراجعين القانونيين في إصدار القوانين، واللوائح المنظمة للمراجعة الخارجية في ظل استخدام هذه التقنية في البيئة الليبية.

دراسة صبرينة وحسين (2023) هدفت هذه الدراسة إلى عرض واقع تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية من خلال دراسة حالة مصرف الراجحي لأنه أول مصرف إسلامي حاول الاستفادة من مزايا التقنية في مجال التحويلات المصرفية، وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام التقنية في المصارف الإسلامية لا يزال في مراحل تجريبية نظراً لعدم نضوج التقنية، كذلك ارتفاع تكاليف اقتنائها، وعدم تقنينها، بالإضافة إلى المحاذير الشرعية التي يمكن أن تقع بها المصارف الإسلامية بسبب التعامل بالعمولات الرقمية.

دراسة مجي (2022) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تقنية سلسلة الكتل، تطورات استخداماتها المختلفة، والتعرف على المنظور المحاسبي لهذه التقنية، وإمكانية استخدامها في الأعمال المحاسبية، وأهميتها في تعزيز أمن نظم المعلومات المحاسبية، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وزعت على عينة من الأكاديميين في مجال المحاسبة المالية ونظم تكنولوجيا المعلومات، والمهنيين من ذوي المعرفة والخبرة منهم والمهتمين في تكنولوجيا المعلومات والجوانب الرقمية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لهذه التقنية على أمن نظم المعلومات المحاسبية، كما يؤدي استخدامها في تدعيم تقنية التخزين السحابي وزيادة الأمان وتقليل نقاط الضعف في الشركة، وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال الكامل في تصميم نظم المعلومات المحاسبية إلى برامج إلكترونية متطورة، والتطبيقات المطورة، والمتقدمة تقنياً، وتوجيه أنظار المسؤولين بأهمية إصدار معايير محاسبية وتدقيقية في مجال خدمات نظم المعلومات المحاسبية أسوة بمعايير الدول المتقدمة.

دراسة مرزوق وأمال (2021) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ماهية هذه التقنية والتطبيقات الواعدة التي تتيحها في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية منها، وتوصلت الدراسة إلى أن سلسلة الكتل تقنية رقمية ابتكرت لتحل مشكلة انعدام الثقة عند إجراء المعاملات بين طرفين بدون الحاجة لطرف ثالث وسيط بينهما، ومنه فهي تقنية جد فعالة لتبادل القيم عبر الإنترنت، وهناك العديد من المشاريع الحقيقية الفعالية التي تستخدم تقنية سلاسل الكتل مع النتائج الملموسة عدا العملات المشفرة، مثل الخدمات المالية وسجلات الملكية والخدمات الحكومية وغيرها، كما تشهد توجه كبير لمختلف القطاعات الاقتصادية إليها، لأنها تمكن من أداء الأعمال بفعالية، وشفافية، وبتكلفة أقل.

دراسة بن يونس وآخرون (2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق تقنية سلسلة الكتل على تحسين الأداء المالي للمصرف الإسلامي الليبي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واستخدم الباحثون أداة الاستبانة لاستطلاع آراء مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين بفروع المصرف الإسلامي الليبي العاملة في مدينتي زليتن ومصراتة)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن تطبيق تقنية سلسلة الكتل تعمل على تحسين الأداء المالي للمصرف الإسلامي الليبي، وأن تطبيق تقنية سلسلة الكتل في المصرف محل الدراسة تعمل على تحقيق أمان وشفافية إتمام المعاملات المالية، تخفيض تكاليف المعاملات المالية، سرعة ودقة انجاز المعاملات المالية، الحد من حدوث عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية). وقدمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: عقد دورات تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي للتعريف بتقنية سلسلة الكتل والمزايا التي تتحقق من تطبيقها، وإجراء المزيد من البحوث حول تقنية سلاسل الكتل والمزايا التي تحققها في جميع القطاعات.

التعقيب على الدراسات السابقة

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث كونها تدور حول تقنية سلاسل الكتل، وإمكانية تطبيقها في المصارف التجارية الليبية، ومساهمتها في تعزيز الأداء المالي، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تبحث عن تحديات تطبيق سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية، كذلك يتضح من الدراسات السابقة أن أغلبها ركز على مزايا تطبيق تقنية سلاسل الكتل أو إمكانية تطبيقها في القطاع المصرفي، في حين لم تحظ التحديات التطبيقية

في المصارف الإسلامية بدراسة ميدانية متخصصة بالجوانب التقنية والمحاسبية والشرعية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

مشكلة الدراسة

نظراً للمنافسة الشديدة بين المصارف التقليدية بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، تحاول المصارف الإسلامية أن تواكب التطورات التقنية وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن المصارف الإسلامية تواجه عدداً من التحديات في تبني تطبيق تقنية سلاسل الكتل، منها تحديات في البنية التحتية، والتنظيمية، والشرعية، والمحاسبية.

ويمكن صياغة وتلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

ما التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1 - هل توجد تحديات في البنية التحتية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية؟

2 - هل توجد تحديات تنظيمية وشرعية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية؟

3 - هل توجد تحديات محاسبية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية؟

فرضيات الدراسة

1 - توجد تحديات في البنية التحتية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية.

2 - توجد تحديات تنظيمية وشرعية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية.

3 - توجد تحديات محاسبية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف النظرية والعملية، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الأهداف النظرية

- 1 - التعرف على مفهوم المصرف الإسلامي وخصائصه .
- 2 - التعرف على مفاهيم تقنية سلاسل الكتل وكيفية عملها في المصارف.
- 3 - التعرف نظرياً على أهم التحديات التي من الممكن أن تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية .

ثانياً: الأهداف العملية

- 1 - التعرف على تحديات البنية التحتية التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية .
- 2 - التعرف على التحديات التنظيمية والشرعية التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية.
- 3 - التعرف على التحديات المحاسبية التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية.

أهمية الدراسة

وتنقسم إلى نوعين هما ما يأتي:

أولاً: الأهمية النظرية: تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية، كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة في إثراء الموضوع المتعلق بتقنية سلسلة الكتل في المصارف الإسلامية.

ثانياً: الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة بكونها توفر معلومات للمصارف الإسلامية الليبية حول التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية، والوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد أصحاب القرار، وتزود هذه المصارف بمقترحات، وتوصيات تمكنهم من تجاوز هذه التحديات.

منهجية الدراسة

تتكون منهجية الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى وصف الظاهرة، وتشخيصها، وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة، لغرض فهمها وتحديد أسبابها، وتم الاعتماد على المصادر الأولية من خلال الاستبانة وهي الأداة رئيسية للدراسة، وتم توزيعها على العاملين بالمصارف

الإسلامية الليبية محل الدراسة، والمصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب، والمجلات، والدوريات، والدراسات السابقة، التي تناولت موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية الليبية، أما عينة الدراسة فتتمثل في فروع وإدارات المصارف الإسلامية العاملة في مدينة بنغازي، وهي مصرف التمويل الإسلامي ومصرف الضمان الإسلامي ومصرف اليقين، وتكونت مفردات العينة من المديرين والموظفين العاملين في المصارف الإسلامية الليبية محل الدراسة.

حدود الدراسة

وتنقسم إلى ثلاثة حدود وهي ما يأتي :

- 1 - الحدود الموضوعية: سوف تقتصر الدراسة على دراسة التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية.
- 2 - الحدود البشرية والمكانية: ستقتصر هذه الدراسة على العاملين بالمصرف الإسلامية الواقعة ضمن نطاق مدينة بنغازي وهي مصرف التمويل الإسلامي ومصرف الضمان الإسلامي ومصرف اليقين.
- 3 - الحدود الزمنية: تم اجراء الجانب العملي من هذه الدراسة خلال النصف الأخير من سنة 2025م.

الإطار النظري للدراسة

أولاً مفاهيم تقنية سلاسل الكتل

1 - مفهوم وتعريف تقنية سلسلة الكتل

إلى الآن لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لتقنية سلسلة الكتل، ولكن عرفت تعريفات مختلفة بأنها "عبارة عن شبكة معلومات تحتوي على مجموعة من الأجهزة، أو العقد، وكل جهاز فيها يمثل قاعدة بيانات ودفتر أستاذ، حيث يحفظ جميع المعاملات، التي تتم داخل الشبكة، وكل معاملة تتم بين جهازين تخضع للتحقق منها والتأكيد على صحتها من قبل باقي أجهزة الشبكة (الرحيلي، الصخوي، 2020، ص23).

وكذلك عُرفت سلسلة الكتل بأنها سلسلة طويلة من البيانات المشفرة والموزعة على الملايين من أجهزة الكمبيوتر والأشخاص حول العالم تسمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها، وكل جهاز كمبيوتر أو جهاز في هذه السلسلة يملك المعلومات نفسها، وإذا تعطل جزء منها أو تم اختراقه لا يؤثر على باقي الأجهزة، فهي بذلك سلسلة علنية ومشفرة، وآمنة، وقوية من الثقة، ومجموع أجزائها يضمنها (الشاطر وآخرون، 2018، ص111) كما عرفت بأنها عبارة عن قاعدة بيانات تستخدم آلية تشفير لبناء سجل دفترى إلكتروني لا مركزي-موزع انتشارياً-متربط البيانات بشكل ترتيبى تاريخي غير قابل للتعديل أو التلاعب، ويمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في إجراء العمليات، كما يوفر إمكانية مشاركة الأطراف المعنية به في نتائجه والتأكد من صحته والحفاظ عليه بحسب الأنظمة والتعليمات الذاتية التشغيل المقننة للاستخدام (الشاطر، 2019، ص130).

كما عُرفت سلسلة الكتل أيضا على أنها نوع خاص من السجلات الموزعة، يركز على أساس تقني مخصص، حيث تنشئ سجلاً غير قابل للتغيير وتحفظ به شبكة لا مركزية، تعتمد كل السجلات بالإجماع وعلى استخدام الخوارزميات، حيث تسمح للمستخدمين بالاطلاع على المعطيات ومشاركتها مع أطراف أخرى مما يوفر درجة عالية من الحماية والشفافية للمعاملات (قندوز، 2019، ص47) وتُعد تقنية سلاسل الكتل في الأساس تكنولوجيا محاسبية، تهتم بنقل ملكية الأصول، والحفاظ على المعلومات المالية وإيصالها، وتحليلها، وقياس الحقوق والالتزامات، كما لديها القدرة على تعزيز مهنة المحاسبة من خلال تقليل تكاليف تسويات دفتر الأستاذ، وتوفير اليقين بشأن ملكية الأصول وتواريخ اقتنائها (ميلة، إمام، 2024، ص85)

2 - مبادئ عمل سلسلة الكتل (خليفة 2018، ص 2).

يعمل نظام سلاسل الكتل وفق ثلاثة مبادئ رئيسة تمثل الأساس الذي يقوم عليه هذا النظام، ويتم في

إطارها إنجاز معاملات الأفراد كافة وهي ما يأتي:

أ- **السجل المفتوح:** ووفقاً لهذا المبدأ تكون جميع المعلومات الموجودة داخل سلاسل الكتل متاحة لكافة المتعاملين، حيث يرى جميع الأفراد الموجودين داخل السلسلة ممتلكات بعضهم بعضاً مع الاحتفاظ بعدم القدرة على معرفة هويتهم الحقيقية، وذلك لأن السلسلة تتيح للأفراد إمكانية استخدام أسماء مستعارة.

ب- **قاعدة البيانات الموزعة:** ووفقا لهذا المبدأ تعمل تقنية سلسلة الكتل بنظام اللامركزية البيانات حيث توزع السلسلة على عدد من النقاط المنتشرة عبر شبكة تعرف بـ (Nodes)، وهذه النقاط متاحة لجميع المشتركين حول العالم وها ما يعزز عنصر الأمان للسلسلة ولا يمكن للقراصنة اختراق جميع الأفراد الموجودين على السلسلة.

ج- **التعدين:** تشترك ملايين الأجهزة حول العالم في التأكد من صحة المعاملة قبل إتمامها فإذا أراد أحد الافراد تحويل مبلغ نقدي للآخر عبر السلسلة فإن المعاملة، لا تتم حتى وإن كان الشخص يمتلك بالفعل هذه النقود حتى تحدث عملية التعدين، ويقصد بعملية التعدين استخدام طاقات أجهزة الكمبيوتر في البحث عن الهاش الصحيح المميز لهذه المعاملة حتى تتم بنجاح حيث يقوم ملايين من المنقبين حول العالم بإجراء مجموعة من العمليات الحسابية المعقدة عبر أجهزتهم بغرض الحصول على الهاش الصحيح الذي يربط هذه المعاملة بالمعاملة السابقة لها داخل السلسلة، ويميزها عن غيرها من المعاملات الأخرى، التي تتم داخل سلسلة الكتل، وتعتبر هذه هي الوظيفة الرئيسية لعملية التعدين وهي التأكد من أن المعاملة الجديدة أخذت نفس المدة الزمنية التي اخذتها المعاملات السابقة لها داخل السلسلة بما يضمن عدم حدوث تلاعب، أو غش.

3 - أهمية تقنية سلسلة الكتل (صبرينة، حسين، 2023، ص69)

- أ. حفظ البيانات، وتبادلها، وإدارتها مع إمكانية استرجاعها بسرعة، ويمكن استخدامها في العديد من المجالات مثل المجال المصرفي، ومجال التأمين، والمجال الطبي والمجال العقاري.
- ب. العملات المشفرة: هي عبارة عن عملات رقمية غير ملموسة، تظهر في شكل أرقام، ورموز يتم تداولها إلكترونياً، مباشرة دون تدخل وسيط ومن بينها البيتكوين والايثيريوم.
- ج. توفير درجة عالية من الحماية لاعتمادها على أسلوب التشفير أثناء وبعد القيام بالمعاملات بين أطراف الشبكة.
- د. إلغاء أعمال الوساطة كالمصارف والمؤسسات المالية، الشهر العقاري، السماسرة، إدارات المرور في تسجيل السيارات (...) وغيرها، وتقليل التكلفة للمستخدمين ما يحقق التوزيع العادل للثروة.
- هـ. تخفيض تكلفة المعاملات وتسريعها، وتوفير درجة عالية من الشفافية والإفصاح.

4 - مكونات سلسلة الكتل (ميلة، إِمحمد، 2024، ص86)

تتكون سلسلة الكتل من المكونات الآتية:

- أ. الكتلة: وهي عبارة عن سجلات مترابطة مع بعضها وموزعة على مختلف العقد في شبكة الند للند، مثل تحويل أموال، أو تسجيل بيانات، ولكل كتلة مقدار معين من العمليات، والمعلومات، التي لا تقبل أكثر منها حتى يتم إنجاز العمليات بداخلها.
- ب. المعلومة: ويقصد بها العملية الفرعية، التي تتم داخل الكتلة الواحدة، أو هي الأمر الفردي الذي يتم داخل الكتلة، ويمثل مع غيره من الأوامر، والمعلومات الكتلة نفسها.
- ج. الطابع الزمني للكتلة، والذي يدل على التوقيت الدقيق لإنشاء الكتلة وإضافتها إلى السلسلة.
- د. العدد الوحيد، هو عبارة عن عدد وحيد من أجله يتم تحديد شفرة الكتلة، لكي يتم اعتمادها.
- هـ. المعاملات والتي توضع في سجل يشتمل على مختلف المعاملات التي قام بها المستخدمون خلال زمن محدد.

وعليه تتكون سلسلة الكتل من مجموعة من الكتل المتسلسلة، حيث كل كتلة تسبقها كتلة وحيدة وتتبعها كتلة وحيدة، وأن كل كتلة تحتوي على لمكونات نفسها، وهي رقم الكتلة، والشفرة السابقة، والطابع الزمني للكتلة، والعدد الوحيد، وبيانات المعاملات، وأخيراً الشفرة الحالية.

5 - مزايا تقنية سلاسل الكتل (خليفة، 2018، ص7)

تتميز تقنية سلاسل الكتل بعدد من المزايا ما يأتي:

- أ. تتسم جميع المعاملات بهذه التقنية بالوضوح مع إمكانية الاطلاع على المعلومات والوثائق، الأمر الذي يساعد في توفير الوقت والجهد لتحقيق الفاعلية لجميع الدوائر الحكومية.
- ب. لا يسمح هذا النظام بإجراء التعديلات، أو إلغاء المعاملات، لأن جميع هذه المعاملات مسجلة بشكل تراثي ولا يمكن إدخالها أكثر من مرة.
- ج. يقوم نظام سلسلة الكتل بتتبع جميع خطوات المعاملات، الأمر الذي يساعد في تقديم المعاملات ومراقبتها للحصول على الجودة المطلوبة.
- د. يقوم نظام سلاسل الكتل بالمساهمة في التوزيع العادل للثروة وعدم احتكارها على فئة معينة ويمكن للجميع عبر هذه التقنية المشاركة في إنشاء المعاملات، والحصول على الأرباح.

ثانياً مفاهيم المصارف الإسلامية

1 - تعريف المصارف الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مصرفية لتجميع الأموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق التوزيع، ووضع الأعمال في المسار الإسلامي وتلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها بمبادئ الشريعة الإسلامية. (فتوح، 2008، ص83)

2 - واقع تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية

شرعت العديد من المصارف لاستخدام تقنية سلاسل الكتل مثل بنك HSBC الذي قدم أول اعتماد مالي قائم على سلاسل الكتل، كما قام المصرف البريطاني ستاندرد تشارترد باستخدام التقنية لتمويل سلسلة التوريد في سنة 2019، كما قام بنك الامارات دبي الوطني بالاعتماد على هذه التقنية من خلال دمجها بالشبكات لتعزيز مستوى الشفافية، والثقة، والأمان والحد من عمليات الاحتيال، وكذلك استكمال البنك تجربة تقنية سلاسل الكتل في التحويلات الدولية والمحلية وعمليات التمويل التجاري (إبراهيم، 2020).

3 - التحديات التي تواجه تطبيق سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية

حسب دراسة (صبرينة، حسين، 2022) ودراسة (ميلة، أحمد، 2024) يمكن تقسيم التحديات التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية إلى الآتي:

أ - التحديات في البنية التحتية وهي ما يأتي:

- غالباً ما يحتاج التحويل من عملات ورقية إلى عملات رقمية إلى وجود حساب مصرفي، وهنا تظهر الحاجة إلى المصارف.
- يحتاج استخدام التقنية إلى تدفق انترنت عالي، وأجهزة ذكية، وهو ما قد لا يكون متوفراً للعديد من الأفراد خاصة في الدول النامية.
- إن استخدام تقنية سلاسل الكتل يحتاج إلى معرفة تقنية، فلا يزال العديد من المستخدمين يعتمدون على مزودي خدمة تابعين لجهات خارجية.
- تحتاج التقنية أو بالأحرى عمليات التعدين إلى استهلاك أحجام مرتفعة من الطاقة، فقد بلغ حجم استهلاكها ما يمثل 20% من حجم الطاقة العالمي.

- تكلفة إنشاء البنية التحتية وتطبيق على نظام البنوك مرتفعة مقارنة بالحلول التقنية الأخرى (عبد الوهاب، 2020) وقلة الخبراء، والتقنيين على المستوى المحلي، لتطبيق التقنية.

- لا تزال العديد من المنصات الرقمية والمحافظ الرقمية تقتصر إلى الأدلة التعليمية، والواجهات البديهية.

ب - التحديات التنظيمية والشرعية وهي :

- إن استخدام التقنية وما يتبعها من عملات رقمية، يحتاج إلى إطار تشريعي، وتنظيمي واضح، فالأمر لا يزال قيد الدراسة في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد على تدفق النقد الأجنبي.

- تحديات الشرعية حيث تحتاج التقنية إلى مزيد من النظر من قبل الباحثين والهيئات الشرعية على مستوى المصارف، خاصة في ما يتعلق بالعقود ذات التطبيق الرقمي (إبراهيم، 2020، ص40).

ج - التحديات المحاسبية وهي :

من خلال عمل تقنية سلاسل الكتل في المصارف واستخدامها في التحويلات المالية الرقمية والمعاملات بين الأفراد فإن هذه المعاملات تحتاج إلى نظام محاسبي موحد، ومعايير محاسبية موحدة، وكذلك تحتاج إلى محاسبين على قدر من الكفاءة المهنية حتى تكون دقيقة وموثوقة.

وأيضاً لتطبيق تقنية سلاسل الكتل تحتاج المصارف إلى مراجعين داخليين، وأساليب مراجعة إلكترونية تساعد في الكشف عن الخطأ وتتبع المعاملات، كما تحتاج إلى مراجعين خارجيين على قدر من الكفاءة المهنية في الفحص والمراجعة لمثل هذه المعاملات الرقمية.

إن غياب نظم المحاسبة يرجع للافتقار لإجراءات ونظم المحاسبة إلى عدم وجود جهة مركزية تقوم بالسيطرة على هذا النظام وإدارته ثم محاسبتها في حالة خلل النظام أو تعرضه لقرصنة، أو حدوث غش وتزوير. (محمد، حسين 2021، ص520).

4 - المصارف الإسلامية في ليبيا

خلال عام 2012م قررت السلطات الليبية تحولاً تدريجياً لنظامها المصرفي إلى الصيرفة الإسلامية، ليصبح في النهاية نظاماً مصرفياً إسلامياً بالكامل، وذلك من خلال القانون رقم 46 لسنة 2012م الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي الذي كان يقود البلاد بعد ثورة فبراير 2011م.

وقد وضعت الدولة نظاماً لتطبيق الشريعة الإسلامية على المصارف العاملة في ليبيا، الذي فرض على المصارف المحلية، والأجنبية الالتزام بالضوابط الشرعية في ممارسة الأعمال المصرفية، وقد أصدر المصرف المركزي الليبي القواعد، والضوابط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية

والإجراءات والمستندات المطلوبة لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، كما وضع أسس تأسيس المصارف الإسلامية، ومساعدة المصارف القائمة على التحول الكلي، أو الجزئي للصيرفة الإسلامية، وفي شهر أبريل/ 2013م، أعلن المصرف المركزي أنه سوف يبدأ في قبول طلبات تأسيس مصارف إسلامية أو تحويل المصارف التقليدية إلى إسلامية، والتي منها مصرف الجمهورية الذي اتخذ قرار التحول الكامل من خلال اجتماع الجمعية العمومية في شهر مايو 2013م، وفي بداية العام 2014م، أعلن مصرف ليبيا المركزي البدء في منح الموافقة المبدئية لطلبات تأسيس مصارف إسلامية، وبالفعل تم تأسيس عدد من المصارف الإسلامية منها المصرف الإسلامي الليبي، ومصرف الأندلس الإسلامي، ومصرف اليقين الإسلامي، إضافة إلى مجموعة أخرى من المصارف الإسلامية قيد التأسيس منها مصرف السراج الإسلامي.

وبعد ذلك توالى عملية افتتاح عدد آخر من المصارف الإسلامية في ليبيا، منها مصرف اليقين الإسلامي والذي افتتح في طرابلس سنة 2019م وفقاً لإذن المزاولة رقم 98 لسنة 2019م، وتقع الإدارة العامة للمصرف بطرابلس بالإضافة إلى تأسيس عدد 15 فرع في ليبيا منها فرع في مدينة بنغازي، وفرع في سبها وباقي الفروع في المنطقة الغربية في كل من مصراتة، وزليتن، وصرمان، وطرابلس، والزاوية، ويعمل المصرف برأس مال وقدره 500 مليون دينار بعد زيادته في سنة 2023م من 250 مليون إلى 500 مليون دينار، ورأس مال موزع بنسبة 29% للشركات الخاصة و71% للأفراد المساهمين، (YaqeenBank.ly).

كما تم أيضاً تأسيس مصرف التمويل الإسلامي في مدينة بنغازي برأس مال وقدره 500 مليون دينار، ومن خلال إذن المزاولة رقم 7 لسنة 2018م الصادر عن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، ويعمل المصرف الآن من خلال فرعين في مدينة بنغازي وكانت البداية الفعلية سنة 2023م (info@ifb.ly).

وأيضاً تم تأسيس مصرف الضمان الإسلامي، بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة الضمانية القابضة رقم 17 لسنة 2019م برأس مال وقدره 500 مليون دينار، ويُعد رأس المال مملوك بالكامل للشركة الضمانية القابضة التابعة لصندوق الضمان الإجتماعي، ويعمل المصرف في بنغازي من خلال فرعين، (Dib.ly).

الإطار العملي للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

لقد تمثل مجتمع الدراسة في المصارف الإسلامية الليبية، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في المصارف الإسلامية العاملة في مدينة بنغازي وعددها ثلاثة مصارف، ومن خلال الإدارات العامة لها وعدد من الفروع، وقد تم تصميم قائمة استبانة تتضمن أسئلة حول البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة في قسمها الأول، وتم توزيع الاسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة إلى ثلاثة محاور كل محور يتعلق بنوع من التحديات وهي تحديات البنية التحتية، والتحديات التنظيمية والتشريعية، والتحديات المحاسبية، وبعدد 9 أسئلة لكل محور، وقد تم توزيع عدد 48 ورقة استبيان على المصارف الثلاثة وتم استرداد عدد 45 ورقة كلها صالحة للاختبار، وقد كانت المصارف وتوزيع اوراق الاستبانة عليها كما هو موضح بالجدول الآتي:-

الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة

ت	المصرف	عدد الفروع	عدد الأوراق الموزعة	عدد الأوراق المستردة
1	مصرف التمويل الإسلامي	2	19	17
2	مصرف الضمان الإسلامي	2	22	22
3	مصرف اليقين	1	7	6
	المجموع	5	48	45

الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية

لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة، وهي تحديات البنية التحتية والتحديات التنظيمية والتشريعية، وكذلك التحديات المحاسبية مع المتغير التابع وهو تطبيق تقنية سلاسل الكتل، وقد استوجب الأمر استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، نذكرها ونذكر نتائجها على عينة الدراسة على النحو التالي :-

1 - النسب المئوية لتحليل ووصف البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وقد كانت كما هو موضح بالجدول رقم (2) .

الجدول رقم (2) المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	-	-
	من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	7	15.6
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	19	42.2
	أكثر من 45 سنة	19	42.2
	المجموع	45	100
المستوى التعليمي	أقل من جامعي	-	-
	جامعي	39	86.7
	ماجستير	3	6.7
	دكتوراة	3	6.7
	المجموع	45	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	-	-
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	16	35.6
	أكثر من 10 سنوات	29	64.4
	المجموع	45	100
المسمى الوظيفي	موظف	32	71.1
	رئيس قسم	5	11.1
	مراجع داخلي	5	11.1
	مدير إدارة	2	4.4
	مدير قطاع	-	-
	مدير عام	1	2.2
	المجموع	45	100
التخصص العلمي	محاسبة	25	55.6
	إدارة أعمال	2	4.4
	تمويل ومصارف	18	40
	اقتصاد	-	-
	أخرى	-	-
	المجموع	45	100

من خلال الجدول رقم (2) المتعلق بالبيانات الديموغرافية، إتضح لنا في ما يتعلق بمتغير العمر أن العينة وعددها 45 مفردة أن الذين تبلغ أعمارهم من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة تبلغ

نسبتهم 15.6%، وأن الذين تبلغ أعمارهم من 35 سنة إلى أكثر من 45 يبلغ 84.4%، وهي نسبة تبين أن مستوى الأعمار يؤهل العينة إلى أن تكون قادرة على فهم التطورات الحديثة والتي يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة منها، ومن بينها تقنية سلاسل الكتل.

وبالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فإن نسبة التعليم الجامعي بلغت 86.7% وهي نسبة ممتازة تبين أن من يحملون المؤهل الجامعي عددهم كبير نسبياً وهو ذو تأثير إيجابي على فهم واستيعاب التحديات التي من الممكن أن تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل، والتي تُعد من الأساليب الحديثة، والمهمة للمصارف الإسلامية، والمصارف، والشركات بصفة عامة، بينما حملة الماجستير والدكتوراة نسبتهم بلغت 6.7% لكل مستوى تعليمي منها وهي أيضاً تعتبر نسبة مهمة في هذا المجال .

وفي ما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة فإن أفراد العينة ممن خبرتهم الوظيفية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات نسبتهم 35.6% بينما أفراد العينة الذين خبرتهم الوظيفية أكثر من 10 سنوات نسبتهم 64.4% وهذا يبين أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة وظيفية كافية تؤهلهم إلى الإجابة على أسئلة الاستبانة وعن خبرة بمعرفة الأساليب الحديثة، التي من الممكن أن يستفيد منها المصرف، ومن بينها تقنية سلاسل الكتل.

أما في ما يخص متغير المسمى الوظيفي فإن الجدول رقم (2) يبين أن 71.1% من العينة هم من الموظفين، وهذا أمر طبيعي وخاصة في قطاع المصارف كذلك فإن هذه النسبة تُعد جيدة جداً لأنها تعبر عن علاقة مباشرة بالتحديات التي من الممكن أن تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل أو أي أسلوب تكنولوجي حديث، كما بلغت نسبة رئيس القسم والمراجع الداخلي 11.1% لكل منهما، وكذلك بلغت نسبة مدير الإدارة 4.4% والمدير العام 2.2% وهذا أمر طبيعي أيضاً نظراً لطبيعة الهيكل التنظيمي في المصرف.

وفي ما يتعلق بمتغير التخصص العلمي، فقد جاء تخصص المحاسبة أولاً بنسبة 55.6% ثم تخصص التمويل والمصارف بنسبة 40% وهذا يبين أن أفراد العينة منهم 95.6% ممن يمتلكون تخصصاً علمياً على صلة مباشرة بتطبيق تقنية سلاسل الكتل وتؤهلهم للتعرف على التحديات التي من الممكن أن تواجه تطبيق هذه التقنية، وجاء تخصص إدارة الأعمال أخيراً بنسبة 4.4%.

2 - معامل الفا كرونباخ

تم في هذه الدراسة استخدام معامل ألف كرونباخ لاختبار ثبات وصدق الفقرات في الاستبانة الموزع على عينة الدراسة، ولقد كانت نتائج استخدام هذا المعامل كما هو موضح بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق فقرات الاستبانة

ترتيب المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	تحديات البنية التحتية	9	0.853	0.923
المحور الثاني	التحديات التنظيمية والشرعية	9	0.700	0.836
المحور الثالث	التحديات المحاسبية	9	0.688	0.829
المجموع	الاستبانة ككل	27	0.858	0.926

من خلال الجدول رقم (3) أتضح لنا أن معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبانة الثلاثة قد بلغت 858. وهي قيمة جيدة جداً وتعبر عن ثبات الفقرات، بالإضافة إلى أن معامل الصدق الكلي لمحاور الاستبانة قد بلغ 926. وهي أيضاً قيمة ممتازة جداً تبين مدى صدق العينة في الإجابة عن فقرات الاستبانة.

3 - اختبار كولمو جروف سميرنوف والذي من خلاله يمكن أن نتعرف على مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وقد تم استخدام الاختبار وكانت نتائجه كما هو موضح بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) نتائج اختبار كولموجروف - سميرنوف

محاور الدراسة	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة
المحور الأول	9	0.163	0.004
المحور الثاني	9	0.235	0.000
المحور الثالث	9	0.138	0.032
جميع المحاور	27	0.168	0.003

من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا أن بيانات أداة الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة 003. أقل من مستوى المعنوية الذي تم اختياره لاختبار فرضيات الدراسة وهو 0.05، ولذلك حتى يمكن اختبار فرضيات الدراسة فإنه سيتم استخدام الأساليب اللامعلمية، وهو اختبار **One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test**، وبالرغم من عدم اعتدال

التوزيع تم استخدام المتوسطات الحسابية لأغراض الوصف الإحصائي فقط، بينما تم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية في اختبار الفرضيات.

4 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد اتجاهات العينة في الإجابة على فقرات ومحاو الاستبانة، وقد كانت هذه البيانات الاحصائية المتعلقة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول وهو تحديات البنية التحتية كما هو موضح بالجدول رقم (5) الآتي :-
جدول رقم (5) اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول تحديات البنية التحتية (المحور الأول)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	عدم توفر انترنت ذو تدفق عالٍ، واجهزة ذكية لاستخدامها في تقنية سلاسل الكتل	4.24	0.645	مرتفع جداً
2	يوجد أعداد كبيرة من الأفراد لا يمتلكون حسابات مصرفية	4.24	0.712	مرتفع جداً
3	لا توجد موارد بشرية ذات كفاءة لتطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية	3.84	0.562	مرتفع
4	لا توجد شركات خدمات في التقنية المالية قادرة على تطبيق تقنية سلاسل الكتل	3.91	0.633	مرتفع
5	ارتفاع تكلفة تطبيق تقنية سلاسل الكتل فهي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة واستثمارات ضخمة	3.93	0.688	مرتفع
6	عدم وجود خبراء متخصصين، وتقنيين في مجال تطبيق تقنية سلاسل الكتل على المستوى المحلي	4.38	0.576	مرتفع جداً
7	عدم فعالية انظمة الامان المطبقة في المصارف الإسلامية للتصدي للهجمات وحماية البيانات	4.47	0.505	مرتفع جداً
8	لا تتمتع البنية التحتية للمصرف بالمرونة للتطورات المستقبلية	4.33	0.477	مرتفع جداً
9	عدم تمكن المصرف من تحديث أنظمتة الإلكترونية لتطبيق تقنيات حديثة	4.22	0.560	مرتفع جداً
المستوى العام للمحور الأول		4.1753	0.40652	مرتفع

من خلال الجدول رقم (5) يتبين أن المتوسط العام للمحور قد بلغ 4.1753 وهي قيمة كبيرة جداً ومعبرة عن موافقة العينة على أن البنية التحتية في المصارف الإسلامية الليبية تُعد من التحديات التي تعيق تطبيق تقنية سلاسل الكتل فيها، كما تعكس هذه النتيجة ضعف الجاهزية

الرقمية للمصارف الإسلامية خاصة في ظل محدودية الاستثمار التقني وغياب البنية التحتية الداعمة للتحويل الرقمي .

الجدول رقم (6) يظهر بيانات المتوسطات والانحراف المعياري لاتجاهات آراء العينة على محور التحديات التنظيمية والتشريعية.

الجدول رقم (6) اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول التحديات التنظيمية والتشريعية (المحور الثاني)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	لا توجد رغبة من الإدارات العليا في تطبيق تقنية سلاسل الكتل	4.38	0.490	مرتفع جدا
2	لا يوجد إدراك من قبل العاملين في المصارف الإسلامية الليبية لأهمية تطبيق تقنية سلاسل الكتل	4.20	0.505	مرتفع جدا
3	ارتفاع تكاليف تدريب الموظفين على تطبيق تقنية سلاسل الكتل	4.33	0.477	مرتفع جدا
4	لا توجد تشريعات، وقوانين تدعم وتلزم تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية	4.18	0.490	مرتفع
5	لا يوجد توافق فقهي ودراسات شرعية واضحة حول تطبيق تقنية سلاسل الكتل وخاصة تطبيق العقود الرقمية	4.04	0.638	مرتفع
6	عدم تبني مبادئ للحكومة في المصارف الإسلامية تتعلق بتطبيق تقنية سلاسل الكتل	4.11	0.611	مرتفع
7	عدم وضوح الجوانب الفنية والرقمية الذي يؤدي إلى عدم وضوح الجوانب الشرعية لمعاملات تقنية سلاسل الكتل	4.20	0.405	مرتفع جداً
8	صعوبة تطبيق الرقابة الشرعية والقانونية على نظام لا مركزي كسلاسل الكتل	4.04	0.424	مرتفع
9	عدم تخصيص شركات تقنية وفرق عمل متخصصة تابعة للمصارف الإسلامية لاستخدام التقنيات الحديثة والعمل مع الهيئات الشرعية لتفادي الوقوع في المحاذير الشرعية	3.93	0.393	مرتفع
	المستوى العام للمحور الثاني	4.158	0.27060	مرتفع

من خلال الجدول رقم (6) يتبين أن المتوسط العام للمحور قد بلغ 4.1580 وهي قيمة كبيرة جداً ومعبرة عن موافقة العينة، على أن القوانين والتشريعات، وكذلك الجوانب التنظيمية في المصارف الإسلامية الليبية تُعد من التحديات التي تعيق تطبيق تقنية سلاسل الكتل فيها .

الجدول رقم (7) يظهر بيانات المتوسطات والانحراف المعياري لاتجاهات آراء العينة على محور التحديات المحاسبية .

الجدول رقم (7) اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول التحديات المحاسبية (المحور الثالث)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	عدم وجود نظام محاسبي موحد في المصارف الإسلامية الليبية	4.09	1.062	مرتفع
2	عدم وجود معايير محاسبية محددة معترف بها في ليبيا	4.18	1.051	مرتفع
3	عدم وجود عناصر بشرية محاسبية ذات كفاءة مهنية كمحاسبين يمكنهم التعامل مع سلاسل الكتل	4.07	0.939	مرتفع
4	عدم وجود عناصر ذات كفاءة مهنية في مجال المراجعة الداخلية لمراجعة التقنية	4.27	0.539	مرتفع جداً
5	لا توجد أنظمة رقابة داخلية واضحة تتوافق مع تطبيق تقنية سلاسل الكتل	4.40	0.495	مرتفع جداً
6	عدم إمكانية تعديل البيانات بعد تسجيلها	4.24	0.570	مرتفع جداً
7	صعوبة دمج التقنيات الحديثة بمعاملاتها المحاسبية مع الأنظمة المحاسبية الإلكترونية القديمة	4.40	0.495	مرتفع جداً
8	عدم وجود مراجعين خارجيين على مستوى من الكفاءة لمراجعة العقود الذكية ونظم سلاسل الكتل	4.29	0.549	مرتفع جداً
9	يحتاج سلسلة الكتل الى مساحة تخزين كبيرة لكي يؤدي إلى ارتفاع استهلاك موارد التخزين	4.24	0.933	مرتفع جداً
المستوى العام للمحور الثالث		4.2420	0.4050	مرتفع جداً

من خلال الجدول رقم (7) يتبين أن المتوسط العام للمحور قد بلغ 4.2420 وهي قيمة كبيرة جداً ومعبرة عن موافقة العينة على أن الإجراءات والضوابط المحاسبية في المصارف الإسلامية الليبية تعتبر من التحديات التي تعيق تطبيق تقنية سلاسل الكتل فيها .

وللتأكد من دقة البيانات الواردة في أساليب الاحصاء الوصفي لمحاوّر الاستبانة الثلاثة فإنه يتعين إجراء اختبار لهذه البيانات ثم اختبار لفرضيات الدراسة، وبما أن اختبار كولمو جروف سميرنوف أظهر أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذا فإن أسلوب الاختبار الذي يجب تطبيقه لاختبار الفرضيات سيكون من الأساليب اللامعلمية وهو اختبار One- Sample

Wilcoxon Signed Rank Test

ولقد تم إجراء هذا الاختبار على فرضيات الدراسة من خلال البيانات الواردة في جداول إتجاهات العينة والتي تتضمن بيانات الاحصاء الوصفي لها، ولقد كانت نتيجة اختبار المحور الاول كما هو موضح بالجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) One- Sample Wilcoxon Signed Rank Test (اختبار الفرضية الأولى)

البيان	القيمة الملاحظة	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	الخطأ المعياري	W	Z	التأثير	القرار
توجد تحديات في البنية التحتية تواجه تطبيق تقنية سلسلة الكتل في المصارف الإسلامية الليبية	4.11	0.000	3	88.363	1035	5.857	0.873	قبول الفرضية

الجدول رقم (8) يظهر من خلال إجراء اختبار One- Sample Wilcoxon Signed

Rank Test أن مستوى الدلالة المحسوبة يساوي 0.000 أي أقل من مستوى الدلالة 0.05

وهذا يشير إلى قبول الفرضية الأولى المتعلقة بالمحور الأول والتي تشير إلى وجود تحديات تتعلق بالبنية التحتية للمصارف الإسلامية الليبية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل.

الجدول رقم (9) One- Sample Wilcoxon Signed Rank Test (اختبار الفرضية الثانية)

البيان	القيمة الملاحظة	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	الخطأ المعياري	W	Z	التأثير	القرار
توجد تحديات تنظيمية وشرعية تواجه تطبيق تقنية سلسلة الكتل في المصارف الإسلامية الليبية	4.11	0.000	3	87.972	1035	5.883	0.876	قبول الفرضية

الجدول رقم (9) يظهر ومن خلال إجراء اختبار One- Sample Wilcoxon

Signed Rank Test أن مستوى الدلالة المحسوبة يساوي 0.000 أي أقل من

مستوى الدلالة 0.05 وهذا يشير إلى قبول الفرضية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني

والتي تشير إلى وجود تحديات تتعلق الجوانب التشريعية والتنظيمية للمصارف الإسلامية الليبية تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل.

الجدول رقم (10) One- Sample Wilcoxon Signed Rank Test (اختبار الفرضية الثالثة)

البيان	القيمة الملاحظة	مستوى الدلالة	الوسط الفرضي	الخطأ المعياري	W	Z	التأثير	القرار
توجد تحديات محاسبية تواجه تطبيق تقنية سلسلة الكتل في المصارف الإسلامية الليبية	4.11	0.000	3	85.556	990	5.786	0.862	قبول الفرضية

الجدول رقم (10) يظهر من خلال إجراء اختبار One- Sample Wilcoxon Signed

Rank Test أن مستوى الدلالة المحسوبة يساوي 0.000 أي أقل من مستوى الدلالة 0.05

وهذا يشير إلى قبول الفرضية الثالثة المتعلقة بالمشور الثالث والتي تشير إلى وجود تحديات

تتعلق بالجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية الليبية التي تواجه تطبيق تقنية سلاسل الكتل.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج

من خلال الإطار العملي للدراسة، واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي على بيانات الاستبانة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن طرحها على النحو الآتي :-

1 - عدم توفر انترنت ذو تدفق عالٍ، وأجهزة ذكية في المصارف الإسلامية الليبية تناسب تطبيق تقنية سلاسل الكتل.

2 - عدم وجود موارد بشرية مدربة وذات كفاءة، لتطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية.

3 - ارتفاع تكلفة تطبيق تقنية سلاسل الكتل فهي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة واستثمارات ضخمة.

4 - عدم وجود خبراء متخصصين ولا شركات لخدمات التقنية المالية في مجال تطبيق تقنية سلاسل الكتل على المستوى المحلي.

5 - عدم فعالية أنظمة الأمان المطبقة في المصارف الإسلامية للتصدي للهجمات وحماية البيانات.

6 - لا توجد رغبة من الإدارات العليا في تطبيق تقنية سلاسل الكتل.

- 7 - لا يوجد إدراك من قبل العاملين في المصارف الإسلامية الليبية، لأهمية تطبيق تقنية سلاسل الكتل.
- 8 - لا توجد تشريعات، وقوانين تدعم، وتلزم تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية.
- 9 - لا يوجد توافق فقهي ودراسات شرعية واضحة حول تطبيق تقنية سلاسل الكتل وخاصة تطبيق العقود الرقمية.
- 10 - عدم تبني مبادئ للحوكمة في المصارف الإسلامية تتعلق بتطبيق تقنية سلاسل الكتل.
- 11 - عدم وجود نظام محاسبي موحد أو معايير محاسبية موحدة في المصارف الإسلامية الليبية.
- 12 - عدم وجود عناصر بشرية محاسبية ذات كفاءة مهنية كمحاسبين وكذلك كمراجعين داخليين يمكنهم التعامل مع تقنية سلاسل الكتل .

ثانياً التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة العملية فإن الباحثان يقترحان مجموعة من التوصيات وهي:-

- 1 - عمل المصارف الإسلامية الليبية على تجهيز البنية التحتية لها من أجهزة ذكية وأدوات اتصال سريعة حتى تكون مناسبة لتطبيق تقنية سلاسل الكتل فيها والاستفادة منها.
- 2 - مطالبة الجهات التشريعية على إصدار تشريعات قانونية تنظم عمل المصارف الإسلامية في ما يتعلق بتطبيق تقنية سلاسل الكتل، بالإضافة إلى تنظيم العمل المصرفي بما يتوافق مع التقنية .
- 3 - العمل على تطبيق معايير محاسبية موحدة وأنظمة محاسبية موحدة تسهل تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المصارف الإسلامية الليبية .
- 4 - ضرورة العمل على تدريب العاملين على استخدام وتطبيق تقنية سلاسل الكتل ونشر الوعي بينهم وبين أفراد الإدارة العليا، حتى يكونوا على دراية وفهم كافٍ بأساليب التطبيق.
- 5 - تدريب المحاسبين، والمراجعين الداخليين، في المصارف الإسلامية على تطبيق ومراجعة البيانات المالية والمحاسبية التي يتم تطبيقها وإنتاجها باستخدام تقنية سلاسل الكتل .
- 6 - البحث في الجوانب الشرعية، والفقهية، التي تتعلق بتطبيق تقنية سلاسل الكتل، والعمل على توضيحها، وإعدادها في شكل دليل عملي يدعم ويساعد في التطبيق العملي دون الوقوع في المخالفات الشرعية.

المراجع

- إبراهيم، رشا أحمد علي. (2020). أثر تبني تقنية سلسلة الكتل البلوك تشين على خفض تكلفة الخدمات المصرفية. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، قسم المحاسبة، 24(3).
- بوغار، صبرينة، وتراري مجاوي، حسين. (2023). تطبيق تقنية البلوك تشين في البنوك الإسلامية: الواقع والتحديات (تجربة مصرف الراجحي). *مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*، الجزائر، 17(1).
- الرحيلي، مدى عبد اللطيف، والضحوي، هناء علي. (2020). تطوير قطاع الإيجار العقاري بما يتماشى مع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية: دراسة مقترحة لتطبيق تقنية سلاسل الكتل. *مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات*، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر، (1).
- حسين، محمد، وحسين، السيد. (2021). العملات المشفرة (البلوك تشين) تحديات ومخاطر: دراسة المنازعات المصرفية بالمملكة العربية السعودية نموذجاً. *مجلة قانونية متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية*، السودان، 9(2).
- خليفة، إيهاب. (2018). البلوك تشين: الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة. *مجلة أوراق أكاديمية*، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (3).
- سالم، عبد الوهاب محمد، ومحمد، عبد الباسط بوبكر. (2023). مدى انعكاس استخدام تقنية سلسلة الكتل على مهنة المراجعة الخارجية في ليبيا: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بمؤسسات التعليم العالي بالمنطقة الشرقية. *مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية*، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية، (7).
- الشاطر، منير ماهر. (2019). تقنية سلسلة الثقة (البلوك تشين) وتأثيرها على قطاع التمويل الإسلامي. *مجلة بحوث وتطبيقات في المالية الإسلامية*، جامعة مالايا البحثية، ماليزيا، 3(2).
- الشاطر، منير ماهر، وأحمد، أحمد سفيان، وبن شريف، سهيل. (2018). الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البتكوين أنموذجاً. *مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية*، 9(1).
- العقيل، عبدالله محمد عبدالوهاب. (2020). تقنية البلوك تشين: تكييفها وتطبيقاتها الفقهية. *مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية*.

- فتوح، عبدالناصر محمود الشيخ. (2008). ضوابط الاستثمار والمصارف الإسلامية. دار الإرشاد للنشر.
- قندوز، عبد القادر. (2019). التقنيات المالية (سلسلة كتب موجزة، العدد 49). صندوق النقد العربي.
- قويدري، خديجة، ودحام، عبد القادر. (2025). أثر استخدام البلوك تشين في القطاع المصرفي: الفرص والتحديات. مجلة المعارف، جامعة البويرة، الجزائر، 20(1).
- مجي، أحمد حسين نصيف. (2022). أهمية تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) وأثرها في تعزيز نظم المعلومات المحاسبية. مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 18(2).
- مرزوق، آمال. (2021). تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الاقتصادية. مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، الجزائر، 1(5).
- ميلة، علي عبدالله، وأحمد، عبدالواحد علي. (2024). مدى إمكانية تطبيق تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) في المصارف التجارية الليبية: دراسة حالة المصارف التجارية العاملة بمدينة الخمس. مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد الخمس، 10(1).
- بن يونس، ناصر ميلاد، والقمودي، مفتاح أحمد، والزرزوق، خالد عياد. (2021). أثر تطبيق تقنية سلسلة الكتل على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الليبية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي. مجلة الدراسات الاقتصادية، 8(2).

مواقع على شبكة الانترنت :

مصرف التمويل الإسلامي

مصرف اليقين

مصرف الضمان الإسلامي

بحث بعنوان :

تأثير استخدام الخوارزميات المحاسبية الذكية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة استكشافية لآراء هيئة تدريس المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا

The impact of using intelligent accounting algorithms on the quality of
accounting information

An exploratory study of the opinions of accounting faculty members at
.universities and higher institutes

إعداد :

د.عبدالباسط أبوبكر محمد

أستاذ مساعد ، كلية الاقتصاد الإسلامي

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

Abdalbaset A.Mohamed Omar

Ttfasell@gmail.com

د.علي عمر علي الكاسح

محاضر ، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

ao4372037@gmail.com

ALI O ALI ALKASEH

المصحح اللغوي : أ.نورية إبراهيم سليمان ، مراقبة تعليم البيضاء

المستخلص :

ركزت الدراسة على فهم تأثير أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية على جودة المعلومات المحاسبية من خلال استكشاف آراء أساتذة المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا في شرق ليبيا. شملت عينة الدراسة على 94 مشاركاً ، واعتمدت الدراسة على الاختبارات الوصفية واختبار الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى أن أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية (البعد التقني ، البعد الوظيفي ، البعد التحليلي وبعد الرقابة والحوكمة) تأثير بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بالتركيز على دراسة فهم الخوارزميات المحاسبية الذكية وفهم الأبعاد بشكل تفصيلي بما يجعل بيئة الأعمال الليبية أكثر فهماً لها ، ويجعلها أكثر قدرة على التعامل معها في المستقبل. **الكلمات المفتاحية :** الخوارزميات المحاسبية الذكية ، جودة المعلومات المحاسبية

Abstract:

The study focused on understanding the impact of intelligent accounting algorithm dimensions on the quality of accounting information in the Libyan environment by exploring the opinions of accounting faculty members at universities and higher institutes in eastern Libya.

The study sample consisted of 94 participants, and the study employed descriptive tests and simple and multiple regression tests to test the hypotheses.

The study concluded that the four dimensions of the algorithms (technical dimension, functional dimension, analytical dimension, and control and governance dimension) positively impact the quality of accounting information.

The study recommended focusing on further research to understand intelligent accounting algorithms and their dimensions in detail, thereby enhancing the Libyan business environment's understanding of them and its ability to effectively utilize them in the future.

Keywords: Intelligent accounting algorithms, quality of accounting information

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تتفاعل مهنة المحاسبة حالياً مع عدد كبير من التغيرات التقنية مثل (الذكاء الاصطناعي ، تعليم الألة ، البيانات الضخمة) نتج عنها تغير كبير وأساسي في المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة وما يرتبط بهما من سياسات ومفاهيم.

يرتبط مفهوم الخوارزميات المحاسبية الذكية بتغير دور المحاسبة وارتباطها بمجموعة من العمليات والمفاهيم الرياضية التي النظم المحاسبية من الاقتراب من قدرات العنصر البشري من حيث التحليل والتنبؤ مع تفوق من حيث السرعة والدق(Appelbaum et al., 2017).

مشكلة الدراسة

اثر التغيرات التقنية التي يشهدها العالم في مهنة المحاسبة بشكل مباشر ، حيث انعكست على إعادة تشكيل المفاهيم الأساسية في المحاسبة والمراجعة ، وحولت مهنة المحاسبة من الشكل التقليدي إلى شكل أكثر حداثة ، تبرز الخوارزميات المحاسبية الذكية من حيث ارتباطها بالتطورات التقنية في معالجة البيانات الضخمة وتوفير تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية(Appelbaum et al., 2017).

يمكن فهم جوهر الخوارزميات المحاسبية الذكية في عدة مزايا أساسية ، فهي تمنح المؤسسات ميزة في زيادة دقة البيانات بواسطة إنجاز الأعمال المحاسبية من خلال السيطرة على الأخطاء البشرية في أغلب العمليات اليومية ، وبالتالي انتقل دور المحاسبة من خلال التطور التقني إلى دور أكثر ثقة في مخرجات الأنظمة المحاسبية ، كذلك تطور دور المراجعة في إنجاز عمليات مراجعة كثيرة بسرعة بدلاً من المراجعة التقليدية التي تعتمد على العينات ، الأمر الذي انعكس على كفاءة نظم المراجعة (Zhang et al., 2020).

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه الخوارزميات في تعظيم قدرة المحاسبة على التنبؤ ، حيث أصبحت قادرة على التحليل الدقيق للمتغيرات المختلفة للتنبؤ بالتدفقات النقدية

والمخاطر المالية ، مما يدعم الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معطيات دقيقة جداً (Tiron-Tudor & Deliu, 2021).

ترتكز مشكلة البحث في فهم مدى تأثير التطورات التقنية على مهنة المحاسبة ، من خلال فهم تأثير الخوارزميات المحاسبية الذكية على جودة المعلومات المحاسبية من خلال استطلاع آراء هيئة تدريس المحاسبة بالجامعات والمعاهد العليا في شرق ليبيا.

يمكن صياغة السؤال البحثي بالشكل التالي : هل يوجد تأثير استخدام الخوارزميات المحاسبية الذكية على جودة المعلومات المحاسبية؟

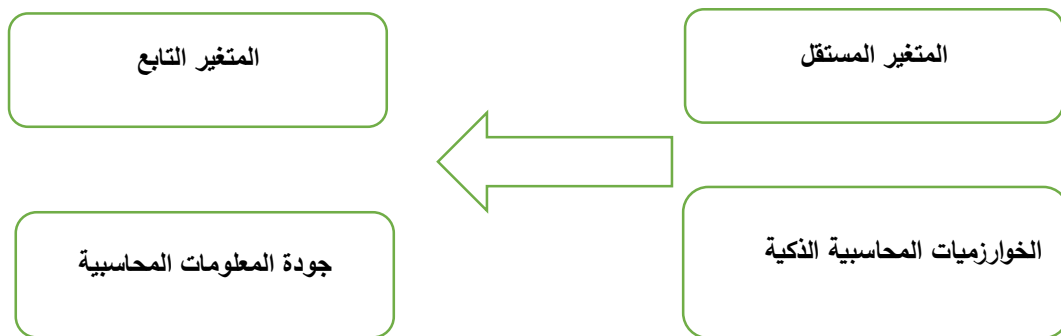
فرضيات الدراسة

الفرضية الصفرية : لا يوجد تأثير استخدام الخوارزميات المحاسبية الذكية على جودة المعلومات المحاسبية؟

ولفهم فقد تم مناقشة تأثير الخوارزميات المحاسبية الذكية من خلال تأثير الأبعاد التالية: (البعد التقني ، البعد الوظيفي، البعد التحليلي، بعد الرقابة والحوكمة) على جودة المعلومات المحاسبية وعليه يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية لتشمل الأبعاد الأربعة.

نموذج الدراسة

يمكن من خلال فرضيات الدراسة رسم نموذج الدراسة بالشكل التالي :



أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للخوارزميات الذكية في المجال المحاسبي ، وتزايد الاعتماد عليها في التحليل المالي والمراجعة وأيضاً في أغلب العمليات المحاسبية التي كانت تتم بشكل مبسط ويدوي أو آلي من خلال منظومات محاسبية غير معقدة.

أهداف الدراسة

هدف الدراسة الأساسي هو استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس المحاسبة في الجامعات والمعاهد العليا في ليبيا حول مدى تأثير استخدام الخوارزميات المحاسبية الذكية على جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة فهم طبيعة البيئة المحاسبية الليبية ومدى قدرتها على استيعاب التقنيات الحديثة في المجال المحاسبي.

منهجية البحث

اعتمد البحث على :

المنهج الاستقرائي من خلال رصد كافة الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوع بشكل مباشر مع التركيز على الدراسات ذات الصلة بالمحاسبة والمراجعة ، كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تصميم استبانة تشمل على مجموعة من الفقرات تقيس متغيرات الدراسة وتم تحليلها ببرنامج SPSS 23.

حدود الدراسة

الحدود المكانية : رصد آراء أعضاء هيئة تدريس المحاسبة في الجامعات والمعاهد العليا في شرق ليبيا.

الحدود الموضوعية : ركزت على البعد التقني والبعد الوظيفي والبعد التحليلي وبعد الرقابة والحوكمة للخوارزميات المحاسبية الذكية.

الحدود الزمنية : تم إجراء الدراسة خلال عام 2025 ، الربع الأول من عام 2026.

الدراسات السابقة

شهدت حقل المحاسبية خلال العقود الأخيرة اهتمامًا متزايداً بدراسة أثر الخوارزميات الذكية وتقنيات الذكاء الاصطناعي ومدى انعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية، في ظل التطور السريع لنظم المعلومات المحاسبية وما يتبعه من تغييرات جوهرية في مفهوم المحاسبة والمراجعة ، نستعرض هنا أغلب الدراسات التي ركزت هذه على الدور الذي تلعبه الخوارزميات الذكية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

اهتمت دراسة Warren et al., (2015) بالتحويلات المهمة التي أحدثته الخوارزميات التحليلية والبيانات الضخمة في المحاسبة ،حيث هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية مساهمة الخوارزميات الذكية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي، من خلال تحليل التطورات التقنية وربطها بالمفاهيم المحاسبية التقليدية.

توصلت الدراسة إلى أن الخوارزميات الذكية: تحسن الملاءمة عبر تقديم معلومات وقتية ، تحسن الموثوقية من خلال الكشف المبكر عن الأخطاء والتحريفات ، كما إنها تقلل من عدم تماثل المعلومات بشكل عام.

سعت دراسة Sutton, Holt & Arnold (2016) إلى مناقشة فكرة القائلة أن الذكاء الاصطناعي سيقضي على المحاسبة، مؤكدة بدلاً من ذلك دوره في تحسين جودة المعلومات ، حيث تبنت الدراسة منهجاً تحليلياً ونقدياً للأبحاث السابقة في مجالات الذكاء الاصطناعي.

توصلت الدراسة إلى أن الخوارزميات الذكية تحسن من الاتساق في المعالجات المحاسبية ، وتزيد قابلية الفهم مستخدمي التقارير ، بالإضافة أنها ترفع من مستوى الشفافية بشكل عام.

ركزت دراسة Kokina & Davenport (2017) على فهم دور الذكاء الاصطناعي والأتمتة الذكية في المحاسبة والمراجعة، وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية.

استخدمت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليلياً، حيث تم دعمه بحالات تطبيقية من واقع المؤسسات المالية ، أظهرت النتائج أن: الخوارزميات الذكية تقلل من التقديرات الشخصية، مما يعزز الموضوعية ،

ترتفع دقة المقياس المحاسبي نتيجة الاعتماد على نماذج تعلم آلي ، تتحسن قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية.

ناقشت دراسة Appelbaum et al. (2017) دور تحليلات البيانات الذكية في تطوير المحاسبة الإدارية والمالية ، اعتمدت الدراسة على تحليل نظري معزز بدراسات تطبيقية مختلفة.

توصلت الدراسة إلى أن الخوارزميات الذكية: تحسن اكتمال المعلومات المحاسبية ، تحسن التوقيت المناسب لإعداد التقارير، تدعم قابلية المقارنة بين الفترات المحاسبية.

ركزت دراسة Moffitt et al. (2018) على الخوارزميات الذكية للكشف عن الغش المالي وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية ، اعتمدت الدراسة على تحليل تجريبي لتطبيقات الأتمتة الذكية في المراجعة.

توصلت الدراسة إلى أن : الخوارزميات الذكية تُحسن من موثوقية المعلومات المحاسبية إجمالاً ، وكذلك تعمل على خفض احتمالات التحريفات الجوهرية ، بالإضافة إلى زيادة ثقة مُستخدمي القوائم المالية.

ناقشت دراسة Reinking et al. (2020) أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وجودة مخرجاتها ، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي مدعوماً بنماذج تطبيقية. توصلت الدراسة إلى أن : الخوارزميات الذكية تُقلل الأخطاء بشكل عام ، بالإضافة إلى أنها ترفع قابلية المقارنة بين التقارير المالية وتعزز الموثوقية والشفافية.

ناقشت دراسة Ionescu (2022) دور خوارزميات البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في أنظمة المعلومات المحاسبية المبنية على الحوسبة السحابية ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستقصائي من خلال تحليل الأوراق البحثية في قواعد البيانات العالمية ، ركزت الدراسة بشكل أساسي على فهم طبيعة عمل الخوارزميات المحاسبية الذكية من خلال فحص وتحليل بيانات مستمدة من 22 مقالاً تم اختيارها من بين عدد كبير من البحوث التي تم نشرها خلال الأعوام من 2016 إلى 2022 .

أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي جوهري للخوارزميات في رفع مستوى دقة التنبؤ للمعلومات المحاسبية ، بالإضافة إنها تقليل الأخطاء البشرية في التقديرات المختلفة ، كذلك توفر الأنظمة السحابية المدعومة بالذكاء الاصطناعي معلومات ذات ملاءمة عالية جداً ، أكدت الدراسة كذلك أن تكامل الخوارزميات الذكية مع الأنظمة السحابية يحسن من التمثيل الصادق للمراكز المالية.

نلاحظ :

1. أغلب الدراسات تؤكد وجود علاقة إيجابية بين الخوارزميات الذكية وجودة المعلومات المحاسبية.
2. نلاحظ أن الدراسات تركز على فهم عام الخوارزميات المحاسبية الذكية من خلال فهم تأثيرها في النظم المحاسبية عموماً والتطور الحاصل في هذه النظم ، لذلك كانت نتائج هذه الدراسات شبه متوافقة حول دور الخوارزميات في تعزيز وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
3. من خلال عرض الدراسات السابقة ، نلاحظ نقص حاد في الدراسات التي تربط بين الخوارزميات المحاسبية الذكية والبيئة الليبية

الإطار النظري

أولاً: الخوارزميات المحاسبية الذكية

مفهوم الخوارزميات المحاسبية الذكية

يطلق مصطلح الخوارزميات المحاسبية الذكية على مجموعة من العمليات الحسابية والمنطقية التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، والتي تُستخدم لمعالجة البيانات المالية والمحاسبية بكفاءة أعلى من النظم المحاسبية التقليدية، مع القدرة على التعلم من البيانات السابقة والتكيف مع أي تغيرات تقنية المستقبلية (Russell & Norvig, 2021).

وتعرف كذلك بأنها : مجموعة من الادوات الرقمية القادرة على إنجاز عمليات المحاسبية المعقدة مثل : عمليات القياس المحاسبي، والتصنيف، والكشف عن الأخطاء، والتنبؤ المالي، واتخاذ القرارات، مع التقليل من تدخل العنصر البشري (Warren et al., 2015).

وبشكل عام ، تُعد الخوارزميات المحاسبية الذكية حالياً تطوراً طبيعياً لنظم المعلومات المحاسبية التقليدية (اليدوية أو الآلية)، حيث انتقلت من مجرد التسجيل الآلي إلى عمليات معقدة مثل :التحليل الذكي والداعم للقرار (Romney et al., 2021).

تكتسب الخوارزميات الذكية أهميتها في المجال المحاسبي من تعاظم دورها ، فهي تعمل على : تحسين جودة ودقة التقارير المالية وتقليل الأخطاء عمليات الاحتيال ،مع دعم نظم الرقابة الداخلية وإدارات المخاطر، وتحسين القدرة على التنبؤ المالي واتخاذ القرار (Kokina & Davenport, 2017).

مكونات الخوارزميات المحاسبية الذكية

تُعد الخوارزميات المحاسبية الذكية أحد العناصر الأساسية للتحويل الرقمي في مهنة المحاسبة، حيث تعتمد على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمعالجة البيانات المالية وتحليلها واتخاذ القرارات بشكل أكثر فاعلية ،وتتمثل هذه الخوارزميات في مجموعة من العمليات المنظمة التي تهدف إلى تحويل البيانات في شكلها الخام إلى معلومات مالية ذات قيمة تدعم اتخاذ القرار .

1.مدخلات البيانات : تبدأ الخوارزميات المحاسبية الذكية بجمع البيانات من مصادر متعددة مثل الأنظمة المحاسبية، الفواتير الإلكترونية، قواعد البيانات، وتتميز هذه المرحلة بالتعامل مع البيانات المهيكلة وغير المهيكلة بما في ذلك النصوص والصور،مثل المستندات المالية (Li et al., 2025)،كذلك تتيح هذه المرحلة دمج مجموعات ضخمة من البيانات المالية مما يدعم دقة التحليلات التي تأتي لاحقاً بشكل كبير (Sampaio & Silva, 2025) .

2.معالجة البيانات الأولية: تُعد مرحلة المعالجة الأولية من أهم المكونات، حيث يتم فحص وتنظيف البيانات، وإزالة القيم الشاذة، وتحويلها إلى صيغ قابلة للتحليل. وتشمل هذه العمليات :التكامل،

والتنقية، والتحويل، وتقليل الاختلافات ، تهدف هذه المرحلة إلى تحسين جودة البيانات وضمان دقة نتائج النماذج المستخدمة (Han et al., 2011).

3. نمذجة الخوارزميات : تتضمن هذه المرحلة بناء النماذج الذكية باستخدام تقنيات مثل التعلم الآلي، التعلم العميق، والانحدار الإحصائي. وتستخدم هذه النماذج لاكتشاف الأنماط المالية، والتنبؤ بالأداء المستقبلي، وتقييم المخاطر (Atrous, 2025).

ومن أبرز النماذج المستخدمة في المحاسبة: الشبكات العصبية، أشجار القرار، والانحدار اللوجستي، حيث تسهم في تحسين دقة التحليل المالي واكتشاف الاحتيال.

4. تحليل البيانات واستخراج الأنماط : تعتمد الخوارزميات الذكية على تحليل البيانات باستخدام تقنيات متقدمة لاستخراج الأنماط والاتجاهات ، وتشمل هذه المرحلة التحليل التنبؤي، واكتشاف العمليات الطارئة الغير متكررة، وتحليل المخاطر المالية (Nuritdinovich et al., 2025).

تساعد هذه الخطوة في رسم إطار عام للفهم، بالتالي تدعم القرارات المالية الاستراتيجية، وتحقق ميزة تنافسية للمؤسسات.

5. الأتمتة والتنفيذ : تشمل هذه المرحلة تطبيق نتائج التحليل من خلال تنفيذ العمليات المحاسبية تلقائياً باستخدام تقنيات مثل الأتمتة الروبوتية، حيث يتم إدخال البيانات، إعداد التقارير، وتسوية الحسابات دون تدخل بشري مباشر (Sampaio&Silva,2025). هذه الخطوة تسهم في تسريع العمليات المحاسبية بكامل خطواتها وتقليل الأخطاء البشرية بشكل ملحوظ.

6. التفسير واتخاذ القرار : حسب ما تشير إليه (Deloitte (2025 فإن الخوارزميات تقوم بإنتاج مخرجات قابلة للتفسير مثل التقارير المالية والتوصيات، والتي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من تطور هذه الأنظمة، إلا أن الإشراف البشري يظل ضرورياً لضمان تفسير النتائج بشكل صحيح.

7. **الرقابة والتقييم المستمر** : تتضمن هذه المرحلة مراقبة أداء الخوارزمية وتحديثها بشكل مستمر لضمان دقتها وكفاءتها، وتشمل عمليات التقييم اختبار النماذج، ومراجعة النتائج، وضبط المعايير، بالإضافة إلى ضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية والتنظيمية (Laudon & Laudon, 2012).

بشكل عام ، تُعد الرقابة المستمرة في الخوارزميات الذكية ضرورية للحد من التحيزات وضمان موثوقية النظام بشكل كامل.

أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية

تمثل الخوارزميات المحاسبية الذكية نقلة نوعية في أنظمة المعلومات المحاسبية، حيث تتجاوز مفهوم الأتمتة التقليدية القائمة على القواعد الثابتة إلى أنظمة قائمة على التعلم المستمر والتحليل التنبؤي ودعم القرارات بشكل تفاعلي (Sekinobe et al., 2025).

وإجمالاً ، ويمكن تحليل هذه الخوارزميات وفق أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد التقني، البعد الوظيفي، البعد التحليلي، وبعد الرقابة والحوكمة.

أولاً: البعد التقني : يركز البعد التقني على البنية التحتية والآليات البرمجية التي تمكن الخوارزميات المحاسبية الذكية من معالجة البيانات. وفقاً لـ Li et al., (2025) يتكون هذا البعد من:

1. معالجة البيانات المهيكلة وغير المهيكلة ، تشمل هذه القدرة التعامل مع قواعد البيانات العلائقية وجداول المعاملات الرقمية من جهة، والنصوص الحرة والصور والمستندات المالية الممسوحة ضوئياً من جهة أخرى.

2. التكامل مع مصادر متعددة مع قدرة النظام على الاتصال المباشر مع الأنظمة المحاسبية، الفواتير الإلكترونية ، وقواعد البيانات الداخلية والخارجية.

3. هندسة متعددة الطبقات بحيث تتضمن بنية الأنظمة المحاسبية الذكية عادةً طبقة استقبال البيانات، طبقة نموذج التعلم الآلي، طبقة الثقة، وطبقة التسجيل القابلة للمراجعة .

ثانياً: البعد الوظيفي : يتعلق البعد الوظيفي بالعمليات والمهام الأساسية التي تنفذها الخوارزميات الذكية في سياق الدورة المحاسبية، ويشمل هذا البعد المهام الرئيسية:

1. تنقية وتوحيد البيانات من حيث إزالة التكرارات، تصحيح الأخطاء الشائعة، وتوحيد تنسيقات الحقول مثل التواريخ والأرقام والرموز المحاسبية (Li et al., 2025).
2. تصنيف وتوجيه المعاملات مع فرز المستندات تلقائياً إلى فئات محاسبية مناسبة ، مما يسهم في تقليل الأخطاء البشرية وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية.

ثالثاً: البعد التحليلي : يمثل البعد التحليلي جوهر القيمة المضافة للخوارزميات المحاسبية الذكية، حيث يحول البيانات الأولية إلى رؤى تنبؤية وتوصيات قرار، ويتكون هذا البعد من :

1. النمذجة التنبؤية للمخاطر من خلال استخدام خوارزميات التعلم الآلي للتنبؤ بالمخاطر المالية قبل حدوثها، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، أو مخاطر الاحتيال (Sekinobe et al., 2025).
2. كشف الأنماط الشاذة بواسطة تمييز الحالات غير الاعتيادية في المعاملات المالية والتي قد تشير إلى أخطاء منهجية أو عمليات احتيال محتملة. (Li et al., 2025).
3. تحليل الاتجاهات والتنبؤ بالتدفقات النقدية - بناء نماذج زمنية لتحليل سلوك الإيرادات والمصروفات والتنبؤ بها (Sekinobe et al., 2025).

رابعاً: بعد الرقابة والحوكمة: يُعد بعد الرقابة والحوكمة الأكثر أهمية من منظور مهنة المحاسبة، حيث يضمن أن الأتمتة والذكاء لا يأتیان على حساب الشفافية والمساءلة وإمكانية المراجعة ، وتتضمن مكونات هذا البعد وفقاً (Carollo et al., 2026) الآتي :

1. ضوابط الثقة : ضع مستويات ثقة واضحة لخوارزميات الذكاء الاصطناعي بحيث لا يتم قبول أي معاملة أو تصنيف محاسبي إلا إذا تجاوزت نسبة ثقة محددة مسبقاً.
2. التسجيل القابل للمراجعة: حيث توثيق كل إجراء وكل قرار اتخذته الخوارزمية بشكل يسمح بتتبعه ومراجعته لاحقاً من قبل المراجعين الخارجيين.

3. فصل المهام وإشراك العنصر البشري من حيث تصميم تدفق العمل بحيث يتم إشراك (المحاسب أو المراجع) في الحالات التي تتطلب حكماً مهنيّاً أو عندما تكون ثقة الخوارزمية منخفضة، مما يحافظ على مبدأ الفصل بين المهام. وقد أوصى بإشراك المحاسبين الخبراء في مرحلة التحقق النهائي. وإجمالاً ، أن دمج الأدوات المعتمدة على الخوارزميات الذكية في النظام للمحاسبة يستلزم إعادة تعريف دور المحاسب التقليدي من منفذ إجراءات روتينية إلى عنصر فاعل ومنفذ على النماذج المعرفية ، يتعاطم دوره كمسؤول عن التحقق من المنطق الاقتصادي والأخلاقي لقرارات الخوارزمية.

جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية المقياس الأساسي لمدى قدرة التقارير المالية على عكس الواقع الاقتصادي للمنشأة بدقة وشفافية. تهدف هذه الجودة إلى تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما يساهم في كفاءة تخصيص الموارد في أسواق المال.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية إطاراً مفاهيمياً يركز على خاصيتين رئيسيتين: الملاءمة والتمثيل الصادق تعني الملاءمة أن تكون المعلومة قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين من خلال قيمتها التنبؤية أو التأكيدية (Kieso et al., 2019) أما التمثيل الصادق، فيتطلب أن تكون البيانات كاملة، محايدة، وخالية من الأخطاء الجوهرية.

الخصائص النوعية المعززة للجودة

بينما تشكل الملاءمة والتمثيل الصادق جوهر الجودة، فإن هناك أربعة خصائص معززة تضمن تعظيم فائدة المعلومات للمستخدمين: (Kieso et al., 2019)

1. القابلية للمقارنة : تمنح المستخدمين القدرة على فهم أوجه التشابه والاختلاف بين التقارير المالية للمنشآت عبر فترات زمنية مختلفة، أو بينها وبين منشآت أخرى في نفس الصناعة أو القطاع.

2. **القابلية للتحقق** : تعني أن المراجعين مستقلين ومطلعين يمكنهم الوصول إلى إجماع (وليس بالضرورة اتفاق تام) بأن القوائم المالية تمثل بعدالة الوضع القائم دون تحيز.

3. **التوقيت المناسب** : توفر المعلومات لصناع القرار في وقت مناسب يسمح لهم باتخاذ قرار مناسب ومؤثر.

4. **القابلية للفهم** : تصنيف وتوصيف وعرض المعلومات بشكل واضح ومختصر، مما يمكن المستخدمين من استيعاب معناها بكل سهولة.

وبشكل عام ، تكتمل جودة المعلومات المحاسبية عندما تقترن الخصائص الأساسية بالخصائص المعززة مما يقلل من ضوضاء البيانات ويزيد من دقتها وموثوقيتها.(Nobes & Parker, 2020).

الجزء الثالث : الدراسة الميدانية

1.مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة اشتمل على أعضاء هيئة تدريس المحاسبة في الجامعات والمعاهد العليا الليبية في شرق ليبيا والذي يبلغ (230 عضو هيئة تدريس) لسهولة التواصل مع أعضاء وبالتالي توزيع الاستبيان والحصول على ردود بشكل سريع.

جدول رقم (1) بيان الاستبيانات الموزعة والمستردة والجاهز للتحليل

الاستبيانات الموزعة	المستلمة	الصالحة للتوزيع
100 استبيان	96 استبيان	94 استبيان

يشير Krejcie and Morgan (1970) إلى أن تحديد حجم العينة يعد الخطوة الأساسية لضمان تمثيل المجتمع بشكل أساسي ، وفي الدراسات الميدانية التي تتجاوز فيها العينة المستخدمة ما نسبته 30% من المجتمع الصغير، فإنها تعتبر مقبولة إحصائياً لتعميم النتائج(Sekaran & Bougie, 2016).

كذلك تعد تقنية (Bootstrap) مع تحليل الانحدار (البسيط والمتعدد) وسيلة مناسبة لدعم دقة التقديرات وتقليل من التحيز في العينات المتوسطة (Field, 2018)، كما أن جودة النموذج يتم

التحقق منها عبر اختبار استقلالية الأخطاء (Durbin-Watson) لضمان خلو النتائج من الارتباط الذاتي (Hair et al., 2019).

2. أداة الدراسة :

تم تصميم أداة الدراسة الاستبانة بما يتوافق مع المتغيرات التي تم دراستها وهي كالاتي :

المتغير المستقل : (الخوارزميات المحاسبية الذكية) وتشمل الابعاد: (البعد التقني، البعد الوظيفي، البعد التحليلي ، بعد الرقابة والحوكمة)

المتغير التابع : جودة المعلومات المحاسبية

تم الاعتماد على تصميم الاستبيان على الدراسات السابقة بالإضافة إلى فهم أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية من خلال الأدبيات المحاسبية ، بالإضافة تم عرض الاستبيان على عدد من استاذة المحاسبة لإبداء الرأي فيه ومدى مطابقة الفقرات للموضوع الذي يتم دراسته .

تم كذلك اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في استمارة الاستبانة

جدول رقم (2) : درجات مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5
1 إلى 1.80	1.81 إلى 2.60	2.61 إلى 3.40	3.41 إلى 4.20	4.20 إلى 5

4. الاختبارات الإحصائية

أولاً : البيانات أساسية

جدول رقم (3) بيانات أساسية عن عينة الدراسة

الجامعات والمعاهد العليا		
النسبة	العدد	الفئة
%20.2	19	جامعة بنغازي
%9.6	9	جامعة عمر المختار
%8.5	8	جامعة درنة
%9.6	9	جامعة اجدابيا
%11.7	11	جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
%13.8	13	جامعة طبرق
%5.3	5	المعهد العالي للعلوم المالية والإدارية بنغازي
%8.5	8	المعهد العالي للعلوم والتقنية البيضاء
%4.3	4	كلية العلوم والتقنية درنة
%4.3	4	المعهد العالي للعلوم والتقنية طبرق
%2.1	2	المعهد العالي للعلوم والتقنية امساعد
%1.1	1	المعهد العالي للعلوم والتقنية بئر الأشهب
%1.1	1	المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية كمبوت
%100	94	المجموع
النوع		
النسبة	العدد	الفئة
%73.4	69	ذكر
%26.6	25	النوع
%100		المجموع
المؤهل العلمي		
النسبة	العدد	الفئة
%83	78	ماجستير
%17	16	دكتوراه
%100	94	المجموع
الخبرة		
النسبة	العدد	الفئة
%16.0	15	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
%60.6	57	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
%12.8	12	من 15 سنة أقل من 20 سنة
%10.6	10	من 20 سنة وأكثر
%100	94	المجموع

بشكل عام ، يوضح الجدول أعلاه الخصائص الديموغرافية أن عينة الدراسة تتوافر فيها مجموعة من المواصفات من ناحية المؤهلات العلمية والخبرة بالإضافة إلى تمثيل للجامعات والمعاهد العليا في شرق ليبيا.

ثانياً : اختبار الصدق والثبات

جدول رقم (4) اختبار الصدق والثبات

المتغيرات	معامل الثبات	معامل الصدق
البعد التقني	0.838	0.915
البعد الوظيفي	0.829	0.910
البعد التحليلي	0.850	0.921
بعد الحوكمة والرقابة	0.820	0.905
جودة المعلومات المحاسبية	0.837	0.914

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع معامل الثبات ومعامل الصدق الأمر الذي يدل على جودة تصميم الاستبانة وموثوقية نتائجها بشكل كبير ، وفقاً للمعارف عليه في مثل هذه الاختبارات.

ثالثاً : الاختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل : استخدام الخوارزميات المحاسبية الذكية

1. البعد التقني

جدول رقم (5) الاختبارات الوصفية للبعد التقني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
1	الخوارزميات ستعتمد على بيانات محاسبية منظمة قابلة للمعالجة الآلية.	3.787	0.565	75.94	13.496	.000
2	جودة البيانات المدخلة ستدعم دقة نتائج النظام بشكل عام.	3.883	0.602	77.66	14.219	.000
3	وجود بيانات متناسقة ستسهل تحليل العمليات المحاسبية آلياً.	3.830	0.599	76.6	13.873	.000
4	الخوارزميات ستكون قادرة على معالجة حجم كبير من البيانات دون أخطاء.	3.755	0.562	75.10	13.031	.000
5	الخوارزميات ستكون مدمجة تقنياً مع الأنظمة المحاسبية.	3.745	0.547	74.90	13.188	.000
6	سيتم تحديث البيانات المحاسبية داخل النظام بشكل فوري.	3.713	0.499	74.29	13.823	.000
7	وجود آليات تحقق آلي ستقلل أخطاء الإدخال البشري.	3.777	0.531	75.54	14.156	.000
8	وجود أنظمة حماية رقمية ستمنع التلاعب بالبيانات.	3.830	0.561	76.6	14.339	.000
	المقياس العام	3.790	0.546	----	13.891	0.000

بشكل عام نلاحظ أن مستوى الموافقة للفقرات مرتفع جداً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.71 و 3.88)، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي ، مما يعني أن أفراد العينة متفقون على أهمية المتطلبات التقنية للخوارزميات المحاسبية الذكية.

كانت قيم الانحراف المعياري أقل من 0.6، مما يشير إلى غياب التشتت في إجابات المشاركين ، كذلك أظهر الجدول أن قيمة (T) مرتفعة جداً، فهي تتراوح قيمها بين (13.031) و (14.339) عند مستوى معنوية 0.01 ، فهذا يعني أن موافقة عينة الدراسة على هذه الفقرات حقيقية وجوهرية وليست ناتجة عن الصدفة.

2. البعد الوظيفي المحاسبي

جدول رقم (6) الاختبارات الوصفية للبعد الوظيفي المحاسبي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
1.	الخوارزميات ستنفذ وترحل القيود اليومية آلياً بدقة عالية.	3.755	0.542	75.1	13.498	.000
2.	النظام سيكتشف القيود الشاذة أو غير المعتادة.	3.723	0.473	74.46	14.827	.000
3.	الخوارزميات ستقلل الأخطاء المحاسبية الناتجة عن المعالجة اليدوية.	3.787	0.505	75.74	15.105	.000
4.	النظام سيحسن تسوية الحسابات.	3.745	0.462	74.9	15.619	.000
5.	الخوارزميات ستدعم إعداد القوائم المالية بسرعة.	3.777	0.467	75.54	16.112	.000
6.	النظام سيساعد في احتساب المخصصات المحاسبية بدقة.	3.798	0.477	75.96	16.218	.000
	المقاس العام	3.764	0.487	----	15.229	0.000

أظهر الجول أعلاه أن قيم المتوسطات الحسابية متقاربة جداً (حول 3.7)، مما يشير إلى أن جميع هذه المهام الوظيفية للخوارزميات المحاسبية الذكية تعتبر مهمة جداً من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريس المحاسبة.

بينما تظهر قيم الانحراف المعياري بقيم منخفضة جداً (أقل من 0.54)، وهذا يدعم قيم (T) المرتفعة؛ فكلما قل الانحراف المعياري زادت الثقة في أن المتوسط الحسابي يمثل العينة بصدق، لذلك وصلت الأهمية النسبية للفقرات إلى قرابة 76%.

3. البعد التحليلي

جدول رقم (7) الاختبارات الوصفية للبعد التحليلي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
1.	الخوارزميات ستتنبأ بالاتجاهات المالية المستقبلية.	3.755	0.522	75.10	14.020	.000
2.	الخوارزميات ستكتشف أنماط المعاملات غير طبيعية.	3.766	0.473	75.32	15.684	.000
3.	الخوارزميات ستدعم تحليل المخاطر المالية.	3.734	0.532	74.68	13.370	.000
4.	النظام سيقدم مؤشرات إنذار مبكر للمشكلات المالية.	3.702	0.504	74.04	13.496	.000
5.	الخوارزميات ستحلل سلوك العمليات المالية بمرور الوقت.	3.734	0.511	74.68	13.908	.000
6.	التحليل الآلي بواسطة الخوارزميات سيساعد في اتخاذ قرارات مالية أفضل.	3.755	0.522	75.10	14.020	.000
7.	الخوارزميات ستقدم تقارير تحليلية بشكل أسرع من النظم التقليدية.	3.809	0.554	76.10	14.147	.000
	المقاس العام	3.751	0.517	----	14.092	0.000

من الجدول السابق ، نلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية لفقرات البعد التحليلي تراوحت بين (3.70 و

و 3.81) فإن جميع الفقرات تقع في منطقة الموافقة العالية.

نلاحظ أن قيم الانحراف المعياري منخفضة جداً، وهذا يشير إلى تجانس كبير في آراء العينة ، مما

يعطي قوة للإجابات ويؤكد أن الآراء متفقة على هذه المزايا التحليلية.

لذلك فالأهمية النسبية سجلت تراوحت بين (74.04% و 76.10%) هذا الارتفاع يشير إلى فناعة

عينة الدراسة بأن بقدرة الخوارزميات على التحليل.

كذلك كانت قيم (T) في مستويات مرتفعة جداً تتراوح بين (13.37 و 15.68) عند مستوى

المعنوية 0.01 هذه القيم تؤكد أن المتوسطات الحسابية المرتفعة حقيقية ودالة إحصائياً.

4. بعد الحوكمة والرقابة

جدول رقم (8) الاختبارات الوصفية لبعد الحوكمة والرقابة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
1.	الخوارزميات ستدعم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.	3.755	0.580	75.10	12.608	.000
2.	الخوارزميات ستوفر سجلاً رقمياً قابلاً للتتبع للعمليات المالية.	3.766	0.519	75.32	14.366	.000
3.	الخوارزميات ستقلل فرص التلاعب في البيانات.	3.809	0.554	76.18	14.147	.000
4.	الخوارزميات ستعزز الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر.	3.809	0.534	76.18	14.670	.000
5.	الخوارزميات ستسهل أعمال الرقابة الداخلية.	3.809	0.492	76.18	15.918	.000
6.	الخوارزميات ستوفر أدلة رقمية يمكن الاعتماد عليها في المراجعة.	3.840	0.470	76.80	17.310	.000
7.	استخدام الخوارزميات سيحسن الرقابة على العمليات المالية.	3.819	0.485	76.38	16.357	.000
8.	الخوارزميات ستساعد في الالتزام بالمتطلبات الضريبية.	3.734	0.511	74.68	13.908	.000
	المقياس العام	3.793	0.518	----	14.898	0.000

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين (3.734 و 3.840) وبالنظر إلى أن هذه القيم تزيد عن المتوسط الافتراضي (3) فإنها تشير إلى أن هناك موافقة للعينة.

كذلك كانت قيم الانحراف المعياري تراوحت بين (0.470 و 0.580)، وهذه القيم تعتبر منخفضة، مما يشير إلى تجانس الإجابات، وبالتالي هناك تقارب كبير في آراء العينة وعدم وجود تشتت في الآراء.

قيم اختبار (T) مكانت رتبة جداً بشكل ملحوظ، والدلالة الإحصائية لجميع قيم المعنوية الظاهرة هي أقل من 0.05، هذه القيم تؤكد أن المتوسطات الحسابية المرتفعة حقيقية ودالة إحصائياً.

ثانياً: المتغير التابع : جودة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (9) بيان الاختبارات الوصفية لمتغير جودة المعلومات المحاسبية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	T	Sig
1.	المعلومات المحاسبية لها قدرة على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي.	3.755	0.580	75.10	12.608	.000
2.	المعلومات المحاسبية تدعم اتخاذ القرارات الإدارية وتقييم البدائل.	3.766	0.516	75.32	14.366	.000
3.	المعلومات المحاسبية توفر تغذية راجعة عن الأداء الفعلي.	3.809	0.554	76.18	14.147	.000
4.	المعلومات المحاسبية تعكس الواقع المالي للمنشأة بدقة.	3.809	0.534	76.18	14.670	.000
5.	المعلومات المحاسبية تعتمد على بيانات يمكن إثباتها بأدلة.	3.809	0.492	76.18	15.918	.000
6.	المعلومات المحاسبية قابلة للفحص والمراجعة بسهولة.	3.840	0.470	76.80	17.310	.000
7.	السياسات المحاسبية تطبق بشكل متسق، ولا تتغير هذه السياسات دون مبرر واضح.	3.819	0.485	76.38	16.357	.000
8.	المعلومات المحاسبية تعرض بطريقة تسهل المقارنة مع بيانات الشركة السابقة ومع غيرها من الشركات.	3.734	0.511	74.68	13.908	.000
9.	المعلومات المالية تصل في الوقت المناسب لمتخذ القرار.	3.787	0.483	75.74	15.785	.000
10.	النظام يقلل الفجوة الزمنية بين الحدث المالي والتقرير.	3.723	0.473	74.46	14.827	.000
	المقياس العام	3.791	0.506		15.156	0.000

من الجدول أعلاه، تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور بين (3.723) كحد أدنى و (3.840) كحد أقصى تشير جميع هذه المتوسطات إلى اتجاه إيجابي واضح نحو الموافقة، حيث إنها تزيد بشكل ملحوظ عن الوسط الافتراضي للمقياس البالغ (3).

أظهر الجدول انخفاضاً في قيم الانحرافات المعيارية، حيث تراوحت بين (0.470 و 0.580) وجميع هذه القيم هي دون الواحد الصحيح ، مما يدل إحصائياً على عدم تشتت الإجابات ووجود تجانس كبير واتساق عالٍ في آراء أفراد عينة الدراسة تجاه الأهمية البالغة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ظهرت نتائج اختبار (T) مرتفعة جداً ، حيث تراوحت ما بين (12.608) كحد أدنى ، ولتصل إلى (17.310) كحد أقصى، إن ارتفاع قيمتها بشكل ملموس وابتعادها عن الصفر يؤكد أن آراء العينة إيجابية ومؤيدة للعبارات المطروحة وليست ناتجة عن عامل الصدفة.

رابعاً : اختبارات صلاحية النموذج

قبل اختبار الفرضيات يتم فحص البيانات من حيث مدى (اختبار التوزيع الطبيعي ، اختبار التعداد الخطي) وذلك لفحص صلاحية النموذج المستخدم لاختبار الفرضيات.

1. تحليل التوزيع الطبيعي

جدول رقم (10) اختبار التوزيع الطبيعي

Kolmogorov-Smirnov		Skewness		Kurtosis		المتغيرات
Statistic	Sig.	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error	
0.224	.320	-.304	0.249	-.421	0.493	البعد التقني
0.258	.072	-.666	0.249	-.259	0.493	البعد الوظيفي
0.282	.063	-.840	0.249	-.432	0.493	البعد التحليلي
0.273	.096	-.669	0.249	-.169	0.493	بعد الحوكمة والرقابة
0.268	.075	-.820	0.249	-.172	0.493	جودة المعلومات المحاسبية

اظهر اختبار (Kolmogorov-Smirnov) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي نظراً لأنها قيمة المعنوية أكبر من 0.05 ، فيما يتعلق بالألتواء (Skewness) نلاحظ أن القيم تقع في المدى المقبول (-1.96 إلى +1.96) عند مستوى دلالة احصائية 0.05 بالنسبة لكل أبعاد الدراسة ووفقاً لـ (George & Mallery, 2010) فإن ذلك يشير إلى تماثل توزيع البيانات وعدم وجود أي انحرافات جوهرية ، بالنسبة للتقرطح (Kurtosis) نلاحظ أن القيم تمتد بين (-0.432) و (0.169) وهذا القيم قريبة من الصفر مما يشير أن توزيع البيانات يتقرب من المنحنى الاعتدالي ولا يعاني من أي تقرطح (Tabachnick & Fidell, 2013).

2. اختبار الارتباط الخطي المتعدد

جدول رقم (11) اختبار الارتباط الخطي المتعدد

Collinearity Statistics		المتغيرات
Tolerance	VIF	
0.488	2.048	البعد التقني
0.222	4.506	البعد الوظيفي
0.233	4.292	البعد التحليلي
0.260	3.840	بعد الحوكمة والرقابة

يتم ملاحظة تحليل الارتباط الخطي المتعدد من خلال ملاحظة قيم (VIP) التي كانت لكل أبعاد الدراسة أقل من (5) فالقيم تقع ضمن النطاق المقبول والذي يجب أن يكون أقل من (5) وفقاً لـ (Hair et al., 2019)، أو أقل من (10) وفقاً لـ Field (2018) وبالتالي فبيانات الدراسة لا تعاني من مشكلة التعدد الخطي.

كذلك نلاحظ أن قيم Tolerance كلها تراوحت قيم بين (0.222) و(0.488). وبما أن جميع هذه القيم جاءت أكبر من القيمة الحرجة (0.10)، فهذا يعزز النتيجة السابقة ويشير إلى أن كل متغير مستقل يضيف تبياناً فريداً للنموذج ولا يعتمد بشكل كلي على المتغيرات الأخرى (Pallant, 2020). وبناءً على ذلك فإن أبعاد الدراسة تمتلك قدرة تفسيرية منفصلة مما يمنع حدوث تضخم في الأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار ويجعل النتائج واختبار الفرضيات أكثر دقة.

رابعاً : اختبار الفرضيات

1. اختبار الانحدار البسيط : قبل دراسة الانحدار المتعدد من خلال دراسة تأثير الأبعاد مجتمعة للخوارزميات الذكية على جودة لمعلومات المحاسبية ، ندرس تأثير كل بعد بشكل منفرد على جودة المعلومات المحاسبية.

أ. تأثير البعد التقني للخوارزميات الذكية على جودة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (12) اختبار الانحدار البسيط لتأثير البعد التقني على جودة المعلومات المحاسبية

Model Summary							
Model	R	R Square		Adjusted R Square			
1	0.449 ^a	0.202		0.193			
ANOVA ^a							
Model		Sum of Squares		Df	Mean Square	F	Sig.
Regression		2.723		1	2.723	23.293	.000 ^b
Residual		10.756		92	.117		
Total		13.480		93			
Bootstrap for Model Summary							
Model	Durbin-Watson	95% Confidence Interval					
		Bias	Std. Error	Lower	Upper		
1	1.824	0.609	0.180	0.861	1.577		
Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 1000 bootstrap samples							
Coefficients ^a							
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		T	Sig.	
	B	Std. Error	Beta				
البعد التقني	1.708	0.422			4.047	.000	
	0.528	0.109	0.551		4.826	.000	

بلغ معامل التحديد (R^2) 0.202 وهذا يشير إلى أن البعد التقني للخوارزميات الذكية يفسر حوالي 20.2% من أي تغير يحدث في جودة المعلومات المحاسبية ، بينما تظهر قيمة (F) بقيمة (23.293) وبالتالي فإن النموذج ككل صالح للدراسة ومعنوي إحصائياً.

بلغت قيمة (B) 0.528 وذلك يشير إلى ارتباط طردي يعكس اتجاهًا إيجابيًا واضحاً بين البعد التقني للخوارزميات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية.

كذلك تظهر قيمة Durbin-Watson بقيمته 1.824 وبما أن هذه القيمة قريبة من (2)، فهذا يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، مما يعني أن المشاهدات مستقلة والنموذج سليم إحصائياً.

كما أظهرت نتائج (Bootstrap) (0.609 و 0.180) وبما أن هذه الفترة لا تشمل الصفر، فهذا يؤكد استقرار النتائج ومعنويتها العالية حتى عند تعميمها على مجتمع الدراسة.

بشكل عام ، هناك تأثير إيجابي (طردي) وذو دلالة إحصائية كبيرة للبعد التقني على جودة المعلومات المحاسبية بما يثبت صحة الفرض الفرعي الأول.

ب. تأثير البعد الوظيفي للخوارزميات الذكية على جودة المعلومات المحاسبية
جدول رقم (13) اختبار الاتحاد البسيط لتأثير البعد الوظيفي على جودة المعلومات المحاسبية

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square		
1	0.658 ^a	0.434	0.427		
Bootstrap for Model Summary					
Model	Durbin-Watson	95% Confidence Interval			
		Bias	Std. Error	Lower	Upper
1	2.222	0.846	0.219	0.950	1.833
Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 1000 bootstrap samples					
ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	5.844	1	5.844	70.410	.000 ^b
Residual	7.636	92	.083		
Total	13.480	93			
Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.440	0.275		5.229	.000
البعد الوظيفي	0.610	0.073	0.658	8.391	.000

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت 0.658 مما يدل على علاقة طردية قوية، وبحسب معامل التحديد (R^2) 0.434 وهذا يدل أن المتغير البعد الوظيفي يفسر ما نسبته 43.4% من متغير جودة المعلومات المحاسبية ، أظهرت نتائج تحليل قيمة (F) 70.410 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.01

أظهرت قيمة (B) 0.610 وجود أثر إيجابي طردي ذو دلالة إحصائية عالية لمتغير البعد الوظيفي على متغير جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

قيمة Durbin-Watson بلغت قيمته 2.222 ، وبما أن هذه تتجاوز قيمة (2)، فهذا يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، مما يعني أن المشاهدات مستقلة والنموذج سليم إحصائياً.

كما أظهرت نتائج (Bootstrap) (0.846 و 0.219) وهذا يؤكد استقرار النتائج ومعنويتها العالية حتى عند تعميمها على مجتمع الدراسة.

بشكل عام ، هناك تأثير إيجابي (طردى) وذو دلالة إحصائية كبيرة لبعد الوظيفي على جودة المعلومات المحاسبية بما يثبت صحة الفرض الفرعي الثاني.

ج. تأثير البعد التحليلي للخوارزميات الذكية على جودة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (14) اختبار الانحدار البسيط لتأثير البعد التحليلي على جودة المعلومات المحاسبية

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square		
1	.731 ^a	.535	.530		

Bootstrap for Model Summary					
Model	Durbin-Watson	95% Confidence Interval			
		Bias	Std. Error	Lower	Upper
1	1.997	0.713	0.249	0.881	1.872

a. Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 1000 bootstrap samples

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	7.209	1	7.209	105.777	.000 ^b
Residual	6.270	92	.068		
Total	13.480	93			

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.190	.249		4.776	.000
البعد التحليلي	.679	.066	.731	10.285	.000

من الجدول أعلاه نلاحظ أن :

معامل الارتباط (R) بلغت قيمته 0.731، مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين البعد التحليلي والمتغير التابع ، كذلك كانت قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته 0.535، وهذا يعني أن البعد التحليلي يفسر ما نسبته 53.5% من التباين في جودة المعلومات المحاسبية.

اختبار (Durbin-Watson) بلغت قيمته 1.997 وبما أنها قريبة جداً من الرقم (2)، فهذا يؤكد استقلالية الأخطاء وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وبالتالي يدعم جودة النموذج.

كانت قيمة (F) بلغت 105.777 بمستوى دلالة 0.000 وهذا يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية عالية، أي أن المتغير المستقل يؤثر بشكل حقيقي وجوهري في المتغير التابع. قيمة المعامل (B) بلغت 0.679، وهذا يعني أن زيادة متغير البعد التحليلي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمقدار 0.679، كما بلغت قيمة (T) 10.285 وهي قيمة مرتفعة ومستوى دلالتها عال جداً، كما أظهرت نتائج (Bootstrap) (0.713 و 0.249) وهذا يؤكد استقرار النتائج ومعنويتها العالية حتى عند تعميمها على مجتمع الدراسة. بشكل عام، هناك تأثير إيجابي (طردى) وذو دلالة إحصائية كبيرة للبعد التحليلي على جودة المعلومات المحاسبية بما يثبت صحة الفرض الفرعي الثالث.

هـ. تأثير البعد الرقابة والحوكمة للخوارزميات الذكية على جودة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (15) اختبار الانحدار البسيط لتأثير بعد الرقابة والحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square		
1	.684a	0.468	0.463		
Bootstrap for Model Summary					
Model	Durbin-Watson	95% Confidence Interval			
		Bias	Std. Error	Lower	Upper
1	1.832	0.620	0.212	0.834	1.635

a. Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 1000 bootstrap samples

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	6.314	1	6.314	81.068	.000 ^b
Residual	7.166	92	0.078		
Total	13.480	93			

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.446	0.256		5.646	.000
بعد الرقابة والحوكمة	0.604	0.067	0.684	9.004	.000

من الجدول أعلاه، نلاحظ:

معامل الارتباط (R) بلغت قيمته 0.684، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين بعد الرقابة والحوكمة للخوارزميات وبين جودة المعلومات المحاسبية، معامل التحديد (R^2) بلغت قيمته 0.468 وهذا يعني أن متغير (بعد الرقابة والحوكمة) يفسر ما نسبته 46.8% من التغيرات التي تحدث في

المتغير التابع، معامل (R^2 Adjusted): قيمته 0.463، وهي قريبة جداً من R^2 ، مما يدل على صدق النتائج.

قيمة (F) بلغت 81.068 بمستوى الدلالة أقل من 0.05، مما يعني أن المتغير المستقل يؤثر بشكل حقيقي وجوهري على المتغير التابع، والنموذج صالح للتنبؤ.

بلغت قيمة (B) 0.604 وهذا يعني أنه كلما زاد بعد الرقابة والحوكمة بمقدار وحدة واحدة، زاد المتغير جودة المعلومات المحاسبية بمقدار 0.604، قيمة (T) بلغت 9.004 بمستوى دلالة 0.000، وهذا يشير إلى أن التأثير إيجابي (طردي) ومعنوي جداً.

ظهرت قيمة اختبار (Durbin-Watson) عند 1.832 بما أن القيمة قريبة من الرقم (2)، فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، مما يعزز من دقة وموثوقية النموذج الإحصائي. بشكل عام، هناك تأثير إيجابي (طردي) وذو دلالة إحصائية كبيرة للبعد الرقابة والحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية بما يثبت صحة الفرض الفرعي الرابع.

2. اختبار الانحدار المتعدد

هنا سيتم قياس تأثير أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية مجتمعة على جودة المعلومات المحاسبية لفهم لتأثير الأبعاد مجتمعة على المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) بشكل أكثر عمقاً.

جدول رقم (16) اختبار الانحدار المتعدد للتأثير أبعاد الخوارزميات الذكية على جودة المعلومات المحاسبية

Model Summary ^b					
Model	R	R Square	Adjusted R Square		
1	0.747 ^a	0.558	0.538		
Bootstrap for Model Summary					
Model	Durbin-Watson	95% Confidence Interval			
		Bias	Std. Error	Lower	Upper
1	2.023	0.704	0.226	0.887	1.799
a. Unless otherwise noted, bootstrap results are based on 1000 bootstrap samples					
ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	7.517	4	1.879	28.053	.000 ^b
Residual	5.962	89	0.067		
Total	13.480	93			

Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.187	0.328		10.622	.000
البعد التقني	0.422	0.119	0.433	10.222	.027
البعد الوظيفي	0.533	0.139	0.582	13.956	.042
البعد التحليلي	0.450	0.136	0.484	12.316	.001
بعد الرقابة والحوكمة	0.484	0.122	.0.501	11.506	.036

من الجدول أعلاه نلاحظ :

معامل الارتباط (R): بلغت قيمته 0.747، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية جداً بين الأبعاد الأربعة ككتلة واحدة وبين المتغير التابع ، معامل التحديد (R^2): بلغت قيمته 0.558. وهذا يعني أن الأبعاد الأربعة مجتمعة تفسر 55.8% من التغيرات الحاصلة في المتغير جودة المعلومات المحاسبية.

اختبار (Durbin-Watson): بلغت قيمته 2.023؛ وهي قيمة مثالية (قريبة جداً من 2)، مما يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ويضمن دقة النتائج.

قيمة (F) بلغت 28.053 ، مما يعني أن الأبعاد الأربعة تؤثر بشكل حقيقي وجوهري في المتغير التابع.

كما أظهر جدول (Bootstrap) : فترة الثقة تتراوح بين 0.887 كحد أدنى و 1.799 كحد أعلى ،و بما أن فترة الثقة لا تشمل الصفر، فهذا يؤكد استقرار تقديرات النموذج وصلاحيتهما للتعميم على المجتمع.

بشكل عام ، اختبار الاتحاد المتعدد أظهر وجود أثر إيجابي (طردي) وذو دلالة إحصائية لكافة أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية (التقني، الوظيفي، التحليلي، والرقابة والحوكمة) على المتغير جودة المعلومات المحاسبية . ويتضح أن "البعد الوظيفي" هو

صاحب أعلى قيمة أثر ($B = 0.533$)، يليه بعد الرقابة والحوكمة ($B = 0.484$)
البعد التحليلي ($B = 0.450$) وانتهاءً بالبعد التقني ($B = 0.422$)

النتائج

1. فيما يتعلق باختبارات الوصفية لأبعاد الخوارزميات الذكية أظهرت آراء أعضاء التدريس إلى أن استخدام الخوارزميات المحاسبية الذكية سيُحسن من (البعد التقني ، البعد الوظيفي ، البعد التحليلي ، بعد الرقابة والحوكمة) بشكل عام، حيث كانت آراء المشاركين من خلال المقياس العام مرتفعة ، وذلك يشير لأهمية الخوارزميات الذكية في تعزيز الأبعاد الأربعة للخوارزميات المحاسبية الذكية.

يمكن مناقشة النتائج من خلال أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية :

البعد التقني : أظهرت آراء هيئة التدريس أن الخوارزميات الذكية ستوفر دقة للبيانات للمحاسبية ، بالإضافة إلى حماية من التلاعب ، وتزيد كفاءة الأنظمة المحاسبية من خلال تعاملها مع البيانات الضخمة.

البعد الوظيفي للمحاسبية : أظهرت الآراء أن الخوارزميات الذكية ستوفر : ثقة تقنية ومهنية مرتفعة ، تحول جودة البيانات من التقليدية إلى الذكية ، تعزيز الكفاءة التشغيلية والوظائف المعقدة ، تطوير أساليب الرقابة والأمان الرقمي.

البعد التحليلي : أظهرت الآراء أن الخوارزميات الذكية ستوفر: سرعة إعداد التقارير ، القدرة على اكتشاف الأنماط الشاذة ، دعم التنبؤ المالي واتخاذ القرار.

بعد الرقابة والحوكمة : أظهرت الآراء أن الخوارزميات الذكية ستوفر: أدلة إثبات رقمية موثوقة ، تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية، دعم الالتزام بالمعايير الدولية والمتطلبات القانونية.

2. فيما يتعلق باختبار الانحدار البسيط لكل بعد من الأبعاد ، أظهرت اختبارات الانحدار البسيط وجود تأثير للأبعاد الأربعة (بشكل مفرد) على جودة المعلومات المحاسبية.

3. فيما يتعلق باختبار الانحدار المتعدد ، أظهرت كذلك وجود تأثير للأبعاد مجتمعة على جودة المعلومات المحاسبية ، لكنها تختلف عند تأثير وفقاً لنتائج الانحدار البسيط ، ويمكن إرجاع ذلك لتفاعل الأبعاد مع بعضها الأمر الذي أظهر نقصاً في التأثير (لكنه ما زال طردياً موجباً) .

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة ، فالدراسة توصي بالآتي :

1. التركيز على دراسة وفهم الخوارزميات المحاسبية الذكية وفهم الأبعاد المكونة لها ، الأمر الذي سينعكس على مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا مستقبلاً.
2. فهم مكونات كل بعد من أبعاد الخوارزميات المحاسبية الذكية بشكلٍ تفصيلي ، بما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية التي هي نتيجة طبيعة لأي نظام محاسبي.
3. التركيز البحثي على مواضيع الخوارزميات المحاسبية الذكية وفهم دورها وتأثيرها فيما يتعلق بمهنة المحاسبة في البيئة الليبية ، بالإضافة إلى تضمين المناهج الأكاديمية مفردات منهجية خاصة بالخوارزميات المحاسبية الذكية.
4. التركيز على مجالات التدريب فيما يتعلق بالخوارزميات المحاسبية ، خاصة القطاع المصرفي وقطاع المراجعة الخارجية.

المراجع

Appelbaum, D., Kogan, A., Vasarhelyi, M., & Yan, Z. (2017). *Impact of business analytics and enterprise systems on management accounting*. International Journal of Accounting Information Systems, 25, 29-44. <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1467089517300490>

Atrous, R. (2025). *Artificial intelligence and the evolution of accounting and audit practices: A systematic review*. International Journal of Economics, Business and Management Research, 9(1), 125-143. <https://doi.org/10.51505/IJEBMR.2025.9110>

Bodnar, G. H., & Hopwood, W. S. (2019). *Accounting information systems* (15th ed.). Pearson.

Carollo, M., Lauri, L., Bardozzo, F. et al. (2026) Exploring the efficiency of GPT models in automating trial balance mapping: applications and insights. Soft Comput 30, 1693–1709. <https://doi.org/10.1007/s00500-025-10983-4>

COSO. (2017). *Enterprise risk management: Integrating with strategy and performance*. COSO, <https://www.coso.org/Documents/2017-COSO-ERM-Integrating-with-Strategy-and-Performance-Executive-Summary.pdf>

Deloitte. (2025). *The role of algorithms in financial reporting and decision making*. <https://www.deloitte.com/reports/example>.

Field, A. (2018). *Discovering statistics using IBM SPSS statistics* (5th ed.). SAGE Publications.

George, D., & Mallery, P. (2010). *SPSS for Windows Step by Step: A Simple Guide and Reference, 17.0 Update* (10th ed.). Allyn & Bacon.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). *Multivariate data analysis* (8th ed.). Cengage Learning.

Han, J., Kamber, M., & Pei, J. (2011). *Data mining: Concepts and techniques* (3rd ed.). Morgan Kaufmann.

Hnylytska, L., & Sattarov, A. (2025). *Conceptual foundations of integrating intelligent agents into the enterprise accounting ecosystem*. Digital Economy and Economic Security, (6-21), 21-29. <https://doi.org/10.32782/dees.21-4>

Ionescu, L. (2022). *Big data algorithms and artificial intelligence technologies in cloud-based accounting information systems*. Analysis and Metaphysics, (21), 42-57. <https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=1088894>

Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2019). *Intermediate accounting* (17th ed.). Wiley.

Kokina, J., & Davenport, T. H. (2017). *The emergence of artificial intelligence: How automation is changing auditing*. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 14(1), 115–122. <https://doi.org/10.2308/jeta-51730>

Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). *Determining sample size for research activities*. Educational and Psychological Measurement, 30(3), 607–610. <https://doi.org/10.1177/001316447003000308>

Laudon, K. C., & Laudon, J. P. (2012). *Management information systems: Managing the digital firm* (12th ed.). Prentice Hall.

Li, H., Gao, H., Wu, C., & Vasarhelyi, M. A. (2025). *Extracting financial data from unstructured sources: Leveraging large language models*. Journal of Information Systems, 39(1), 135-156. <https://doi.org/10.2308/ISYS-2023-047>

Menard, S. (2002). *Applied Logistic Regression Analysis*. SAGE Publications.

Moffitt, K. C., Rozario, A. M., & Vasarhelyi, M. A. (2018). Robotic process automation for auditing. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 15(1), 1–10. <https://doi.org/10.2308/jeta-51935>

Nobes, C., & Parker, R. (2020). *Comparative international accounting* (14th ed.). Pearson.

Nuritdinovich, A. S., Karimov, B., & Soliev, I. (2025). *Integration of artificial intelligence and blockchain in modern accounting systems: Enhancing transparency and efficiency*. Journal of Advanced Research in Economics and Administrative Sciences, 6(1), 45-62. <https://doi.org/10.47631/jareas.v6i1.1042>

Pallant, J. (2020). *SPSS survival manual: A step-by-step guide to data analysis using IBM SPSS* (7th ed.). Routledge.

Reinking, J., et al. (2020). *Artificial intelligence in accounting: The importance of understanding AI*. Journal of Information Systems, 34(1), 35–60. <https://doi.org/10.2308/isys-52609>

Romney, M. B., Steinbart, P. J., Summers, S. L., & Wood, D. A. (2021). *Accounting information systems* (15th ed.). Pearson.

Russell, S. J., & Norvig, P. (2021). *Artificial intelligence: A modern approach* (4th ed.). Pearson.

Sampaio, J., & Silva, R. (2025). *Digital transformation in accounting: An assessment of automation and AI integration*. International Journal of Financial Studies, 13(1), 15-32. <https://doi.org/10.3390/ijfs13010015>

Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill building approach* (7th ed.). John Wiley & Sons.

Sekinobe, M., Mukasa, K., Nayeale, F. I., & Kato, J. (2025). *An interdisciplinary framework for the development of intelligent accounting automation systems integrating predictive risk analytics and dynamic internal control mechanisms to enhance regulatory compliance and fraud mitigation in high-risk economic sectors*. International Journal of Innovative Science and Research Technology, 10(12), 2520-2533. <https://ideas.repec.org/a/cvr/ijisrt/202512ijisrt25dec1138.html>

Sutton, S. G., Holt, M., & Arnold, V. (2016). *The reports of my death are greatly exaggerated—Artificial intelligence research in accounting*. International Journal of Accounting Information Systems, 22, 60–73. <https://doi.org/10.1016/j.accinf.2016.07.005>

Tiron-Tudor, A & ,Deliu, D .(2021) .*The future of accounting profession in the digital era: The impact of technology* .Journal of Risk and Financial Management , .382 ,(8)14 <https://doi.org/10.3390/jrfm14080382>

Warren, J. D., Moffitt, K. C., & Byrnes, P. (2015). *How Big Data will Control the History of Accounting and Outcomes*. Accounting Horizons, 29(2), 397-407. <https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=2371058>

Zhang, C., Sun, T & ,Vasarhelyi, M. A .(2020) .*Framework for managing the algorithmic risk of artificial intelligence in auditing* .Journal of Emerging Technologies in Accounting .16-1 ,(2)17 , <https://doi.org/10.2308/JETA-2020-025>

بحث بعنوان :

**متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية ومعوقاتها بالمؤسسات التعليمية الليبية
دراسة ميدانية على عينة من موظفي مراقبة تعليم البيضاء**

*

Requirements and obstacles to implementing Electronic Management in Libyan
educational institutions

A field study on a sample of employees from the Al-Bayda Education
Monitoring Office

إعداد :

نجاح عبدالقادر حدوث

باحثة بالاكاديمية الليبية للدراسات العليا - الجبل الاخضر

د. محمد مجيد محمود

أستاذ مشارك - الاكاديمية الليبية - الجبل الاخضر

المدقق اللغوي : د. منير سعد حامد جامعة السيد محمد بن علي السنوسي

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى معرف ماهي المتطلبات التي يجب أن تتوفر لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وماهي المعوقات التي قد تحد تطبيقها من وجهة نظر الموظفين في مراقبه تعليم البيضاء بالجبل الأخضر، وكان عدد أفراد مجتمع الدراسة (300) موظف، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في معالجة البيانات المتحصل عليها من استمارة استبانة تم توزيعها على عينه عشوائية مكونه من (160) موظف، وتم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث استخدم النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط بين أبعاد الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التي تؤكد أن تطبيق الإدارة الإلكترونية لا يعتمد فقط على البنية التقنية بل يتطلب توفير دعم متكامل يشمل الموارد البشرية، التمويل، البيئة التنظيمية والحماية الأمنية، مع معالجة المعوقات المؤسسية والفنية لضمان التحول الرقمي المستدام. وأظهرت النتائج أن واقع مراقبة تعليم البيضاء يتمثل في وجود متطلبات أساسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية مع وجود معوقات متعددة تؤثر في فاعليه التطبيق، كما توصى هذه الدراسة بتحسين البنية التحتية، ودعم الموارد المالية والبشرية، وتطوير التشريعات، وتطبيق سياسات أمنيه فعاله لضمان استدامه وكفاءة الإدارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية : الإدارة الإلكترونية، التحول الرقمي، المؤسسات التعليمية، معوقات الإدارة الإلكترونية، متطلبات الإدارة الإلكترونية.

Abstract:

This study aimed to know what requirements should be available for the application of e-management, and what are the obstacles that may limit its application from the point of view of employees in monitoring Al-Bayda education in the Green Mountain. The number of members of the study community was (300) employees. To achieve the objectives of this study, the descriptive analytical method was used in the processing of data obtained from a questionnaire that was distributed on a random sample consisting of (169) employees. The Statistical Asserative Program for Social Sciences (SPSS) was also used, where percentages, arithmetic averages, standard deviations, and correlation coefficients between the dimensions of the study were used. The study reached conclusions that confirm that the application of e-management does not depend only on the technical structure, but also requires the provision of integrated support that includes human resources, financing, the organizational environment and security protection, while addressing institutional and technical obstacles to ensure sustainable digital transformation.

Keywords: Electronic Management, Digital Transformation, Educational Institutions, Obstacles of electronic management, Requirements of electronic management.

المقدمة

إن عالمنا اليوم يتصفُ بسرعة التقدم التقني والتكنولوجي في شتى نواحي الحياة، والذي أسفر عنه التطور الكبير في أساليب العمل الإداري وهذا ما يُتيح الفرص أمام تحسين وسائل الاتصال الإداري والذي يوفر المناخ الإداري الفعال ويقوم على اختصار الوقت والجهد والذي قد يفرض على المؤسسات التحول من الأسلوب التقليدي في الإدارة إلى أسلوب إلكتروني، وذلك من خلال التحول بالعمليات الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكترونية بالاستفادة من وسائل التطور الإلكتروني.

ولأننا نعيش في عصر يزدحم بأحدث مظاهر التكنولوجيا وتتسارع فيه التغيرات التكنولوجية إلى الحد الذي لا يسمح لنا أن نتوقف برهة لتحصيله، إلا أننا لا زلنا نلاحظ العمل الإداري الذي يحتوي على الكم الورقي الهائل والذي يملأ إدارات مؤسساتنا مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى ضعف الإدارة من حيث عبء أرشفة الملفات، وتوفير مكان لحفظها، وضعف القدرة عن إجراء البحث بها أو إجراء دراسة عنها، (عبدو، 2019).

مشكلة الدراسة: شهد العالم قفزه نوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرت بشكل كبير على حياة الإنسان في جميع المجالات لاسيما المجال الإداري والإدارة التي تعتبر من اقدم المفاهيم المستخدمة بشكلها المعروف الإدارة الورقية، والتي يغلب عليها الطابع البيروقراطي، ولكن مع هذا الدخول السريع للتكنولوجيا أصبح من الأفضل تقليص الإجراءات واختصارها والانتقال من العمل التقليدي إلى تطبيقات معلوماتية واستخدام شبكة الحاسب وربط الوحدات التنظيمية مع بعضها لتسيير الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرار، ومن خلال بعض المقابلات التي أجرتها الباحثة في المراقبة و من خلال الاطلاع على بعض الدراسات والتقارير مثل تقارير هيئة الرقابة والمتابعة في عامي 2023 و 2019 ، حيث اشارت هذه التقارير الى بعض المشاكل التي تواجه مراقبات التعليم سواء على مستوى ليبيا أو الجبل الأخضر والتي منها وجود نقص حاد في عدد موظفي قسم المتابعة وتقييم الأداء وعدم حفظ بعض المستندات الخاصة ببعض الموظفين في ملفاتهم وخلو بعضها من تقارير الكفاءة السنوية وضعف المراقبة في متابعة قطاع التعليم الحر وقصور في إقامة دورات تدريبية للرفع من كفاءة الكادر الوظيفي في المراقبات وتناثر وتباعد كل من المؤسسات التعليمية عن المراقبة وإدارات المراقبات عن الوزارة مما أدى الى صعوبة التواصل ، وعدم توفر المعامل لبعض المواد في اغلب المؤسسات خاصة معامل الحاسوب وعدم وجود كوادر ذات خبرة متخصصة في إدارة الاعمال المكلفة بها وأكثر ما يُلفت

النظر في هذه التقارير ما يحدث في حالة الظواهر الطبيعية أو في حالة الأوبئة مثل ما حدث في جائحة كورونا وما حدث من شلل كامل لجميع المرافق وكذلك ما جاء في توصيات بعض الدراسات مثل دراسة (بوشعالة ، 2024) بعنوان أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإلكترونية في ليبيا و دراسة (القحواش، 2020) بعنوان معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة ودراسة (سالم، 2021) بعنوان معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة الجبل الغربي كلية العلوم الزنتان ليبيا والتي أوصت بالاتي:

أن للإدارة الإلكترونية متطلبات عديدة متكاملة تسمح بتطبيق مثل هذه الإدارة تختلف عن تلك التي كانت تعتمد عليها الإدارة التقليدي من أجل تحقيق أهداف المنظمة وتحسين أدائها والتواصل مع وزارة التعليم للحصول على الدعم المالي اللازم لتطبيق الادارة الإلكترونية ،والتعاقد مع شركات متخصصة لضمان الجودة والصيانة للأجهزة الإلكترونية ووضع برامج تدريبية تعمل على رفع كفاءة الاداريين وأعضاء هيئة التدريس وتخصيص ادارة الجامعة لميزانية خاصة لتوفير متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية والسرعة الى التطلع والانفتاح نحو تطبيق الإدارة الالكترونية والابتعاد عن الطرق البدائية الروتينية التي تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية و تحسين مستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية والتقليل من مقاومة الموظفين لتطبيق الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال إقامة الندوات و المحاضرات لتعزيز فكرة الإدارة الإلكترونية لدى الإداريين لذا فإن مشكلة الدراسة تحدد في التساؤلات التالية :

أ. ماهي أهم متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية بمراقبة تعليم البيضاء؟

ب . ماهي المعوقات الخاصة بتطبيق الإدارة الالكترونية إن وجدت بمراقبة تعليم البيضاء؟

أهداف الدراسة :

- 1) التعرف على مستوى توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء .
- 2) التعرف على أهم معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية إن وجدت بمراقبة تعليم البيضاء .
- 3) تقديم بعض التوصيات التي يؤمل في الاستفادة منها لتعزيز وتدعيم تطبيق الإدارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

1- فتح المجال أمام العاملين في مراقبة تعليم البيضاء من أجل محاولة تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية والتخلص من الإدارة الورقية التقليدية.

2- توضيح مدى القدرة علي تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية في ضوء ما هو مسموح به من إمكانيات لدى مراقبه التعليم.

فرضيات الدراسة:

1- لا توجد متطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء.

2- لا توجد معوقات لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مُجتمع الدراسة الحالية من جميع العاملين بمراقبة التعليم بمدينة البيضاء البالغ عددهم (300) موظف وموظفة، وتم أخذ عينه عشوائية قوامها (160) وتم اختيار عينه الدراسة بناء على طريقة العينة العشوائية البسيطة بناء على جدول (كريجسي ومورجان 1971).

الدراسات السابقة:

دراسة (المصرياتي ومبروك، 2021) الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا:

مع أواخر القرن العشرين ونتيجةً للتطورات التكنولوجية، أصبح من الضروري استخدام المؤسسات التعليمية لأنماط إدارية حديثة تواكب التطور التكنولوجي، حيث ظهرت ما يعرف "بالإدارة الإلكترونية"، والتي استطاع من خلالها بعض المؤسسات التعليمية معالجة وثائقها وعملياتها الإدارية بطريقة إلكترونية أدت إلى انحسار المعاملات الورقية، والمؤسسات الليبية كغيرها ملزمة باستخدام الإدارة الإلكترونية للتواصل مع جميع أنظمتها الفرعية ولضمان التفاعل المستمر لجميع مكوناتها بهدف التحسين المستمر وتحقيق أعلى معدلات الجودة، فكرة هذه الدراسة هي إعطاء تصور واضح لمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهمية تطبيقها ودورها في تحسين جودة العملية التعليمية في مؤسسات التعلم العالي الليبية، ولكي تصل إلى تحديد أهم الإستراتيجيات الممكن تطبيقها لتحقيق هذه الجودة، قدمت هذه الدراسة إطاراً نظرياً من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والذي يضمن تحليل ملامح الوضع الراهن للإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين مستوى الجودة من خلال عرض لأهم التجارب العربية والأجنبية الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الادارة الإلكترونية تمثل مطلباً يساهم في الارتقاء بالمنظومة التعليمية بالإضافة إلى إمكانية تنفيذ كافة المعاملات إلكترونياً عن طريق الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة الاطلاع على

التجارب المختلفة للإدارة الإلكترونية والاستفادة من نتائج تجاربهم، وماهي مُتطلبات وتحديات استخدامها فيما يخص الموارد البشرية والمادية وصناعة البرمجيات الإلكترونية، بالإضافة إلى العمل على إنشاء قاعدة بيانات في وزارة التعليم العالي وربط الجامعات بها بما يوفر سرعة تبادل المعلومات والوصول إليها. دراسة (عبدو، 2019) بعنوان متطلبات تطبيق الدارة الإلكترونية في كليه الاقتصاد والمحاسبة جامعه سبها من وجهة نظر الإداريَّين وأعضاء هيئة التدريس:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومدى توفرها في كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها، من وجهة نظر الإداريَّين وأعضاء هيئة التدريس بالكلية، وتقديم البعض من المقترحات التي تساعد على تطوير مُتطلبات الإدارة الإلكترونية بالكلية من وجهة نظر الإداريَّين وأعضاء هيئة التدريس، حيث طُبِّقت هذه الدراسة على عينة عشوائية طبقية (45 مفردة) من أعضاء هيئة التدريس والإداريَّين العاملين بالكلية، ولقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما أعد الباحث استبانة تضم عدة ابعاد لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالكلية، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات، ولقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك مستوى منخفضاً لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالكلية لكافة المتطلبات قيد الدراسة.

توصيات الدراسة: يجب توفير المخصصات المالية اللازمة من أجل البنية التحتية وذلك لتحديث الحاسبات وتطوير البرامج الإلكترونية وتوفير المنظومات الحديثة، وكذلك من الضروري توفير الأجهزة اللازمة والضرورية، وتوفير العنصر البشري المؤهل للتعامل مع هذه التقنيات واعدادهم واقامه الدورات التدريبية، وتوفير كادر ادارى مدرك لأهمية الإدارة الإلكترونية، وكذلك دعم وتخصيص ميزانية ووضع مخصصات ماليه لتوفير كافة الإمكانيات للإدارة.

دراسة (الشامسى، 2018) بعنوان جوانب الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في بعض الدول: هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الإدارة الإلكترونية ومدى أهمية استخدام التكنولوجيا في الإدارات في عصر التكنولوجيا، كما هدفت إلى بيان تطورات الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها وعناصرها، إلى جانب المُعوقات التي قد تواجه بعض الجهات في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية. كما وضحت هذه الدراسة واقع الإدارات الإلكترونية في عالمنا اليوم ومالها من أثار إيجابية وسلبية، كما عرضت أمثلة لتجارب بعض الدول الأجنبية والعربية في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وقد تم استخدام أداة جمع المعلومات الاستبيان وتوزيعه على عينة عشوائية من فئات عمرية ومؤهلات تعليمية مختلفة في مختلف الدول، ومن

أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: أن الجميع ينظر إلى نظام الإدارة الإلكترونية نظرة إيجابية ويتطلعون إلى مستقبل تُصبح فيه جميع الإدارات إلكترونياً نظراً لأن الآثار الإيجابية للإدارة الإلكترونية أكثر من آثارها السلبية، وإن هذا النظام يقوم على تطوير الخدمات والسرعة في تنفيذ المعاملات، على الرغم من وجود آلاف الإداريين الذين يتجنبون اللجوء إلى الإدارة الإلكترونية خوف من تجربة ما هو جديد، ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي: ضرورة العمل على تهيئة البنية التحتية المناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المجالات الإدارية والبشرية والمادية والفنية، وضرورة التأكيد على تدريب المديرين والموظفين على استخدام الإدارة الإلكترونية في الأعمال الإدارية و الفنية، والعمل على توفير المخصصات المالية الكافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جميع الإدارات على مستوى الدولة.

التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

توافقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج المتبع ومصادر جمع البيانات، إضافة إلى تقارب بعض النتائج وساهمت أيضاً في توضيح مفاهيم محاور الدراسة الحالية وابعادها.

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث البيئة التطبيقية التي لم تتناولها الدراسات السابقة في السياق الليبي - بحدود إطلاع الباحث - من حيث عمل هذه الدراسة على مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي وإنما انحصرت مثل هذه الدراسة على مؤسسات التعليم العالي، وأيضاً المكان والزمان والمجتمع المستهدف وهذا ما يمثل الفجوة البحثية.

الاطار النظري :

مفهوم الإدارة الالكترونية: يعد تطبيق الإدارة الالكترونية في أي مؤسسة من الاستراتيجيات المعاصرة في الإدارة والتي تهدف أساساً الى زيادة الخدمة وسهولة الحصول عليها، وما يقابله من زيادة في كفاءة وفعالية استخدام الموارد بكافة اشكالها، ونجد أنه اصبح في الكثير من الدول إمكانية القيام بالعديد من الاعمال دون تحرك المواطن من مكانه، فيمكنه دفع الفواتير والرؤوسم والحجز، ما يلزمهم إلا الاتصال بشبكة الانترنت وتنزيل تطبيقات برمجية لحواسيبهم أو هواتفهم الذكية (بوشعالة، عمر، 2024)

وقد عرف (بن سويلم، 2020، ص124) الإدارة الإلكترونية بأنها: "هي الانتقال من العمل التقليدي الى تطبيقات معلوماتية بما فيها شبكات الحاسب الألى لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها البعض لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة وإنجاز الاعمال وتقديم الخدمات للمستخدمين بكفاءة وبأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن "

وعرفها (ام السعد احمد حموده، 2023) بأنها: "الإدارة التي تعمل على استخدام الانترنت وشبكات الاعمال في انجاز وظائفها الإدارية من (التخطيط الإلكتروني والقيادة الالكترونية والتنظيم الإلكتروني) لتحقيق أهدافها بسرعه ودقه "

3-1-2 أهداف الإدارة الالكترونية: (احمد، السريحي، 2020)

- 1- تطوير عمليات الإدارة وتعزيز فاعليتها في خدمة اهداف المنظمات
- 2- تقليل من الصُعوبة التي تترتب على نقص المعلومة المناسبة في الوقت المناسب عند اتخاذ القرارات الإدارية عن طريق توفير البيانات والمعلومات وربطها بمركز اتخاذ القرار
- 3- إمكانية أداء جميع المهام والوظائف عن بعد للموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية أو تقديم الخدمات للمستفيدين من خدمات تلك الأجهزة
- 4- تطبيق مصطلح إدارة بلا ورق وذلك بالحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية
- 5- عند استخدام الادارة الالكترونية يمكن المؤسسات من تخزين وحفظ المعلومات المتعلقة بها في أجهزه يتم استدعائها في الوقت المطلوب

دور الإدارة الالكترونية في تطوير العمليات الإدارية : (احمد، السريحي، 2020)

- 1- دور الإدارة الالكترونية في تطوير عملية التخطيط: للإدارة الإلكترونية دور مهم في نقل عملية التخطيط من كونه ممارسة احتكارية للمستويات العليا الى ممارسة للمستويات التنفيذية ، وهذا ما ادى الى تنمية قدرات الإداريين واكسابهم العديد من الخبرات الإدارية.
- 2- دوره الإدارة الالكترونية في تطوير عمليه التنظيم: التنظيم هو وظيفة مهمه من وظائف الإدارة ونتيجة التغير والتطور في استخدام التكنولوجيا أصبحت عملية التنظيم بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وأصبح التنظيم هنا يسمى "بالتنظيم الإلكتروني " واصبح التنظيم أكثر دقه ومرونة.
- 3- دور الإدارة الالكترونية في تطوير عملية التوجيه: إن التوجيه هو العملية التي تُؤثر على سلوك الافراد داخل المؤسسة لضمان تركيز جهودهم وتعبئة طاقاتهم حول الهدف الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه، وقد ساهمت الإدارة الالكترونية بشكل فعال في توفير المعلومات يومياً وبشكل متواصل للعمل على توجيه العاملين وانشطتهم، وتوفير اتصال مستمر بين القادة والمرؤوسين من خلال شبكه داخلية.

4- دور الإدارة الالكترونية في تطوير عملية الرقابة: الرقابة هي عنصر مهم من عناصر العملية الإدارية وأصبحت هذه العملية تتم بشكل جيد وكفاء نتيجة التطور الكبير في مجال التكنولوجيا، حيث ساعدت الإدارة الالكترونية في تطوير عملية الرقابة من خلال اعتماد الرقابة الالكترونية.

معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية: (الجيلالي ، على، 2019)

على الرغم من حاجتنا الى تطبيق الإدارة الالكترونية في كل المجتمعات والخوض في هذه التجربة لكل الدوائر الإدارية، ولكن هذا المشروع الحضاري قد يعترضه العديد من المعوقات المالية والبشرية والأمنية والتشريعية والتي تتسبب في تعرقل هذا المشروع ،او تحد من فرص تطبيقه ومنها :

أولاً معوقات بشرية ومادية:

أ. المعوقات البشرية وهي تتمثل في الآتي:

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات و قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة
- شعور بعض المدراء وذوي السلطة أن مثل هذا التغيير يشكل تهديدا لهم ولوظائفهم
- قصور نظرة الموظفين والعمال الإداريين على لرؤية ما تكلفه هذه المشروعات من نفقات
- مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم انه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، وخوف بعض الموظفين فشل تجربهم في التعامل مع كل جديد.

ب- معوقات مادية تتمثل في الآتي:

- تكلفه استخدام الشبكة العالمية الانترنت
- قلة الموارد المالية المخصصة لتجهيز البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية
- قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج اليها عمليات التدريب والتأهيل
- عدم دعم مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية ماليا وكذلك عدم توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك
- جمود الإدارات المالية في المؤسسات، حيث تضع ميزانيات مالية على أساس بنود محددة

ثانيا :معوقات إدارية وأمنية :

أ- معوقات إدارية تتمثل في:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية وضعف اهتمام الإدارة العليا بتقييم تطبيق الإدارة الالكترونية ومتابعتها وعدم توفر تدريب للمتخصصين بشكل واسع
- عدم اقتناع إدارة المؤسسة بضرورة الإدارة الالكترونية أو الحاجة اليها

- عدم تهيئة الافراد نفسيا وإشعارهم بأهمية دورهم، وإنهم جزء من عملية التحول والنجاح
- الاختلاف في نظم الإدارة داخل الجهة الإدارية الواحدة
- ب- **مُعوقات أمنيّة تتمثل في :**
- مخاوف كبيره لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح احدى محاولات الاختراق للإدارة التي يتعاملون معها، وأن يمس هذا الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير
- عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة.
- ثالثا: **معوقات تشريعية وتنظيمية: فيما يلي أهمها :**
- أ- **مُعوقات تنظيمية وتشمل :**
- انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية وضعف اقتناع السلطات لتطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارات الصغرى
- قلة المعرفة الحاسوبية لدى الإداريين الذين يمتلكون قرار إدخال هذه التقنية داخل المؤسسة
- ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات وضعف الدعم السياسي من القيادات السياسية العليا لمشروع الإدارة الالكترونية
- ب- **المُعوقات التشريعية:**
- عم الاعتراف بجدية الوثائق الالكترونية واعتمادها أدله إثبات أو الاعتراف بمصدقيتها
- عدم صلاحية الأنظمة واللوائح التقليدية المعمول من قبل الإدارة التقليدية لتطبيقها على الإدارة الالكترونية
- تأخر وضع التشريعات القانونية التي تضمن اعتماد التوقيع الإلكتروني والتحقق من شخصية طالب الخدمة، وأيضا التعامل من خلال البريد الإلكتروني
- **متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية:**
- إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب جملة من المتطلبات، التي تتكامل فيما بينها تشكل النسق الذي تنمو فيه الإدارة ، حيث لا يمكن تطبيق هذه الإدارة إلا بتوفيرها (حارس، وهيبه، 2021)
- 1- **المتطلبات الإدارية:** هناك مجموعه من المتطلبات الإدارية التي يجب توفرها وهى:
- أ- **وضع استراتيجيات وخطط التأسيس:** التخطيط هو أول العمليات الإدارية، وحيث أن مشروع مثل مشروع الإدارة الالكترونية يحتاج إلى الرؤية مستقبليه الواضحة والتي تحدد ابعاد هذا المشروع وأهدافه

ب- القيادة والدعم الإداري: تُعد القيادة الإدارية من أهم العوامل التي تساهم في تطبيق الإدارة الإلكترونية وذلك لقدرتها على توفير البيئة المناسبة للعمل

ت- متطلبات الإصلاح الإداري: من أجل تطبيق الإدارة الإلكترونية تكون الحاجة ماسة من أجل إحداث تغيير أو ما يُسمى بالإصلاح على المستوى الإداري وذلك عن طريق أحداث وظائف إدارية جديدة

ث- التنقيف والتعليم والتوعية: للثقافة والتوعية دور مهم في نشر أهمية الإدارة الإلكترونية في مختلف المستويات حيث أنها مطلباً أساسياً وضرورياً للتحويل نحو التكنولوجيا الجديدة

ج- وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفق المستجدات: القوانين الإدارية نشأت في بيئة تقليدية كانت مبنية على أساس اللقاء المباشر بين العامل وطالب الخدمة، لذا فإن التحويل إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب سن قوانين جديدة تتماشى مع هذا الأسلوب الإداري

ح- تهيئة المنظمة للانتقال من نموذج الأعمال التقليدية إلى نموذج الأعمال الإلكترونية: إن النجاح في عمل الإدارة الإلكترونية يكون من خلال توفير متطلبات العمل الإلكتروني ويتوقف على صياغة وتطبيق مفاهيم جديدة، وسائل مبتكرة، تساهم في تهيئة المنظمة والعاملين للانتقال إلى النموذج الأعمال الإلكترونية أو على الأقل إضافة قنوات جديدة لتوزيع الخدمات والتسهيلات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت كما أن تهيئة المنظمة إلكترونياً يحتاج إلى تغيير جوهري يتضمن أربع مداخل متكاملة هي:

تطوير وتطبيق استراتيجية الأعمال الإلكترونية وتنمية الموارد الإلكترونية وابتكار الثقافة الإلكترونية واستقطاب ورعاية صناع المعرفة.

خ- الهيكل التنظيمي: تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب تغيير على مستوى الهياكل التنظيمية التقليدية، والتي في الغالب كانت تأخذ الشكل الهرمي وهذا التغيير يكون بالتحويل إلى هيكل تنظيمية أكثر مرونة كالمصفوفات والشبكات والخلايا الحية المرتبطة بنسيج الاتصالات، إضافة إلى استحداث إدارات جديدة، ودمج إدارات أخرى مع بعضها بعض (حارس، وهيبه، 2021).

2- المتطلبات البشرية: إن العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق نجاح أي مشروع، حيث إنه لهذه الموارد تهميه كبيره في تطبيق الإدارة الإلكترونية، فهو المنشئ والمطور لها فهي تبدأ بالعنصر البشري وتنتهي به ويمكن الآن تحديد جملة من المتطلبات البشرية :

- تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الافراد المؤهلين والمُختصين في نظم المعلومات

- استقطاب أفضل الخرجين المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات
- إيجاد نظم فعالة للعمل على تغيير اتجاهات الإداريين وتطويرهم وتحفيزهم
- التمكين الإداري للأفراد من أجل إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية

المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية :

هذه المتطلبات تعمل على خلق مجتمع مساند ومستوعب لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية وعلى دراية كافيه بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الاعلام في دعم الندوات واللقاءات الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية .

المتطلبات التقنية: وهي الأجهزة والتقنيات التي تعتبر ركيزة اساسية لنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية . وتحتوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الأجهزة والمعدات والبرامج ومصادر المعرفة الملائمة للاستخدام ويمكن ان نقسم هذه البنية إلى :

- بنية تحتية صلبه للأعمال الإلكترونية: مثل: التأسيسات والتوصيلات السلكية ولاسلكيه وأجهزة الحاسوب والشبكات المعلوماتية.

- بنية تحتية ناعمة للأعمال الإلكترونية: مثل المعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية وبرمجيات التطبيقات التي يتم انجاز الاعمال الإلكترونية من خلالها.

متطلبات الأمان والسلامة: هي ضمان حماية وأمن قاعدة البيانات الكلية وهي الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفرها لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية .

وعندما تربط المؤسسة اجهزه الحاسوب الخاصة بها بالشبكة ؛فان خوفها على معلوماتها وقاعدة بياناتها تزداد لأن متطلبات الامن والسلامة تكون أكثر في الشبكات ولتحقيق الامن والسلامة اثناء استخدام الانترنت يجب أن نقوم ببعض الإجراءات مثل : (عبدو، 2019)

- وضع سياسات متعلقة بالسلامة والأمان لتقنيات المعلومات بما فيها خدمات الانترنت
- وضع القوانين واللوائح التنظيمية والعقوبات المناسبة التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاك خصوصية الإدارة الإلكترونية.

- تطوير أدوات التشفير في البرمجيات الحديثة المستخدمة في الإدارة والمتعلقة بخدمات الانترنت

الاطار العملي :

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة: تم تخصيص القسم الأول من قائمة الاستبيان ليتناول الأسئلة العامة التي تهدف إلى جمع بيانات تساعد في التعرف على خصائص عينة الدراسة، وهذه الخصائص هي: الوصف الإحصائي لمتغير الجنس لدى أفراد العينة:

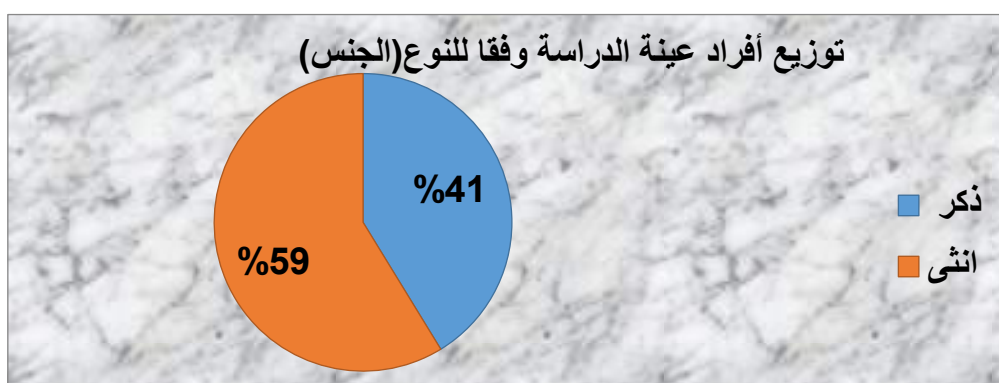
فيتم تحليل بيانات المشاركين وفقاً لعدد من المتغيرات الأساسية، من أبرزها **متغير الجنس**، وذلك بهدف التعرف على مدى تمثيل الذكور والإناث في مجتمع الدراسة، لما لذلك من أهمية في تفسير الاتجاهات نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها.

جدول (3-5) يوضح التوزيع العددي والنسبي للمشاركين في الدراسة وفقاً للجنس(النوع)

النوع	العدد	% النسبة المئوية
ذكر	66	41.3%
انثى	94	58.7%
المجموع	160	100%

المصدر: الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي الشكل

(3-1) يوضح التوزيع النسبي للمشاركين في الدراسة وفقاً للجنس(النوع)



يوضح الجدول (5) والشكل (1) التوزيع العددي والنسبي للمشاركين في الدراسة وفقاً للجنس، حيث بلغ عدد الذكور 66 مشاركاً بنسبة 41.3%، بينما بلغ عدد الإناث 94 مشاركة بنسبة 58.8%، ليكون المجموع الكلي 160 مشاركاً بنسبة 100%. يُشير هذا التوزيع إلى أن عينة الدراسة تضم تمثيلاً نسبياً متوازناً نسبياً بين الجنسين، مع ميل طفيف لصالح الإناث.

الوصف الإحصائي للعينة بحسب الفئة العمرية

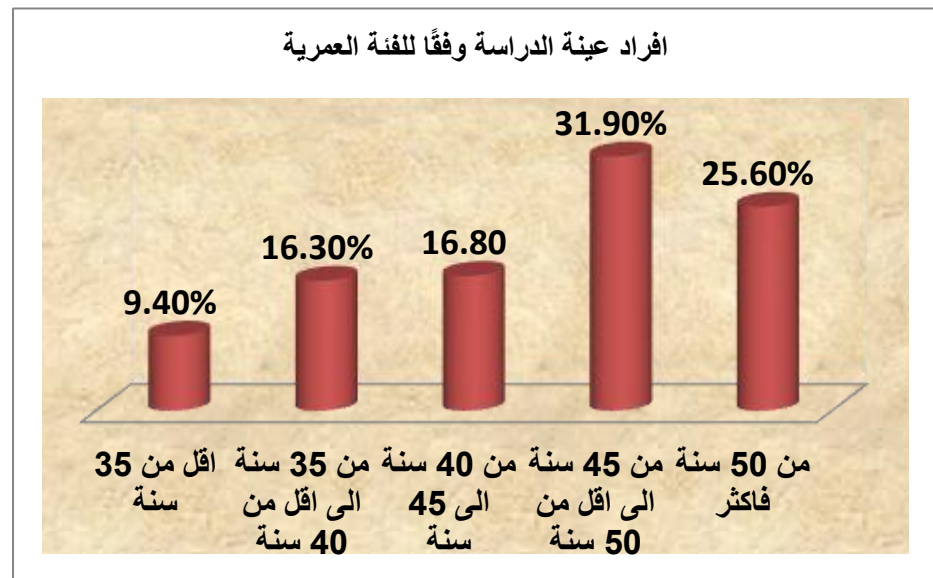
1. يُعدّ التوزيع العمري من المتغيرات الديموغرافية المهمة التي تساعد في فهم خصائص عينة الدراسة، إذ يساهم في تحديد مدى تنوع الخبرات والمراحل العمرية للمشاركين.

الجدول (3-6) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
9.4%	15	أقل من 35 سنة
16.3%	26	من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة
16.8%	27	من 40 سنة إلى 45 سنة
31.9%	51	من 45 سنة إلى أقل من 50 سنة
25.6%	41	من 50 سنة فأكثر
100%	160	المجموع

المصدر : الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي

الشكل (3-2) يوضح التوزيع النسبي للمشاركين في الدراسة وفقاً للفئة العمرية



المصدر : الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (6) أن أكبر نسبة من أفراد العينة تقع في الفئة العمرية من 45 سنة إلى أقل من 50 سنة بنسبة بلغت 31.9% من إجمالي العينة، تليها فئة 50 سنة فأكثر بنسبة 25.6%، ثم فئة من 40 إلى 45 سنة بنسبة 16.9%، بينما تمثل الفئة من 35 إلى أقل من 40 سنة نسبة 16.3%، وأخيراً الفئة الأقل من 35 سنة بنسبة 9.4% فقط، ويُشير هذا التوزيع إلى أن غالبية المبحوثين من الفئات العمرية المتقدمة نسبياً، ما يعكس وجود خبرة مهنية أطول واستقرار وظيفي أكبر بين المشاركين.

2- الوصف الإحصائي لمتغير المستوى التعليمي لدى أفراد العينة

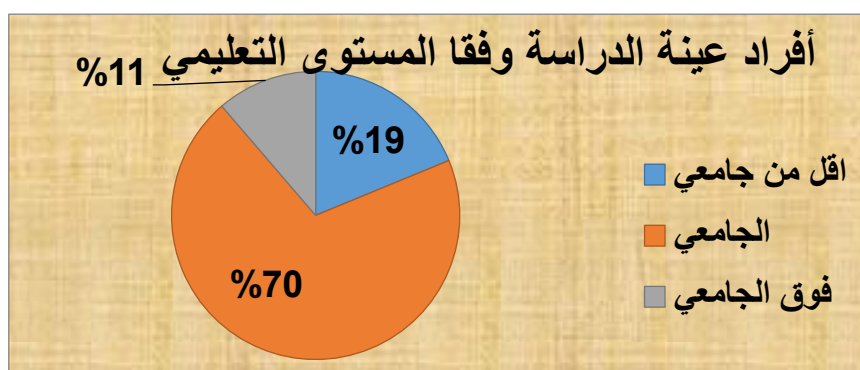
يُعَدّ المستوى التعليمي من العوامل الأساسية التي تُسهم في تفسير استجابات المشاركين تجاه موضوع الدراسة، إذ يرتبط بدرجة الوعي والفهم والإدراك للمفاهيم محل البحث.

جدول (7-3): التوزيعات التكرارية لخصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	%
أقل من جامعي	30	18.8%
الجامعي	112	70%
فوق الجامعي	18	11.2%
المجموع	160	100

المصدر: الباحثان استناداً لتحليل الإحصائي

الشكل (3-3) يوضح الدراسة وفق المستوى التعليمي



المصدر: الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (7) أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهلاً جامعياً بنسبة 70% من إجمالي العينة، تليها فئة أقل من جامعي بنسبة 18.8%، ثم فئة فوق الجامعي بنسبة 11.3%، ويُشير

هذا التوزيع إلى أن أغلب المشاركين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، وهذا يوضح مصداقية البيانات المستخلصة من استجاباتهم.

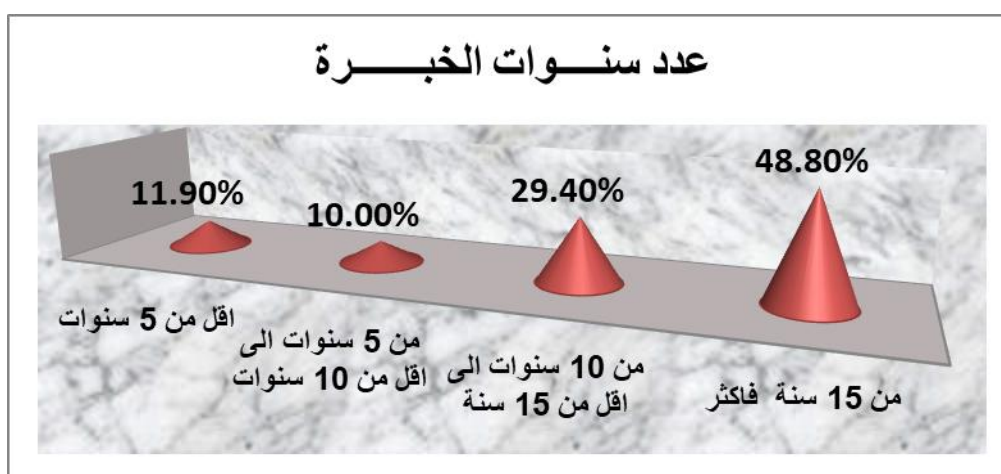
الوصف الإحصائي لمتغير سنوات الخبرة لدى أفراد العينة: تعد سنوات الخبرة من المتغيرات المهمة في تفسير استجابات أفراد العينة، إذ تسهم بشكل مباشر في تشكيل معارفهم ومهاراتهم المهنية

الجدول (3-8): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	%
أقل من 5 سنوات	19	11.9%
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	16	10 %
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	47	29.4%
من 15 سنة فأكثر	78	48.8%
المجموع	160	100%

المصدر: الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي

التمثيل البياني (4-5): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة بحسب عدد سنوات الخبرة



المصدر: الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (8) أن فئة المشاركين الذين يمتلكون خبرة قدرها 15 سنة فأكثر جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 48.8%، تليها فئة من 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة 29.4%، ثم فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 11.9%، وأخيراً فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 10% ويشير هذا التوزيع إلى أن معظم أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية طويلة، وهو ما يعزز الموثوقية.

3-3 نتائج تحاليل البيانات الخاصة بمحاور الدراسة وإبعادها

3 تحليل البيانات الخاصة بمحور متطلبات تطبيق الادارة الإلكترونية في مراقبة تعليم البيضاء

استعراض نتائج فقرات بعد المتطلبات البشرية فوق المتوسطات الحسابية، النسب المئوية، وقيمة (T)

توافقًا مع الهدف الفرعي للدراسة، والمتمثل في تحليل مستوى توافر المتطلبات البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مراقبة التعليم بالبيضاء، فقد تناول هذا البعد فقرات أداة الدراسة التي تهدف إلى قياس مدى جاهزية العنصر البشري من حيث الكفاءة، والخبرة، والتدريب، والقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة.

جدول (3-9): تحليل متوسطات استجابات أفراد عينة دراسة بعد المتطلبات البشرية ضمن محور

تطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء، باستخدام اختبار t لعينة واحدة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدالة الإحصائية	الترتيب
1	تتشر إدارة المراقبة بين العاملين أهمية الإدارة الإلكترونية	3.6250	1.0114	7.796	0.000	1
2	يوجد في المراقبة الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	3.3813	1.0023	4.811	0.000	4
3	يتوفر لدى المراقبة متخصصون في تقنية المعلومات	3.4063	1.0775	4.769	0.000	2
4	يوجد في المراقبة خبراء لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية	3.1750	1.0167	2.074	0.040	6
5	العاملون في المراقبة يمكنهم التعامل مع الحاسوب بشكل جيد	3.4438	1.01403	5.535	0.000	3
6	هناك خطط لتدريب وتأهيل العاملين على استخدام تقنية المعلومات	3.1688	1.0594	2.015	0.046	7
7	تلقيت دورات تدريبية في استخدام الحاسوب والانترنت	3.1938	1.0551	2.323	0.021	5

المصدر : الباحثان استنادا على التحليل الإحصائي

تبين من الجدول (9 - 3) أن جميع الفقرات سجلت متوسطات حسابية تفوق الوسط الفرضي، حيث تراوحت بين 3.1688 و3.6250، مما يشير إلى وجود تقدير متباين من قبل أفراد العينة لمستوى توافر

المتطلبات البشرية، وتشير قيم الانحراف المعياري إلى تباين معتدل في استجابات المبحوثين، مما يعكس وجود بعض الاختلافات الفردية في إدراك مستوى توافر المتطلبات البشرية.

3 - استعراض نتائج فقرات بعد المتطلبات المالية وفق المتوسطات الحسابية، النسب المئوية، وقيمة (T)

يتناول هذا البعد المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية

جدول (10-3): تحليل متوسطات استجابات أفراد عينة دراسة بعد المتطلبات المالية ضمن محور تطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء، باستخدام اختبار t لعينة واحدة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدالة الاحصائية	الترتيب
8	يتوفر لدى المراقبة الدعم المالي الكافي لتوفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية	2.8375	1.02108	-2.013	0.046	5
9	تمتلك إدارة المراقبة لميزانية الكافية لصيانة أجهزة الحاسبات الآلية والشبكات باستمرار	3.2438	1.05656	2.918	0.004	2
10	تمتلك إدارة المراقبة الأموال اللازمة لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية	2.9313	1.03475	-0.840	0.402	3
11	يوجد لدى إدارة المراقبة الدعم المالي الكافي لتحديث الحاسبات الآلية	3.2750	1.07546	3.234	0.001	1
12	يتوفر لدى إدارة المراقبة الدعم المالي اللازم للاستعانة بالمدرسين المؤهلين لتدريب القوى العاملة	2.9188	1.00296	-1.025	0.307	4

المصدر: الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي

يوضح جدول (10) مدى توافر الموارد المالية اللازمة لدى إدارة المراقبة لضمان فعالية تطبيق الإدارة الإلكترونية واستدامة بنيتها التحتية، فيما يتعلق بتوافر الدعم المالي الكافي لتوفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية كان المتوسط الحسابي منخفض (2.8375) وانحراف معياري 1.02108، بالنسبة لكفاية

الميزانية لصيانة أجهزة الحاسبات الآلية والشبكات باستمرار، كان المتوسط الحسابي (3.2438) وانحراف معياري 1.05656. أما بالنسبة لتوافر الأموال اللازمة لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية، فتُظهر النتائج انخفاض المتوسط (2.9313) مع انحراف معياري 1.03475 بالنسبة لتوافر الدعم المالي الكافي لتحديث الحاسبات الآلية، فكان المتوسط الحسابي 3.2750 وانحراف معياري 1.07546 فيما يتعلق بالدعم المالي للاستعانة بالمدرّبين المؤهلين لتدريب القوى العاملة، يلاحظ انخفاض متوسط الاستجابات (2.9188)

3 استعراض نتائج فقرات بعد المتطلبات البيئية وفق المتوسطات الحسابية، النسب المئوية، وقيمة (T)

يركز هذا البعد على تحليل المتطلبات البيئية لتطبيق الإدارة الإلكترونية

جدول (11-3): تحليل متوسطات استجابات أفراد عينة دراسة بعد المتطلبات البيئية ضمن محور

تطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء، باستخدام اختبار t لعينة واحدة

الترتيب	الدالة الإحصائية	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	ت
3	0.000	5.869	0.94295	3.4375	تدعم إدارة المراقبة التحول نحو الإدارة الإلكترونية	13
6	0.187	1.327	1.01310	3.1063	تمتلك المراقبة دليل إجرائي لتطبيق الإدارة الإلكترونية	14
5	0.010	2.591	1.09860	3.2250	يتوفر في المراقبة بيئة عمل مناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	15
7	0.425	-0.799	1.08808	2.9313	يوجد تنسيق بين إدارة المراقبة وفروعها في تطبيق الإدارة الإلكترونية	16
1	0.000	7.833	0.92858	3.5750	تمتلك المراقبة خطة استراتيجية لتقديم خدماتها عن طريق شبكة الانترنت	17
2	0.000	7.391	0.930590	3.5438	تزود إدارة المراقبة بتشريعات ولوائح لتسهيل العمل الإلكتروني فيها	18
4	0.008	2.685	1.11867	3.2375	تعمل إدارة المراقبة على تهيئة الموظفين نفسياً ومعنوياً على استخدام الإدارة الإلكترونية	19

المصدر : الباحثان استناداً على التحليل الإحصائي

يوضح جدول (11) ان العبارة التي تنص على ان تدعم إدارة المراقبة التحول نحو الإدارة الإلكترونية بلغ متوسطها الحسابي 3.4375 وانحرافها المعياري 0.94295 والعبارة تمتلك المراقبة دليلاً إجرائياً لتطبيق

الإدارة الإلكترونية، بلغ متوسطها الحسابي 3.1063 وانحرافها المعياري 1.01310. والعبارة يتوفر في المراقبة بيئة عمل مناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بلغ متوسطها 3.2250 وانحرافها المعياري 1.09860. ويوجد تنسيق بين إدارة المراقبة وفروعها في تطبيق الإدارة الإلكترونية، متوسطها 2.9313 وانحرافها المعياري 1.08808، والعبارة تمتلك المراقبة خطة استراتيجية لتقديم خدماتها عن طريق شبكة الإنترنت مع متوسطها 3.5750 وانحرافها المعياري 0.92858، تزود إدارة المراقبة بتشريعات ولوائح لتسهيل العمل الإلكتروني بلغ متوسطها 3.5438 وانحرافها المعياري 0.93059. تعمل إدارة المراقبة على تهيئة الموظفين نفسياً ومعنوياً على استخدام الإدارة الإلكترونية بلغ متوسطها 3.2375 وانحرافها معياري 1.11867،

استعراض نتائج فقرات بعد المتطلبات التقنية وفق المتوسطات الحسابية، النسب المئوية، وقيمة (T)

يتناول هذا البعد المتطلبات التقنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

جدول (12): تحليل متوسطات استجابات أفراد عينة دراسة بعد المتطلبات التقنية ضمن محور تطبيق

الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء، باستخدام اختبار t لعينة واحدة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدالة الإحصائية	الترتيب
20	يتوفر بالمراقبة أحدث أجهزة الحاسب الألى لتطبيق الإدارة الإلكترونية	3.0250	1.05180	0.301	0.764	4
21	تتوفر أحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	2.9375	1.06805	-0.740	0.460	5
22	يوجد ربط بين المراقبة والفروع عن طريق شبكات الحاسب الألى	3.3188	0.97369	4.141	0.000	3
23	يتم استخدام البريد الإلكتروني في العمل داخل المراقبة	3.6313	0.88752	8.997	0.000	2
24	يوجد موقع إلكتروني للمراقبة على شبكة الانترنت	3.7938	0.76968	13.045	0.000	1

المصدر : الباحثان استنادا الى التحليل الإحصائي

يوضح جدول (12) أن العبارة يتوفر بالمراقبة أحدث أجهزة الحاسب الآلي لتطبيق الإدارة الإلكترونية بلغ متوسطها الحسابي 3.0250 وانحرافها المعياري 1.05180. والعبارة تتوفر أحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بلغ متوسطها الحسابي 2.9375 وانحرافها المعياري 1.06805،

والعبارة يوجد ربط بين المراقبة والفروع عن طريق شبكات الحاسب الآلي، بلغ متوسطها 3.3188 وانحرافها المعياري 0.97369، والعبارة يتم استخدام البريد الإلكتروني في العمل داخل المراقبة بلغ متوسطها 3.6313 وانحرافها المعياري 0.88752 والعبارة يوجد موقع إلكتروني للمراقبة على شبكة الإنترنت بلغ متوسطها 3.7938 وانحرافها المعياري 0.76968، تشير النتائج إلى أن البعد التقني ضمن محور تطبيق الإدارة الإلكترونية يعكس توفر بنية تقنية مناسبة وأنظمة معلوماتية داعمة للتحويل الرقمي استعراض نتائج فقرات بعد المتطلبات الامنية وفق المتوسطات الحسابية، النسب المئوية، وقيمة (T) جدول (13-3): تحليل متوسطات استجابات أفراد عينة دراسة بعد المتطلبات الامنية ضمن محور تطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البضاء، باستخدام اختبار t لعينة واحدة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدالة الاحصائية	الترتيب
25	تتوفر تشريعات تعاقب على اختراق قواعد بيانات الإدارة الإلكترونية في المراقبة	3.1188	1.08374	1.386	0.168	6
26	يمكن استخدام برامج وطرق حماية فعالة لمنع التعدي على البيانات والمعلومات عند تطبيق الإدارة الإلكترونية	3.2188	0.98205	2.818	0.005	5
27	توجد طرق مختلفة لاستعادة البيانات في حالة تلفها أو تعطيل الحاسبات الالية	3.5125	0.93154	6.959	0.000	4
28	تتوفر أنظمة حماية الية متطورة لحماية بيانات المراقبة	3.6313	0.83645	9.546	0.000	2
29	يمكن الاحتفاظ بنسخ إضافية من المعلومات الإلكترونية الخاصة بالمراقبة	3.7063	0.87305	10.232	0.000	1
30	يتم تغيير كلمات السر والشفرات الخاصة للموظفين بشكل دوري	3.5500	0.87452	7.955	0.000	3

المصدر: الباحثان استنادا على التحليل الإحصائي

يوضح جدول (13) أن العبارة تتوفر تشريعات تعاقب على اختراق قواعد بيانات الإدارة الإلكترونية في المراقبة، بلغ متوسطها الحسابي 3.1188 وانحرافها المعياري 1.08374، والعبارة يمكن استخدام برامج وطرق حماية فعالة لمنع التعدي على البيانات والمعلومات عند تطبيق الإدارة الإلكترونية بلغ متوسطها 3.2188 وانحرافها معياري 0.98205، والعبارة توجد طرق مختلفة لاستعادة البيانات في حالة تلفها أو تعطيل الحاسبات الآلية، بلغ متوسط 3.5125 وانحرافها المعياري 0.93154، والعبارة تتوفر أنظمة حماية آلية متطورة لحماية بيانات المراقبة بلغ المتوسط 3.6313 وانحرافها المعياري 0.83645، والعبارة يمكن الاحتفاظ بنسخ إضافية من المعلومات الإلكترونية الخاصة بالمراقبة، بلغ

المتوسط 3.7063 وانحرافها المعياري 0.87305، والعبارة يتم تغيير كلمات السر والشفرات الخاصة للموظفين بشكل دوري بلغ متوسطها 3.5500 وانحرافها المعياري 0.87452

تحليل البيانات الخاصة بمحور المعوقات التي تحدّ من تطبيق الإدارة الإلكترونية في مراقبة تعليم البيضاء

توافقاً مع الهدف الثاني للدراسة، الذي يهدف إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تحدّ من تطبيق الإدارة الإلكترونية في مراقبة تعليم البيضاء، تناول هذا المحور تحليل الجوانب التنظيمية والبشرية والتقنية والمالية التي قد تُعيق تنفيذ الإدارة الإلكترونية داخل المراقبة. وقد اعتمدت الباحثة في هذا المحور على مقياس معوقات الإدارة الإلكترونية، الذي اشتمل على (12) فقرة صُممت لقياس مدى إدراك العاملين لطبيعة هذه المعوقات وتأثيرها على سير العمل الإداري.

جدول (14-3): تحليل متوسطات استجابات أفراد عينة دراسة ضمن محور المعوقات التي تحدّ من تطبيق الإدارة الإلكترونية في مراقبة تعليم البيضاء، باستخدام اختبار t لعينة واحد

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدالة الاحصائية	الترتيب
1	غموض مفهوم الإدارة الإلكترونية لدى بعض موظفي المراقبة.	3.4438	1.06249	5.283	0.000	9
2	محدودية توافر شبكة الانترنت في الوحدة الإدارية بالمراقبة	3.5375	0.92408	7.357	0.000	8
3	غياب التخطيط الاستراتيجي للتحويل نحو العمل الإلكتروني	3.5938	0.90628	8.287	0.000	6
4	ندرة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية	3.7313	0.81435	11.358	0.000	1
5	ندرة الحوافز المالية للعالمين في مجال الإدارة الإلكترونية	3.6813	0.84951	10.144	0.000	2
6	ضعف الصيانة الدورية للبنية التحتية (أجهزة-شبكات)	3.5875	0.90691	8.194	0.000	7
7	ضعف اقتناع الإدارة العليا بالرقابة بجدوى تطبيق الإدارة الإلكترونية.	3.3438	0.94534	4.600	0.000	10
8	نقص الكوادر البشرية المتخصصة في تطبيقات الإدارة الإلكترونية.	3.6125	0.91794	8.440	0.000	5

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدالة الاحصائية	الترتيب
9	غياب القوانين والتشريعات الكفيلة لتطبيق الإدارة الإلكترونية	3.6688	0.87395	9.679	0.000	3
10	قلة المخصصات المالية للبنية التحتية (أجهزة-شبكات)	3.6500	0.87739	9.371	0.000	4
11	مقاومة بعض الجهات التنفيذية للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية	3.1313	1.02866	1.614	0.109	12
12	خوف بعض القيادات بالمراقبة من فقدان مراكزهم الوظيفية	3.1625	0.94428	2.177	0.031	11

المصدر : الباحثان استناداً الى التحليل الإحصائي

يوضح جدول (14) متوسطات استجابات أفراد العينة حول المعوقات التي تحد من تطبيق الإدارة الإلكترونية في مراقبة تعليم البضاء، حيث تحصلت العبارة غموض مفهوم الإدارة الإلكترونية لدى بعض موظفي المراقبة على متوسط حسابي 3.4438 وانحراف معياري 1.06249، والعبارة محدودية توافر شبكة الإنترنت في الوحدة الإدارية بالمراقبة على متوسط 3.5375 وانحراف معياري 0.92408، والعبارة غياب التخطيط الاستراتيجي للتحويل نحو العمل الإلكتروني على متوسط 3.5938 وانحراف معياري 0.90628، والعبارة ندرة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية على متوسط 3.7313 وانحراف معياري 0.81435. والعبارة ندرة الحوافز المالية للعاملين في مجال الإدارة الإلكترونية على متوسط 3.6813 وانحراف معياري 0.84951، والعبارة ضعف الصيانة الدورية للبنية التحتية وأجهزة الشبكات على متوسط 3.5875 وانحراف معياري 0.90691. والعبارة ضعف اقتناع الإدارة العليا بالمراقبة بجدوى تطبيق الإدارة الإلكترونية على متوسط 3.3438 وانحراف معياري 0.94534. والعبارة نقص الكوادر البشرية المتخصصة في تطبيقات الإدارة الإلكترونية على متوسط 3.6125 وانحراف معياري 0.91794. والعبارة غياب القوانين والتشريعات الكفيلة لتطبيق الإدارة الإلكترونية على متوسط 3.6688 وانحراف معياري 0.87395. والعبارة قلة المخصصات المالية للبنية التحتية على متوسط 3.6500 وانحراف معياري 0.87739، والعبارة مقاومة بعض الجهات التنفيذية للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية على متوسط 3.1313 وانحراف معياري 1.02866، والعبارة خوف بعض القيادات بالمراقبة من فقدان مراكزهم الوظيفية على متوسط 3.1625 وانحراف معياري 0.94428.

تحليل العلاقة بين محاور الدراسة وابعادها (متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقات الإدارة الإلكترونية) باستخدام معامل ارتباط بيرسون وقد شمل هذا التحليل خمسة أبعاد رئيسية تمثل المحور الأول: المتطلبات البشرية، المالية، البيئية، التقنية، والأمنية، بالإضافة إلى المحور الثاني المتمثل في المعوقات. ولقياس قوة واتجاه العلاقة بين هذه المحاور وأبعادها، تم استخدام (معامل ارتباط بيرسون) كما هو موضح في الجدول (15)

الجدول (15-3) يوضح معاملات الارتباط البسيط (بيرسون) بين محاور وابعاد الدراسة

المتغيرات	متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	معوقات الإدارة الإلكترونية	متطلبات بشرية	متطلبات مالية	متطلبات بيئية	متطلبات تقنية	متطلبات أمنية
متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	معامل الارتباط بيرسون	1	0.268**	0.805**	0.864**	0.915**	0.787**
معوقات الإدارة الإلكترونية	قيمة الدلالة الإحصائية	-	0.001	0.000	0.000	0.000	0.000
متطلبات بشرية	معامل الارتباط بيرسون	1	0.141	0.110	0.227**	0.289**	0.387**
متطلبات مالية	قيمة الدلالة الإحصائية	-	0.075	0.168	0.004	0.000	0.000
متطلبات بيئية	معامل الارتباط بيرسون	1	0.702**	0.678**	0.464**	0.485**	0.579**
متطلبات تقنية	قيمة الدلالة الإحصائية	-	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
متطلبات أمنية	معامل الارتباط بيرسون	1	0.770**	0.512**	0.579**	0.512**	0.579**
	قيمة الدلالة الإحصائية	-	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المتغيرات	متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية	معوقات الإدارة الإلكترونية	متطلبات بشرية	متطلبات مالية	متطلبات بيئية	متطلبات تقنية	متطلبات أمنية
قيمة الدلالة الإحصائية)				-	0.000	0.000	0.000
متطلبات بيئية	معامل الارتباط بيرسون				1	.691**	0.689**
قيمة الدلالة الإحصائية					-	.000	0.000
متطلبات تقنية	معامل الارتباط بيرسون					1	0.674**
قيمة الدلالة الإحصائية						-	0.000
متطلبات أمنية	معامل الارتباط بيرسون						1
قيمة الدلالة الإحصائية							-

المصدر : الباحثان استنادا على التحليل الإحصائي

في الجدول (15) يتضح وجود علاقات ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين أغلب المحاور، مما يعكس درجة عالية من التداخل والتكامل بين متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها، فقد أظهرت النتائج أن محور متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية يرتبط ارتباطاً موجباً قوياً جداً بجميع أبعاده الفرعية حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.787** إلى 0.915**), وهي قيم تشير إلى علاقات طردية

عالية الدلالة تدل على أن تعزيز أحد هذه الأبعاد يسهم بالضرورة في تحسين متطلبات التطبيق الشامل للإدارة الإلكترونية داخل المؤسسة، كما تبين أن محور معوقات الإدارة الإلكترونية يرتبط ارتباطاً موجباً ضعيفاً إلى متوسط مع الأبعاد المختلفة لمتطلبات التطبيق، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.110) و (0.387***)، وهي قيم تشير إلى علاقات جزئية أو محدودة القوة، مما يعكس أن بعض المعوقات لا ترتبط مباشرة بجميع متطلبات التطبيق، بل تتركز في جوانب محددة — لا سيما المعوقات ذات الطابع التقني والأمني، والتي ظهرت بعلاقات أكثر وضوحاً مع المحور الثاني..

4-3 النتائج:

الفرضية الأولى: لا توجد متطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء". أظهرت نتائج اختبار t أن متوسطات الاستجابات لمعظم أبعاد المتطلبات (البشرية، المالية، البيئية، التقنية، والأمنية) كانت أعلى من المتوسط المحايد، مع وجود فرق دال إحصائي في معظم البنود. هذا يشير إلى إدراك الموظفين لتوافر المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، بناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الأولى، ويثبت أن المتطلبات موجودة، مع وجود بعض الفجوات التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير لضمان التطبيق الفعال.

الفرضية الثانية: لا توجد معوقات لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمراقبة تعليم البيضاء". أظهرت نتائج محور المعوقات أن متوسطات الاستجابات لمعظم البنود أعلى من المتوسط المحايد، مع وجود فرق دال إحصائي في أغلب البنود، ما يعكس إدراك الموظفين لوجود مجموعة من المعوقات المؤثرة على تطبيق الإدارة الإلكترونية، مثل ضعف البنية التحتية، نقص التدريب، قلة الحوافز، ضعف الصيانة، ومحدودية الدعم الإداري والتنفيذي. وبالتالي، يتم رفض الفرضية الثانية، ويؤكد ذلك وجود معوقات فعلية تحتاج إلى معالجتها لضمان نجاح التحول الرقمي

- أظهرت نتائج الدراسة أن محور متطلبات الدارة الالكترونية يرتبط ارتباطا موجبا قويا بجميع ابعاده الفرعية (البشرية، المالية، البيئية، التقنية، الأمنية) حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.787 *** – 0.915 ***)

التوصيات :

- 1- العمل على توفير شبكة انترنت سريعة وموثوقة داخل المؤسسة وتطوير قواعد بيانات موحده ووضع استراتيجيات واضحه لقياس جودة تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل مستمر
- 2- محاولة معرفه أماكن القصور والتعاون مع الجامعات وشركات التكنولوجيا ومراكز الأبحاث لدعم الابتكار وتبادل الخبرات وتحديث التشريعات بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية
- 3- تخصيص ميزانية واضحة لتطبيق الإدارة الإلكترونية والعمل على تدريب الكوادر العاملة في المراقبة على استخدام الحاسب الآلي .
- 4- تحديث التشريعات بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية.

المراجع:

- بن سويلم ، محمد بن إبراهيم (2020) واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم العام الحكومية للبنين في محافظة الدلم بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية 4(8)
- بوشعالة، عمر حسين الصديق(2024) دراسة بعنوان :أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية في ليبيا، المجلة الافريقية للعلوم البحتة والتطبيقية المتقدمة، 3(3)،ص398. 409
- حارس، وهيبه وخوجه، سمير يوسف (2021)، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية 7(2).
- حمودة ،أم السعد احمد (2023) دور الإدارة الالكترونية في تطوير مؤسسات التعليم العالي دراسة تطبيقية من وجهة نظر طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة السائل العلمية المحكمة جامعة مصراته 6(3)،ص112
- السريحي، أحمد فرحان وبادي، صفاء عبد الحكيم (2020)، دور الإدارة الالكترونية في تطوير العمليات الإدارية بالجامعات اليمنية، مجلة جامعة البيضاء 2(2).
- الشامسي، على هندي يوسف (2018) جوانب الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها في بعض الدول [رسالة ماجستير غير منشورة]
- عبدو، محمد على الطاهر، (2019) متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية الاقتصاد جامعة سبها من وجهة نظر الإداريين وأعضاء هيئة التدريس العاملين بها، مجلة البحوث الاكاديمية، 13،ص574.596
- المصراتي، سالمه ومبروك، صالح(2021) الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، مجلة جامعة سبها للعلوم الحثه والتطبيقية ، 20 (3) ، ص12. 20.
- مكيد، على وجيلالي، بو زكري (2019) ، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية ،2(1) ، ص223. 234

دراسة بعنوان:

أثر مؤشرات السيولة والميكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية

The Impact of Liquidity and Financial Structure Indicators on the Financial Performance of Libyan Commercial Banks

إعداد :

د. مفتاح إبراهيم مفتاح حمد

أستاذ مساعد - قسم التمويل والمصارف

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

Dr. Muftah I M Hamed

muftah.hamed@uob.edu.ly

أ. زكريا يحيى فرج عبد المالك

باحث - قسم التمويل والمصارف

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

Mr. Zakaria Yahya Abdul Malik

zakariya.faraj@uob.edu.ly

المدقق اللغوي : مفتاح إبراهيم الفارسي جامعة بنغازي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2011-2018)، وتم دراسة هذا الجانب من خلال النظر في نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية وكذلك نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، من خلال علاقتهم مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وتكونت عينة الدراسة من خمسة مصارف تجارية ليبية وهي: مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري. لغرض تحقيق أهداف الدراسة استخدام تحليل البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data) ونموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Model) وكذلك نموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effects Model) وتم استخدام نموذج هاوسمان للمفاضلة بين النموذجين (Hausman) واستخدام لذلك برنامج (EViews 13)، ومن خلال هذا التحليل تم الوصول إلى النتائج بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وأنه لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، مع عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. وتوصلت هذه الدراسة إلى عددٍ من التوصيات، من أهمها أن بإمكان المصارف التجارية الليبية رفع مستوى كفاءتها التشغيلية من خلال الإدارة الفعالة لأصولها السائلة، بما يضمن تحسين سيولتها وتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. **الكلمات المفتاحية:** مؤشرات السيولة، الهيكل المالي، الأداء المالي، المصارف التجارية الليبية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of liquidity and financial structure indicators on the financial performance of Libyan commercial banks from 2011 to 2018. The study examined this relationship through analysing the Loan-to-Deposit Ratio, the operating cash flow ratio cash and cash-equivalent balances, and the debt-to-total-assets ratio, in order to determine their relationship with both return on assets (ROA) and return on equity (ROE). The study sample consisted of five Libyan commercial banks: Wahda Bank, Jumhouria Bank, Bank of Commerce & Development, National Commercial Bank, and Sahara Bank.

To achieve the study objectives, Panel Data analysis was employed, utilizing both the Fixed Effects Model and the Random Effects Model. The Hausman test was employed to determine the more appropriate model. EViews 13 software was used for this analysis. The results indicate a significant impact of the Loan-to-Deposit Ratio and the operating cash flow ratio on the financial performance of Libyan commercial banks. However, no significant effect was observed for working capital, measured by cash and cash-equivalent balances, nor by the debt -to-total assets ratio, on their financial performance. The study reached several recommendations, the most important of which is that Libyan commercial banks can enhance their operational efficiency through effective management of their liquid assets, thereby improving liquidity and strengthening their capacity to meet financial obligations.

Keywords: Liquidity, Financial Structure, Financial Performance, Libyan Commercial Banks.

1- مقدمة

شهد القطاع المصرفي في ليبيا تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، ذلك لأن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد أثر على أداء المصارف التجارية، وأصبحت أهمية إدارة السيولة والهيكل المالي في القطاع المصرفي أكثر أهمية في هذه البيئة الصعبة، حيث تواجه المصارف التجارية الليبية تحديات كبيرة في إدارة السيولة والهيكل المالي بسبب ارتفاع معدل التضخم وتقلب أسعار صرف العملة ومحدودية الوصول إلى الأسواق الدولية (اللافي، 2023).

ولقد أجريت العديد من الدراسات حول تأثير إدارة السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية حول العالم، ومع ذلك هناك فجوة في الأدبيات حول هذا الموضوع في ليبيا، التي تناولت أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي بشكل متزامن على الأداء المالي للمصارف في ظل بيئة تشغيلية غير نمطية تعاني من صدمات اقتصادية هيكلية، فبينما ركزت الأدبيات السابقة على تقييم هذه العلاقات في ظروف الاستقرار الاقتصادي، تأتي هذه الدراسة لتسد الفجوة المعرفية من خلال اختبار كفاءة مؤشرات مثل (نسبة القروض إلى الودائع LDR ، والتدفقات النقدية التشغيلية، ونسبة الدين إلى الأصول DAR) في تفسير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال فترة (2011-2018)، وهي فترة اتسمت بأزمة سيولة خانقة وانقسام مؤسسي، مما يقدم مساهمة مرجعية لفهم سلوك المصارف في بيئات الأزمات.

ومن خلال الاطلاع على القوائم المالية للمصارف التجارية محل الدراسة تبين أنها تحتفظ بنسبة مرتفعة من أصولها على شكل نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي، مما يعطي نظرة أولية بأهمية هذا البند في التحليل، وتختلف نسبة مكونات البنود السائلة من نقدية وشبه نقدية من إجمالي الأصول بين المنشأة الصناعية والمصارف التجارية، فالمصارف تركز على بند النقدية بشكل أساسي لمواجهة السحوبات غير المتوقعة من العملاء وكذلك تزيد نسبة الاحتفاظ بالنقدية من وضع اقتصادي لآخر حسب متطلبات المصرف المركزي لأي بلد من خلال نسبة الاحتياطي النقدي، إضافة إلى ذلك أن الأداء المالي للمصارف التجارية يعتمد بشكل كبير على إدارة الأصول السائلة، لذلك أنه من الضروري التزام المصارف بسداد ديونها حتى لا ينخفض تصنيفها الائتماني بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الثقة لدى العملاء بالمصرف.

وكما أن زيادة البنود السائلة وشبه السائلة عن الحد الذي يسمح بسداد التزاماتها قصيرة الأجل قد يمكن المصارف من توجيه هذه الزيادة نحو استثمارات طويلة الأجل واعدة وسداد التزاماتها طويلة الأجل مما يخفف من وطأة الالتزامات عليها.

وبناء عليه يمكن أن تركز هذه الدراسة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي لدراسة تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر نسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟
2. ما هو أثر نسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟
3. ما هو أثر حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟
4. ما هو أثر نسبة الدين إلى الأصول على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

2-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة واختبار فيما إذا كان هناك أثر لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هذا الهدف تطلب تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة أثر نسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
- 2- معرفة أثر نسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
- 3- معرفة أثر حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
- 4- معرفة أثر نسبة الدين إلى الأصول على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

3-أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المصارف التجارية لأي دولة، وكذلك للنتائج التي يمكن أن تنعكس على أداء المصارف فيها، وعلى المدى الطويل في فهم أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كعامل أساسي في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية. من خلال البحوث الإدارية وتحليل البنود السائلة وشبه السائلة ومكوناته الأساسية لتحديد طبيعة وأهمية تأثيرها على أداء المصرف ودوره الحيوي في تعزيز سيولة واستمرارية المؤسسات المصرفية.

4-الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة هذا الإطار منها (مرتبة من الأقدم إلى الأحدث):

1- دراسة (السليمان، 2013): بعنوان "أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية"، واستخدمت عينة عشوائية تتكون من 10 مصارف تجارية في المملكة العربية السعودية، وجمعت البيانات المالية لهذه المصارف على مدى الفترة (2007-2011). واستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات وتحديد العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية. وأوصت الدراسة بتحسين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل من خلال تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الأصول والخصوم، مما يساهم في ضمان السيولة المالية وتحسين العوائد. وإجراء تحليلات دورية لأداء رأس المال العامل باستخدام مؤشرات الأداء المناسبة، مع تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل، وتعزيز العلاقات مع العملاء لتحسين إدارة الحسابات المستحقة القبض وتقليل التأخيرات في السداد.

2- دراسة (الإمام، 2017): بعنوان "تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة". وهدفت الدراسة إلى تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية الخاصة للفترة (2005-2013)، وتم استخدام بيانات لـ 10 مصارف تجارية عراقية خاصة، وكان عدد المشاهدات 80، مع تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لتحديد محددات نسبة السيولة، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التقدير، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة وكل من الربحية، الرافعة المالية، وحجم الأصول، وكذلك وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة وحجم الودائع، كما تبين أن النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية الخاصة هي 24.6%. ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة المساهمة الفعالة لدور البنك المركزي العراقي في مراقبة مستوى السيولة في المصارف العراقية في احتساب نسبة السيولة بما يتناسب مع اللوائح الإرشادية.

3-(Ali, 2018). Impact of Working Capital Management on Banks' Performance: Evidence from UK.

تتناول هذه الدراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء المصارف في المملكة المتحدة، فقد تم تحليل عشرة مصارف كبيرة خلال الفترة (2000-2017)، وكان عدد المشاهدات 170، وتهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير عناصر إدارة رأس المال العامل مثل فترة تحصيل الديون، وفترة سداد الدائنين، ونسبة القروض إلى الودائع على ربحية المصارف، والتي تم قياسها من خلال العائد على الأصول والهامش الصافي للفائدة، وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين الربحية وفترة تحصيل الديون وفترة سداد الدائنين، بينما كانت نسبة القروض إلى الودائع مرتبطة إيجابياً بالربحية. ومع ذلك، كان التأثير الإحصائي الوحيد المهم هو تأثير فترة تحصيل الديون، مما يشير إلى أن زيادة فترة التحصيل تؤدي إلى تقليل الربحية. وتوصي الدراسة بضرورة تحسين استراتيجيات إدارة رأس المال العامل لدى المصارف من خلال تقليل فترة تحصيل الديون وزيادة كفاءة نسبة القروض إلى الودائع. كذلك من المهم للمصارف أن تحقق التوازن بين السيولة والربحية، مع التركيز على تطوير سياسات ائتمانية فعالة تساهم في تعزيز الأداء المالي. كما أوصت أيضاً بإجراء مزيد من الأبحاث لدراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على المصارف بمؤشرات أخرى وفترات زمنية مختلفة.

4- (الأعاجيبي، وآخرون. 2018): دراسة بعنوان "قياس كفاءة إدارة رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III وتأثيرها على سيولة المصارف التجارية الخاصة: دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي". وهدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة إدارة رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل III وتأثيرها على سيولة المصارف التجارية الخاصة، مع دراسة تطبيقية على مصرف الائتمان العراقي. وتوصلت إلى أن مصرف الائتمان العراقي تمكن من تحقيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المطلوبة بموجب بازل III والتي تبلغ 10.5%، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال للمصرف 11.6% في عام 2017، وأن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات سيولة المصرف، والتي تشمل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل الثابت الصافي (NSFR)، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى تحسين وضع سيولة المصرف، وأوصت الدراسة بأن على مصرف الائتمان العراقي الاستمرار في الحفاظ على نسبة كفاية رأس

المال فوق الحد الأدنى المطلوب بموجب بازل III، لأن ذلك قد يساهم في تعزيز وضع سيولة المصرف وقدرته على مواجهة الأزمات المحتملة.

5- (Osmani, Morina, 2019). The key performance of commercial banks: evidence from Republic of Kosovo

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العوامل الرئيسية المؤثرة على أداء المصارف التجارية في جمهورية كوسوفو، واستخدمت بيانات لـ 9 مصارف تجارية رئيسية في كوسوفو خلال الفترة (2013-2017)، وكان عدد المشاهدات 36، وتوصلت النتائج إلى أن حجم المصرف، ونسبة كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول لها تأثير إيجابي وكبير على أداء المصارف التجارية، في المقابل، وجدت الدراسة أن متغيرات مثل نسبة القروض إلى الودائع، والتكلفة الإدارية، والتضخم لها تأثير سلبي على أداء المصارف التجارية، وأظهرت الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل إيجابي بملاءة رأس المال ومعدل السيولة، وتبين أن زيادة ملاءة رأس المال تعزز من استقرار المصارف وتزيد من قدرتها على تلبية التزاماتها، وكان هناك تأثير سلبي على الكفاءة التشغيلية، فقد أظهرت النتائج تراجعاً ملحوظاً في هذا الجانب. وهذا يشير إلى الحاجة الملحة لتحسين إدارة التكاليف وزيادة الكفاءة في العمليات المصرفية، وأن أي زيادة في متوسط عائد الأصول (ROA) يدل على تحسن الأداء المالي للمصارف، رغم أن هذه الزيادة كانت متواضعة. ومن أهم التوصيات أنه ينبغي على المصارف تحسين كفاءتها التشغيلية من خلال تبني استراتيجيات فعالة في إدارة التكاليف واستثمار في التقنيات الحديثة؛ بذلك ينصح بتطوير استراتيجيات تعزز من ملاءة رأس المال، مما سيساعد في بناء الثقة لدى المودعين والمستثمرين.

6-دراسة (العقيل، أمل، 2019): " أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف السعودية. وجمعت الدراسة عينة عشوائية تتكون من 11 مصرفاً تجارياً في المملكة العربية السعودية، تم جمع البيانات المالية لهذه المصارف على مدى الفترة (2010-2017). وكان عدد المشاهدات 77، واستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات وتحديد العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للمصارف السعودية.

7-دراسة (عبد الله، 2021): "أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي المصرفي". استخدمت هذه الدراسة بيانات ثانوية تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية المنشورة لـ 15 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال (2005-2018). وكان عدد المشاهدات 195، وتم تحليل بيانات الجدولية المجمعة من خلال استخدام 10 EViews. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصوراً واضحاً لدى بعض الإدارات المصرفية في تحديد آلية الإدارة وتخصيص رأس المال العامل وتسخير مكوناته كأدوات فعالة في تحسين الأداء المالي المصرفي. علاوة على ذلك، تعد نسبة القروض إلى الودائع من بين العوامل التي لها تأثير كبير على الأداء المصرفي. وبناء على ذلك تم تقديم بعض التوصيات منها الاهتمام بإدارة المؤسسات المصرفية بتخصيص رأس المال العامل بشكل جيد بهدف تعزيز واقع الإجراءات المصرفية والأخذ في الاعتبار عملية تقييم الأداء المالي باستخدام أساليب فعالة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحليل مكونات رأس المال العامل.

8- (Hussaini, Abubakar, 2022). The Impact of Working Capital Management on Banks' Performance: A Conceptual Review.

تتناول الدراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على أداء المصارف، فهي تؤكد على أهمية إدارة الموارد قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل في تعزيز السيولة وأداء المصارف. وتم اقتراح إطار مفاهيمي لفهم العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف، مما يضيف قيمة نظرية وعملية للمعرفة في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف. وإن تحسين إدارة رأس المال العامل يسهم في تعزيز السيولة والربحية، وتوصلت أيضاً إلى أن العلاقة بين مكونات إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف تتطلب التوازن بين المخاطر والكفاءة. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية لاختبار الإطار المفاهيمي المقترح لفهم أفضل للعلاقة بين إدارة رأس المال العامل وأداء المصارف. مما ينبغي على المصارف تبني استراتيجيات فعالة في إدارة رأس المال العامل لتعزيز أدائها المالي.

وما يميز دراستنا عن غيرها من الدراسات أنها تركز على المصارف التجارية الليبية وتحديد أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي لهذه المصارف، التي

تشمل متغيرات مستقلة مثل نسبة القروض إلى الودائع، نسبة التدفق النقدي التشغيلي، حجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية، نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، والمتغيرات التابعة (العائد على الأصول - Return on Assets (ROA) و (العائد على حقوق الملكية - Return on Equity (ROE)، خلال الفترة (2011-2018).

5-منهجية وبيانات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، والنموذج القياسي المستخدم، تمت صياغة الفرضيات لتمييز بشكل دقيق بين مؤشري الأداء المالي (ROA) و (ROE) لضمان الاتساق المنهجي، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

▪ H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

▪ H_1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

وبناءً على ذلك تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

▪ H_{0a} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

▪ H_{1a} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

- الفرضية الفرعية الثانية:

▪ H_{0b} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

▪ H_{1b} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

- H_{0c} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.
- H_{1c} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.

- الفرضية الفرعية الرابعة:

- H_{0d} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.
 - H_{1d} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA، ROE) للمصارف التجارية الليبية.
- وللوصول إلى أهداف الدراسة فإن متغيراتها تتمثل في:

1- المتغير التابع: الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاس بـ:

- العائد على الأصول - Return on Assets (ROA)؛

- العائد على حقوق الملكية - Return on Equity (ROE).

2- المتغيرات المستقلة:

- نسبة القروض إلى الودائع LDR والمقاسة باستخدام نسبة القروض إلى التسهيلات.

- نسبة التدفق النقدي التشغيلي OCFR والمقاسة بقسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على الالتزامات المتداولة.

- حجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية CNCR والمقاس بإجمالي الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

- نسبة الدين إلى إجمالي الأصول DAR والمقاسة بقسمة إجمالي الدين على إجمالي الأصول.

وتم قياس الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، والتي هي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغيرات تابعة لدراسة أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي وفقا للنموذج التالي:

$$\text{Financial Performance (Y)} = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon$$

$$\text{ROA}(Y_1) = a_0 + \beta_1(\text{LDR}) + \beta_2(\text{OCFR}) + \beta_3(\text{CNCR}) + \beta_4(\text{DAR}) + \varepsilon$$

$$\text{ROE}(Y_2) = a_0 + \beta_1(\text{LDR}) + \beta_2(\text{OCFR}) + \beta_3(\text{CNCR}) + \beta_4(\text{DAR}) + \varepsilon$$

حيث إن:

Y: المتغير التابع الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (Financial Performance).

Y₁: العائد على الأصول (ROA-Return on Assets).

Y₂: العائد على حقوق الملكية (ROE- Return on Equity).

a₀: المتغير المستقل مؤشرات السيولة والهيكل المالي.

β₁: نسبة القروض إلى الودائع (LDR-Loan to Deposit).

β₂: لنسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR-Operating Cash Flow Ratio).

β₃: حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR-Cash and Near Cash Ratio).

β₄: نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR-Debt to Total Assets Ratio).

ε: المتغير العشوائي.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي للبيانات الكمية، وتم تجميع البيانات من القوائم المالية للمصارف التي تم اختيارها كعينة للدراسة، كذلك تم الاعتماد على الكتب ومجلات وتقارير ودراسات سابقة كمصادر أولية لعكس صورته واضحة عن جوانب الموضوع. واستخدام تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ومجموعة من الاختبارات الأخرى كاختبار التوزيع الطبيعي واختبار عدم التجانس واختبار هاوسمان واستخراج المتغيرات الوصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة. وأستخدم برنامج (EViews13) لاختبار فرضيات الدراسة ومعرفة ما هو أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فيها.

ويتكون مجتمع الدارسة من المصارف التجارية العاملة الليبية، وتم أخذ عينة من خمسة مصارف تجارية وهي مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، على أساس اعتبارات في النظام المصرفي الليبي من حيث الحجم فهي تشكل ما نسبته 77% من إجمالي الأصول المصرفية في ليبيا، وتركز الائتمان الذي يمثل ما نسبته 88% من حجم الائتمان المصرفي، وتركز الودائع الذي يمثل ما نسبته 78% من حجم الودائع المصرفية (مصرف ليبيا المركزي، 2019).

وبالنسبة لحدود الدراسة اعتمدت الدراسة على قياس مؤشرات السيولة فقط بنسبة القروض إلى الودائع والتدفقات النقدية والأرصدة النقدية وشبه النقدية، أما مؤشرات الهيكل المالي تم قياسه فقط بنسبة الدين إلى إجمالي الأصول، نظراً للطبيعة الهيكلية للبيئة المصرفية الليبية التي تعتمد بشكل شبه كلي على الودائع كمصدر أساسي للخصوم، في ظل غياب أسواق دين متنوعة وأدوات مالية معقدة كالسندات خلال فترة الدراسة. والأداء المالي تم قياسه فقط بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وباعتبار هذه الدراسة من أوائل الدراسات في البيئة الليبية التي تدرس هذه المتغيرات معا على حد علم الباحثين، وبذلك توصي الدراسة بدراسة هذه المتغيرات بفترات لاحقة حدثت فيها متغيرات مهمة اثرت في القطاع المصرفي الليبي.

وتم تحديد الفترة الزمنية للدراسة لتغطي الأعوام من (2011 إلى 2018) لعدة مبررات منهجية واقتصادية موضوعية تحافظ على رصانة النموذج القياسي:

1. تجانس الفترة الهيكلية: تمثل الفترة (2011-2018) دورة اقتصادية ومؤسسية متجانسة في

الخصائص التشغيلية للقطاع المصرفي الليبي؛ حيث اتسمت بسعر صرف رسمي ثابت للدينار الليبي، وبداية نشوء أزمة السيولة وتدرجها، والانقسام الإداري للنظام المصرفي. وبالتالي، فإن دراسة هذه الفترة تمنح فهماً عميقاً لسلوك المصارف في ظل تلك المحددات الثابتة.

2. وجود صدمة هيكلية (Structural Break) بعد عام 2018: شهد القطاع المصرفي

والاقتصاد الليبي بعد عام 2018 (تحديداً أواخر عام 2020 ومطلع عام 2021) قرارات تاريخية جذرية، على رأسها تعديل سعر صرف الدينار الليبي بنسبة تجاوزت 300%، من الناحية القياسية والإحصائية، فإن تمديد السلسلة الزمنية لدمج بيانات ما بعد التعديل مع بيانات ما قبله

في نموذج واحد يؤدي إلى مشكلة "الانقطاع الهيكلي"، مما يتسبب في تشويه المعلومات المقدرة (beta) وضياح كفاءة مخرجات الانحدار بسبب القفزات الكبيرة في قيم الأصول والودائع مقومة بالعملة المحلية. بناءً عليه، أثر الباحثان الاقتصار على هذه الفترة لضمان سلامة التقدير القياسي، مع التوصية ببحث فترة ما بعد التعديل كدراسة مستقلة.

كما أن استخدام تحليل الانحدار المقطعي الزمني (Panel Data) في هذه الدراسة يهدف إلى قياس التأثير الإحصائي والارتباط الاستدلالي بين مؤشرات السيولة والهيكل المالي وبين الأداء المالي، استناداً إلى البيانات التاريخية للمصارف. ولا يقصد بهذه النتائج إثبات علاقة سببية مطلقة وحتمية (Absolute Causality)، بل هي علاقات اقتران وتأثير إحصائي مشروطة ببيئة وعينة الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة.

6- مفاهيم متغيرات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدة متغيرات مستقلة وتابعية وهي كالتالي:

أولاً- **المتغير التابع:** يمثل المتغير التابع الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية والذي يتم قياسه بالتالي: (Ross et al. 2019)

-**العائد إلى إجمالي الأصول (ROA):** هو مقياس مالي يقيس مدى كفاءة المصرف وذلك باستخدام أصوله لتحقيق الربح، ويتم حساب العائد على الاستثمار باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{العائد إلى إجمالي الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

حيث إن:

❖ **صافي الدخل:** يمثل صافي الربح الذي يحققه المصرف بعد خصم جميع المصروفات والفوائد والضرائب.

❖ **إجمالي الأصول:** يمثل القيمة الإجمالية لجميع الأصول المملوكة للمصرف.

يعد هذا مؤشر مهم للمستثمرين والدائنين لتقييم الأداء المالي للمصرف من خلال إدارة الأصول وتحقيق عوائد مرضية، ويتم استخدامه من قبل المصرف نفسه لتقييم أداء الإدارة وتحديد مجالات التحسين.

-العائد إلى حقوق الملكية (ROE): هو مؤشر مالي مهم يستخدم لتقييم ربحية المصرف وكفاءة استخدام حقوق المساهمين، ويتم حساب العائد على الملكية باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{العائد إلى حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

حيث إن:

- ❖ صافي الدخل: يمثل صافي الربح الذي يحققه المصرف بعد خصم جميع المصروفات والضرائب.
- ❖ إجمالي حقوق الملكية أو حقوق المساهمين: حقوق الملكية في المصارف تتكون من عدة عناصر رئيسية، وهي:

- رأس المال المدفوع: يمثل المبلغ الذي تم تقديمه من قبل المساهمين لتأسيس المصرف أو زيادة رأس ماله.
 - الاحتياطات: وتشمل الاحتياطات القانونية والاختيارية والخاصة التي يحتفظ بها المصرف .
 - الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح التي لم يتم توزيعها على المساهمين ويتم الاحتفاظ بها.
 - عناصر أخرى: قد تشمل مثل الفوائض من إعادة تقييم الأصول والاحتياطات الأخرى.
- العائد على حقوق المساهمين هو مؤشر مهم لتقييم أداء المصرف ومقارنتها مع متوسطات المصارف الأخرى والصناعة بالشكل عام، ويساعد أيضاً إدارة المصرف على تحديد كفاءة استخدام رأس المال وتقييم جدوى المشاريع والاستثمارات الجديدة.

ثانياً- المتغيرات المستقلة: وفقاً لمتطلبات الدراسة التي اعتمدت عليها، فهي تتمثل في:

1- نسبة القروض إلى الودائع (LDR- Loan-to-Deposit Ratio):

تم قياس هذا المؤشر كأحد أهم مؤشرات السيولة والأداء المالي للمصرف، والذي يعكس قدرة المصرف على توظيف الودائع المتاحة لديه في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية. وتم حسابها باستخدام المعادلة التالية: (Berger & Humphrey, 1997).

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع (LDR)} = \frac{\text{إجمالي القروض والتسهيلات}}{\text{إجمالي التسهيلات}}$$

2- نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR-Operating Cash Flow Ratio):

تعتبر نسبة التدفق النقدي التشغيلي في المصارف التجارية مؤشراً يستخدم لتقييم قدرة المصرف على توليد التدفقات النقدية من عملياته التشغيلية الأساسية خلال فترة زمنية محددة وتم قياسها كالتالي (OpenStax, 2016):

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR)} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

3- حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR – Cash and Near Cash Ratio):

حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية في المصارف التجارية يعتبر مؤشراً هاماً لقدرة المصرف على تلبية احتياجات السيولة الفورية وتنفيذ المعاملات المالية ويتم حساب حجم CNCR باستخدام المعادلة التالية (Smith, 2020) و (Johnson, 2018):

$$\text{إجمالي الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR)} = \text{النقدية بالصندوق} + \text{مقاصة بين المصارف} + \text{مقاصة بين الفروع} + \text{ودائع تحت الطلب} + \text{ودائع زمنية}$$

4- نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR – Debt to Total Assets Ratio):

تعد نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول مؤشراً مالياً مهماً للصحة المالية والاستقرار المالي للمصارف، وتكتسب هذه النسبة أهمية ذلك لأنها تساعد على تقييم مستوى المخاطر المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، ويتم احتسابها كالتالي (Ross et al, 2019):

$$\text{نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR)} = \frac{\text{إجمالي الإلتزامات (الديون)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وقد تم الاعتماد على هذا المؤشر كمعبر أساسي عن الرفع المالي (Financial Leverage) للمصارف عينة الدراسة، لكونه مؤشراً محاسبياً مباشراً يعكس نسبة التمويل بالمديونية (والتي تشكل الودائع معظمها) بطريقة موضوعية ومستقرة، بعيداً عن التشوهات التي قد تعتري المؤشرات الرقابية الأخرى (مثل كفاية رأس المال المبني على الأصول المرجحة بالمخاطر) نتيجة للتقلبات التنظيمية والاستثناءات الرقابية التي فرضتها ظروف الأزمة الاقتصادية والانقسام المؤسسي خلال فترة الدراسة.

7- الخطوات الإجرائية والمقاييس الإحصائية المستخدمة:

تم إجراء عدد من الخطوات للوصول إلى نتائج هذه الدراسة وهي كالتالي:

1. جمع البيانات الفعلية للقوائم المالية لعينة الدراسة ولفترة الدراسة والتي كانت من 2011-2018.
2. تفريغ البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية في برنامج مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel.
3. تم صياغة البيانات على شكل نسب ومعادلات ليتم أدرجها في الشكل النهائي للتحليل.
4. إجراء اختبار التحليل المعنوي الوصفي لمتغيرات الدراسة.
5. إجراء اختبار مصفوفة الارتباط التي توضح مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة.
6. اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity - VIF).
7. إجراء اختبار هاوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.
8. إجراء تقدير لمعالم النموذج من خلال الانحدار الخطي وذلك من خلال نموذج التأثيرات الثابتة (The Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effects Model).
9. إجراء اختبار عدم التجانس.
10. اختبار فرضيات الدراسة.

8- تحليل بيانات الدراسة:

تم في هذا الجزء استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لفحص بيانات الدراسة كالوسيط والمتوسط والمنوال وغيرها، وكذلك اختبار التوزيع الطبيعي واختبار مصفوفة الارتباط التي توضح الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذجي الدراسة، وكذلك عرض نتائج نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، مع إجراء اختبار هاوسمان للمفاضلة بين النموذجين ثم استخلص الإجابة على الفرضيات التي تم وضعها لهذه الدراسة، والتي على ضوءها تم استنتاج النتائج والتوصيات.

أولاً- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام عدة مقاييس في هذه الدراسة وتتمثل في:

1. اختبار المتغيرات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

وهذا الاختبار يظهر المتوسط والوسيط والانحراف المعياري وتتبع البيانات للتوزيع الطبيعي من خلال القيم الاحتمالية للعينة.

جدول (1) المتغيرات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة

البيان	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول
المتوسط	0.268188	4.510903	5.101463	0.020178	22.94561	0.919233
الوسيط	0.186158	2.378106	4.208922	0.018888	23.05589	0.915640
الحد الأعلى	1.322989	30.73740	14.89410	0.059048	24.10938	0.970827
الحد الأدنى	-0.376528	-6.625401	2.280997	0.009488	20.57101	0.883797
الانحراف المعياري	0.343158	6.928967	2.866806	0.008506	0.802368	0.021116
إحصائية Jarque-Bera	12.90048	52.15384	39.08743	175.2934	7.897872	3.852088
الاحتمال Prob-Value	0.001580	0.000000	0.000000	0.000000	0.019275	0.145724

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

يوضح الجدول السابق القيم الإحصائية الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة ويظهر في هذا الجدول المتوسط والوسيط للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية التي تمثل المتغيرات التابعة في الدراسة والتي كانت قيم المتوسط والوسيط لكل منهما (0.268188) (0.186158) (4.510903) (2.378106) على التوالي.

أما في يتعلق بقيم حجم الأصول النقدية وشبه النقدية كانت قيمها بعد تحويلها إلى اللوغاريتم في البداية كان المتوسط (22.94561) والوسيط (23.05589).

وظهرت نتائج اختبار (Jarque-Bera) في الجدول رقم (1) أن قيم الاحتمالية (Prob) لغالبية المتغيرات المستقلة والتابعة (باستثناء نسبة الدين إلى إجمالي الأصول) قد جاءت أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يشير إحصائياً إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويعزى عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي في هذه الدراسة إلى الخصوصية الهيكلية لعينة المصارف

التجارية الليبية، والتي تشهد تفاوتاً كبيراً في أحجام أصولها وودائعها (مثل الفارق في الحجم بين مصرف الجمهورية والمصارف الأخرى)، فضلاً عن شدة التقلبات والصدمات الاقتصادية خلال فترة الدراسة (2011-2018). وتجدر الإشارة ميثودولوجياً إلى أن عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي لا يؤثر على كفاءة وجودة تقديرات نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) المستخدمة، نظراً لاعتماد الدراسة على نماذج التأثيرات العشوائية والثابتة التي تمتلك مرونة عالية وقدرة على التعامل مع البيانات غير المتماثلة دون التأثير على معنوية المعلمات المقدرة.

2. مصفوفة الارتباط متغيرات الدراسة:

توضح هذه المصفوفة مدى الارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها ومدى الارتباط المتغيرات المستقلة بالتابعة.

جدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذج ROA

المتغيرات	العائد على الأصول	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول
العائد على الأصول	1				
نسبة القروض إلى الودائع	0.696289	1			
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	0.332512	0.092340	1		
حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	-0.258367	-0.570771	-0.150100	1	
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	0.527191	0.705590	0.043638	-0.591528	1

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

يوضح الجدول الخاص بمصفوفة الارتباط طبيعة العلاقات التبادلية والارتباطية المتزامنة بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع العائد على الأصول (ROA)، وذلك دون الجزم بوجود علاقات سببية أو أثر خطي، على النحو التالي:

- تظهر النتائج وجود ارتباط طردي (موجب) قوي بين العائد على الأصول (ROA) ونسبة القروض إلى الودائع (LDR)؛ حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.696289)، مما يشير إلى أن الارتفاع في مستويات توظيف الودائع يقترن طردياً بتحسين معدلات العائد على الأصول.

- كشفت المؤشرات عن وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين العائد على الأصول ونسبة التدفق النقدي التشغيلي بقيمة معامل ارتباط بلغت (0.332512) ، مما يعكس وجود اقتران إيجابي محدود بين المتغيرين في الحركة المتزامنة.
- تشير النتائج إلى وجود ارتباط عكسي (سلبي) ضعيف بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية والعائد على الأصول (ROA) ؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.258367) ، وهو ما يبين أن فترات تراكم السيولة العاطلة تقترن طردياً بانخفاض المؤشرات الأولية للربحية.
- وأخيراً، أظهرت المصفوفة وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين العائد على الأصول ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR) بمعامل ارتباط قدره (0.527191) ، مما يعني أن التوسع في الرفع المالي يصاحبه عموماً اتجاه صعودي في معدلات العائد على الأصول كعلاقة اقتران مؤقتة.

وتجدر الإشارة ميثودولوجياً إلى أن هذه القيم تعبر عن قوة واتجاه العلاقات الارتباطية فقط (Correlation)، بينما سيتم تحديد الأثر السببي الفعلي وحجم التأثير بدقة استناداً إلى نتائج تحليل الانحدار لنماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) في الفقرات اللاحقة.

أما العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فكانت كالتالي:

- 1-علاقة نسبة القروض إلى الودائع بنسبة التدفق النقد التشغيلي: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.092340) وهي قيمة تشير إلى علاقة ضعيفة وجود تأثير، ولكنه ليس قويا مما يعني أن تغيرات نسبة القروض إلى الودائع لا تؤثر بشكل كبير على نسبة التدفق النقدي التشغيلي.
- 2-علاقة نسبة القروض إلى الودائع بنسبة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (-0.570771) وهي قيمة سلبية متوسطة تشير إلى أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترتبط بانخفاض في حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية.
- 3-علاقة نسبة القروض إلى الودائع بنسبة الدين إلى إجمالي الأصول: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.705590) وهي قيمة إيجابية قوية تشير إلى أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترتبط بزيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

- 4- علاقة نسبة تدفق النقد التشغيلي وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (-0.150100) وهي قيمة سلبية ضعيفة تشير إلى وجود تأثير ضعيف وهذا يعني أن حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية لا يؤثر بشكل كبير على نسبة تدفق النقد التشغيلي.
- 5- علاقة نسبة التدفق النقدي التشغيلي ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.043638) وهي قيمة إيجابية وتشير إلى وجود تأثير ضعيف جدا وهذا يعني ذلك أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي لا تؤثر بشكل كبير على نسبة الدين إلى إجمالي الأصول.
- 6- علاقة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول: كانت قيمة معامل الارتباط بينهما (-0.591528) وهي قيمة سلبية متوسطة تشير إلى أن زيادة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ترتبط بانخفاض في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول.
- يوضح الجدول التالي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ROE، فهو يبين العلاقة بين العائد على حقوق الملكية، وبين نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول، وكانت العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة القروض إلى الودائع (0.821424) قيمة معامل الارتباط بينهما هي إيجابية قوية وتشير إلى أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترتبط بزيادة في عائد حقوق الملكية.
- أما العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التدفق النقدي التشغيلي كانت (0.287722) قيمة معامل الارتباط بينهما هنا هي قيمة إيجابية ضعيفة تشير إلى وجود تأثير ضعيف، وهذا يعني أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي لا تؤثر بشكل كبير على عائد حقوق الملكية.
- وفيما يتعلق بعلاقة التي تربط بين العائد على حقوق الملكية وحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (-0.433747) كانت قيمة معامل الارتباط بينهما هي سلبية متوسطة تشير إلى أن زيادة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية ترتبط بانخفاض في عائد حقوق الملكية، أما العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول (0.691191) ، وقيمة معامل الارتباط بينهما هي إيجابية قوية تشير إلى أن زيادة نسبة الدين إلى إجمالي الأصول ترتبط بزيادة في عائد حقوق الملكية. أما العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فهي نفس العلاقة المبينة والموضحة في بيانات الجدول (2).

جدول (3) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة للنموذج ROE

المتغيرات	العائد على حقوق الملكية	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة التدفق النقدي التشغيلي	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول
العائد على حقوق الملكية	1				
نسبة القروض إلى الودائع	0.821424	1			
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	0.287722	0.092340	1		
حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية	-0.433747	-0.570771	-0.150100	1	
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	0.691191	0.705590	0.043638	-0.591528	1

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

3. اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity – VIF):

نظراً لوجود بعض مؤشرات الارتباط المرتفعة بين المتغيرات المستقلة في مصفوفة الارتباط، وللتأكد من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي المتعدد (Multicollinearity) التي قد تؤثر على كفاءة مقدرات النموذج، تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF). وقد أظهرت النتائج المستخرجة من برنامج (EViews) أن قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة في الدراسة جاءت كلها مؤكدة لسلامة النموذج، حيث سجلت قيماً أقل من الحد الحرج (5). وهذا يؤكد بشكل قاطع خلو النموذج القياسي من مشكلة التعدد الخطي، مما يمنح الثقة الكاملة في مؤشرات ومخرجات تحليل الانحدار والاعتماد عليها في تعميم النتائج.

4. اختبار هاوسمان (Hausman Test):

للمفاضلة المنهجية والقياسية بين نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)، وتحديد النموذج الأكثر كفاءة وملاءمة لبيانات الدراسة المقطعية الزمنية (Panel Data)، تم إجراء اختبار هاوسمان (Hausman Test).

وتعتمد قاعدة القرار في هذا الاختبار على الفرضية العدمية (H_0) التي تفيد بملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تفيد بملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة؛ حيث يتم قبول النموذج العشوائي إذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وجاءت نتائج الاختبار المستخرجة من برنامج (EViews) كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار هاوسمان للمفاضلة بين النماذج القياسية

المتغير التابع	إحصاء اختبار هاوسمان (Chi-Sq. Statistic)	درجات الحرية (Chi-Sq. d.f)	القيمة الاحتمالية (.Prob)	النموذج الملائم المقبول
العائد على الأصول (ROA)	4.810788	4	0.3073	التأثيرات العشوائية (Random Effects)
العائد على حقوق الملكية (ROE)	4.134550	4	0.3881	التأثيرات العشوائية (Random Effects)

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية (Prob) لكلا النموذجين المقدرين مؤشري (ROA و ROE)، وقد جاءت أكبر من مستوى المعنوية 5%؛ حيث بلغت للنموذج الأول (0.3073) وللنموذج الثاني (0.3881). وبناءً على قاعدة القرار الإحصائية، نقبل الفرضية العدمية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة، مما يؤكد بشكل قاطع أن نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects) هو النموذج الأكفأ والأجود لتقدير أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة، وهو ما يتسق أيضاً مع المبررات الهيكلية والاقتصادية الخاصة ببيئة الدراسة.

وإلى جانب ما أسفرت عنه النتيجة الإحصائية لاختبار هاوسمان من دعم لنموذج التأثيرات العشوائية، فإن هذا الاختيار يتسق تماماً مع الواقع الاقتصادي والهيكل للقطاع المصرفي الليبي خلال فترة الدراسة (2011-2018). ويأتي هذا الاختيار من محورين أساسيين:

1. **تجانس البيئة التشغيلية والتنظيمية:** بالرغم من وجود فروق فردية بين المصارف عينة الدراسة من حيث الحجم أو طبيعة الملكية (عام وخاص)، إلا أنها جميعاً تعمل تحت مظلة تنظيمية واحدة وتشريعات متطابقة صادرة عن مصرف ليبيا المركزي (مثل متطلبات الاحتياطي القانوني وقوانين منع المعاملات الربوية). هذا التجانس يجعل الاختلافات الفردية بين المصارف تنصرف كمتغيرات عشوائية مقيدة بنفس الهيكل التشغيلي العام.

2. **التعرض المتساوي للصدمات الخارجية الكلية:** شهدت فترة الدراسة أزمات سياسية واقتصادية غير نمطية (أزمة سيولة خانقة، انقسام مؤسسي، وقيود حادة على النقد الأجنبي). هذه الصدمات الكلية لم تكن ناتجة عن سياسات داخلية خاصة بكل مصرف على حدة، بل كانت صدمات بيئية عامة أثرت على القطاع بأكمله بشكل متزامن وعشوائي، مما يعزز من فرضية النموذج

العشوائي في استيعاب الفروق الفردية كجزء من حد الخطأ العشوائي الشامل، ويجعل مقدراته أكثر كفاءة وأقل تحيزاً في تفسير أثر مؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي.

5. نتائج تحليل الانحدار:

يتم استخدام الانحدار لفهم العلاقة بين متغيرين أو أكثر وساعد هذا الأسلوب في تحديد كيفية تأثير متغير في متغير واحد على متغير آخر، ويعد تحليل الانحدار أداة قوية للتنبؤ بالأداء المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية.

أ. نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROA:

الجدول التالي يعرض بيانات نموذج أثر رأس المال العامل مقاس بـ ROA:

جدول (5) بيانات نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROA

المتغير التابع (العائد على الأصول)		المتغيرات المستقلة
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	
-6.396715	1.346431	الحد الثابت (a0)
0.084031	0.128809	نسبة القروض إلى الودائع $\beta_1(LDR)$
12.30154	10.17157	نسبة التدفق النقدي التشغيلي $\beta_2(OCFR)$
0.130961	-0.073299	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية $\beta_3(CNCR)$
3.245126	-0.281427	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول $\beta_4(DAR)$
0.616356	0.667894	معامل التحديد R^2
0.572511	0.582189	معامل التحديد المعدل R^2
14.05759	7.792967	F
0.000001	0.000011	Prob(F-stat)

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

بناءً على البيانات المعروضة في الجدول (5)، يمكن استنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة يظهر قدرة أفضل في تفسير التباين في العائد على الأصول، لأن معامل التحديد ظهر أعلى (0.667894) مقارنة بالنموذج العشوائي (0.616356)، وهذا يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة قادر على تفسير نسبة أكبر من التباين في البيانات ومن ناحية أخرى، يقدم نموذج التأثيرات العشوائية تأثيرات أكبر على بعض المتغيرات، مثل نسبة التدفق النقدي التشغيلي، مما يعني أنه يمكن أن يكون أكثر حساسية للتغيرات في هذه المتغيرات ومع ذلك، فإن نتائج اختبار هاوسمان تشير إلى أن نموذج

التأثيرات العشوائية قد يكون الأكثر ملاءمة في هذه الحالة، وذلك لأن القيمة (0.3073) تشير إلى عدم وجود دليل قوي يدعم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب للدراسة، لأنه يوفر توازناً بين القدرة على التفسير وحساسية المتغيرات، وبذلك يكون نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROA هو:

$$ROA_{it} = -6.396715 + LDR_{it} (0.084031) + OCFR_{it} (12.30154) + CNCR_{it} (0.130961) + DAR_{it} (3.245126) + \epsilon$$

ب. نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROE:

الجدول التالي يعرض بيانات نموذج أثر رأس المال العامل مقاس بـ ROE:

جدول (6) بيانات نموذج أثر إدارة رأس المال العامل المقاس بـ ROE

المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية)		المتغيرات المستقلة
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	
-130.6515	26.75445	الحد الثابت (a0)
1.661076	2.961373	نسبة القروض إلى الودائع $\beta_1(LDR)$
192.833258	180.8742	نسبة التدفق النقدي التشغيلي $\beta_2(OCFR)$
1.460629	-4.662130	حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية $\beta_3(CNCR)$
97.127240	71.77170	نسبة الدين إلى إجمالي الأصول $\beta_4(DAR)$
0.763865	0.791653	معامل التحديد
0.736878	0.737886	معامل التحديد المعدل
28.30505	14.72375	F
0.000000	0.000000	Prob(F-stat)

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (EViews13)

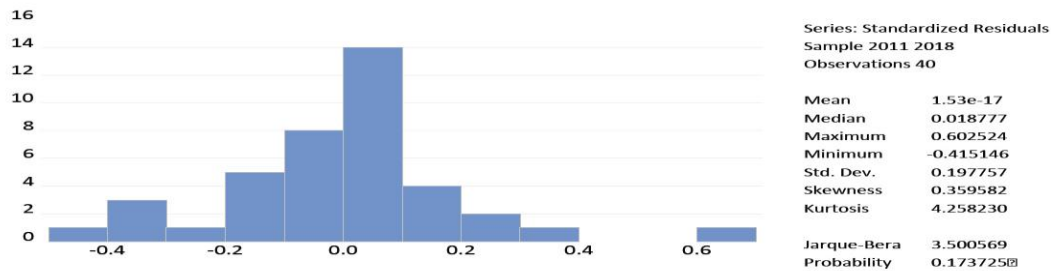
بناءً على بيانات الجدول (6) لتحليل نتائج نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، يتضح أن نموذج التأثيرات الثابتة يظهر معاملات دالة لاثنتين من المتغيرات، بينما نموذج التأثيرات العشوائية يظهر معاملات دالة لأربعة متغيرات، بما في ذلك نسبة الدين، ومعامل التحديد في نموذج التأثيرات الثابتة أعلى، مما يعني أنه يفسر نسبة أكبر من التباين في البيانات، ومع ذلك اختبار هاوسمان يشير إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية مقبول بناءً على هذه النتائج، وإنه الأنسب للدراسة، لأنه يوفر

دلالات إحصائية أفضل للعديد من المتغيرات، رغم أن نموذج التأثيرات الثابتة يفسر التباين بشكل أفضل، وبذلك يكون نموذج أثر رأس المال العامل المقاس بـ ROE هو:

$$ROE_{it} = -130.6515 + LDR_{it} (1.661076) + OCFR_{it} (192.8333) + CNCR_{it} (1.460629) + DAR_{it} (97.12724) + \epsilon$$

6. اختبار عدم التجانس:

أ. تجانس نموذج (ROA):

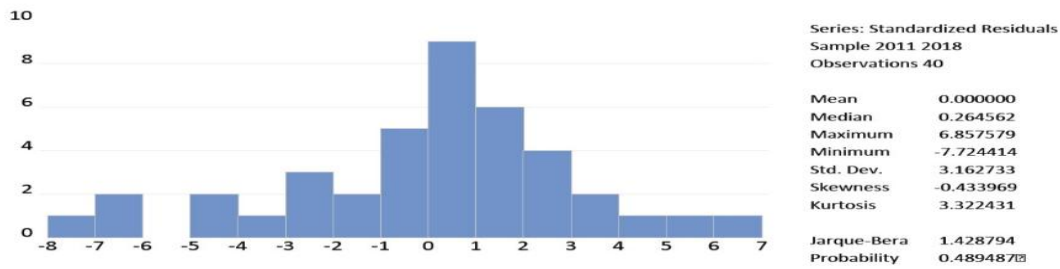


شكل (1) تجانس نموذج (ROA)

الشكل (1) يوضح أن البيانات لها متوسط قريب جداً من الصفر، مما يشير إلى توازن الفروق حول هذه القيمة، وأن الوسيط يعبر عن النقطة التي تنقسم عندها القيم إلى نصفين متساويين، وهو 0.018777، مما يدل على توزيع متوازن. والقيم القصوى والحد الأدنى تشير إلى وجود تباين ملحوظ، وذلك لأن الحد الأقصى هو 0.602524 والحد الأدنى -0.415146، وأن الانحراف المعياري البالغ 0.197757 يعكس مدى انتشار الفروق حول المتوسط بالنظر إلى التواء التوزيع، نجد أنه إيجابي قليلاً (0.359582)، مما يعني أن التوزيع يميل نحو اليمين، لكنه قريب من الصفر مما يشير إلى أن التوزيع قريب من الطبيعي.

اختبار Jarque-Bera، مع قيمة (3.500569) واحتمالية (0.173725)، تشير إلى عدم وجود دليل قوي لرفض فرض التوزيع الطبيعي، لأنها أكبر من 0.05. بناءً على ذلك يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم فرضية التجانس في هذا النموذج.

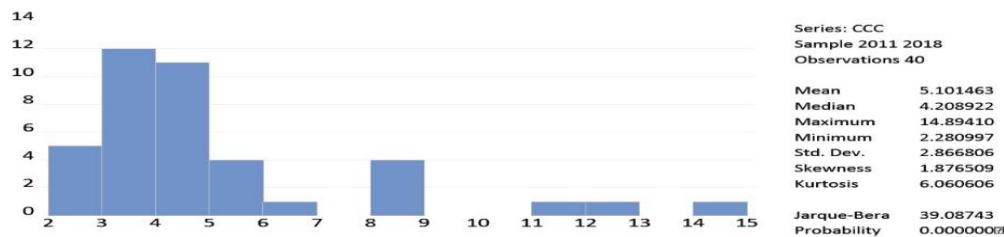
ب. تجانس نموذج (ROE):



شكل (2) تجانس نموذج (ROE)

الشكل (2) يظهر أن المتوسط يساوي صفر، مما يشير إلى أن الفروق موزعة بشكل متوازن حول هذه القيمة، والوسيط كان (0.264562)، وهذا يعني أن نصف القيم أعلى من هذه القيمة والنصف الآخر أقل. والقيم القصوى والحد الأدنى تعكس تبايناً كبيراً، لأن الحد الأقصى هو (6.857579) والحد الأدنى (-7.724414) وأن الانحراف المعياري (3.162733) يشير إلى مدى انتشار الفروق حول المتوسط. وأن التواء التوزيع عند (-0.433969) يدل على أن التوزيع يميل قليلاً نحو اليسار، وأن اختبار Jarque-Bera، يشير إلى قيمة (1.428794) مع احتمالية (0.489487)، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا يوجد دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي. بناءً على هذه البيانات، يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعم فرضية التجانس في النموذج.

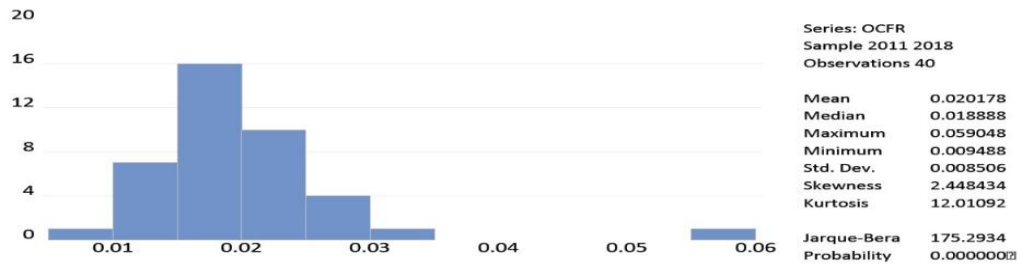
ج. تجانس قيم نسبة القروض إلى الودائع (LDR):



شكل (3) تجانس قيم نسبة القروض إلى الودائع (LDR)

الشكل (3)، يظهر المتوسط بقيمة (5.101463) والوسيط بقيمة (4.208922) وهذا يشير إلى أن توزيع البيانات غير متماثل، وأن قيمة (Jarque-Bera) هي (39.08743)، مع احتمالية تساوي (0.000000)، مما يدل على وجود دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي. وأن التواء التوزيع مرتفع جداً عند (1.876509)، مما يشير إلى أن البيانات تميل نحو اليمين، بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

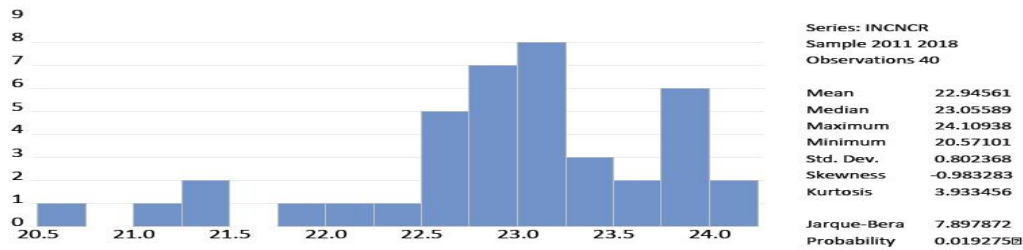
د. تجانس قيم نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR):



شكل (4) تجانس قيم نسبة التدفق النقدي التشغيلي (OCFR)

يظهر الشكل (4) أن المتوسط بقيمة (0.020178) والوسيط بقيمة (0.018888)، وهذا يشير إلى أن توزيع البيانات غير متماثل، وأن قيمة (Jarque-Bera) هي (175.2934) مع احتمالية تساوي (0.000000)، مما يدل على وجود دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي. التواء التوزيع مرتفع عند (2.448434)، مما يشير إلى أن البيانات تميل نحو اليمين، بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

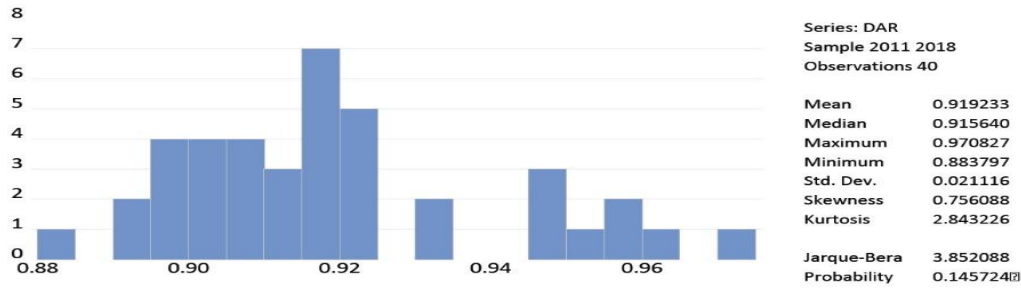
هـ. تجانس قيم حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR):



شكل (5) تجانس قيم حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية (CNCR)

في هذه الشكل يظهر المتوسط بقيمة (22.94561) والوسيط بقيمة (23.05589)، يشير إلى أن توزيع البيانات قريب من التوزيع المتماثل، ولكنه يميل قليلاً نحو اليسار، وأن قيمة (Jarque-Bera) هي (7.897872) مع احتمالية (0.019275)، مما يدل على وجود دليل لرفض فرضية التوزيع الطبيعي، وأن التواء التوزيع عند (-0.983283) يشير إلى ميل البيانات نحو اليسار، بناءً على هذه النتائج يمكن القول إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي بشكل كامل.

و. تجانس قيم نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (DAR):



شكل (6) تجانس قيم نسبة الدين إلى إجمالي الأصول

الشكل (6) يظهر المتوسط بقيمة (0.919233) والوسيط بقيمة (0.915640)، وهذا يشير إلى أن توزيع البيانات قريب من التوزيع المتماثل، ولكنه يميل قليلاً نحو اليمين، وأن قيمة (Jarque-Bera) هي (3.852088) مع احتمالية تساوي (0.145724)، مما يدل على عدم وجود دليل قوي لرفض فرضية التوزيع الطبيعي، وأن التواء التوزيع عند (0.756088) يشير إلى ميل البيانات نحو اليمين، بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بشكل جيد.

ثانياً- اختبار فرضيات الدراسة:

بناءً على التحليل السابق يمكن استنتاج النتائج التالية المتعلقة بالفرضيات الفرعية للدراسة، وهي:

- الفرضية الفرعية الأولى:

▪ H_{0a} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً

بـ (ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

▪ H_{1a} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي مقاساً

بـ (ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت النتائج إلى أن قيمة الارتباط (0.696289) بين نسبة القروض إلى الودائع و (ROA) ذات علاقة قوية وإيجابية، كما أظهرت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين نسبة القروض إلى الودائع و (ROE) وكانت قيمة الارتباط (0.821424)، وهذا يعني أن زيادة كفاءة نسبة القروض إلى الودائع يترتب عليها زيادة في (ROA)، مما يعكس الأداء المالي للمصارف بالإضافة إلى تحليل الارتباط، وتم استخدام تحليل الانحدار لتقييم تأثير نسبة القروض إلى الودائع على (ROA) و (ROE)، مما أظهر أن هذه المتغير يسهم بشكل ملحوظ في تحسين ربحية المصارف التجارية الليبية.

وبناءً على هذه البيانات، يمكن أن استنتاج أن هناك أثراً ذو دلالة معنوية لنسبة القروض إلى الودائع على ربحية المصارف التجارية الليبية، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

- الفرضية الفرعية الثانية:

■ H_{0b} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

■ H_{1b} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة الارتباط (0.332512) بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي و (ROA) تشير إلى علاقة إيجابية، ولكنها ضعيفة، وأظهرت أيضاً وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي و (ROE) وكانت قيمة الارتباط (0.287722)، وتم استخدام تحليل الانحدار لتقييم تأثير نسبة التدفق النقدي التشغيلي على (ROA) و (ROE)، مما أظهر أن هذه المتغير يسهم بشكل ملحوظ في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. وهذا يعني أن التأثير المحتمل لنسبة التدفق النقدي التشغيلي على الأداء المالي للمصارف ليس قويا بما فيه الكفاية للدلالة على تأثير معنوي لذلك تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة بالنسبة (ROA)، ووجود تأثير معنوي ذو دلالة بالنسبة (ROE) وعليه سوف يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

■ H_{0c} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

■ H_{1c} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لأثر إدارة رأس المال العامل المقاس بحجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية على الأداء المالي مقاساً بـ (ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن قيمة الارتباط (-0.258367) إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية و (ROA)، كما أظهرت وجود علاقة سلبية بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية و (ROE)، وقيمة الارتباط (-0.433747).

وكذلك أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن تأثير نسبة الدين إلى إجمالي الأصول على (ROA) كان غير معنوي، بالإضافة إلى ذلك، لم يظهر تحليل الانحدار أي علاقة معنوية بين نسبة الدين و(ROE)، لأن النتائج كانت مشابهة من حيث الافتقار إلى الدلالة الإحصائية، مما يعني أن نسبة الدين إلى إجمالي الأصول لا تؤثر بشكل معنوي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وهذا يعني أن زيادة حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية يؤثر سلباً على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وعليه سوف يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

- الفرضية الفرعية الرابعة:

▪ H_{0d} : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ(ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

▪ H_{1d} : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي مقاساً بـ(ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة الارتباط (0.527191) بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول و(ROA)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة الارتباط (0.691191) بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول و(ROE)، وأظهر نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية لمعامل الانحدار، ولكن بما أن العلاقة ليست ذات دلالة معنوية، وبناءً على هذه العلاقة سوف يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الرئيسية:

بناءً على ما تم التوصل إليه من الفرضيات الفرعية فإن الفرضية الرئيسية التي تنص على:

▪ H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ(ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

▪ H_1 : يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي مقاساً بـ(ROA و ROE) للمصارف التجارية الليبية.

أظهرت نتائج الدراسة، استناداً إلى بيانات مصفوفة الارتباط، وجود ارتباطات إيجابية بين المتغيرات المستقلة (نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول) و (ROA) و (ROE) ، وهذه الارتباطات تدل على أن تحسين رأس المال العامل يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمصارف.

علاوة على ذلك، كان تحليل الانحدار ذو دلالة معنوية لكل من نسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي، وبما أن العلاقة قوية، فهذا يشير إلى إمكانية رفض الفرضية الصفرية (H_0) في هاتين الحالتين، بينما تقبل الفرضية الصفرية في الحالتين الأخريين.

لذلك كان هناك أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل التمويلي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة لنسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي، بينما ستقبل الفرضية الصفرية وترفض البديلة لحجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

9-النتائج والتوصيات

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة على أسئلة واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى العديد من النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات، وعلى ضوء هذا فإن نتائج الدراسة هي:

أولاً- نتائج الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة القروض إلى الودائع والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

2. يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين حجم الأرصدة النقدية وشبه النقدية والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة الدين إلى إجمالي الأصول والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

ثانيا - نتائج الفرضية الرئيسة:

هناك أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات السيولة والهيكل المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لنسبة القروض إلى الودائع ونسبة التدفق النقدي التشغيلي، بينما تم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة لحجم الأرصدة النقدية والشبه نقدية ونسبة الدين إلى إجمالي الأصول.

ثالثا - وقد يرجع وجود أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة القروض إلى الودائع والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية إلى عدة عوامل منها:

- طبيعة البيئة التشغيلية للمصارف الليبية بشكل عام والنظام المالي المعمول به في ليبيا.
- الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الليبية.
- إدارة المخاطر بشكل يعكس الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

رابعا - هناك مجموعة من القرارات صادرة عن مصرف ليبيا المركزي والجهات التشريعية خلال الفترة (2011-2018) التي قد يكون لها تأثير مباشر على نسبة القروض إلى الودائع وعلاقته بالأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ومنها:

1- قرارات المصرف المركزي الليبي:

- القرار رقم 45 لسنة 2012: تعديل نسب الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية.
- القرار رقم 23 لسنة 2015: تخفيض سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي.
- القرار رقم 67 لسنة 2017: زيادة متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف.

2- قرارات المؤتمر الوطني العام الليبي:

- القانون رقم 1 لسنة 2013: إصدار قانون جديد للمصارف والنقد.

خامسا - التفسير الاقتصادي لأثر التدفقات النقدية التشغيلية على الأداء المالي:

أما فيما يتعلق بوجود أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية فإن هذا يعكس خصوصية القطاع المصرفي الليبي وتكيفه مع صدمات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة (2011-2018). فقد اتسمت هذه الفترة بأزمة سيولة نقدية خانقة، وانعدام ثقة المودعين مما أدى إلى اكتناز النقد خارج القطاع المصرفي، وتوقف شبه كامل لعمليات الإقراض التقليدي. في هذا الوضع المعقد، استطاعت المصارف التي حققت مستويات عالية من التدفقات

النقدية التشغيلية الحفاظ على ربحيتها من خلال التحول نحو (الأنشطة غير التمويلية)، وتحديدًا الاعتماد على إيرادات العمليات الناتجة عن الاعتمادات المستندية، وعمليات النقد الأجنبي، والتوسع في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني كبديل إجباري عن النقد الورقي. وبالتالي، لم تكن التدفقات النقدية التشغيلية هنا مجرد مؤشر سيولة روتيني، بل كانت تعكس "المرونة التشغيلية" والقدرة الحقيقية للمصرف على توليد النقد من عمليات تشغيلية بديلة في بيئة اقتصادية تعاني من شح السيولة، مما يفسر الارتباط القوي والحيوي بين هذا المتغير وكل من العائد على الأصول وحقوق الملكية.

❖ توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج الإحصائية والتفسيرات الاقتصادية التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:

1. تطوير مؤشرات قياس السيولة: على إدارة المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي عدم الاعتماد فقط على المؤشرات التقليدية الساكنة للسيولة، والتركيز بدلاً من ذلك على (نسبة التدفق النقدي التشغيلي) كأداة ديناميكية استباقية للتنبؤ بالقدرة على توليد النقدية، بعد أن أثبتت الدراسة أثرها الإيجابي المعنوي على الأداء المالي خلال فترات شح السيولة.
2. التحول نحو الأنشطة والخدمات غير التمويلية: ضرورة توسع المصارف التجارية في تنوع مصادر إيراداتها من خلال الاستثمار في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية وتطوير عمليات الخدمات المصرفية والاعتمادات المستندية، كبديل تشغيلي مرن يعوض تراجع ربحية الأنشطة الائتمانية التقليدية في أوقات الأزمات الكلية.
3. ترشيد الهيكل المالي والرفع المالي: إعادة النظر في سياسات الهيكل المالي عبر الموازنة الدقيقة في الاعتماد على الودائع كمصدر أساسي للتمويل (مؤشر DAR)، والعمل على ابتكار أدوات تمويلية إسلامية مستحدثة (مثل الصكوك) لتنويع مصادر الأموال دون تضخيم الالتزامات قصيرة الأجل المهددة للاستقرار المالي.
4. تفعيل دور إدارة المخاطر: تفعيل آليات الرقابة الداخلية من خلال اختبارات الضغط بشكل دوري للتأكد من قدرة النماذج الإحصائية للمصارف على الصمود أمام التداخل الخطي للصدمات الكلية الخارجية.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- 1- الأعاجيبي، عقيل دخيل، والموسوي، ميثم، ودغيم، علا. (2018). قياس كفاءة إدارة رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل III وتأثيرها على سيولة المصارف التجارية الخاصة: دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 4، ع 44.
- 2- الإمام، صلاح الدين. (2017). تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013: بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، م 6، ع 1.
- 3- السليمان، عبد العزيز. (2013). أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية. كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 4- العقيل، أمل. (2019). أثر إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمصارف السعودية. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- 5- اللافي، أحمد. (2023). الاقتصاد الليبي بعد 2011: خرائط المقدرات والتحديات. المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية.
- 6- مجلس النواب الليبي:
- قانون رقم 7 لسنة 2015 م بتعديل القانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية.
- قانون رقم 35 لسنة 2023 م بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2013 م بشأن منع المعاملات الربوية.
- 7- مصرف ليبيا المركزي:
- أهم البيانات والمؤشرات المالية الأساسية للمصارف التجارية لعام 2019.
- القرار رقم 45 لسنة 2012: تعديل نسب الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية.
- القرار رقم 67 لسنة 2017: زيادة متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف.
- 8- المؤتمر الوطني العام:
- قانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية.
- قانون رقم 46 لسنة 2012 م بشأن تعديل القانون رقم (1) لسنة 2025 م.

ثانياً-المراجع الأجنبية

- 9- Ali, Diary. (2018). *Impact of Working Capital Management on Banks' Performance: Evidence from UK*.
- 10- Berger, A. N., & Humphrey, D. B. (1997). *Efficiency of financial institutions: International survey and directions for future research*. European Journal of Operational Research, 98(2).
- 11- Hussaini, Umaru & Abubakar, Aliyu. (2022). *The Impact of Working Capital Management on Banks' Performance: A Conceptual Review*.
- 12- Johnson, R. (2018). *The Role of Provisions in Cash Flow from Operating Activities*. International Journal of Finance, 12(2).
- 13- Osmani, R., & Morina, F. (2019). *The key performance of commercial banks: evidence from Republic of Kosovo*. Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 5(3).
- 14- Ross, S. A., Westerfield, R. W., Jordan, B. D., & Kakani, R. K. (2019). *Fundamentals of corporate finance* (12th ed.). McGraw-Hill Education.
- 15- Smith, J. (2020). *Cash Flow from Operating Activities: A Comparative Analysis*. Journal of Banking and Finance, 25(3).

بحث بعنوان :

المخاطر الائتمانية وعلاقتها بمؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية الليبية.

*

Credit risks and their relationship to financial soundness indicators for
.Libyan commercial banks

إعداد :

د. إبراهيم مسعود الفرجاني

كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

Abraheem masoud Al Forjani

abraheem.masoud@uob.edu.ly

*

أحمد محمد لاطيوش

باحث في مجال التمويل والمصارف

Ahmed mahamed Latawash

ahmedlateiwish@gmail.com

المدقق اللغوي : مجيد حبريشة جامعة بنغازي

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على نوع وقوة العلاقة بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية في الفترة من 2012 إلى 2024، وكذلك التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية لنفس الفترة، وقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتكون مجتمع البحث من القطاع المصرفي في ليبيا، واعتمد البحث على البيانات التجميعية للمصارف التجارية الليبية المكونة لمجتمع البحث، وتم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) وتحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الجانب العملي للبحث وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، وقد أظهرت نتائج التحليل مايلي: وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ليس ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية وكلاً من (مؤشر رأس المال، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة) كأحد مؤشرات السلامة المالية، ووجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ليس ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية، وكذلك وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات السلامة المالية. واطهرت النتائج أيضاً بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية وكلا من (مؤشر رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة) كأحد مؤشرات السلامة المالية، ويوجد اثر ذو دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات السلامة المالية.

وبناء على النتائج السابقة يوصي البحث بأنه يجب على المصارف التجارية دراسة وضع العميل جيداً قبل منح الائتمان حتى لا يترتب عليه مخاطر ائتمانية لما لها من علاقة مع مؤشرات السلامة المالية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السلامة المالية، المخاطر الائتمانية، المصارف التجارية الليبية.

Abstract

The study aimed to identify the nature and type of the relationship between credit risk and financial soundness indicators in Libyan commercial banks during the period 2012–2024, as well as to examine the impact of credit risk on these indicators. The study adopted the descriptive-analytical approach, relying on aggregated data of Libyan commercial banks. Pearson's correlation coefficient and multiple regression analysis were applied using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The results revealed several key findings: there is a weak positive but statistically insignificant relationship between credit risk and each of the financial soundness indicators of capital adequacy, profitability, and liquidity. A moderate positive but statistically insignificant relationship was found between credit risk and the asset quality indicator. On the other hand, a strong significant negative relationship was identified between credit risk and the management efficiency indicator as one of the financial soundness indicators. The study also showed that credit risk has no significant effect on capital adequacy, asset quality, profitability, and liquidity, while it has a significant impact on management efficiency. Based on these findings, the study recommends that commercial banks carefully assess the financial position of clients before granting credit, in order to minimize credit risks and maintain financial soundness.

Keywords: Credit risk, financial soundness indicators, commercial banks, Libya.

المقدمة :

تُعَدّ المصارف من أهم المؤسسات المالية عالمياً، وتحتلّ المصارف التجارية مركزاً مهماً في السوق النقدية، حيث تقوم بوضع أموال المدّخرين في صورة ودائع قصيرة الأجل، وتقبل السندات لأمر (الكمبيالات)، وتموّل التجارة الخارجية، وتمنح الائتمان للمؤسسات والأفراد، وغير ذلك من الأعمال (السيد، 2015).

ولكي تكون المصارف قادرة على تحقيق معدّلات نمو اقتصادية عالية ومستمرة، لا بدّ أن تكون على درجة كبيرة من الاستقرار، وأن يكون لها جهاز مصرفيّ سليم (عبد الرحمن وهاشم، 2022)، وقادر أيضاً على التنبؤ بالمخاطر ومواجهتها لضمان السلامة المالية (Santoso & Batunanggar, 2007).

وتُعَدّ السلامة المالية من أهم عوامل الاستقرار المالي والاقتصادي (بوخريص، 2023).

وتُهدّد السلامة المالية لأيّ مصرف تجاريّ بعدة مخاطر، وهي احتمالية تعرّض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخطّط لها، أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين (بالعجوز وغزي، 2006). والمخاطر التي قد تواجه المصارف تشمل المخاطر غير النظامية أو الداخلية التي يمكن تجنّبها ومعالجتها، والمخاطر النظامية مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السياسية، والقانونية، والبيئية (قندوز، 2020).

وتُعَدّ المخاطر الائتمانية من أقدم وأكثر أنواع المخاطر التي تتعرّض لها المصارف شيوعاً، وقد تؤدي إلى استنزاف رأس المال وإفلاسها (Broll et al., 2002).

وبشكل عام، تقع على عاتق مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا مسؤولية اعتماد استراتيجيات فعّالة تهدف إلى الحدّ من الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان، والنقليل من تأثيرها على الأداء المالي. ويتطلّب ذلك التحقّق المستمر من مدى سلامة الجهاز المصرفي باستخدام المؤشرات المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدّمتها صندوق النقد الدولي، كما يستلزم الأمر قياس هذه المخاطر وتحليل نتائجها لتحديد أسبابها، ووضع الأساليب المناسبة لمعالجتها والحدّ من آثارها المحتملة (صندوق النقد الدولي، 2019).

الدراسات السابقة:

عَدَدَتِ الدراسات التي تناولت موضوع مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المالية أو الاثنين معًا، وفيما يلي عرضٌ للدراسات المتعلقة بموضوع هذا البحث، بهدف تدعيم مشكلة البحث والاعتماد عليها في وصف متغيرات البحث، وقد تم ترتيب هذه الدراسات ترتيبًا زمنيًا من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة Bandyopadhyay and Saxena (2023) : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الترابط بين مخاطر الائتمان والسيولة وتأثيرهما على أداء الملاءة المالية للبنوك الهندية. تُعد مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان المصدرين الرئيسيين للمخاطر المصرفية. ومن خلال استخدام بيانات بانل لـ 42 بنكًا تجاريًا عامًا وخاصًا في الهند خلال الفترة من 2010 إلى 2019، توصلت الدراسة إلى أن مستوى السيولة وجودة الأصول لدى البنك يؤثران بشكل كبير على متانته المالية وذلك بقياسها من خلال مؤشر (Z-solvency)، علاوة على ذلك، تبين أن حجم البنك، وموقعه الرأسمالي، وتنوع مصادر دخله هي من العوامل الأساسية المؤثرة في أداء الملاءة المالية. تكشف نتائج الدراسة التجريبية أن تطبيق معايير بازل 3 من قبل بنك الاحتياطي الهندي قد عزز من وضع السيولة والاستقرار المالي للبنوك الهندية. تؤكد هذه النتائج على أنه من الضروري أن تدير البنوك التجارية مخاطر الائتمان والسيولة لديها بشكل أكثر استباقية للحفاظ على ملاءتها المالية.

دراسة حنظل وخلف (2022) بعنوان: هدفت هذه الدراسة إلى عرض نظري لمفهوم مخاطر (السيولة والائتمان) ومؤشرات السلامة المالية المصرفية، وتحليل بعض المؤشرات المالية في المصارف التجارية الخاصة العراقية وتوضيح علاقة مخاطر السيولة والائتمان بمؤشرات السلامة المالية المصرفية (خلال الفترة من 2010 إلى 2020) للخروج بنتائج تساعد صانعي السياسات من تحديد نقاط القوة والضعف في المصارف، واستخدم الباحثين أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لكل مصرف على حدى من خلال برنامج (SPSS v25) المستند الي المؤشرات المصرفية وتحليل نتائجها، وتوصلت إلى أن مؤشرات السلامة المالية مهمة بالنسبة للمصارف التجارية لتقادي المخاطر والأزمات المالية وتساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، وإن تح ليل العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات مخاطر السيولة والائتمان ساعد صانعي القرار وسياسات من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب أي أزمة

تعرق عمل المصرف، كما توصلوا من خلال معامل الارتباط بيرسون الى وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والائتمان مع السلامة المالية وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

دراسة جهاد وعلي (2021) بعنوان: هدفت هذه الدراسة الي بيان العلاقة وتأثير المخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية لمصرف بغداد في العراق في الفترة من 2005 الى 2019، وتم استخدام معادلة الانحدار (الانحدار الخطي البسيط) والبرنامج الإحصائي (SPSS v25)، ومعامل التفسير (R) وذلك من اجل اختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من نتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية باستثناء مؤشر نسبة القروض الي الموجودات على مؤشر الربحية وذلك لان مستوى المعنوية (9.5%) وهو أعلى من المستوى المقبول (5%).

دراسة عوض (2021) بعنوان: هدفت هذه الدراسة الي تقييم العلاقة الارتباطية بين مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المصرفية باعتبارها الأدوات التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، والوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في المصارف التجارية الفلسطينية في الفترة الممتدة بين العام 2012-2019، والوقوف على المستوى التي استطاعت إدارة المصارف التجارية فلسطينية من التحكم في المخاطر الائتمانية والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة السلامة المصرفية للمصارف الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج (SPSS) وباستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتم استخدام الانحدار المتعدد من اجل اختبار العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرا على المتغير التابع، ولقد توصلت الدراسة الي إثبات الفرضيات القائلة بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05 <) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية، كما توصلت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية .

دراسة الداعي وآخرون (2021) بعنوان: هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر الائتمان وكيفية تحليلها وقياسها للحد منها وتجنب حدوث الأزمات المالية والتعرف على مؤشرات السلامة المالية ومدى تأثيرها على استقرار المصارف العراقية وتحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مخاطر الائتمان ومقدار

تأثيرها على مؤشرات السلامة المالية في المصارف العراقية في الفترة 2005-2019، واستخدمت البرنامج الإحصائي (Excel) لقياس الأثر بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تحليل مؤشرات السلامة المالية يساعد صانعي السياسات والمنظمين في تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي بسهولة حتى يتمكنوا من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الأزمات، ويتم استعمال المؤشرات الأساسية لتحديد الضعف المحتمل للمصارف، وإن انعدام الشفافية والإفصاح يهدد سلامة القطاع المالي والمصرف بخطر انتشار الأزمات النظامية والتي تقع نتيجة لعدم احترام المصارف والمؤسسات المالية لقواعد العمل المصرفي السليم، كما توصلت إلى أن مؤشرات السلامة المالية أداة فعالة في تقييم الوضع المالي للمصارف وهي تعد ذات كفاية طالما أنها تلتزم بها، كما أظهرت نتائج الأثر للمصارف الأمريكية معنوياتها على المستوى الكلي وإن هناك علاقة أثر لمخاطر الائتمان على بعض مؤشرات السلامة المالية للمصارف.

دراسة (Khalid, et al (2021) بعنوان: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للقطاع المصرفي السوداني، تم استخدام التقارير المالية لكل بنك خلال فترة عشر سنوات (2006-2015). ولتقدير النموذج، تم استخدام طريقة الانحدار اللوحي (Panel Regression). وقد استخدم العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للأداء المالي، في حين تم استخدام نسبة القروض المتعثرة (NPL) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمؤشرين لإدارة مخاطر الائتمان، أظهرت النتائج أن ربحية البنوك السودانية تتأثر بمخاطر الائتمان، حيث أوضحت الأدلة أن نحو 57% من التغير في ربحية البنوك يُعزى إلى تغيرات في نسبة كفاية رأس المال والقروض المتعثرة، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للبنوك ونسبة كفاية رأس المال، إلا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية. بالمقابل، فإن العلاقة بين الأداء المالي والقروض المتعثرة كانت سلبية وذات دلالة إحصائية، كذلك تشير النتائج إلى أن نسبة التأثير المشترك لكل من NPL و CAR على الأداء المالي للبنوك تبلغ 57%، ما يعني أن ربحية البنوك تتأثر بوضوح بالتغيرات في مستويات القروض المتعثرة وكفاية رأس المال.

دراسة (Kiemo, et al (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الخاصة للاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا. وذلك من خلال دراسة تأثير كل من رأس المال التنظيمي

والتعرض الائتماني والتمويل المصرفي وحجم المصرف ومتغيرات حوكمة الشركات على الاستقرار المالي للمصارف. قامت هذه الدراسة بدراسة لكافة المصارف التجارية في كينيا والمرخصة من قبل البنك المركزي الكيني للفترة من عام 2000 إلى عام 2015. وبناءً على هذه النتائج، توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم المصرف ورأس المال التنظيمي والتمويل المصرفي وحوكمة الشركات تزيد من الاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا غير أن أي زيادة في التعرض الائتماني تؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي للمصارف التجارية.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج قيمة تتعلق بتوضيح العلاقة بين مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المالية وكانت العلاقة عكسية في جميع الدراسات وخرجت بتوصيات تساعد متخذي القرار في المصارف من اتخاذ إجراءات وقائية، من الدراسات السابقة أيضا تم استنتاج أن مؤشرات السلامة المالية أداة فعالة في تقييم الوضع المالي للمصارف والتنبؤ بالاستقرار المالي فيها، يعد هذا البحث استكمالا للدراسات السابقة، وما يميزه أنه يعد أول دراسة تطبق على جميع المصارف التجارية الليبية وعن الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2024.

مشكلة البحث:

في ظل مواجهة الصناعة المصرفية للعديد من التحديات، وكذلك تطور التقنيات من أجل التنبؤ بالمخاطر المصرفية المؤثرة في الدول النامية وبعد توالي الأزمات المالية العالمية كانت هناك مقترحات عديدة لإصلاح أنشطة الإشراف على النظام المالي من مجموعة العشرين للاقتصاديات المتقدمة والناشئة ومن واضعي المعايير الدولية لتعزيز الاستقرار المالي (الشكري والشرابي، 2015).

وبسبب تذبذب الوضع الاقتصادي في ليبيا، وأثر ذلك على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية، فنحن في أمس الحاجة إلى التعرف على العلاقة بين مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هي نوع وقوة العلاقة بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية؟

فرضيات البحث:

لقد اعتمدت الدراسة على فرضيتين رئيسيتين على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الاولى:

H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

ومن الفرضية الرئيسية الاولى نتوصل الى خمس فرضيات فرعية تكون على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الخامسة:

H_0 : لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على قوة ونوع العلاقة بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية في الفترة من 2012 إلى 2024.

أهمية البحث:

أهمية علمية: إثراء المكتبة الليبية والعربية ومراكز البحث العلمي، فيما يتعلق بعلاقة المخاطر الائتمانية بمؤشرات السلامة المالية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) للمصارف التجارية الليبية.

أهمية عملية: يبين هذا البحث مدى أهمية المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في تحليل وقياس كفاءة القطاع المصرفي حيث تعمل هذه المؤشرات كنظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للمصارف.

الإطار النظري للبحث:

أولاً الائتمان المصرفي

تعد وظيفة الائتمان المصرفي من الوظائف الأساسية في القطاع المصرفي، حيث تلعب دوراً محورياً في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تعتمد هذه الوظيفة على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء واتخاذ قرارات الإقراض بناءً على تحليل دقيق للمخاطر والعوائد. ومع ذلك، تواجه هذه الوظيفة العديد من التحديات والمشكلات التي تؤثر على كفاءتها وفعاليتها.

وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS، 2023) يشار إلى الائتمان المصرفي بأنه أي تمويل أو قرض يُمنح من قبل المصرف لمؤسسة أو فرد، مع وجود التزام قانوني بالدفع وفق جدول زمني محدد، يخضع للوائح تنظيمية تحمي الاستقرار المالي.

لوظيفة الائتمان المصرفي عدة أهداف منها (الصايغ، 2018):

1. **تخفيف مخاطر الائتمان:** من خلال تقييم دقيق للجدارة الائتمانية للعملاء وتحديد الضمانات المناسبة.

2. تحسين قرارات الإقراض: عن طريق استخدام أدوات تحليلية متقدمة لتقييم المخاطر والعوائد.

3. الحفاظ على محفظة ائتمانية سليمة: من خلال مراقبة أداء القروض وتحديد التسهيلات

المتعثرة مبكرًا.

ثانيًا: المخاطر الائتمانية

عرف زايد وآخرون (2023:1060) مخاطر الائتمان بأنها "عدم قدرة المقترض علي السداد أو قيامه بتأجيل السداد نتيجة لظروف حالت من حصوله على التدفقات النقدية المتوقعة ناتجة عن السوق أو العمليات التشغيلية للمقترض وتعثره عن القيام بأعماله بشكل منتظم ومن ثم العجل عن سداد التزاماته في الموعد المحدد".

وقد عرف (Schroeck 2002:43) مخاطر الائتمان: "بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك. وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض".

تتمثل المخاطر المتعلقة بوظيفة الائتمان ما يأتي (الزبيدي، 2000):

1. مخاطر التخلف عن السداد: تعد مخاطر التخلف عن السداد من أبرز المشكلات التي تواجه وظيفة الائتمان، حيث قد يفشل العميل في سداد القرض بسبب ضعف السيولة أو الإفلاس.
2. نقص المعلومات الدقيقة: يعتمد قرار الإقراض على المعلومات المقدمة من العميل، وقد تكون هذه المعلومات غير دقيقة أو غير كاملة، مما يزيد من مخاطر الائتمان.
3. التحديات التنظيمية: تواجه المصارف تحديات في الالتزام بالمعايير التنظيمية المتعلقة بالإقراض، مثل متطلبات رأس المال والاحتياطيات.
4. التقلبات الاقتصادية: تؤثر التقلبات الاقتصادية على قدرة العملاء على السداد، مما يزيد من مخاطر الائتمان. على سبيل المثال، في فترات الركود الاقتصادي، تزداد نسبة القروض المتعثرة.
5. إدارة المخاطر الائتمانية: تتطلب إدارة المخاطر الائتمانية استخدام أدوات تحليلية متقدمة وأنظمة مراقبة فعالة، وهو ما قد يكون مكلفًا ومعقدًا للمصارف.

رابعاً: السلامة المالية للمصارف

تمثل السلامة المالية للمصارف عنصراً أساسياً لاستقرار النظام المالي والاقتصادي، حيث تهدف إلى ضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية وإدارة المخاطر بكفاءة، والامتثال للمعايير التنظيمية الدولية.

وتُعد مؤشرات السلامة المالية أداة رئيسية لقياس مدى قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية وضمان استمرارها.

وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS، 2023) يشار إلى السلامة المالية بأنها تعكس مدى امتثال المصرف لمعايير رأس المال والسيولة، وتطبيق سياسات إدارة المخاطر وفقاً لمتطلبات الاستقرار المالي العالمي.

عرف (Mishkin (2021:522) السلامة المالية بأنها " حالة الاستقرار المالي التي يتمتع بها المصرف، والتي تُمكنه من مواجهة المخاطر التشغيلية، الائتمانية، والسوقية دون التأثير على قدرته التشغيلية أو مصالح المودعين والمساهمين ".

بينما عرف صندوق النقد الدولي (IMF, 2019) السلامة المالية بأنها " قدرة النظام المصرفي على أداء وظائفه بكفاءة واستدامة، من خلال تحقيق مستويات ملائمة من رأس المال، السيولة، الربحية، وإدارة المخاطر ".

خامساً: عناصر السلامة المالية للمصارف

تعتمد السلامة المالية على مجموعة من العناصر الأساسية التي تُساعد في الحفاظ على استقرار المصارف، ومن أهمها (ناولو، 2022):

1. كفاية رأس المال: يُقاس بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (CAR)، وفقاً لمعايير بازل3، لضمان قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة.
2. الجودة الائتمانية: تُقاس بجودة محفظة القروض، ونسبة القروض المتعثرة (NPLs) إلى إجمالي القروض، حيث تُعتبر القروض غير المنتظمة من أهم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

3. **السيولة المصرفية:** تعني توفر الأصول السائلة الكافية لدى المصرف لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، ويُقاس ذلك بنسبة القروض إلى الودائع ومؤشرات السيولة الأخرى.
 4. **الربحية:** تُعد الربحية مؤشراً مهماً على الصحة المالية للمصرف، حيث تُقاس بمؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).
 5. **إدارة المخاطر:** تشمل المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السوقية، والسيولة، حيث يجب على المصرف وضع سياسات فعالة لإدارة هذه المخاطر.
 6. **الامتثال التنظيمي:** يشمل مدى التزام المصرف بالمعايير الدولية مثل بازل 3، قوانين مكافحة غسل الأموال (AML)، وتمويل الإرهاب (CFT).
- الإطار التطبيقي للبحث:**

أولاً منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال البحث عن المصادر في مجال المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية، وكذلك من خلال تجميع وتحليل البيانات من واقع منشورات مصرف ليبيا المركزي وتفسيرها وصولاً إلى أهداف الدراسة

ثانياً مجتمع البحث

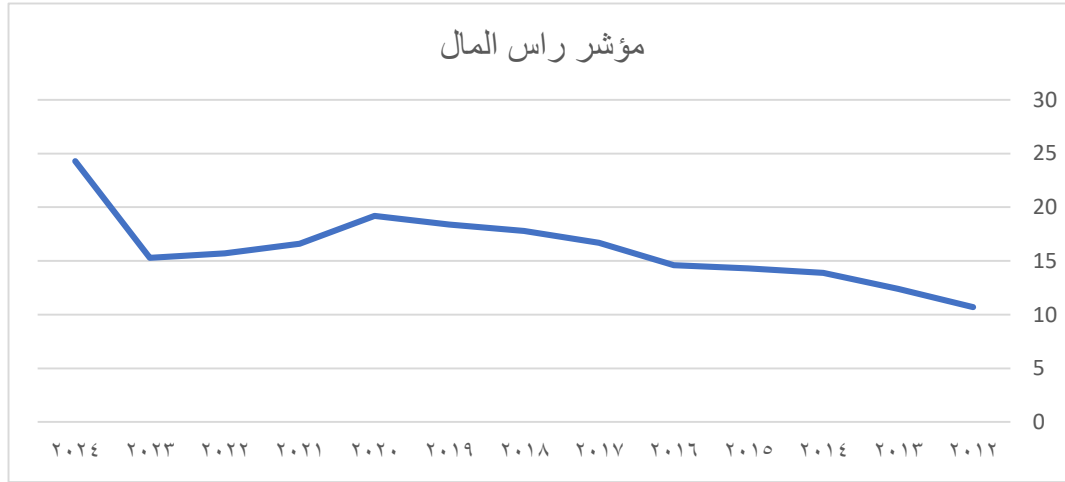
يتألف مجتمع البحث من القطاع المصرف الليبي، في الفترة المحددة من عام 2012 إلى عام 2024.

ثالثاً وصف المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

تم استخراج مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات تابعة ومخاطر الائتمان كمتغير مستقل من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

وصف مؤشر رأس المال:

تم استخراج مؤشر رأس المال مقاساً بمعدل كفاية رأس المال الكلي ورمزنا له بالرمز (C) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الآتي:



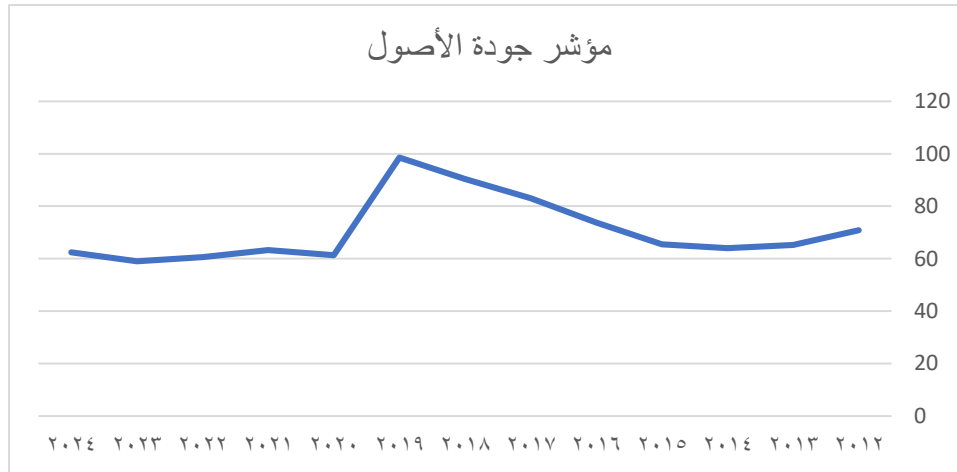
شكل (1) : مؤشر رأس المال للمصارف التجارية الليبية

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال الى 19.2% في عام 2020 مقارنة بالأعوام من 2012 الى 2018، ثم بدأت في الهبوط، ثم ارتفعت نسبة كفاية رأس المال الى 24.3% في عام 2024 مقارنة بنسبة 15.3% في نهاية 2023، جاء الارتفاع نتيجة استكمال بعض المصارف للزيادة في رأس المال المدفوع وفقاً للمتطلبات التي وضعها مصرف ليبيا المركزي، فيما لازالت هناك عدة مصارف مستمرة في استكمال رؤوس أموالها وبالتالي من المتوقع ارتفاع نسبة كفاية رأس المال المجمعة للمصارف لمستويات عالية، الامر الذي يستوجب من المصارف بعد استكمال زيادة رؤوس أموالها التوسع والبحث عن صيغ استثمار وتوظيف أموالها وتحقيق العوائد منها.

وتجدر الإشارة أنه خلال فترة البحث كانت نسبة كفاية رأس المال اعلى من النسبة المعمول بها والمحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي والمتوافقة مع متطلبات لجنة بازل.

وصف مؤشر جودة الأصول:

تم استخراج مؤشر جودة الأصول مقاساً بمخصص الديون إلى إجمالي الديون المتعثرة ورمزنا له بالرمز (G) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الآتي:

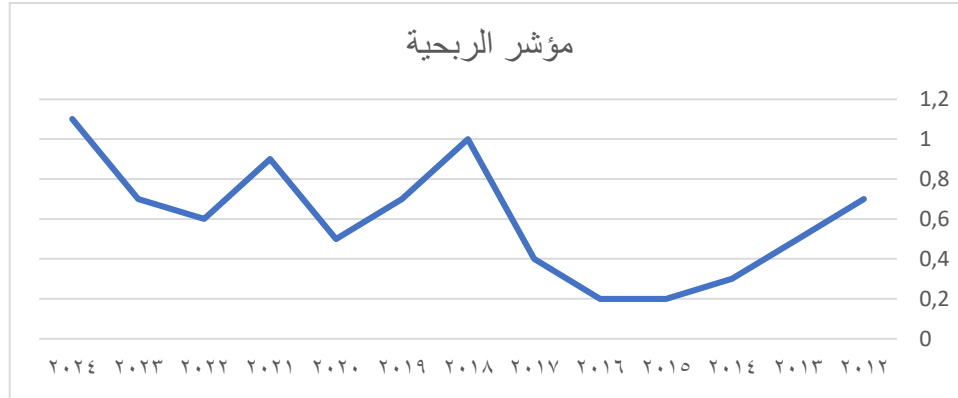


شكل (2) : مؤشر جودة الأصول للمصارف التجارية الليبية

فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون الى القروض المتعثرة فقد سجلت في نهاية عام 2024 نحو 62.4% مقابل نسبة 59% في نهاية عام 2023، وخلال السنوات (2024-2024) فقد سجلت مخصصات تغطية نسب في حدود 60% على مستوى القطاع، وقبل عام 2020 تعتبر نسب عالية.

وصف مؤشر الربحية:

تم استخراج مؤشر الربحية مقاساً بمعدل العائد الى اجمالي الاصول ورمزنا له بالرمز (E) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الآتي:

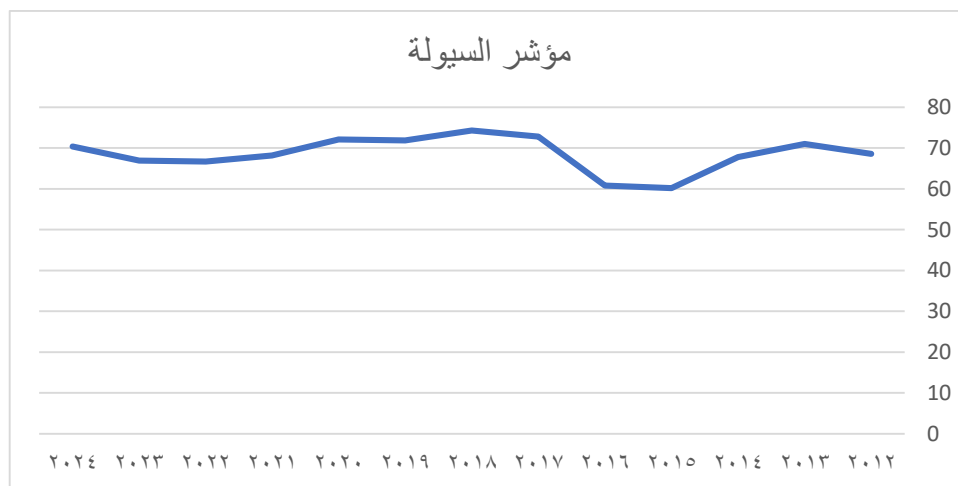


شكل (3) : مؤشر الربحية للمصارف التجارية الليبية

مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، حيث سجل معدل العائد إلى إجمالي الأصول خلال عام 2024 نحو 1.1% مرتفعاً عما كان عليه في عام 2023، نتيجة ارتفاع أرباح المصارف المتحققة خلال عام 2024.

وصف مؤشر السيولة:

تم استخراج مؤشر السيولة مقاساً بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ورمزنا له بالرمز (L) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الآتي:

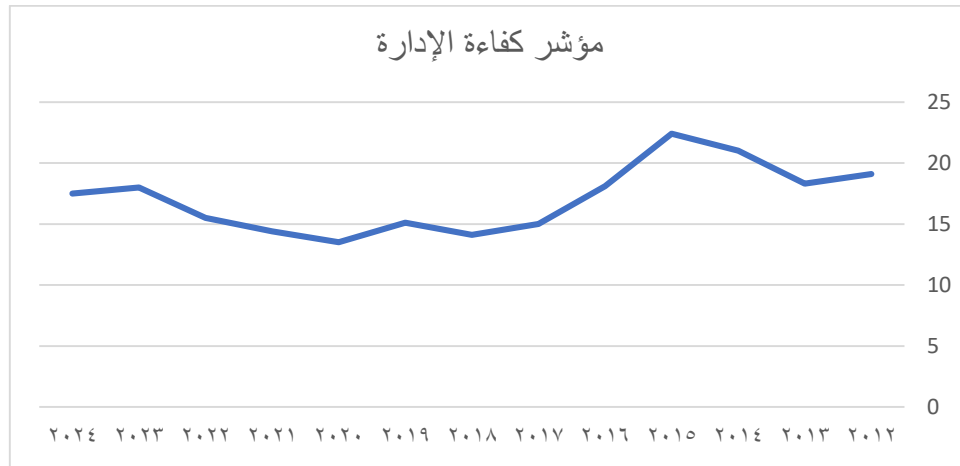


شكل (4) : مؤشر السيولة للمصارف التجارية الليبية

بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف الى اجمالي الأصول 70.4% في نهاية عام 2024، والتي تمثل معظمها ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الاطلافي) مقابل نسبة 66.9% في نهاية عام 2023، وبشكل عام لاتزال الأصول السائلة لدى المصارف تشكل نسب مرتفعة من اجمالي الأصول.

وصف مؤشر كفاءة الإدارة:

تم استخراج مؤشر كفاءة الإدارة مقاساً بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ورمزنا له بالرمز (F) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الاتي:

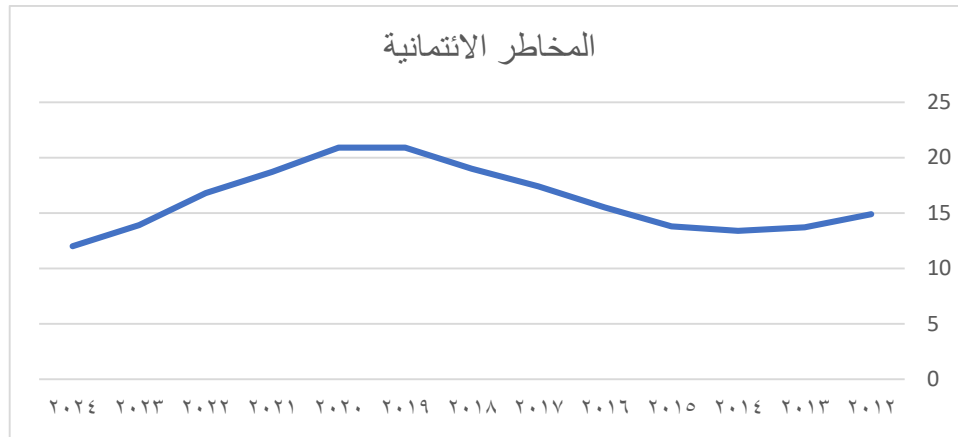


شكل (5) : مؤشر كفاءة الإدارة للمصارف التجارية الليبية

بلغت نسبة إجمالي القروض لدى المصارف إلى إجمالي الأصول 17.5% في نهاية عام 2024، وبالرغم من أن زيادة هذا المؤشر قد يشكل خطر ولكنه يدل على كفاءة الإدارة في تشغيل أصولها، وبشكل عام يعتبر مؤشر كفاءة الإدارة منخفض في تشغيل الأموال في القروض.

وصف مؤشر المخاطر الائتمانية:

تم استخراج مؤشر المخاطر الائتمانية مقاساً بنسبة مخصص الديون إلى إجمالي القروض ورمزنا له بالرمز (RG) كمتغير مستقل من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الاتي:



شكل (6): مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية الليبية

يقيس هذا المؤشر درجة المخاطر في تركيبة القروض، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة مخاطر القروض، بلغت نسبة مخصص الديون لدى المصارف إلى إجمالي القروض 12% في نهاية عام 2024، حيث انخفض بشكل كبير خلال عامي 2023 و2024 مقارنة بالأعوام السابقة من 2012 إلى 2022.

رابعاً الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

تم احتساب واستخراج الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية للقطاع المصرفي الليبي عن طريق برنامج (Microsoft Excel)، كما في الجدول الآتي:

جدول (1): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

المؤشرات						الإحصاءات الوصفية
المخاطر الائتمانية (RC)	كفاءة الادارة (F)	السيولة (L)	الربحية (E)	جودة الاصول (G)	رأس المال (C)	
16.22	17.08	68.59	0.60	70.62	16.15	AVERAGE
2.96	2.75	4.29	0.29	12.52	3.41	STDEVA
20.9	22.4	74.3	1.1	98.6	24.3	MAX
12	13.5	60.2	0.2	59	10.7	MIN

تبين من بيانات جدول (1) أن.

1. أن 10.7 هي أصغر قيمة للمتغير (C)، وأن 24.3 هي أعلى قيمة بمتوسط 16.15 وبانحراف معياري 3.41، حيث كانت الاعوام من 2017 الى 2021، وعام 2024 اعلى من المتوسط.
2. أن 59 هي أصغر قيمة للمتغير (G)، وأن 98.6 هي أعلى قيمة بمتوسط 70.62 وبانحراف معياري 12.52، حيث كانت الاعوام من 2016 الى 2019، وعامي 2012، 2019 اعلى من المتوسط.
3. أن 0.2 هي أصغر قيمة للمتغير (E)، وأن 1.1 هي أعلى قيمة بمتوسط 0.60 وبانحراف معياري 0.29، حيث كانت الاعوام من 2012، 2018، 2019، 2021، 2023، 2024 اعلى من المتوسط.
4. أن 60.2 هي أصغر قيمة للمتغير (L)، وأن 74.3 هي أعلى قيمة بمتوسط 68.59 وبانحراف معياري 4.29، حيث كانت الاعوام من 2017 الى 2020، والاعوام 2012، 2013، 2024 اعلى من المتوسط.
5. أن 13.5 هي أصغر قيمة للمتغير (F)، وأن 22.4 هي أعلى قيمة بمتوسط 17.08 وبانحراف معياري 2.75، حيث كانت الاعوام من 2012 الى 2016، وعام 2023 اعلى من المتوسط.
6. أن 12 هي أصغر قيمة للمتغير (RC)، وأن 20.9 هي أعلى قيمة بمتوسط 16.22 وبانحراف معياري 2.96، حيث كانت الاعوام من 2012 الى 2016، والأعوام 2022، 2023، 2024 اعلى من المتوسط.

خامساً تحليل التباين لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

يوضح هذا الجزء نوع العلاقة ونوع الدلالة المعنوية وكذلك معامل التحديد لكل متغير من المتغيرات التابعة مع المتغير المستقل، لغرض اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفرضية الرئيسية.

جدول (2): تحليل التباين لمؤشر السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

المؤشر	R	R Square	P-Value
رأس المال (C)	0.223	0.050	0.463
جودة الأصول (G)	0.533	0.284	0.061
الربحية (E)	0.146	0.021	0.633
السيولة (L)	0.453	0.205	0.120
كفاءة الإدارة (F)	0.805-	0.648	0.001

بالنظر إلى جدول (2) نلاحظ أن

1. المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلالة معنوية بمؤشر رأس المال (C) $P=0.463$ (Value = 0.463) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر رأس المال (C) 0.223 منخفض، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة ضعيفة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر رأس المال (C)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.050 وهذا يعني أن 5% من التغيرات الحاصلة في مؤشر رأس المال (C) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC)، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي " لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ".

2. أن المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلالة معنوية بمؤشر جودة الأصول (G) $P=0.061$ (Value = 0.061) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر رأس جودة الأصول (G) 0.533 متوسط، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة متوسطة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر جودة الأصول (G)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.284 وهذا يعني أن 28.4% من التغيرات الحاصلة في مؤشر جودة الأصول (G) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC)، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي

" لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$."

3. بالنظر إلى جدول (3-11) نلاحظ أن المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلالة معنوية بمؤشر الربحية (E) ($P\text{-Value} = 0.633$) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر الربحية (E) 0.146 ضعيف، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة ضعيفة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر الربحية (E)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.021 وهذا يعني أن 2.1% من التغيرات الحاصلة في مؤشر الربحية (E) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC)، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي " لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$."

4. أن المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلالة معنوية بمؤشر السيولة (L) ($P\text{-Value} = 0.120$) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر السيولة (L) 0.453 ضعيف، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردية ضعيفة بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة ضعيفة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر السيولة (L)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.205 وهذا يعني أن 20.5% من التغيرات الحاصلة في مؤشر السيولة (L) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC)، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي " لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$."

5. أن المخاطر الائتمانية (RC) لها علاقة ذات دلالة معنوية بمؤشر كفاءة الإدارة (F) ($P\text{-Value} = 0.001$) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر كفاءة الإدارة (F) 0.805 قوي، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة قوية بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر كفاءة الإدارة (F)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.648 وهذا يعني أن 64.8% من التغيرات الحاصلة في مؤشر كفاءة الإدارة (L) راجع إلى المخاطر

الائتمانية (RC) ، أذاً يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي " توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ".

6. استناداً إلى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، نقبل الفرضية الرئيسية الأولى الصفرية والمتمثلة في أنه لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، ونرفض الفرضية الرئيسية البديلة.

سادساً نتائج البحث.

توصل البحث من خلال التحليل الإحصائي إلى العديد من النتائج، وهي:

- 1- هناك علاقة طردية ضعيفة ليس ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات السلامة المالية.
- 2- هناك علاقة طردية متوسطة ليس ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية.
- 3- هناك علاقة طردية ضعيفة ليس ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات السلامة المالية.
- 4- هناك علاقة طردية ضعيفة ليس ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات السلامة المالية.
- 5- هناك علاقة عكسية قوية ذات دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات السلامة المالية.

سابعاً: توصيات البحث

توصل البحث من خلال نتائج البحث إلى العديد من التوصيات، وهي:

- 1- يجب على المصارف التجارية دراسة وضع العمل جيداً قبل منح الائتمان حتى لا يترتب عليه مخاطر ائتمانية لما لها من علاقة مع مؤشرات السلامة المالية.
- 2- على المصارف التجارية احتساب مؤشرات السلامة المالية لتقييم مدى قدرة المصرف على مواجهة الأزمات وحماية أموال المودعين.
- 3- على المصارف التجارية الإفصاح في تقاريرها السنوية عن مؤشرات السلامة المالية وكذلك المخاطر الائتمانية بشكل تفصيلي.
- 4- اجراء دورات تدريبية للعاملين بالمصارف التجارية حول مؤشرات السلامة المالية والمخاطر الائتمانية.

المراجع

- بلعجوز، ح.، وغزي، م. أ. (2006). دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- بوخريص، م. ر. خ. (2023). أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية. مجلة الدراسات الاقتصادية، (2) *6، 194-208.
- جهاد، ف.، وعلي، ش. (2021). تحليل المخاطرة الائتمانية وأثرها في السلامة المالية: دراسة تحليلية لمصرف بغداد - العراق. مجلة اقتصاد المال والأعمال، (1) *5، 79-96.
- حنظل، ح. ج.، وخلف، و. ج. (2022). تحليل مخاطر السيولة والائتمان بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية. مجلة الريادة للمال والأعمال، (1) *4، 114-125.
- الدعيمي، ع. ك.، الحسيني، ه. ج.، وحبي، م. س. ج. (2021). أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف. مجلة وارث العلمية، (7) *3، 215-230.
- الزبيدي، ح. (2000). إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان. مؤسسة الوراق للنشر. الأردن.
- زايد، م. م. أ. س.، زيدان، م.، والبسطويس، م. أ. ع. ر. (2023). دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية). (المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، (2) *4، 1047-1099.
- السيد، أ. (2015). المصارف التجارية وأدوارها في الاقتصاد الحديث. دار أسامة للنشر. المملكة الأردنية.
- الشكرجي، ب. ذ. م.، والشرابي، م. ي. م. (2015). التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، (1) *7، 200-232.
- الصايغ، ن. ذ. (2018). الائتمان المصرفي. دار الكتب العالمية. جمهورية مصر العربية.

صندوق النقد الدولي. (2019). *التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2019: عالمنا*

المتربط (ص. 45). تم الاسترداد

من <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019.pdf>

عبد الرحمن، ي. م. أ.، وهاشم، م. ر. ص. (2022). *تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008-2020* مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (13)، يناير.

عوض، ع. و. (2021). *تقييم العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الفلسطينية للفترة (2012-2019)* مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، (9)*4*، 152-179.

قندوز، ع. أ. (2020). *المخاطر المصرفية وأسلوب قياسها* (العدد 5) *دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي*.

ناولو، م. (2022). *إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق*. دار سورية الفتاة. الجمهورية العربية السورية.

Bandyopadhyay, A., & Saxena, M. (2023). Interaction between credit risk, liquidity risk, and bank solvency performance: A panel study of Indian banks. *Indian Economic Review*. <https://doi.org/10.1007/s41775-023-00202-y>.

Basel Committee on Banking Supervision. (2023). *Basel framework*. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/basel_framework/

Broll, U., Pausch, T., & Welzel, P. (2002). *Credit risk and credit derivatives in banking* (No. 228). University of Augsburg, Department of Economics.

International Monetary Fund. (2019). *IMF annual report 2019: Our connected world*.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019.pdf>

Khalid, A. A., Hassan, W. A. M., Ibrahim, N. A., Abdalla, Y. A., Ahmed, I. E., & Sarea, A. M. (2021). The impact of credit risk management on the financial performance of banking sector in Sudan. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(Special Issue 3), Article 1528–2635–25–S3–34.

Kiemo, S. M., Olweny, T. O., Muturi, W. M., & Mwangi, L. W. (2019). Bank-specific determinants of commercial banks' financial stability in Kenya. *Journal of Applied Finance and Banking*, 9(1), 119–145.

Mishkin, F. S. (2021). *The economics of money, banking, and financial markets* (13th ed.). Pearson.

Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Economics* (19th ed.). McGraw-Hill Education.

Santoso, W., & Batunanggar, S. (2007). *Effective financial system stability framework*. South East Asian Central Banks (SEACEN) Research and Training Center.

Schroeck, G. (2002). *Risk management and value creation in financial institutions*. John Wiley & Sons.

بحث بعنوان :

أثر التمويل بالمراوحة الإسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية

*

The impact of Islamic Murabaha Financing
on the profitability of Libyan commercial banks

إعداد :

د. أمال عبدالسلام القماطي

أستاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

Amal Abdelsalam El Qummati

Amkumati@uob.edu.ly

*

أ. أميرة سعد الطويل

باحثة في الصيرفة الإسلامية

Ameerah Saed Jummah Al Tuweel

ameerahsaedjummahaltuweel@gmail.com

المدقق اللغوي : مجيد حبريشة جامعة بنغازي

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على أثر التمويل بالمrabaha الإسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية التي تمنح التمويل بالمrabaha الإسلامية خلال الفترة (2015-2023)، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن المشتمل على الأساليب الإحصائية لتحديد أثر التمويل بالمrabaha الإسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية، وكذلك تحديد نوع وقوة العلاقة بين التمويل بالمrabaha الإسلامية وربحية المصارف التجارية الليبية، حيث تم دراسة (نسبة التمويل بالمrabaha الإسلامية إلى الإيرادات الإجمالية) كمتغير مستقل يعبر عن إيراد المrabaha الإسلامية، وتم دراسة الربحية مقاسة (بمعدل العائد على الأصول) كمتغير تابع، وتم صياغة فرضية واحدة لكل مصرف من مصارف البحث وهي (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة)، وقد اعتمد البحث على برنامج SPSS لتحليل البيانات المالية المتحصل عليها من التقارير السنوية للمصارف محل البحث، وقد أظهرت نتائج التحليل عدة نتائج أهمها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمrabaha الإسلامية على ربحية (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة) مقاسة بمعدل العائد على الأصول، وكذلك وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمrabaha ومعدل العائد على الأصول في (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة)، وكذلك وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين التمويل بالمrabaha ومعدل العائد على الأصول في مصرف الصحاري، وبناء على النتائج السابقة يوصي البحث المصارف بالتوسع في توظيف الموارد المالية في التمويل بالمrabaha مما يسهم في تحقيق عوائد مجزية، والاعتماد على معلومات الجدارة الائتمانية للعملاء عند تنفيذ صيغة التمويل بالمrabaha، وتفعيل صيغة التمويل بالمrabaha مع فئات متنوعة من العملاء لضمان نجاحها وتقليل المخاطر المالية وزيادة الربحية، وتوفير نظام للمعلومات في مجال التمويل بالمrabaha. **الكلمات المفتاحية:** التمويل بالمrabaha، الربحية، المنتجات المصرفية الإسلامية

Abstract

The study aimed to examine the effect of Islamic Murabaha financing on the profitability of Libyan commercial banks that adopted Islamic Murabaha financing during the period (2015–2023). The research relied on the descriptive-analytical approach and statistical methods to determine the impact of Murabaha financing on profitability indicators, as well as the type and strength of the relationship between them. The study measured the contribution of Islamic Murabaha financing to total revenues (net profit) as an independent variable, and profitability indicators {return on assets (ROA) and return on equity (ROE)} as dependent variables for each selected bank: Jumhouria Bank, the National Commercial Bank (NCB), Sahara Bank, and Wahda Bank. The analysis was conducted using SPSS. The results indicated that Islamic Murabaha financing had no statistically significant effect on the profitability of Jumhouria Bank, the National Commercial Bank, Sahara Bank, and Wahda Bank as measured by ROA. The findings also revealed a weak positive correlation between Murabaha financing and ROA in Jumhouria Bank, the National Commercial Bank, Sahara Bank, and Wahda Bank. Additionally, a weak negative correlation appeared between Murabaha financing and ROA specifically in Sahara Bank. Based on these results, the study recommends that commercial banks expand and enhance the use of Islamic Murabaha financing as a key financing tool due to its role in generating stable returns, diversifying the customer base, reducing risks, increasing profitability, and improving information systems related to Murabaha financing.

Keywords: Murabaha financing, profitability, Islamic banking products.

المقدمة :

تسعى المصارف التجارية دائماً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة المصارف هو حجم الأرباح التي تحققها، كما وأن الوظيفة الرئيسية للمصارف هي تحقيق الأرباح (عبد الباقي، 2016).

وتقوم المصارف بتوجيه استثماراتها إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، حتى يتمكن المصرف من سداد التزاماته، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للمصرف، وتوزيع أرباح مناسبة لملاك المصرف (الصيرفي، 2007).

لا شك أن الربحية عامل مهم في المصارف فلولا الربحية لما استطاعت المصارف أن تمول أي مستثمر أو تقرض مقرضاً، فمن الاستثمار في المصارف الإسلامية تجني المصارف أرباحها التي تعود عليها من الاستثمار والمربحة إحدى الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية التي تدر عائداً وأرباحاً، لذلك انتهجت المصارف صيغ المربحة التي مثلها مثل الصيغ الإسلامية الأخرى التي تحقق أرباح (الشيخ، 2008).

صدر المنشور رقم (2009/9) بشأن منح الإذن للمصارف التجارية للبدء في تطوير وتقديم منتجات مصرفية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال فروع أو نوافذ مصرفية، كما أصدر مصرف ليبيا المركزي سلسلة من التعليمات حول كيفية محاسبة ومراجعة هذه المنتجات المصرفية الجديدة، وشرعت بعض المصارف التجارية في تجهيز نوافذ أو فروع مصرفية مستقلة مالياً وإدارياً. ومن ضمن الخدمات المصرفية الإسلامية التي تسعى هذه الفروع أو المنافذ إلى تقديمها هي المربحة البسيطة ك شراء الأجهزة والسيارات، أما المربحة المركبة حيث يختار العميل سلعة بعينها ويطلب فاتورة عرض باسم المعرض، وعندها يرسل المصرف مندوباً يعاين السلعة ويتأكد من مطابقتها للمواصفات (الفرجاني وآخرون، 2021).

يعتبر التمويل بالمربحة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخداماً، حيث بينت دراسة (الشيخي، 2019) أن المصارف الإسلامية في ليبيا لا تزال تركز في عملياتها على استخدام التمويل بالمربحة بصورة كبيرة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المربحة الإسلامية وأثرها على الربحية، وفيما يلي عرض للدراسات المتعلقة بموضوع هذا البحث بهدف تدعيم مشكلة البحث والاعتماد عليها في وصف متغيرات البحث، والتمهيد للإطار النظري للبحث، ولقد تم ترتيبها تاريخياً من الأقدم إلى الأحدث. **دراسة الشيخ (2008):** أجريت هذه الدراسة في السودان وهدفت إلى معرفة أثر التمويل بالمربحة على الربحية في المصارف الإسلامية السودانية، ومعرفة أثر التمويل بالمربحة على السيولة في المصارف الإسلامية السودانية خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2004، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل بالمربحة يؤدي إلى زيادة الأرباح في المصارف الإسلامية السودانية، وأن صيغة التمويل بالمربحة أكثر الصيغ المصرفية استخداماً لسهولة تطبيقها، وأن التمويل بالمربحة يساعد في توفير السيولة اللازمة للعميل بالرغم من المخاطر التي تصاحبها.

دراسة اغنية والحداد (2016): أجريت هذه الدراسة في ليبيا وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق البيع بالمربحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية التقليدية العاملة في ليبيا في تحسين معدلات الربحية تم استهداف مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2007 إلى 2010 مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود ارتفاع ملحوظ في حجم الأرباح الصافية في السنتين 2009 و 2010 وهي الفترة التي اعتمدت فيها إدارة المصرف محل الدراسة تطبيق المربحة الإسلامية، كذلك ارتفاع حجم الإيرادات الإجمالية بالإضافة إلى تطبيق صيغة المربحة بشكل موسع الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي في زيادة الأرباح.

دراسة الحنيطي وملاحيم (2016): أجريت هذه الدراسة في الأردن وهدفت إلى إبراز تحديد سعر المربحة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة في تحديده وما الأساس أو المرجع التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد سعر المربحة، تم استهداف المصارف الإسلامية العاملة في الأردن خلال الفترة من 2000 إلى 2013 وقد شملت العينة على البنك الإسلامي الاردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك أثراً لسعر المربحة على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية. وكذلك وجود أثر لسعر المربحة على العائد على حقوق الملكية.

دراسة الرقيعي وآخرون (2020): أجريت هذه الدراسة على البنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة من 2009 إلى 2018 وهدفت إلى بيان أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية العاملة بدولة فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني، وهذا مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمربحة للأمر بالشراء، مما يسهم في زيادة الاستثمارات في أصول البنك الإسلامي الفلسطيني. وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني، مما يعود بشكل ايجابي ومباشر على المساهمين، وبالتالي ارتفاع قيمة السهم في سوق الأوراق المالية.

دراسة المملوك (2022): أجريت هذه الدراسة في سوريا وهدفت إلى بيان كفاءة التمويل بالمربحة على الأداء المالي والمخاطر للمصارف الإسلامية العاملة في سورية، تم استهداف المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة من 2010 إلى 2018 وقد شملت العينة بنك الشام وبنك سورية الإسلامي الدولي وبنك البركة سورية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية.

دراسة عبدالقادر ومحمد (2023): أجريت هذه الدراسة على المصارف الإسلامية الاندونيسية خلال الفترة من 2014 إلى 2020 وهدفت إلى أثر التمويل وفق صيغة المربحة باعتبارها احد اهم المنتجات والصيغ المصرفية الاسلامية على الأداء المالي متمثلاً في صافي الربح باعتباره احد اهم مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية الناشطة في اندونيسيا. وتم جمع البيانات المالية المرتبطة بالدراسة من الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، وباعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر للتمويل بالمربحة على صافي الربح في المدى القصير، وعدم وجود أثر للتمويل بالمربحة على صافي الربح في الاجل الطويل.

دراسة حيسون وخليلة (2023): أجريت هذه الدراسة في المغرب وهدفت الى تقييم الأداء المالي لاستثمار المربحة كأداة من أدوات استثمار المصرف الإسلامي بالاعتماد على دراسة بعض النسب

المالية لمؤشرات تقييم الأداء المالي في المصارف، تم استهداف المصارف الإسلامية المغربية خلال الفترة من 2017 الى 2021 وقد شملت العينة بنك الصفاء، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اثر طردي لزيادة الأموال المستثمرة في المرابحة على العائد على الأصول ونسبة هامش الربح، وعدم وجود اثر لزيادة المبالغ المستثمرة في المرابحة على العائد على الملكية.

دراسة بالة (2024): أجريت هذه الدراسة في ليبيا وهدفت إلى بيان كفاءة التمويل بالمرابحة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، تم استهداف المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2018 الى 2021 وقد شملت العينة مصرف السراي، باستخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التمويل بالمرابحة له تأثير على الإيرادات الاجمالية وكذلك له تأثير على اجمالي التسهيلات الائتمانية وكذلك له تأثير على هامش الدخل. **ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:**

توصلت الدراسات السابقة في بيانات مختلفة إلى أن التمويل بالمرابحة الإسلامية يؤثر في ربحية المصارف الا دراسة (عبدالقادر ومحمد، 2023) توصلت إلى عدم وجود أثر للتمويل بالمرابحة على صافي الربح في الاجل الطويل، بينما أوضحت وجود أثر للتمويل بالمرابحة على صافي الربح في المدى القصير، اما دراسة (حيسون وخاليلة، 2023) توصلت إلى عدم وجود أثر لزيادة المبالغ المستثمرة في المرابحة على العائد على الملكية، ووجود اثر طردي لزيادة الأموال المستثمرة في المرابحة على العائد على الأصول ونسبة هامش الربح.

ويعد هذا البحث استكمالاً للدراسات السابقة، لكن ما يميزه أنها يعد أول بحث يطبق على المصارف التجارية الليبية الكبرى من حيث حجم الأصول التي تطبق التمويل بالمرابحة الإسلامية وعن الفترة من سنة 2015 إلى سنة 2023، وكذلك قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول. **مشكلة البحث:**

شهدت المصارف التجارية إنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، سواء أكان ذلك من خلال إنشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ في المصارف التقليدية تقدم الخدمات الإسلامية. تعد تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا حديثة، فكان أول ظهور لها سنة (2009)، من خلال التشريعات التي أقرها المصرف المركزي، من أهمها صدور المنشور رقم

2009/9 الذي منح فيه الموافقة للمصارف التجارية بمزاولة العمل المصرفي الإسلامي في شكل فروع، ونوافذ إسلامية كالمربحة وغيرها من المنتجات الإسلامية، وقد سبق هذا المنشور القانون رقم 1 لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012، والذي تضمن العديد من الأحكام المنظمة للصيرفة الإسلامية في ليبيا.

ومع التطور الذي شهده القطاع المصرفي الليبي قامت المصارف التجارية الليبية بفتح فروع إسلامية، ومن أهم الخدمات التي قامت هذه المصارف بتقديمها في فروعها التجارية والإسلامية هو نظام البيع بصيغة المربحة الإسلامية؛ وقد أدى ذلك إلى الحاجة لمعرفة مساهمة التمويل بالمربحة الإسلامية في ربحية المصارف التجارية الليبية، لذا تكمن مشكلة هذا البحث في السؤال التالي:

هل يؤثر التمويل بالمربحة الإسلامية في ربحية المصارف التجارية الليبية؟

فرضية البحث:

للإجابة على تساؤل البحث تم الاعتماد على فرضية واحدة على النحو التالي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر التمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية المصارف التجارية الليبية التي تطبق الصيرفة الإسلامية وبالتحديد التمويل بالمربحة الإسلامية خلال الفترة الزمنية (2015-2023)، وبناء عليه سيتوصل البحث إلى ما يلي:

1. معرفة مستويات التمويل بالمربحة الإسلامية في المصارف محل البحث.
2. معرفة مستويات الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول في المصارف محل البحث.
3. معرفة نوع وقوة العلاقة بين التمويل بالمربحة الإسلامية وربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
4. معرفة أثر التمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية المصارف مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلى مستويين:

أهمية البحث على المستوى النظري: يستمد البحث أهميته النظرية كون أن المكتبة الليبية بحاجة إلى المزيد من الدراسات والمقالات التي تتطرق إلى أثر التمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية المصارف.

أهمية البحث على المستوى العملي: يستمد البحث أهميته باعتباره من أوائل البحوث التي تتناول أثر التمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية خلال الفترة من 2015 إلى 2023 في قطاع المصارف الذي يمثل القطاع الحساس والأهم بالنسبة للدولة الليبية، كونه أحد ممالي الحكومة ويساهم في التنمية الاقتصادية، وإن اقتصاد ليبيا مبنى على المصارف.

الإطار النظري للبحث:

أولاً المصارف الإسلامية

عرف القانون الليبي رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف، المعدّل بالقانون رقم (46) لعام 2012 المصرف الإسلامي بأنه " المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، سواء في مجال قبول أموال المودعين، أو في مجال البيع والتمويل والاستثمار، أو في تقديم الخدمات المصرفية الأخرى، وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية المركزية ".

كما عرف فرحات (2019:60) المصرف الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة اخذاً أو عطاءً، وتقوم بأداء الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى القيام بأعمال الاستثمار في المجالات المختلفة الضرورية لتنمية المجتمع، طبقاً لقواعد واحكام الشريعة الإسلامية المتمثلة في المضاربة، والمشاركة، والمربحة وغيرها من صيغ التمويل والاستثمار الاسلامي".

أشار العجلوني (2014: 217) بأنه لا بد أن تتوفر مجموعة من العناصر في التعريف المثالي للمصرف الإسلامي وهي:

1. الشخصية الاعتبارية للمصرف بوصفه مؤسسة مالية مصرفية وسيطة.

2. الهدف وراء إنشاء المصرف تعظيم ثروة المالكين، بالإضافة الى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل تحقيق التكافل الاجتماعي، وبناء الاقتصاد الوطني.

3. الهوية العقدية للمصرف الإسلامي من حيث كونه مؤسسة تعمل وفق أسس شرعية منبثقة من العقيدة الإسلامية، وتعمل ضمن إطارها.

ثانياً المنتجات المصرفية الإسلامية

في بداية ظهور المصارف كانت خدماتها بسيطة ومحدودة، ومع مرور الوقت زادت رؤوس أموالها وتطورت خدماتها وأصبحت تسارع لمواكبة كل ما يؤدي إلى جذب الزبائن ورؤوس الأموال، ومع هذه التطورات كانت هناك بعض المعاملات لا تتلاءم مع تشريعات الإسلام؛ فظهرت الفتاوى والمقالات المبينة لحرمة هذه المعاملات، ونتج تبعاً لذلك ظهور المصارف الإسلامية وشقت طريقها بموازاة المصارف الأخرى، والتي صارت الأبحاث تتناولها بلفظ المصارف التقليدية.

ولعبت المصارف الإسلامية دور إيجابي لا يمكن لأحد تجاهله، من خلال تقديمها لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، حيث استطاعت أن تفرض نفسها على الساحة الإسلامية والعالمية، بل وأصبحت بعض المصارف التقليدية تقدم منتجات ابتكرتها المصارف الإسلامية سواء عن طريق نوافذ أو فروع.

أصبحت المصارف الإسلامية منافساً قوياً للمصارف التقليدية في العالمين العربي والإسلامي، الى الحد الذي جعل المصارف التقليدية تقوم بإنشاء فروع للمعاملات الإسلامية، ومع اشتداد المنافسة، برزت ظاهرة تحول المصارف التقليدية الى مصارف تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بتحول جزئي أي أن المصرف التقليدي ينشيء فرعاً أو أكثر للمعاملات الإسلامية، ويكتفي بالإضافة إلى أعماله التقليدية بطرح بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي، أو تحول كلي أي ان المصرف يلتزم في جميع عملياته المالية بأحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل، فيتعامل المصرف عندها وفقاً لمبدأ المشاركة في المخاطر، والتركيز على تمويل المشروعات والأصول والسلع والخدمات، بدلاص من التعامل في القروض النقدية (عبدالله وسعيفان، 2011).

استطاعت المنتجات المصرفية الإسلامية أن تتيح لعملائها خدمات وأعمال مصرفية منضبطة وفقاً للقواعد الشرعية الإسلامية بعيداً عن قاعدة المداينة التي تنتجها المصارف التجارية التقليدية، كما أوجدت المنتجات المصرفية الإسلامية أساليب تمويل متنوعة تناسب جميع الأنشطة الاقتصادية

تعمل على المزوجة بين المال وجهد الإنسان، كذلك الاقتصاد وتطوره من جهة أخرى، كما تعتبر صيغ المنتجات المصرفية الإسلامية هي تطوير لعقود المنتجات المصرفية الإسلامية انطلاقاً من العقود التي عرفها المسلمون قديماً في مجال التجارة، وذلك بأن جعلتها صالحة لكي تستطيع النهوض بوظيفة الوساطة المالية بعيداً عن المعاملات الربوية (العلاقي، 2024).

ثالثاً أسباب اللجوء الى المنتجات المصرفية الإسلامية

يمكن صياغة الأسباب التي تدفع نحو تواجد منتجات مصرفية إسلامية كبديل للتمويل التقليدي من المصارف التقليدية في الاتي (الصهبي وعلي، 2022):

1. نفور المجتمعات المسلمة من التمويل القائم على الفوائد المصرفية وتزايد مطالباتهم بإيجاد بدائل تمويلية لا تتعامل بالفائدة.
2. تزايد القناعات بشمولية النظام الإسلامي واحتوائه لجميع جوانب الحياة، بما فيها الاقتصاد، وما يتضمنه من معاملات مالية.
3. التربص والتساؤل القائم حول إمكانية قيام مؤسسات مالية تتجنب التمويل بالفائدة وتوفيره من قنوات إسلامية، مع المحافظة على مزايا الوساطة المالية.
4. الطلب المتزايد للحصول على منتجات مصرفية إسلامية في شكل مؤسسي.

رابعاً التمويل بالمرابحة

تستخدم المصارف الإسلامية أو النوافذ الإسلامية التي تتبع المصارف التقليدية المرابحة لمقابلة متطلبات التمويل، يتقدم العميل الى المصرف بطلب تمويل لتمويل حاجات محدودة. يقوم العميل بوضع مواصفات للسلعة التي يرغب بشرائها من حيث السعر، النوع وما شابه ذلك. عندئذ يقوم المصرف وبعد قناعاته بمدى جدوى المشروع بإعلام العميل بمقدار الربح الذي سيأخذه المصرف زيادة عن سعر السلعة. وإذا تم الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة بين المصرف والعميل. وهذا النوع من المرابحة يسمى المرابحة للأمر بالشراء حيث يقوم المصرف بإبرام عقد مع عميله ببيع أصول اشتراها المصرف بناء على طلب العميل وبسعر التكلفة مضافاً اليه هامش ربح متفق عليه بناء على وعد من العميل قد يكون ملزم او غير ملزم، ومن الجدير بالملاحظة أن المرابحة

تشكل ما نسبته 70-80% من اجمالي حجم التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية (صندوق النقد العربي، 2013).

وفي ليبيا ارتفعت الإيرادات المحققة من الفوائد بما فيها الإيرادات المحققة عن خدمات المربحة، حيث ارتفعت إيرادات المربحة سنة 2023 بنسبة 61% من اجمالي الدخل من الفوائد، ونسبة 62% سنة 2024 (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

ويعتمد التمويل بالمربحة على مجموعة من الضوابط الشرعية التي يجب الالتزام بها عند التنفيذ أهمها (الايوفي، المعايير الشرعية، 2017):

1. عدم جواز اجراء المربحة المؤجلة في الذهب او الفضة او العملات.
2. معلومية الثمن الأول وهامش المربحة لطرفي العقد.
3. يجوز تقسيط الثمن، لان المربحة من عقود البيع التي يجوز فيها تعجيل الثمن او تأجيله وتقسيطه.
4. يجوز إعادة جدولة المديونية بدون زيادة، ولا يجوز للمؤسسة أن تشترط على العميل دفع غرامة في حال تأخره عن السداد.
5. عدم جواز المواعدة الملزمة للطرفين لأنها تشبه حينئذ عقد البيع نفسه قبل التملك.

خامساً خطوات تنفيذ التمويل بالمربحة في المصارف الليبية

تتمثل الخطوات العملية لتنفيذ عقد بيع المربحة للأمر — بالشرء (المصرفية) في الاتي (الصهبي وعلي، 2022):

1. يتقدم العميل للمصرف معبراً عن رغبته الحصول على تمويل بالمربحة لشرء ما يحتاجه من سلع، ويتقدم بوعده بشرائها بعد أن يملكها المصرف.
2. يدرس المصرف رغبة عميله وبعد موافقته عليها يقوم بالتعاقد اللازم مع البائع الأصلي للسلعة لشرائها وتملكها.
3. يقوم المصرف بدفع الثمن المتفق عليه للبائع الأصلي بموجب عقد الشرء المبرم بين الطرفين.
4. بعد سداد قيمة السلعة يقوم البائع بتسليمها للمصرف بصفة المشتري، ويمكن تسليم السلعة لطرف ثالث بأمر المصرف، وقد يكون هذا الطرف الثالث عميل المصرف الواعد بالشرء.

5. بعد استلام المصرف للسلعة والتمكن منها، يقوم بإخطار عميله الواعد بالشراء يخبره بتملكه للسلعة موضوع الوعد بالشراء، ويعلنه ايجاباً ببيعها له حسب الاتفاق عليها في وثيقة الوعد. وفي المقابل يرسل عميل المصرف الواعد بالشراء إخطاره للمصرف معبراً على قبوله وموافقته على إتمام الشراء للسلعة بالمرابحة.

6. قد يتم التعاقد مباشرة بتلاقي الطرفين وتوقيعهما مباشرة على عقد المرابحة، أو قد يتم إبرام عقد بيع المرابحة بين المصرف وعميله الواعد بالشراء بمجرد اخطاري الايجاب والقبول.

7. يقوم المصرف بعد التعاقد مع العميل المشتري بإرسال السلعة المباعة وتسليمها له اما مباشرة أو بتفويض البائع الأصلي للقيام بعملية التسليم نيابة عن المصرف في حالة افرار السلعة لدى البائع وقبضها حكماً.

8. يدفع العميل المشتري قيمة السلعة محل المرابحة في المدة المتفق عليها.

سادساً ربحية المصارف التجارية

تسعى المصارف جاهدة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية، على اعتبار أن الربحية تمثل مؤشراً هاماً على نجاح السياسات التي يعتمدها المصرف، والعامل الابرز في ضمان البقاء والاستمرارية، فضلاً على أنها تشكل مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وتحفز رجال الاعمال على الاستثمار وتوظيف الموارد في المصرف (شخوم وحفاي، 2021).

عرف دبيك (2015:15) الربحية بأنها: قدرة المصرف على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة".

وتعتمد المصارف التجارية على تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال باقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر اكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، حيث يمكنها ذلك من تعظيم صافي الربح النهائي الى اقصى حد ممكن (أبو زعيتر، 2006).

تتاح امام إدارة المصرف في سبيل قياس ربحية المصرف وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، والتي يمكن حسابها وتحليلها من اجل التحديد الدقيق لربحية المصرف، والتعرف فيما اذا

كانت مقبولة أم لا، أو انها تعوض المخاطرة، أو أنها تضمن تعظيم الثروة، إذ تقيس مؤشرات الربحية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط المصرف، وتوجد عدة مؤشرات لقياس الربحية ولكن أكثرها واشهرها استخداماً مؤشر العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية (شخوم وحفاي، 2021)، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية معدل العائد على الأصول، حيث يعد من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، ويقاس بقسمة العائد وهو صافي الدخل القابل للتوزيع مقسوماً على اجمالي أصول المصرف (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

ويشير معدل العائد على الأصول بصورة أساسية الى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة المصرف على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للمصرف، وزيادة درجة الثقة في سلامته (تقرير السلامة المالية، 2024).

الإطار العملي للبحث:

أولاً منهجية البحث

انتهج البحث منهجاً وصفيّاً لاختبار أدبيات البحث؛ حيث يتم ذلك من خلال القيام

بالخطوات التالية:

1. اتباع المدخل الوثائقي، ويتم ذلك بمراجعة أدبيات البحث الخاصة بالمرابحة الاسلامية والربحية، وذلك لتكوين الإطار النظري (الاستنتاجات النظرية).
2. اتباع المدخل الكمي، ويتم ذلك باستخدام القوائم المالية والتقارير المالية السنوية كوسيلة لجمع البيانات المالية لاحتساب نسبة ايراد المرابحة الى اجمالي الايرادات، واحتساب الربحية خلال فترة الدراسة من عام 2015 الى عام 2023 للمصارف التجارية الليبية الكبرى والتي تستخدم التمويل بالمرابحة خلال الفترة المذكورة ، وهي: مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري، ومصرف الوحدة، وذلك لاختبار الفرضيات ومن ثم صياغة النتائج (نتائج التحليلات الإحصائية) من خلال استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي والاستنتاجي (الاستنتاجات العملية).
3. اتباع المدخل المقارن، حيث يتم مقارنة نتائج المصارف المذكورة لبيان ترتيب المصارف من حيث مساهمة التمويل بالمرابحة في ربحية المصارف من خلال معدل العائد على الأصول.

ثانياً مجتمع وعينة البحث

يتألف مجتمع الدراسة من بيانات جميع المصارف التجارية الليبية التي تستخدم التمويل بالمربحة خلال الفترة من 2015 الى 2023، وهي: (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف شمال افريقيا)، أما عينة الدراسة فتكونت من المصارف التالية: (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة)، وذلك لعدة اسباب منها انها تستخدم التمويل بالمربحة قبل صدور قرار الالتزام بالتحول الى الصيرفة الاسلامية، مما يعطيها الخبرة في ذلك، أما مصرف شمال افريقيا تم استبعاده لكون عدم توافر التقارير السنوية وكذلك بدا مؤخراً في تنفيذ صيغة التمويل بالمربحة مقارنة بالمصارف الكبرى التي تم اختيارها.

ثالثاً متغيرات البحث

بعد مراجعة أدبيات البحث والدراسات ذات العلاقة، فإنه يمكن بيان المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر في مشكلة البحث على النحو التالي:

1. ايراد المربحة الاسلامية: وتم قياسه من خلال نسبة ايراد المربحة الى اجمالي الايرادات، ونرمز له بالرمز (R).

2. ربحية المصارف التجارية: وتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول، ونرمز له بالرمز (A)، حيث تم استخدام معدل العائد على الأصول لاستخدامها في أغلب الدراسات السابقة، وان المصارف تعتمد بصورة اساسية على حجم الأصول للمنافسة.

رابعاً الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

لتحقيق هدف البحث واختبار الفرضيات تم تحليل البيانات باستخدام الحاسوب عن طريق برنامجي (الاكسل Excel، والحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS v.26) من خلال الأساليب الإحصائية الآتية:

1. أسلوب التحليل الوصفي لتحليل سلوك بيانات البحث.
2. أسلوب تحليل الارتباط لأغراض تحديد العلاقة الارتباطية بين ايراد المربحة والربحية للمصارف محل البحث.
3. اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-wilk test .
4. أسلوب تحليل الإنحدار البسيط لصياغة دوال الإنحدار كنماذج تنبؤية.

وتمثل العلاقة ما بين إيراد المربحة والربحية في شكل المعادلة التالية:

$$Y = a + b(x) \text{ ، حيث أن:}$$

$$Y = \text{الربحية (A).}$$

$$a = \text{قيمة الثابت (القاطع).}$$

$$x = \text{إيراد المربحة (R).}$$

$$b = \text{ميل انحراف (Y) الربحية (A) عن إيراد المربحة (R).}$$

خامساً: التوصيف الإحصائي للمتغير المستقل

تم الحصول على إيراد المربحة من المصارف محل البحث من خلال قائمة الدخل في بعض المصارف ومن الإفصاح داخل التقارير السنوية في مصارف أخرى، أما في مصرف الوحدة تم الحصول على إيراد المربحة من خلال دفتر الأستاذ العام، وفيما يلي نسبة إيراد المربحة إلى الإيرادات في المصارف محل البحث.

حيث يبين الجدول (1) نسبة إيراد المربحة إلى الإيرادات خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، حيث تم احتساب نسبة إيراد المربحة إلى الإيرادات بقسمة إيراد المربحة على الإيرادات.

جدول (1): يبين نسبة إيراد المربحة إلى الإيرادات لمصارف البحث

السنة	مصرف	المصرف التجاري	مصرف	مصرف الوحدة
2015	0.114813	0.137091	0.047610	0.088108
2016	0.218252	0.198581	0.074016	0.001325
2017	0.219146	0.157128	0.075180	0.114378
2018	0.150836	0.103466	0.048369	0.065500
2019	0.131650	0.097470	0.121584	0.066031
2020	0.109175	0.107653	0.127339	0.083408
2021	0.128545	0.030174	0.094851	0.061733
2022	0.191848	0.012315	0.079167	0.124615
2023	0.289427	0.030791	0.181802	0.220528
المتوسط	0.172632	0.097185	0.094435	0.091736

يبين الجدول السابق نسبة إيراد المربحة الى الإيرادات خلال فترة البحث ، حيث تم الحصول على الإيرادات وإيراد المربحة من القوائم المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني في مصرف الجمهورية، حيث تم الإفصاح عن إيراد المربحة الإسلامية في قائمة دخل مصرف الجمهورية اعتباراً من عام 2018، أما الأعوام من 2017 وما قبلها فكانت إيرادات المربحة متضمنة مع بند الإيرادات المتنوعة في قائمة الدخل، ومن خلال التقارير السنوية للأعوام 2015، 2016، 2017، تم الحصول على إيراد المربحة الإسلامية ضمن الإفصاح عن بند الإيرادات المتنوعة.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (1) يتبين أن أعلى قيمة لإيراد المربحة الى اجمالي الإيرادات (R) في مصرف الجمهورية كانت في عام 2023، وأصغر قيمة كانت في عام 2020 وقد يعزى ذلك الى أزمة كورونا في ذلك الوقت، وكانت الاعوام التي سجلت ايراد مربحة الى اجمالي الإيرادات أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2023، 2017، 2022، 2016. على التوالي.

أما بخصوص المصرف التجاري الوطني تم الحصول على الإيرادات وإيراد المربحة من القوائم المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني في المصرف التجاري الوطني، حيث تم الإفصاح عن إيراد المربحة الإسلامية في التقرير السنوي، ومن خلال التقارير السنوية للأعوام من 2015 الى 2023، تم الحصول على إيراد المربحة الإسلامية ضمن الإفصاح عن بند العمولات المقبوضة. من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (1) يتبين أن أعلى قيمة لإيراد المربحة الى اجمالي الإيرادات (R) للمصرف التجاري الوطني كانت في عام 2016، وأصغر قيمة كانت في عام 2022، وكانت الاعوام التي سجلت ايراد مربحة الى اجمالي الإيرادات أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2016، 2017، 2015، 2018، 2020، 2019. على التوالي.

فيما يتعلق بمصرف الصحاري تم الحصول على إيراد المربحة من القوائم المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني للمصرف، حيث تم الإفصاح عن إيراد المربحة الإسلامية في التقرير السنوي، ومن خلال التقارير السنوية للأعوام من 2015 الى 2023، تم الحصول على إيراد المربحة الإسلامية ضمن الإفصاح عن بند إيرادات البيوع المؤجلة.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (1) يتبين أن أعلى قيمة لإيراد المربحة الى اجمالي الإيرادات (R) كانت في عام 2023، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي

سجلت إيراد مربحة الى اجمالي الايرادات أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2023، 2020، 2019، 2021. على التوالي.

فيما يتعلق بمصرف الوحدة فقد تم الحصول على إيراد المربحة من خلال دفتر الأستاذ العام في المصرف، حيث لا يقوم مصرف الوحدة، بالإفصاح عن إيراد المربحة الإسلامية في التقرير السنوي، ومن خلال دفتر الأستاذ العام للأعوام من 2015 الى 2023، تم الحصول على إيراد المربحة الإسلامية.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (1) يتبين أن أعلى قيمة لإيراد المربحة الى اجمالي الايرادات (R) كانت في عام 2023، وأصغر قيمة كانت في عام 2016، وكانت الاعوام التي سجلت إيراد مربحة الى اجمالي الايرادات أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2023، 2022، 2017. على التوالي.

بالنظر الى جدول (1) يتضح أن ترتيب المتغير (R) إيراد مربحة الى اجمالي الايرادات كانت من خلال الاحصاءات الوصفية من حيث المتوسط الحسابي من الاعلى الى الاقل على التوالي، هي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة.

سادساً: التوصيف الاحصائي للمتغير التابع

تم قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول، حيث يبين الجدول (2) معدل العائد على الأصول خلال الفترة من عام 2015 الى عام 2023، حيث تم احتسابه بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول.

جدول (2): يبين معدل العائد على الأصول لمصارف البحث

السنة	مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	مصرف الصحاري	مصرف الوحدة
2015	0.00029	0.000474	- 0.00072	0.00018
2016	0.00031	0.000286	0.00097	0.00051
2017	0.00141	0.001964	0.00241	0.00609
2018	0.00161	0.005935	0.00109	0.00604
2019	0.00174	0.006074	0.00022	0.00514

السنة	مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	مصرف الصحاري	مصرف الوحدة
2020	0.00078	0.001582	-0.00063	0.00420
2021	0.00155	0.000002	0.00159	0.00600
2022	0.00201	0.000001	0.00178	0.00374
2023	0.00244	-0.000011	0.00116	0.00238
المتوسط	0.001349	0.001812	0.000874	0.003809

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (A) في مصرف الجمهورية كانت في عام 2023، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2023، 2022، 2019، 2018، 2017، 2021. على التوالي.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (A) كانت في المصرف التجاري الوطني عام 2019، وأصغر قيمة كانت في عام 2023، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2019، 2018، 2017. على التوالي.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (A) كانت في مصرف الصحاري عام 2017، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2017، 2022، 2021، 2023، 2018، 2016. على التوالي.

من خلال المتوسط وبالرجوع الى جدول (2) يتبين أن أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (A) كانت في مصرف الوحدة عام 2017، وأصغر قيمة كانت في عام 2015، وكانت الاعوام التي سجلت معدل عائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي، هي: 2017، 2018، 2021، 2019، 2020. على التوالي.

بالنظر الى جدول (2) يتضح أن ترتيب المتغير (A) معدل العائد على الأصول كان ترتيبها من الاعلى الى الأقل من حيث المتوسط الحسابي على التوالي، هي: مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري.

سابعاً: اختبار الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

يتم تحليل معامل ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين ايراد المربحة والربحية، بغرض توصيف هذه العلاقة من حيث القوة والمعنوية والاتجاه، يوضح جدول (3) اختبار الارتباط ومعامل التحديد بين ايراد المربحة ومعدل العائد على الأصول.

جدول (3): يبين نتائج الارتباط بين ايراد المربحة ومعدل العائد على الأصول

المصارف	معامل الارتباط	معامل التحديد	النتيجة
مصرف الجمهورية	0.447	0.20	علاقة طردية ضعيفة
المصرف التجاري الوطني	0.177	0.031	علاقة طردية ضعيفة
مصرف الصحاري	-0.062	0.004	علاقة عكسية
مصرف الوحدة	0.014	0.000	علاقة طردية ضعيفة

وبالنظر إلى جدول (3) يتضح الاتي:

- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول في مصرف الجمهورية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.447)، وايراد المربحة يفسر 20% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.
- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول في المصرف التجاري الوطني، حيث بلغ معامل الارتباط (0.177)، وايراد المربحة يفسر 3.1% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.
- وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين التمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول في مصرف الصحاري، حيث بلغ معامل الارتباط (0.062)، وايراد المربحة يفسر 0.4% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.
- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول في مصرف الوحدة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.014)، وايراد المربحة يفسر 0.00% من التباين في المتغير التابع (الربحية) مقاساً بمعدل العائد على الأصول.

ثامناً: اختبار فرضية البحث

تم اخضاع فرضيات البحث للاختبار باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وذلك بموجب قاعدة القرار الآتية:

"نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة Sig المحسوبة أصغر من 5%" (القماطي، 2018).

الفرضية الاولى:

والتي تنص على :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

جدول (4): نتائج اختبار أثر التمويل بالمربحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول

بمصرف الجمهورية

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.000	0.001		0.544	0.604
التمويل بالمربحة	0.005	0.004	0.447	1.324	0.227

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط للتمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (4) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الاحصائية (0.227) أي أكبر من 5%، إذا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول لمصرف الجمهورية، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.000 + 0.005 R$$

الفرضية الثانية:**والتي تنص على :**

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

جدول (5): نتائج اختبار أثر التمويل بالمرابحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول

بالمصرف التجاري الوطني

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.001	0.002		0.679	0.519
التمويل بالمرابحة	0.007	0.015	0.177	0.477	0.648

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط للتمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (5) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الاحصائية (0.648) أي أكبر من 5%، إذا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول للمصرف التجاري الوطني، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.000 + 0.005 R$$

الفرضية الثالثة:

والتي تنص على :

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

جدول (6): اختبار أثر التمويل بالمرابحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول

بمصرف الصحاري

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.001	0.001		1.061	0.324
التمويل بالمرابحة	-0.002	0.009	-0.62	-0.164	0.874

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط للتمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (6) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الإحصائية (0.874) أي أكبر من 5%، إذا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمرابحة ومعدل العائد على الأصول لمصرف الصحاري، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.001 - 0.002 R$$

الفرضية الرابعة:

والتي تنص على :

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

جدول (7): نتائج اختبار أثر التمويل بالمربحة على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول بمصرف الوحدة

النموذج	المعاملات غير المعيارية	الخطأ العشوائي	المعاملات المعيارية	اختبار (T)	مستوى المعنوية
(Constant)	0.004	0.002		2.385	0.049
التمويل بالمربحة	0.001	0.015	0.014	0.037	0.971

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط للتمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول الموضح في الجدول (7) أظهرت نتائج البحث أن الدلالة الاحصائية (0.227) أي أكبر من 5%، إذا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وهي " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمربحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وتمثل العلاقة ما بين التمويل بالمربحة ومعدل العائد على الأصول لمصرف الوحدة، في شكل المعادلة التالية:

$$A = 0.004 + 0.001 R$$

نتائج البحث

1. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمربحة الإسلامية وربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
2. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمربحة الإسلامية وربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
3. وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين التمويل بالمربحة الإسلامية وربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

4. وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين التمويل بالمرابحة الإسلامية وربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الجمهورية مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية المصرف التجاري الوطني مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الصحاري مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمرابحة الإسلامية على ربحية مصرف الوحدة مقاسة بمعدل العائد على الأصول.
9. أن ترتيب المتغير إيراد مرابحة الى اجمالي الايرادات كانت من خلال المتوسط الحسابي من الاعلى الى الاقل على التوالي، هي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة.
10. أن ترتيب المتغير معدل العائد على الأصول كان ترتيبها من الاعلى الى الاقل من حيث المتوسط الحسابي على التوالي، هي: مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري.

توصيات البحث

- يترتب على ما تم التوصل إليه من نتائج البحث طرح مجموعة من التوصيات يتم عرضها على النحو التالي:
1. يتعين على المصارف التوسع في توظيف الموارد المالية في التمويل بالمرابحة مما يسهم في تحقيق عوائد مجزية.
 2. يتعين على المصارف الاعتماد على معلومات الجدارة الائتمانية للعملاء عند تنفيذ صيغة التمويل بالمرابحة.

3. تفعيل صيغة التمويل بالمربحة مع فئات متنوعة من العملاء لضمان نجاحها وتقليل المخاطر المالية وزيادة الربحية.

4. توفير نظام للمعلومات في مجال التمويل بالمربحة.

5. زيادة فروع المصارف في المناطق النائية لزيادة منح التمويل بالمربحة مما ينعكس إيجاباً على زيادة حجم هذه التمويلات للأفراد داخل الاقتصاد الوطني، مما ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي ينعكس على زيادة الربحية المصرفية.

المراجع :

1. أبو زعيتر، باسل جبر (2006)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، غزة، فلسطين.
2. اغنية، صالح عبد الجليل، والحداد، فيصل عبدالسلام (2016)، " أثر تطبيق المربحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية على تحسين معدلات الربحية "، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، العدد: 11، 735-758.
3. بالة، عالية (2024)، "أثر كفاءة التمويل بالمربحة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية"، المؤتمر العلمي الأول للنشاط المالي والمصرفي الإسلامي في ليبيا، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ليبيا.
4. الجريدة الرسمية (2012)، القانون رقم (46) لسنة 2012.
5. الجريدة الرسمية (2013)، القانون رقم (1) لسنة 2013.
6. الحنيطي، هناء، وملاحيم، ساري سليمان (2016)، " أثر سعر المربحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الاردن "، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، مجلد: 12(4)، 765-788.
7. حيسون، محمد، وخلايلة، وسام (2023)، " استثمار المصارف الإسلامية في المربحة واثره على أدائها المالي في المملكة المغربية: دراسة حالة بنك الصفاء " ، مجلة المعرفة ، مجلد: 1(2)، 48-61.

8. دبيك، هاني أحمد (2015)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة، غزة، فلسطين.
9. الرقيعي ، ابوبكر، والفرزاني، بشير، وافحيج، حمزة (2020) ، " أثر التمويل بالمرابحة للامر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني " ، مجلة الجامعي ، العدد: (31)، 259-277.
10. شخوم ، رحيمة، وحفاي، عبدالقادر (2021) ، " أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية : دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر " ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، مجلد: 12(2)، 217-232.
11. الشيخ، عبدالغفار مضوي (2008)، "أثر التمويل بالمرابحة على الربحية بالمصارف السودانية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
12. الشخي، اصيل عبدالحميد (2019)، "مدى إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي بالنظام المصرفي في ليبيا"، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي، بنغازي، ليبيا.
13. الصهبي، فخر الدين، وعلي، عماد (2022)، "عقود التمويل المصرفي الإسلامي: التطبيق والضوابط" ، منشورات مصرف ليبيا المركزي إدارة الصيرفة والتمويل الاسلامي ، ليبيا.
14. صندوق النقد العربي (2024) ، تقرير السلامة المالية في الدول العربية.
15. صندوق النقد العربي (2013) ، " البنوك الإسلامية: الاطار المفاهيمي والتحديات " ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات الاسلامية ، العدد الثاني، السلسلة الحادية عشر، الكويت.
16. الصيرفي، محمد (2007)، "إدارة المصارف"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
17. عبدالباقي، إسماعيل ابراهيم (2016)، "إدارة البنوك التجارية" الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

18. عبدالقادر، لنصاري، ومحمد، مسعودي (2023)، "تأثير صيغة المربحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة قياسية لعينة من البنوك الإسلامية في اندونيسيا"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، مجلد: 6(3)، 85-96.
19. عبدالله، خالد، وسعيفان، حسين (2011)، "العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
20. العجلوني، أحمد طه (2014)، "مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته: مدخل مالي معاصر"، منشورات جامعة القصيم، القصيم، السعودية.
21. الفرجاني، ابراهيم، والسعيطي، عبدالناصر، والبرغثي، زكريا (2021)، " دور التمويل بالمربحة للحد من المخاطر المالية بالمصارف التجارية الليبية"، مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية، مجلد: 12(2)، 358-374.
22. فرحات، احمد محمد (2019)، "إدارة المصارف"، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، طرابلس، ليبيا.
23. القماطي، يوسف محمد (2018)، "المتقدم في التحليل الاحصائي باستخدام SPSS"، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.
24. المملوك، انس هشام (2022)، " أثر كفاءة التمويل بالمربحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سوريا"، مجلة جامعة تشرين، مجلد: 44(2)، 35-51.
25. مصرف ليبيا المركزي (2009)، منح الاذن بالمباشر بالمنتجات المصرفية البديلة، منشور رقم (2009/9).
26. مصرف ليبيا المركزي (2010)، وضع ضوابط للمنتجات المصرفية البديلة، منشور رقم (2010/9).
27. مصرف ليبيا المركزي (2024)، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية.
28. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017)، المعايير الشرعية، المنامة، البحرين.

بحث بعنوان :

أثر مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية

*

The impact of credit risk on credit granting decisions in Libyan commercial banks

إعداد :

أ.شعبان محمد الجهاني

محاضر بقسم التمويل - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

SHAABAN MOHAMED SHAABAN MOHAMED

shaaban.eljehani@uob.edu.ly

المدقق اللغوي : مجيد حبريشة جامعة بنغازي

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هدف البحث فقد تم استخدام كلاً من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، حيث تمثل مجتمع البحث في المصارف التجارية الليبية العاملة بالمنطقة الشرقية، بينما تمثلت عينة البحث في الإدارات الموجودة في هذه المصارف وهي "الإدارة العليا وإدارة الامتثال وإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الرقابة على المصارف بالمصرف المركزي"، وكانت مفردة البحث متمثلة في مدراء هذه الإدارات، وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الخاصة باختبار فرضيات البحث، وتم استخدام البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS" لاختبار البيانات إحصائياً، وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي والأسلوب الاستنتاجي لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث، وتمثل الأسلوب الوصفي في الجداول التكرارية والنسب المئوية بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة البحث وتفسير الإجابات المتعلقة بآراء عينة البحث، أما الأسلوب الاستنتاجي فقام على استخدام اختبار الإشارة "Sign Test" لاختبار فرضيات البحث.

حيث توصل البحث إلى نتائج مفادها أنه يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية وعلاقته بعملية اتخاذ القرار الائتماني والعوامل المؤثرة فيه، وقد كانت توصيات البحث أنه ضرورة الاهتمام وتوعية متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للمخاطر التي تنجم عن عملية اتخاذ القرار الائتماني وانعكاساتها السلبية على الأداء المصرفي، وأن يطلع متخذي قرار منح الائتمان على البحوث والدراسات التي تمت في مجال عملية اتخاذ القرار الائتماني وعلاقته بالعوامل المؤثرة فيه لكي يكون أكثر إدراكاً لها وإلماماً بها ولأثارها على القرارات الاقتصادية، وضرورة توجيه اهتمام مانهجي الائتمان نحو أهمية العوامل المؤثرة بعملية اتخاذ القرار وآثارها على القرار الائتماني وتنمية مهاراتهم في هذا المجال حتى يتمكنوا من اكتشاف تلك العوامل بسهولة وبالتالي يتسنى لهم اتخاذ القرار المناسب بشأن قبول أو رفض منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، السياسة الائتمانية، إدارة المخاطر.

Abstract

This study aims to identify the impact of credit risk on credit granting decision in Libyan commercial banks, To achieve the study's objective, both the inductive and deductive approaches were used, The study population represented Libyan commercial banks operating in the eastern region, while the study sample represented the departments in these banks, namely "Senior Management, Compliance Management, Risk Management, Internal Audit Management, and Banking Control Management at the Central Bank ". The study subject was the managers of these departments, A questionnaire was used to collect data to test the study hypotheses, The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to test data statistically, The descriptive and deductive methods were used to analyze the data and test the study hypotheses, The descriptive method was represented by frequency tables and percentages, in addition to arithmetic means and standard deviations to describe the characteristics of the study sample and interpret the answers related to the opinions of the study sample opinions, The deductive method was based on using the "The Sign Test" to test the study hypotheses. The study reached results indicating that credit risks have an impact on credit -granting decision in Libyan commercial banks, as well as their relationship to the credit decision - making process and the factors influencing it, The recommendations of this study included the need to raise the attention and awareness of credit - granting decision - makers in Libyan commercial banks about the risks arising from the credit decision - making process and their negative repercussions on banking performance, It also recommended that credit - granting decision - makers be informed of the research and studies conducted in the field of credit decision - making and its relationship to the factors influencing it, in order to be more aware of them and their impact on economic decisions, It also called for directing the attention of credit grantors to the importance of the factors influencing the decision - making process and their effects on credit decisions, and developing their skills in this area so that they can easily discover these factors, thus enabling them to make the appropriate decision regarding accepting or rejecting credit.

Keywords: bank credit, credit policy, risk management.

المقدمة:

يُعد النظام المصرفي من الركائز الأساسية لاستمرار وتطوير النشاط الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وقد شهدت العديد من دول العالم في العقود الأخيرة أزمات مالية ومصرفية متعددة، خصوصاً خلال القرن الماضي، حيث تلعب المصارف دوراً مهماً وحيوياً في التأثير على الاقتصاد العالمي، خاصة في القطاعات المالية والمصرفية لكافة الدول، لذلك بدأت إدارات المصارف حول العالم بإيلاء اهتمام متزايد بالمبادئ السليمة في منح الائتمان، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات ائتمانية واضحة وسليمة تهدف إلى الحد من مخاطر الائتمان.

تعتبر دراسة الوضع المالي للعميل طالب الائتمان من أهم المعايير التي تأخذها إدارة الائتمان بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراً لمنحه الائتمان من عدمه، فالائتمان المصرفي أصبح من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إن لم يحسن استخدامها، فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونها تفقد المصارف دورها كوسيط مالي، كما يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها (عيسى، 2004).

إن قرار منح الائتمان يعتبر من أخطر القرارات التي تقع على مسؤولية إدارات المصارف بشكل عام ومسؤول الائتمان المفاوض بشكل خاص، وذلك لما ينطوي على أخذ القرار من التزام مباشر من جانب المصرف تجاه عملائه، كما تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً مهماً في تحقيق أهداف المصارف التجارية حيث يسيطر الائتمان على معظم أصول هذه المصارف، كما يساهم الائتمان بالنصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لهذه المصارف (أبو خزانه، 2007).

أصبحت قرارات منح الائتمان المصرفي من القرارات التي تحتاج إلى دراسة دقيقة وتأتي من قبل مسؤولي منح الائتمان بالمصارف التجارية، حيث أن اتخاذ قرارات منح الائتمان تكون مبنية على مبادئ ومعايير وأسس علمية مختلفة تؤدي إلى فعالية الجهاز المصرفي وتقلل من المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف، فالغرض من الائتمان الذي يدور حوله اتخاذ قرار المنح تحدد

طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها المصرف، كما يستند قبول المصرف لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف، والتي تختلف مفاهيمها وأدواتها وفقاً للغرض من التمويل وما إذا كان تمويلاً قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل (أرشيد وجودة، 1999).

الدراسات السابقة:

يتم استعراض خلال هذا الجزء الدراسات السابقة التي تناولت متغيراً أو أكثر من متغيرات البحث والتي أجريت في نفس البيئة (المصارف) وهي:

دراسة الشيلخي (2012): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية الواجب أخذها بالحسبان عند اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وأجريت الدراسة على مديري وموظفي الائتمان في هذه البنوك وعددهم "200" موظف وموظفة، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها الوضع المالي للزبون، والسمات الشخصية للزبون، ونمط السياسات الائتمانية للبنك، وأثبتت الدراسة أن أهم هذه العوامل الذي يأتي في المرتبة الأولى هو الوضع المالي للزبون، ومقدرته على السداد من خلال تحليل النسب المالية للزبون، أوصت الدراسة البنوك التجارية الأردنية بوجوب طلب الضمانات الكافية من الزبائن لضمان التزامهم بالسداد في الأوقات المحددة.

دراسة كرار (2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، حيث اعتمدت على تصميم الباحث استبانة وتطبيقها على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بالبنك الزراعي السوداني، وبنك امدرمان الوطني وبنك الأسرة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تبني استراتيجية لإدارة عناصر منح التمويل تحافظ على سلامة الأداء المالي للبنك، وأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية لطالبي التمويل تعتبر من العناصر الهامة عند اتخاذ قرار منح التمويل، على ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث اقترح التوصيات التالية ضرورة العمل باستخدام مجموعة النسب المختارة لتقديم ورفع كفاءة الأداء المالي بالمصارف وعلى الإدارة العليا للمصرف الاهتمام بوضع استراتيجية واضحة للإدارة التمويل للحد من المخاطر ومراجعة الائتمان قبل منحه مما يؤدي إلى تقادي وقوع مخاطر التمويل المصرفي.

دراسة لبصير (2015): هدفت هذه الدراسة على تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية الجزائرية، وقد قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتتوصل لنتائج عديدة ومنها أن عملية الإقراض التي تقدمها البنوك هي المصدر الأول لربحياتها، القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي بالرغم من وجود الضمانات، وتبدأ عملية معالجة الخطر من عملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة الخطر، ويطلب البنك عند منحه للقروض ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد، أوصت الدراسة بأن يكون القرار الائتماني في البنوك الجزائرية مستنداً إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الاعتماد على الضمانات كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.

دراسة أبو شيخة (2016): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سمعة العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكذلك كانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على أسلوب الحصر الشامل مقدارها "94" موظفاً وموظفة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن سمعة العميل لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة تأهيل كادر لديه خبرة ودراية شاملة وقدرة على تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل "طالب الائتمان" لترشيد السياسات الائتمانية، بالإضافة إلى ضرورة العمل على إيجاد نظام قضائي متخصص وفعال في المجالات المالية والمصرفية لفض النزاعات التي تكون المؤسسات المالية طرف فيها بحيث يعزز ذلك السياسات الائتمانية في البنوك، والتي تعطي أولوية كبيرة لسمعة طالب الائتمان مما يتيح لها منح مزيد من التسهيلات الائتمانية القائمة على تفضيل هذا المعيار وإعطاءه أولوية على غيره من المعايير الأخرى، بحيث ينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطني وعلى نمو الناتج المحلي من خلال زيادة عمليات الاستثمار.

دراسة أبو عيدة (2017): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في محافظات شمال

الضفة الغربية في فلسطين ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة تحتوي على "30" فقرة موزعة على "5" مجالات أساسية لغرض جمع البيانات، حيث أخضعت هذه البيانات إلى عدد من الاختبارات الإحصائية، ومن أهم النتائج أن المصارف الإسلامية لا تقتصر في مفهومها على السمعة التجارية للعميل، بل يمتد ليشمل السمعة الأدبية والدينية، وكذلك أن المصارف الإسلامية تتبنى سياسة ائتمانية تتضمن أسس وعوامل علمية بغرض تحقيق أعلى درجة من الكفاءة والفاعلية التي تحميها من مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية تركز بشكل أساسي على معرفة الغرض من التسهيلات ومدى مطابقة هذا الغرض مع سياسة البنك والقواعد المنظمة للعمل المصرفي، والعوامل المستخدمة من قبل المصارف الإسلامية تختلف بالنسبة لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، ولكن الاختلاف الرئيسي بينهما كان يتعلق بالعوامل الخاصة بالضمانات من حيث شدة التركيز عليها، ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها أنه يجب على المصارف الإسلامية القيام بدراسة وافية لمدى مقدرة العميل على سداد التزاماته من خلال دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع العميل، كما يجب أيضا أن تولي موضوع التركيزات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية درجة أكبر من الاهتمام عند منح الائتمان، وذلك لتوزيع وتنوع المخاطر من ناحية أخرى.

دراسة مانع (2018): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير المخاطر الائتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض من خلال اختيار مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس أثر المخاطر الائتمانية على حجم الإقراض، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار مؤشرين يقيسان المخاطر الائتمانية المتمثلة في نسبة مخصصات الخسائر إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمال الأصول، وتم تحليل هذه النسب باستخدام بيانات بانل للتوصل إلى أفضل نموذج لكل من المؤشرين، وقد تم التوصل إلى عدة نماذج، حيث أظهرت النتائج وجود أثر للمخاطر الائتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض وذلك لقوة قدرتها، كما أوصت الدراسة أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية الجزائرية مستنداً إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون.

دراسة محمد مفلح (2018): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الضمانات التي يقدمها العميل المصرفي في قرار منح الائتمان الصادر عن المصرف، ولبيان ذلك تم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية والمتمثلة بـ "بنك سورية والخليج والبنك العربي والبنك الدولي للتجارة والتمويل وبنك بيبيلوس وبنك بيمو السعودي الفرنسي"، حيث تم توزيع "32 استبانة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرامج الإحصائية SPSS، في ظل افتراض عدم وجود أية علاقة ما بين الضمانات المقدمة من قبل العميل طالب الائتمان وقرار منح الائتمان خلصت الدراسة إلى أن هناك دوراً هاماً ذو دلالة إحصائية لعامل الضمانات المقدمة من قبل العميل في اتخاذ قرار منح الائتمان، كما أنه على الرغم من اعتماد المصارف عند منحها للائتمان على الضمانات المقدمة من قبل العميل وسلامة هذه الضمانات إلا أنها تعتمد كمصدر احتياطي لسداد الائتمان وفوائده وليست مصدراً أساسياً.

دراسة بدارين (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي لكل من تسهيلات الشركات والأفراد في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستكشافي، حيث تم استخدام بيانات التسهيلات الثانوية المنشورة على بوابة سلطة النقد الفلسطينية، للتعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتماني، بعد توزيع استبانة على عينة عشوائية منتظمة مكونة من "100 موظفاً من الإدارة العليا، والعاملين بقسم التسهيلات في البنوك التجارية العامل والمرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك دور مهم لعامل نمط السياسة الائتمانية للبنك بالإضافة إلى متغير المؤشرات المالية للعميل، ومتغير السمات الشخصية للعميل، كما تبين وجود علاقة قوية ذات دالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة في عملية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، في ضوء النتائج أوصى الباحث التركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية وتحليلها، والاهتمام بالسمات الشخصية للعميل وسيرته الائتمانية، ومدى التزامه بتسديد القروض وفوائدها في مواعيدها المحددة، ووضع برامج متابعة للقروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض وعدم الاكتفاء بالدراسات الائتمانية للقرض.

دراسة الجهاني (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة الأرباح، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي للوصول إلى نتائج الدراسة، حيث أجريت الدراسة على مجالس الإدارات والمدراء ولجان المراجعة ومدراء إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالإضافة إلى مدراء إدارات الفروع ورؤساء أقسام الائتمان بالفروع وكان عددهم "145" موظف وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها عدم إدراك متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة الأرباح، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة إلى ضرورة توعية متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للمخاطر التي تنجم عن ممارسات إدارة الأرباح وانعكاساتها السلبية على الأداء المصرفي، وأن يطلع متخذي قرارات منح الائتمان على البحوث والدراسات التي تمت في مجال ممارسات إدارة الأرباح لكي يكون أكثر إدراكاً لها، ولآثارها على القرارات الاقتصادية، وضرورة توجيه اهتمام مانحي الائتمان نحو أهمية ممارسات إدارة الأرباح وآثارها على القرار الائتماني وتنمية مهاراتهم في هذا المجال حتى يتمكنوا من اكتشاف تلك الممارسات بسهولة وبالتالي يتسنى لهم اتخاذ القرار المناسب بشأن قبول أو رفض منح الائتمان.

دراسة السلوداي (2020): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ تحليل الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية، ولتحقيق ذلك طور الباحثان أداة لجمع البيانات اللازمة "استبانة"، وتم التحقق من صدقها وثباتها، ووزعت بعد ذلك على عينة بلغ حجمها "35" موظفاً من العاملين إدارة الائتمان في بنك فلسطين برام الله، أي ما نسبته "86%" من مجتمع الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود أثر لأبعاد مجال تحليل مخاطر الائتمان الخمسة على الحد من المخاطر الائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.06 / R^2 ، واحتل بعد قدرة طالب الائتمان على الوفاء بالتزاماته المرتبة الأولى في أهمية إدارة تحليل الائتمان، تبعه على التوالي أبعاد كل من الضمانات المقدمة، ثم إجراءات الحماية، يليه في المرتبة الرابعة شخصية طالب الائتمان، كذلك بين التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تعزي لمتغيرات: نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة مدراء

الفروع وموظفي التسهيلات حول دور الركائز الأساسية لتحليل الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في بنك فلسطين التجاري.

دراسة (2015) Samuel: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير مخاطر الائتمان على المصارف التجارية في نيجيريا، من خلال دراسة كيفية تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف باستخدام عينة من المصارف وجاءت النتائج بمثابة أساس لتوفير تدابير السياسة لمختلف أصحاب المصلحة حول كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تقليل مخاطر المصارف. وتظهر النتائج أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية عند 5% وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلباً بالربحية عند مستوى معنوية 5%. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة كبيرة بين أداء المصرف (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض)، وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلباً على الربحية، كما تحتاج الإدارة إلى معرفة أثر سياسة الائتمان على تشغيل المصارف لضمان الاستخدام السليم للودائع وتعظيم الأرباح.

دراسة (2017) Zer: طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الأمريكية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح المعلوماتي لطالبي الائتمان ومخاطر عدم السداد في قيمة المصرف، وذلك من خلال تأثير النقص في المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني وعدم سداد المدينين لالتزاماتهم اتجاه المصارف في قيمة تلك المصارف، واعتمدت الدراسة في حساب قيمة المصرف على نموذج CAPM لتقييم قيمة الأصول ومؤشر ROA لمعرفة معدل الربحية التي حصل عليها الملاك. حيث بينت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير للقصور في المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني والمرتبطة بمخاطر عدم السداد على قمة المصارف. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد معايير للتأكد من صحة المعلومات وكفائتها التي ستبني عليها قرار الائتمان، بالإضافة إلى تبني المصرف سياسة ائتمان تجنبه المخاطر الائتمانية من خلال وضع استراتيجيات لمتابعة الحالات الائتمانية من لحظة دراسة طلبات الائتمان حتى عملية قيام العميل بالسداد.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات ذات الصلة هو تعدد متغيرات البحث حيث شمل على "الوضع المالي للعميل، نشاط العميل، بيئة العميل، سياسة المصرف الائتمانية، إجراءات الرقابة من المصرف المركزي"، بينما ركزت معظم تلك الدراسات على أثر الوضع المالي للعميل في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى ذلك فقد تميز هذا البحث في كونه اعتمد على ركيزتين هامتين من ركائز هذا القرار وهما السمات الشخصية للعميل طالب الائتمان ونمط السياسة الائتمانية لإدارة المصرف في البيئة الليبية، حيث اتبع البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي وهدف إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

مشكلة البحث:

يعد قرار منح الائتمان من القرارات المهمة التي توليها إدارات المصارف أهمية كبيرة باعتبار أن نتيجة اتخاذ مثل هذا القرار قد يترتب عليه مخاطر عند منحها للائتمان والمتمثلة في عدم قدرة العميل على السداد، وبناءً على ذلك فإن عملية منح الائتمان تعتمد بشكل أساسي على دراسة أوضاع العملاء قبل المنح وإمكانية تقديم القروض لهم في ضوء جملة من المتطلبات التي منها الملاءة المالية للعميل، والضمانات الكافية المقدمة عند طلب الحصول على الائتمان، وسمعة العميل طالب الائتمان، وقدرة العميل على السداد وغيرها من عوامل البيئة المحيطة. ونظراً لمكانة عملية منح الائتمان في تحقيق إيراداتاً مهماً للمصارف فإنها في الوقت نفسه تتطوي على مخاطر متعددة، حيث كان لزاماً على متخذي القرار الائتماني التعرف على أنواع المخاطر الائتمانية وتأثيرها على عملية منح الائتمان.

عليه فإن هذا البحث يحاول التعرف إلى أثر مخاطر منح الائتمان وعلاقتها في عملية اتخاذ القرار الائتماني، ويمكن صياغة المشكلة من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

هل يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية؟

فرضيات البحث:

بعد الاستقراء والاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك اتساقاً مع سؤال البحث فإن هذا البحث يقدم على أساس صحة الفرضية الرئيسية التالية:

"لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية".

ولاختبار صحة هذه الفرضية فقد تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بالوضع المالي للعميل على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بالسمعة الشخصية للعميل على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بالضمانات التي يقدمها العميل على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بنوع النشاط الذي يقوم به على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر للمخاطر المتعلقة بإجراءات الرقابة من مصرف ليبيا المركزي على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على قرارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية، حيث يهدف البحث بشكل فرعي على معرفة إجراءات وسياسات منح الائتمان المتبعة في المصارف التجارية الليبية، وكذلك أثر المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية الناتجة من هذه السياسات والإجراءات على اتخاذ قرار منح الائتمان، ومن خلال هذا الهدف الرئيسي يقوم البحث على الأخذ في الاعتبار معرفة مدى إتباع المصارف التجارية الليبية للسياسات الائتمانية والمعايير الموضوعية وتأثيرها على قرارات منح الائتمان، ومدى التزام الجهات الطالبة للائتمان بهذه السياسات والمعايير، وأيضا التعرف على قدرات وخبرات متخذ القرار وتأثيرها على قرار منح الائتمان، كما يقوم على معرفة ودراسة وتحليل المشاكل العملية التي تواجه متخذ القرار عند منح الائتمان وبيان أثر هذه المشاكل على المصارف التجارية الليبية.

أهمية البحث:

الأهمية العملية: إثراء المكتبة بالبحوث العلمية المتخصصة في مجال الائتمان المصرفي كونه له دور هام على متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية كما أنها تمكن الإدارة من التعرف على السياسات والإجراءات ذات الكفاءة العالية نحو الأمان والاستقرار.

الأهمية العملية: تكمن أهمية هذا البحث في أهمية موضوع الائتمان المصرفي باعتباره من أكثر الاستثمارات جاذبية ومصدر هام لتحقيق العوائد للمصارف التجارية، ولذلك فمن المهم التعرف على المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان وأثر هذه المخاطر على طبيعة القرار الائتماني المتخذ مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية لها دور في زيادة النمو الاقتصادي المحلي.

الإطار النظري للبحث:

القرار الائتماني السليم:

تقوم أي إدارة عند منح الائتمان المصرفي بتكوين رأي واضح عن العميل طالب الائتمان، وذلك من خلال دراسة جميع البيانات والمعلومات الخاصة به، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان أو عدمه، ويجب أن يكون هذا الائتمان موجهاً لغرض واضح ومشروع يتفق وطبيعة نشاط العميل بما يتفق والسياسة الائتمانية للمصرف، ومقدار هذا الائتمان في حال اتخاذ قرار بمنح الائتمان، كذلك يجب أن تتناسب قيمة القرض مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للعميل المقترض، وأخيراً يجب التأكد من أن الذي يقوم باتخاذ القرار الائتماني تتوافر لديه المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة.

تناول العديد من المؤلفين عملية اتخاذ القرار في المنظمة بالتعريف والشرح والتحليل، فقد أود كل من (حنفي وأبو قحف، 1991، ص: 140) تعريفاً يتوافق وآراء أغلبية المؤلفين في هذا المجال، إذ أورد أن عملية اتخاذ القرار هي "عملية اختيار بديل واحد من بين بدليين محتملين أو أكثر، لتحقيق هدف أو مجموعة الأهداف خلال فترة زمنية معينة، في ضوء كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة".

حسب (طارق، 2007، ص: 443) فإن عملية اتخاذ القرار هي "سلسلة من الخطوات التي تتضمن تحديد وتشخيص المشكلة، وطرح الحلول، وتقديم البدائل المختلفة من الحلول، واختيار البديل الملائم، وتنفيذ قرار الاختيار، وتقييم نتيجة القرار المتخذ".

خصائص القرار الائتماني السليم:

بعد معرفة طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان لابد لنا من إيضاح خصائص القرار الائتماني السليم، حيث يتسم الإقراض السليم بعدد من الخصائص والتي بتوافرها يصعب حدوث التعثر، حيث يجب على متخذ القرار أن يسعى إلى توافرها في قراره، وأهم هذه الخصائص هي (غنيم، 1999):

1. السيولة: تعني خاصية السيولة في الائتمان الممنوح، إمكانية التصفية الذاتية للائتمان "كما في حال التسهيلات بضمان بضائع، والاعتمادات المستندية"، وسداده كاملاً في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها، لذا يتعين على مانح الائتمان أن يتحقق من ذلك ومن سلامة استخدام القرض في الغرض الممنوح من أجله، كما يجب أن يتحقق من توافر مصدر محدد وواضح للسداد، ويقصد بسيولة القروض سرعة دوران القروض أي صغر الفترة الزمنية من تاريخ عقد القرض وحتى تاريخ استحقاقه.

2. الربحية: يجب على صانع القرار الائتماني أن يوازن بين المخاطر المصاحبة لقراره الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه، مع الأخذ في الحسبان السياسة الائتمانية للمصرف فيما يتعمق بنوع الائتمان الممكن منحه وأسعار الفائدة واجبة التطبيق، وقد تواجه صاحب القرار الائتماني عملية بذاتها قد لا تمثل ربحية مقبولة إلا أن النظرة الشاملة لمجموع التسهيلات التي يمكن منحها للعميل والربحية العامة المتوقعة من مجمل نشاطه، ويمكن اعتبارها مبرراً لقبول تمويل هذه العملية على الرغم من عدم ربحيتها المباشرة أو الذاتية، كما ينبغي الإشارة إلى الوظائف الاقتصادية الهامة للأرباح ومنها: مقابلة كافة أعباء المصرف والتزاماته الإدارية، وكذلك مقابلة المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف مثل مخاطر الائتمان المتمثلة في عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم على الرغم من جميع الاحتياطات المحيطة بعملية الإقراض، أو مخاطر التدهور في قيمة محفظة الاستثمارات المالية، كذلك فإن الأرباح تعد مؤشراً مهماً وضرورياً على حسن الإدارة وكفاءتها، وأيضاً تغطية حقوق أصحاب الموارد بالمصرف من عملاء ومصارف ومؤسسات أخرى.

3. الأمان: يقصد به تأكد المصرف من أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، ويأتي ذلك من حرصه الشديد وتأكيداته على توافر السيولة، وأيضاً من المحافظة

على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين عند طلبهم لودائعهم، والتحقق الكامل من توافر الجدارة الائتمانية للمقترض، واتسام معاملاته بالأمانة وكفاءته في إدارة نشاطه.

4. التنوع والانتشار: تؤدي سياسة التنوع دوراً مهماً في توفير درجات كبيرة من الأمان وتقليل المخاطر التي يواجهها المصرف، فالإدارة المصرفية الناجحة يتعين عليها تنويع محفظة القروض، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة، أي ألا يتم منح الائتمان وتركزه في منطقة جغرافية معينة خوفاً من مخاطر الزلازل أو الآفات الصحية أو الكوارث الطبيعية الأخرى، كذلك تجنب التركيز على قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم، فمثلاً: إذا حدث كساد في نشاط ما فسوف يرافقه رواج في نشاط آخر وبالتالي سوف تقل الخسائر أو المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وأيضاً عدم التركيز على نوع معين من الضمانات، لأن أي تقلب طارئ وغير متوقع في القيمة السوقية لهذه الضمانات فإن هذا يعني خسارة فادحة للمصرف في حال التركيز على ضمان معين وتدهور قيمته لاحقاً.

5. الضمان: يُعدّ الضمان الجيد عنصراً أساسياً في اتخاذ القرار الائتماني، حيث يصعب التغاضي عنه أو إهماله، حيث تعدّ خط الدفاع الأول للحالات الطارئة غير المتوقعة، أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، كما أنه يجب أن يخضع الضمان للمراجعة والكشف الدوري، وعليه للتأكد من سلامته وصحته يجب توافر كافة الشروط الخاصة بصلاحيته واستمراره كضمان لمقروض والتسهيلات التي قدمها المصرف (أنجرو، 2007).

العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي:

على المصارف أن تبحث عن الكفاءة في منح الائتمان وتوظيف الأموال لتحقيق درجة من الأمان، وذلك بالمحافظة على أموال المودعين التي ائتمنت عليها وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار لأصحاب الأموال "الملاك" (أرشيد وجودة، 1999)، ويمكن تحديد العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والمرتبطة بالعمل، وهذه العوامل هي:

1. درجة السيولة: تتمثل في حجم الأموال التي يملكها المصرف حالياً وإمكانية استخدامها، ومفهوم السيولة يعني إمكانية المصرف على مقابلة التزاماته، هذه الإمكانية مرتبطة أساساً بمدى استقرار الودائع، حيث إن إمكانية المصرف في اعتماد سياسة إقراضية شاملة ستكون محدودة إذا كانت الودائع مذبذبة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات

المودعين للسحب من ودائعهم من جهة، وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع من جهة ثانية (حسين وحمود، 2008).

2. **القدرة المادية والبشرية التي يملكها المصرف:** تشمل الكفاءات الإدارية والخبرة الطويلة للموظفين على القيام بعملية منح الائتمان، حيث تزداد درجة الاستعداد على منح الائتمان من عدمه، كلما ازدادت قدرة المصرف المادية والبشرية التي يملكها (نصار، 2005).

3. **الهدف العام للمصرف:** يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأساسي للمصارف، كما أن هناك أهداف أخرى تسعى المصارف إلى تحقيقها هي هدف السيولة والأمان والنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها، ولا يتم تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال إتباع سياسة ائتمانية رشيدة، ويراعى فيها شروط الإقراض السليم وجذب العملاء المتميزين والتقييم المستمر لأداء وسياسات المصارف المنافسة بالسوق (جهاد، 2012).

4. **الاستراتيجية التي يتبعها المصرف:** يؤثر نوع الاستراتيجية التي يتبعها المصرف ويعمل في إطارها بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الائتمان، أي تساعده لمنح الائتمان أو عدم منحه.

5. **الحصة السوقية للمصرف:** يجب على المصارف تقديم تعاملات مميزة وفريدة لا تقدمها المصارف الأخرى لكي تسعى المصارف لزيادة حصصها السوقية، وتنقسم حصة المصرف في السوق إلى حصة في التوظيف، والخدمات المصرفية، والإيداعات، والأموال المدارة لحساب العملاء، ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار (الشيخلي، 2012).

الإطار الميداني للبحث:

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم اتباع كلاً من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، ويُعد المنهج الملائم للبحث في ضوء الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها لغرض تكوين الإطار النظري المناسب للبحث والذي من خلاله تم صياغة الفرضيات، وبعد ذلك تم الحصول على إجابات المشاركين لاختبار فرضيات البحث بهدف الخروج بمجموعة من النتائج التي يمكن تعميمها والتوصيات القائمة عليها.

أداة تجميع البيانات:

تم تصميم استمارة الاستبيان كأداة تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفروض وتحقيق هدف البحث بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث تعتبر استمارة الاستبيان من أكثر الأدوات الرئيسية لجمع البيانات الملائمة لهذا البحث، وذلك لسهولة هذا الأسلوب وإمكانية توزيعها على نطاق واسع، كما أنه أقل الأساليب تكلفة إضافة إلى سهولة عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبيان (محفوظ، 1999).

حيث قُسمت استمارة الاستبيان إلى جزئين هما الجزء الأول: وهو يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة البحث من خلال "المؤهل العلمي، التخصص العلمي، ملكية المصرف، الإدارة التابعة لها، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي، مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي"، وقد تم تصميمها بحيث يتضمن كل سؤال مجموعة من إجابات محتملة.

أما الجزء الثاني: قد خصص هذا الجزء لجمع البيانات المطلوبة لاختبار فرضيات البحث الفرعية الخمس، وتم تقسيم هذا الجزء إلى 5 محاور، خصص المحور الأول بتجميع البيانات حول العوامل المؤثرة بالوضع المالي للعميل، أما المحور الثاني فقد خصص لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعميل، أما المحور الثالث خصص لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل المؤثرة بالضمانات التي يقدمها العميل، والمحور الرابع خصص لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل المؤثرة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل، في حين خصص المحور الخامس والأخير لجمع البيانات المتعلقة حول العوامل الخاصة بإجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان المصرفي.

حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي "Likert Scale" لقياس ردود المستجيبين عن فقرات الاستبيان حسب الجدول رقم (1)، كما يبين الجدول رقم (2) مقياساً لتحديد الأهمية النسبية لهذه الردود:

جدول (1): تصنيف درجات مقياس ليكرت

التصنيف	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

جدول (2): مقياس الأهمية النسبية

المتوسط المرجح	من	إلى	اتجاه الرأي	مستوى درجة
				الموافقة
1	1.8	غير موافقة بشدة	منخفض جداً	
1.8	2.6	غير موافقة	منخفض	
2.6	3.4	محايدة	متوسط	
3.4	4.2	موافقة	فوق المتوسط	
4.2	5	موافقة بشدة	مرتفع	

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصارف التجارية الليبية العاملة بالمنطقة الشرقية، هذه المصارف هي: (مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف التجاري الوطني، المصرف المتوسط).

أما عينة الدراسة فتتمثل في موظفي الإدارات الآتية "الإدارة العليا وإدارة الائتمان وإدارة الامتثال وإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى إدارة الرقابة على المصارف بالمصرف المركزي" ورؤساء الأقسام لهذه المصارف، ولقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (230) استبيان، استرجع منها (221) استبيان منها (9) استبيانات غير صالحة للتحليل الإحصائي بسبب عدم الإجابة على بعضها بشكل كلي، وبالتالي فإن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (212) استبيان بنسبة (92%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة كما هو مبين في الجدول رقم (3)، وتعتبر هذه النسبة جيدة للقيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة ومن ثم تعميم هذه النتائج المستخلصة على المجتمع محل البحث.

جدول (3): الاستثمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

الإجمالي		البيان
النسبة %	العدد	
100%	230	استثمارات الموزعة
96%	221	استثمارات مستلمة
4%	9	استثمارات غير صالحة للتحليل
92%	212	استثمارات صالحة للتحليل الإحصائي

تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث:

بعد جمع استثمارات الاستبيان، تم تفرغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً وتحليلها وذلك من خلال استخدام الأساليب التالية:

1. ثبات أداة البحث:

لمعرفة مدى التأكد من صحة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث الحالية والاعتماد عليها تم استخدام معامل الثبات (Alpha chronbach) لقياس مدى ثبات أداة القياس، أي بمعنى التأكد من أن النتائج ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على المشاركين ذاتهم في أوقات متباعدة، حيث يدل هذا الاختبار إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان، وقد بلغت درجة اعتماد على هذا الاستبيان ككل وفقاً لمقياس ألفا كرونباخ (0.969) وهي نسبة مرتفعة يمكن الاعتماد عليها، ويتضح من الجدول رقم (4) معاملات ثبات أداة البحث لمحاور البحث، حيث تبين أن المحور الثالث المتعلق بالعوامل المؤثرة بالضمانات التي يقدمها العميل على أعلى معامل ثبات بقيمة (0.920)، يليه مباشرة المحور الأول المتعلق بالعوامل المؤثرة بالوضع المالي للعميل والذي تحصل على معامل الثبات بقيمة (0.903)، وتحصل المحور الرابع المتعلق بالعوامل المؤثرة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل على معامل الثبات بقيمة (0.877)، يليه المحور الثاني المتعلق بالعوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعميل والذي تحصل على معامل الثبات بقيمة (0.868)، وفيما تحصل المحور الخامس المتعلق بالعوامل المؤثرة بإجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان

المصرفي على أقل معامل ثبات بقيمة (0.825)، هذه المعدلات المرتفعة تشير إلى درجة عالية من الصدق والثبات في المقاييس على تحقيق أغراض البحث.

2. **صدق أداة البحث:** يتمثل صدق أداة البحث فيما يلي:

• **الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وذلك لتجميع الملاحظات الخاصة بهم، وقد تم الأخذ بالملاحظات

• **الصدق الإحصائي:** كما تم اختبار صدق الاستبيان للتأكد من قدرة الأداة على قياس المتغيرات التي وجدت من أجلها، وذلك بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ككل لكي يتم الوصول إلى معامل الصدق بقيمة (0.894)، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن المقياس يقيس المفهوم الذي نريده.

جدول (4): معاملات ثبات وصدق أداة البحث

م	المحاور	عدد الفقرات	معاملات	معاملات
1	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بالوضع المالي للعميل	13	0.903	0.950
2	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعميل	8	0.868	0.932
3	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بالضمانات التي يقدمها العميل	15	0.920	0.959
4	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل	7	0.877	0.936
5	إدارة المخاطر الائتمانية والعوامل المؤثرة بإجراءات الرقابة من مصرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان	11	0.825	0.908
	إجمالي محاور الدراسة	54	0.969	0.984

3. اختبار الاعتدالية لمعرفة توزيع البيانات:

تم استخدام اختبار (Kolmogorov- Smirnov) وذلك للتحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي أم لا، ويتضح لنا من خلال نتائج الاختبار أن قيمة مستوى الدلالة لجميع محاور الدراسة

أقل من 0.05 ($\text{sig.} \leq 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك قد تم استخدام الاختبارات اللامعلمية لاختبار فرضيات البحث.

قد تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي "Inferential Statistics" اللامعلمية من أجل اختبار فرضيات البحث بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية، وذلك باستخدام اختبار الإشارة (Sign Test) حيث قد تم استخدام هذا الاختبار لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي كما في الجدول التالي.

جدول (5): نتائج اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي

المحور	قيمة	درجات	القيمة
الوضع المالي للعميل	0.107	211	0.00
السمعة الشخصية للعميل	0.144	211	0.00
الضمانات التي يقدمها العميل	0.116	211	0.00
نوع النشاط الذي يقوم به العميل	0.153	211	0.00
إجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على	0.124	211	0.00

4. التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية:

يتعلق هذا الجزء من البحث بتحليل صفات وخصائص الأفراد المشاركين في البحث وفقاً للاستبيان، وكانت النتائج كالتالي:

أولاً: توزيع المشاركين بالدراسة حسب المؤهل العلمي:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (6) إلى أن معظم المشاركين في عينة البحث من حملة البكالوريوس ونسبتهم (77.3%) من إجمالي المشاركين بعينة البحث، بينما (21.3%) من حملة الماجستير، و(1.4%) حاصلين على درجة الدكتوراه، وبالتالي يتمتع أفراد العينة بمستوى مناسب من التأهيل العلمي العالي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبيان ومن ثم الإجابة عليها بدقة.

جدول (6): توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	بكالوريوس	163	77.3%
2	ماجستير	45	21.3%
3	دكتوراه	3	1.4%
	المجموع	211	100%

ثانياً: توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي:

تشير النتائج إلى أن ما نسبته (88.2%) تقريباً من عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، وأن ما نسبته (11.8%) موزع ما بين إدارة الأعمال والأخرى، وهذه نتيجة تعزى لطبيعة العمل في القطاع المصرفي، الأمر الذي يعطي مؤشر بأن أفراد العينة على دراية بموضوع الدراسة.

جدول (7): توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	محاسبة	117	55.5%
2	تمويل ومصارف	69	32.7%
3	إدارة أعمال	18	8.5%
4	تخصصات أخرى	7	3.3%
	المجموع	211	100%

ثالثاً: توزيع المشاركين حسب الإدارة التابعة لها:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (8) إلى أن معظم المشاركين في عينة الدراسة ما نسبته (31.8%) من إدارة الائتمان، بينما ما نسبته (36.9%) هم من إدارة المراجعة والمخاطر، أما ما نسبته (31.3%) موزع بين الإدارات الآتية "العليا والامتثال والرقابة على المصارف".

جدول (8): توزيع المشاركين حسب الإدارة التابعة لها

م	البيان	العدد	النسبة
1	الإدارة العليا	25	11.8%
2	إدارة الامتثال	20	9.5%
3	إدارة المخاطر	37	17.5%
4	إدارة المراجعة	41	19.4%
5	إدارة الائتمان	67	31.8%
6	إدارة الرقابة بمصرف ليبيا	21	10.0%
	المجموع	211	100%

رابعاً: توزيع المشاركين حسب الوظيفة الحالية:

يتضح من الجدول رقم (9) أن ما نسبته (22.7%) من أفراد عينة البحث يعملون بوظيفة "مدير عام - مدير إدارة"، بينما ما نسبته (77.3%) من أفراد عينة البحث يعملون ما بين "رئيس قسم - مراجع داخلي - أخرى"، وارتفاع نسبة المدراء ورؤساء الأقسام يعطي مصداقية جيدة للإجابات لأن لديهم معرفة جيدة بالقطاع المصرفي وهذا مؤشر جيد بحكم درايتهم وفهمهم للنظام الائتمان المصرفي، وتعتقد الباحثة أن تكون إجابات العينة ذات موثوقية عالية.

جدول (9): توزيع المشاركين حسب الوظيفة الحالية

م	البيان	العدد	النسبة
1	مدير عام	3	1.4%
2	مدير إدارة	45	21.3%
3	رئيس قسم	76	36.1%
4	مراجع داخلي	26	12.3%
5	أخرى "موظف بالإدارات المستهدفة"	61	28.9%
	المجموع	211	100%

خامساً: توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي:

يشير الجدول (10) إلى أن ما نسبته (94.5%) من المشاركين في البحث تزيد خبرتهم عن خمس سنوات، مما يعني أنهم يتمتعون بخبرة جيدة في الائتمان المصرفي ما يعزز الثقة في نتائج البحث، بينما كانت نسبة المشاركين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات (7.6%).

جدول (10): توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي

م	البيان	العدد	النسبة
1	أقل من خمس سنوات	16	7.6%
2	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	73	34.5%
3	من 10 إلى أقل من 15 سنة	90	42.7%
4	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	32	15.2%
	المجموع	211	100%

التحليل الوصفي لفقرات الاستبيان:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته واختبار فرضياته تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتفسير الإجابة الخاصة بآراء المشاركين فيما يتعلق بقياس فقرات الاستبيان، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة إلى خمسة بدائل تدرجت من عالية جداً إلى متدنية جداً، كما تم تحديد قيمة المتوسط الفرضي بـ (3) وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3) فهذا يعني موافقة أفراد العينة على هذه الفقرات.

جدول (11): وضع الترتيب العام لمحاوّر البحث

المحور	المتوسط	الانحراف	الأهمية	الترتيب
الوضع المالي للعميل	3.559	.1679	71.2	2
السمعة الشخصية للعميل	3.550	.2568	71.0	3
الضمانات التي يقدمها العميل	3.409	.1348	68.2	5
نوع النشاط الذي يقوم به العميل	3.583	.2611	71.7	1
إجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي	3.467	.1711	69.3	4

نلاحظ من الجدول (11) أن المحور الرابع الذي هو نوع النشاط الذي يقوم به العميل جاء في المرتبة الأولى حيث كان المتوسط الحسابي له (3.583) والانحراف المعياري (2611)، ثم يليه في المرتبة الثانية المحور الأول وهو الوضع المالي للعميل بمتوسط (3.559) وانحراف معياري (1679)، ثم المرتبة الثالثة المحور الثاني الذي يتضمن السمعة الشخصية للعميل حيث كان المتوسط (3.55) والانحراف (2568)، بعد ذلك جاء في المرتبة الرابعة المحور الخامس الذي هو إجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على قرار منح الائتمان المصرفي بمتوسط (3.467) وانحراف (1711)، أما المحور الثالث الذي يشمل على الضمانات التي يقدمها العميل فكانت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.409) وانحراف معياري (1348).

اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث تم صياغة فرض الرفض (H_0) بحيث يشير إلى أن متوسط المجتمع أكبر من أو يساوي المتوسط الفرضي المعتمد في هذا البحث وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً كما يلي:

$$H_0: \mu \geq 3$$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن متوسط المجتمع أقل من المتوسط الفرضي المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه إحصائياً كما يلي:

$$H_1: \mu < 3$$

جدول (12) : نتائج اختبار الإشارة لاختبار فرضيات البحث

الفرضيات	المتوسط	الانحراف	قيمة	القيمة
الفرضية الفرعية الأولى	3.559	.168	-14.457	0.000
الفرضية الفرعية الثانية	3.550	.257	-13.829	0.000
الفرضية الفرعية الثالثة	3.409	.135	-14.457	0.00
الفرضية الفرعية الرابعة	3.583	.261	-14.111	0.00
الفرضية الفرعية الخامسة	3.457	.171	-14.422	0.00

تشير نتائج اختبار الإشارة إلى ماياتي:

1. بلغ متوسط الفرضية الفرعية الأولى (3.559) بانحراف معياري (0.168)، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأنا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بالوضع المالي للعمليات في المصارف التجارية الليبية.

2. بلغ متوسط الفرضية الفرعية الثانية (3.550) بانحراف معياري (0.257)، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأنا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بالسمعة الشخصية للعمليات في المصارف التجارية الليبية.

3. بلغ متوسط الفرضية الفرعية الثالثة (3.409) بانحراف معياري (0.135)، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأنا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بالضمانات التي يقدمها العميل في المصارف التجارية الليبية.

4. بلغ متوسط الفرضية الفرعية الرابعة (3.583) بانحراف معياري (0.261)، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأنا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل في المصارف التجارية الليبية.

5. بلغ متوسط الفرضية الفرعية الخامسة (3.457) بانحراف معياري (0.171)، ودلت نتائج الاختبار أن هناك اختلاف ذو دلالة معنوية للمتوسط عن الوسط والوسيط الفرضي بمقياس (3)، وعليه فأنا نستطيع رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي

تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان على العوامل المؤثرة بإجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي على متخذ القرار في المصارف التجارية الليبية. يمكن تلخيص نتائج الفرضيات للوصول إلى نتيجة الفرضية الرئيسية بالجدول التالي:

جدول (13): نتائج الفرضيات

الفرضية الصفرية	قبول	رفض
الأولى		✓
الثانية		✓
الثالثة		✓
الرابعة		✓
الخامسة		✓
الرئيسية		✓

من خلال ما سبق نلاحظ أن جميع الفرضيات الصفرية تم رفضها في هذا البحث الذي يقوم على معرفة أثر مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، مما يعني أن هناك أثر لهذه المخاطر على القرار عند منح أو رفض الائتمان المصرفي للعملاء.

نتائج البحث

بعد انتهاء من تطبيق الاختبارات الإحصائية الخاصة بالبحث، وذلك من خلال التحليلات السابقة للبيانات واستطلاع آراء أفراد العينة في المصارف التجارية الليبية واختبار فرضيات البحث والتي منها تم رفض الفرضية الرئيسية، تم التوصل إلى أهم النتائج كالاتي:

1. يوجد أثر لمخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بنوع النشاط الذي يقوم به العميل.
2. يوجد أثر لمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بالوضع المالي للعميل.
3. يوجد أثر لمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بالسمعة الشخصية للعميل.

4. يوجد أثر للمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بإجراءات رقابة مصرف ليبيا المركزي.
5. يوجد أثر للمخاطر الائتمان لدى قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للعوامل المتعلقة بالضمانات التي يقدمها العميل.

توصيات البحث:

بناءً على ما توصل إليه البحث تم اقتراح بعض التوصيات:

1. ضرورة زيادة اهتمام وتوعية متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للمخاطر الائتمانية التي تنجم عن عملية اتخاذ القرار الائتماني وانعكاساتها السلبية على الأداء المصرفي.
2. أهمية استعانة المصارف الناشئة بخبرات إدارات الائتمان في المصارف الكبيرة للحد من مخاطر الائتمان لما يتوفر لدى هذه الإدارات من خبرات ومؤهلات تقنية عالية.
3. أن يطلع متخذي قرار منح الائتمان على البحوث والدراسات التي تمت في مجال عملية اتخاذ القرار لكي يكونوا أكثر إدراكاً لها وإلماماً بها ولآثارها على قراراتهم الاقتصادية.
4. ضرورة تطوير ثقافة منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية من خلال العمل على تدريب متخذي قرار منح الائتمان، وذلك عن طريق إجراء دورات تدريبية في هذا المجال حتى ينعكس بالإيجاب على تلك القرارات.

المراجع:

1. أبو خزانة، إيهاب، (2007)، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، إدارة الائتمان، بنك الإسكندرية، مصر.
2. أبو شيخه، رائد، (2016)، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
3. أبو عيدة، عمر محمود، (2017)، أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المملكة المتحدة.
4. أرشيد، عبدالمعطي؛ جودة، محفوظ، (1999)، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
5. أنجرو، إيمان، (2007)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد، في جامعة تشرين، دمشق، سوريا.
6. بدارين، لؤي، (2019)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.
7. الجهاني، أحمد محمد، (2019)، مدى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
8. جهاد، حفيان، (2012)، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

9. حسين، رحيم؛ حمود، سليم، (2008)، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي برج بوعرييج.
10. حنفي، عبدالغفار؛ أبو قحف، عبدالسلام، (1991)، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
11. السلوداي، عبدالرحمن، (2020)، مدى فاعلية إدارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية في المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
12. الشخيلي، هديل أحمد، (2012)، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
13. طارق، طه، (2007)، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
14. عيسى، أمجد، (2004)، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.
15. غنيم، أحمد، (1999)، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف، الطبعة الثانية، مطابع المستقبل، الإسكندرية، مصر.
16. كرار، عمر محمد أحمد إبراهيم، (2015)، أثر المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
17. لبصير، صورية، (2015)، تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، بو سعادة، الجزائر.

18. مانع، نصيرة، (2018)، أثر مخاطر الائتمان على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
19. محمد مفلح، حسن، (2018)، أثر الضمانات المقدمة من قبل العميل طالب الائتمان في قرار منح الائتمان المصرفي بالتطبيق على المصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
20. محفوظ، ظاهرة الكلالدة، (1999)، أساليب البحث العلمي، دار زهران، الأردن.
21. نصار، صديق توفيق، (2005)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة - دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
22. Samuel O., (2015), The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria.
23. Zer I., (2017), Information Disclosures, Default Risk, and Bank Value.